

التعليم الجامعي الخاص

التطور والمستقبل

الاستاذ الدكتور

محمد عطوة مجاهد

أستاذ أصول التربية

كلية التربية - جامعة المنصورة

الاستاذ الدكتور

حسن محمد حسان

أستاذ أصول التربية

كلية التربية - جامعة المنصورة

الاستاذ الدكتور

فكري محمد السيد علي

أستاذ أصول التربية

المركز القومي للأبحاث والتطوير التربوي

(قسم التطوير)



دار الجامعة الجديدة

التعليم الجامعي الخاص
(التطور والمستقبل)

التعليم الجامعي الخاص (التطور والمستقبل)

الأستاذ الدكتور

محمد عطوة مجاهد

أستاذ أصول التربية

كلية التربية - جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور

حسن محمد حسان

أستاذ أصول التربية

كلية التربية - جامعة المنصورة

الدكتور

ألكبرى محمد السيد على

المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى
(قسم التقويم)

٢٠٠٨



دار الجامعة الجديدة
٤٠٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة

ت : ١٨٦٣٦٢٩ - ١٨٥١١٤٢ تليفاكس : ٤٨٦٨٠٩٩ / ٠٣
E.mail : darelgarnaaelgadida@hotmail.com

نظرا لمكانة التعليم كقوة مؤثرة فى إعداد الفرد وتوجيه الجماعة فقد أصبحت مناقشة أمور التعليم وتقويمها عملية مستمرة وموصولة فى كل مكان ، سواء فى ذلك الدول النامية أو المتقدمة ، وقد ازدادت هذه المناقشات عمقا واتساعا خلال الآونة الأخيرة ، بسبب ما يطرأ على عالمنا المعاصر من متغيرات مجتمعية سريعة ومتلاحقة ، تمثلت فى العديد من الثورات : السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والعلمية ، والتكنولوجية ، فضلا عن الانفجار السكانى وما تبعه من تنامي الطلب الاجتماعى على التعليم ، بمعدل يفوق التنامى فى الموارد والإمكانات المتاحة .

ويمثل التعليم الجامعى إحدى المراحل التعليمية المتميزة فى أى مجتمع ، ويمثل الاهتمام به أحد المظاهر المهمة للنهضة الحضارية ، باعتباره الرصيد الاستراتيجى لأية دولة ، وعلى الرغم من الاهتمام المستمر بهذا النوع من التعليم ، والمتمثل فى محاولات الإصلاح والتطوير ، فإنه مازالت هناك العديد من المشكلات والتحديات التى يئن منها التعليم الجامعى ، خاصة مع دخول جامعاتنا القرن الحادى والعشرين لتجد نفسها فى عالم يختلف عن ذلك الذى كان فى الربع الأخير من القرن الفائت ، عالم طغت على أحداثه ومستقبله ظاهرة العولمة .

فى ظل النظام الدولى الجديد ، وما يتضمنه من معطيات كالعولمة بأشكالها ، والثورات التكنولوجية والمعرفية بأنواعها ، يمر عالمنا المعاصر بتحولات رئيسة أثرت على دول العالم قاطبة ، ومن هذه التحولات اتجاه معظم الدول إلى خصخصة الخدمات العامة تمشيا مع الرسمة العالمية ، ومع اتفاقية الجات لمن وقع عليها . وظهرت مجموعة من المشكلات العالمية التى تتطلب استجابات دولية ، كما حدث تدويل لكافة القضايا ، وتأكد أن جميع القضايا المعاصرة ، هى قضايا عالمية فى أسبابها وحلولها ونتائجها سواء كانت قضايا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية .

ومن هذه القضايا : التعليم الجامعى الخاص ، الذى يعد من أكثر قطاعات التعليم حيوية، وأسرعها نموا - مع مشارف القرن الحادى والعشرين - بسبب الطلب المتزايد على الالتحاق بالتعليم الجامعى ، مع عجز الحكومات عن سد تلك الحاجات ، كما وأملته ضرورة مواجهة متطلبات العولمة ، وما يترتب عليها من تحرير الخدمات بما فيها الخدمات التعليمية.

ومن الطبيعى ألا تكون مصر - وهى البلد الاستراتيجى فى منطقتها - بمعزل عن هذه المتغيرات وتلك التحولات . فمذ قىام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ ، كانت الأيديولوجية السائدة فى المجتمع المصرى هى الأيديولوجية الاشتراكية التى تقضى بإحكام سيطرة الدولة على كل الأمور فى كافة قطاعات المجتمع ، بما فيها قطاع التعليم ، وفى منتصف السبعينيات ، تغيرت هذه الصورة ، حيث أخذت مصر فى التحول إلى الأيديولوجية الرأسمالية ، من خلال تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تتيح فرصة الاستثمار الحر لرأس المال سواء فى ذلك المحلى أو الأجنبى، وحدثت مراجعة نقدية للمبادئ والمفاهيم التعليمية المعلنة منذ عام ١٩٥٢ ، وذلك لتغير المناخ السياسى والاجتماعى ، والظروف الاقتصادية والتى ارتبطت بالتغيرات العالمية.

وفى ظل هذه التغيرات والتحولات، ومع الزيادة العالية فى السكان - فى المجتمع المصرى - وازدياد الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة ، وتوجه سياسة الدولة إلى النظام الرأسمالى ، ساد مناخ موات للدعوة إلى التعليم الخاص بمصروفات تخفيفا لأعباء الدولة، ليشمل إلى جانب التعليم العام التعليم الجامعى، فقلت أصوات رسمية وغير رسمية، تطالب بإنشاء جامعات خاصة "مصرية".

وعلى الرغم من القوى المعارضة لإنشاء مثل هذه الجامعات فى مصر ، إلا أنه ونتيجة لتراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليشترك فى الأنشطة الاقتصادية استجابة

لتعظيم دور السوق فى سياق العولمة . فقد صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه " يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة فى رأس مالها مملوكة لمصريين، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين ، وعرض وزير التعليم، وموافقة مجلس الوزراء .

وفى ٢٥ يوليه ١٩٩٦ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٠٣٩ لسنة ١٩٩٦ بأسماء ومهام لجنة الجامعات الخاصة ، وفى ٢٧ يوليه ١٩٩٦ صدرت القرارات الجمهورية أرقام ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ بإنشاء أربع جامعات خاصة ، وهى على الترتيب جامعات : ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، وتوالى بعد ذلك انشاء الجامعات الخاصة الأخرى التى أصبحت رافدا أساسيا من روافد التعليم الجامعى فى مصر ، الأمر الذى يشجع على دراسة هذه التجربة وتبسيط الضوء عليها .

والكتاب الحالى محاولة لتبسيط الضوء على هذا الموضوع حيث يعرض لأبرز التحديات التى تواجه التعليم الجامعى فى الوقت الراهن وكيف أن الجامعات الخاصة أصبحت مطلبا ملحا لمواجهة هذه التحديات والتعامل مع متغيرات العصر، والكتاب لا يقدم الجامعات الخاصة على أنها العصا السحرية التى ستعالج مشكلات التعليم الجامعى وإنما هناك محاذير واعتبارات لابد من أخذها فى الاعتبار حتى لا تتحول الجامعات الخاصة إلى مؤسسات ربحية ونسخ مكررة من الجامعات الحكومية بل ودون مستواها، ولهذا فقد اختتم الكتاب بتصور مستقبلى لما يجب أن تكون عليه الجامعات الخاصة حتى يتحقق الهدف من إنشائها.

هذا وبالله التوفيق،،،

الفصل الأول

التعليم العالي وتحديات العصر

- مقدمة.
- تطور وظائف الجامعة .
- تحديات التعليم العالي:
 - أولا : التحديات الكمية :
 - أ- تحدى المشكلة السكانية وتزايد الطلب على التعليم الجامعى .
 - ب- تحدى التمويل .
 - أسباب تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية .
 - مؤشرات تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية .
- ثانيا : التحديات النوعية .
- تعقيب .

تحتل الجامعة حيزاً كبيراً فى هيكل المجتمع المعاصر ، بما تحمله من مواطن أساسية للعلم والفكر ، ومراكز الثقافة والمتقنين ، إذ تتلاقح فيها الأفكار وتعد المناظرات ، وتصهر الآراء والطروحات ، وتتجز البحوث ، وتكتشف الابتكارات والاختراعات .

وفى ظل المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، التى طرأت مؤخراً ، والتى انعكست آثارها على التعليم العالى ، كان لابد للجامعة أن تتكيف مع الواقع وتتطور مع أحداث هذه المتغيرات ، إلا أن الدور المتغير لمؤسسات التعليم العالى يدعو إلى القول بوجود تحديات - كمية ونوعية - تواجه هذه المؤسسات - عالمياً - تفت فى عضدها ، وتقف حائلاً دون تقدمها ، الأمر الذى بدأت معه الدول - ومنها مصر - تتبنى أنماطاً جديدة من التعليم العالى ومنها " التعليم الجامعى الخاص " ، الذى ينبغى الاهتمام به وتوجيهه للمستقبل توجيهها سليماً ، بوصفه وسيلة لمواجهة هذه التحديات .

الفصل الأول

التعليم العالي وتحديات العصر

مقدمة :

صار العلم في العصر الحديث الرحم الذي يربط بين مجتمعات بعينها ، وهو الذي يشكل الحياة فيها .. وفيما بينها .. وهو الذي يشكل الروابط القائمة بينها وبين غيرها خاصة بعد أن تحول (العلم) إلى (قوة) قادرة على تغيير وجه الحياة على الأرض ، حتى صرنا نقرأ كثيرا عن مجموعة البلاد المتقدمة التي يتزعمها السبعة الكبار Grand 7 .. في مقابل مجموعة البلاد المتخلفة Underdeveloped Countries والتي سموها - تادبا معها ربما - بالبلاد النامية ... وبين المجموعتين تقع بلاد أخرى أقل تقدما أو أقل تخلفا ، وهما (أى المجموعتين) تقدم وتخلف في الإمساك بناصية العلم ، وفي القدرة على تسخيرها لتحقيق أهداف المجتمع وتحقيق الازدهار على أرضه . (١)

وعلى ذلك وإذا كان مقياس التقدم والتخلف يتمثل في مدى الإمساك بناصية العلم تلك وفي مدى القدرة على تسخيرها فلا بد أن يمسك بالزمام ناصية التعليم ألا وهي الجامعة .

فالجامعة هي البيئة التي يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة في مجالات المعرفة والفكر وفي تكوين نخبة ثقافية من منظور ثقافة العصر واحتياجات المجتمع وتوجهاته ، كما أنها مركزا للبحث العلمي الخلاق

١ - عبد الغنى عبود : التربية المقارنة في بدايات القرن ، الأيوولوجيا والتربية والألفية الثالثة ، ط١ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م ، ص ٢٢٣ .

يسهم فى إثراء المعرفة وتطويرها لحل مشكلات المجتمع والإسهام فى تنميته وتطويره . (١)

ولكن بالنظر للمتغيرات المجتمعية التى طرأت مؤخراً ، والتى انعكس آثارها على التعليم العالى نجد أن الدور المتغير لمؤسسات التعليم العالى يدعو إلى القول بوجود تحديات تواجه هذا النوع من التعليم على الصعيد العالمى (٢)، لذا سوف يتناول هذا الفصل واقع التعليم العالى المعاصر فى البلاد العربية بعامة وفى مصر تحديدا للتعرف على بعض التحديات وجوانب القصور التى يعانى منها ، إذا ما أريد التعرف على بعض الدوافع والأسباب التى دفعت بالحكومة المصرية إلى السماح بخصخصة التعليم الجامعى وإنشاء جامعات خاصة مصرية إلى جانب الجامعات الحكومية ، ولأن البحث الحالى يهدف إلى تقييم الجامعات الخاصة المصرية فسوف يتم التعرّيج أولاً على تطور وظائف الجامعة ، وذلك فيما يلى :

تطور مفهوم وظائف الجامعة :

للجامعة أهداف ووظائف ، تختلف باختلاف العصور ، بل وتتغير بتغير متطلبات العصر وإيقاعه ، فالعجلة تدفع ، ووسائل الإنتاج والابتكار تحتاج إلى التغيير مما يستدعى معه تغير أنماط المهنة

١ - محمد وجيه الصاوى : " أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجى - دراسة تحليلية مقارنة فى ضوء بعض المعايير " ، المجلة التربوية ، المجلد (١٤) ، ع (٥٥) ، كلية التربية بجامعة الكويت ، ٢٠٠٠م ، ص ٩١ - ٩٢ .

٢ - جابر عبد الحميد : " التحدى التربوى " ، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الرابعة لرؤساء ومديرى الجامعات الخليجية المنعقدة بالدوحة فى ٢٢ - ٢٥ أكتوبر ١٩٨٩ ، مجلة رسالة الخليج العربى ، ع (٣٣) ، س (١٠) ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٢ .

ومستوياتها وهذا ما يضع على منظومات التعليم أعباء وأنماط جديدة لم تألفها، حتى تتكيف مع النظم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتسائر تغيرات العصر بما تجلبه هذه التغيرات من تحديات ومشكلات .

لذلك فقد تغير مفهوم ووظائف الجامعة منذ نشأتها الأولى حتى وقتنا الحالى . فبعد أن كانت قاصرة على النشاط الأكاديمي ، ومنعزلة عن المجتمع وعن مشكلاته ، وما يحدث فيه من متغيرات ، وما يواجهه من تحديات ، أصبحت اليوم أكثر ارتباطا بالمجتمع ، نتيجة للمتغيرات المجتمعية ، والمتغيرات الجامعية ، بالإضافة إلى حاجة الجامعات إلى التمويل والدعم المادى والأبى .^(١)

وكان للتعليم الجامعي وظيفتان تقليديتان هما التدريس والبحث العلمى ، وتعتبر وظيفة التدريس بكافة أنواعه وأشكاله هى أولى وظائف الجامعة منذ نشأتها الأولى وحتى وقتنا الحاضر^(٢)، ولكن بتعدد الحياة اتسعت مسئولية الجامعة وأصبحت تهدف إلى إعداد كوادر قيادية فى مختلف التخصصات والإعداد للمهن المختلفة والبحث العلمى ، والإنتاج الفكرى ، وتوليد المعرفة والتنشئة الفكرية والثقافية والحضارية وخدمة البيئة والمجتمع^(٣) . أى أنها أصبحت تهدف إلى (نقل المعرفة) عن طريق التدريس ، (ونقد المعرفة) عن طريق الدراسات التحليلية ،

١- سعيد طه محمود، السيد محمد نا : قضايا فى التعليم العالى والجامعى ، القاهرة ، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٧ .

٢- يسرى عفيفى عفيفى : أهداف التعليم الجامعى فى مصر (الأسس التربوية لإعداد المعلم الجامعى)، ط٤، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ ، ص ١٩ .

٣- محمد أمين المفتى : " طرق التعليم والتعلم الجامعى فى مجتمع المعلوماتية " ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) " التعليم الجامعى العربى - آفاق الإصلاح والتطور "، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص ٤٢٦ .

(والإضافة إلى المعرفة) عن طريق البحث العلمى وإعداد الباحثين، ومشاركة الهيئات المختصة لحل المشكلات الأساسية التى تواجه المجتمع (١)

وجدير بالذكر أن وظيفة خدمة المجتمع وظيفية مستحدثة بعد الوظيفتين التقليديتين للجامعة وهما التدريس والبحث العلمى ، وذلك نظرا لتعدد الحياة واتساع مسئوليات ونشاطات الجامعة . وتعد الجامعات الإنجليزية أولى الجامعات التى استحدثت تلك الوظيفة ثم نقلتها عنها الجامعات الأمريكية وتبنتها حتى أصبحت سمة مميزة للتعليم الأمريكى ولذا فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية كليات المجتمع وأولتها اهتماما كبيرا . (٢)

وفى مصر يعتبر أول نص تشريعى جعل خدمة المجتمع من وظائف التعليم الجامعى هو القانون رقم (٣٤٥) لسنة ١٩٥٦م بشأن تنظيم الجامعات المصرية ، حيث نص فى مادته الأولى على " أن يختص التعليم الجامعى بخدمة المجتمع والأهداف القومية " (٣) ، وبصدور القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م - المعمول به حاليا - أصبحت خدمة

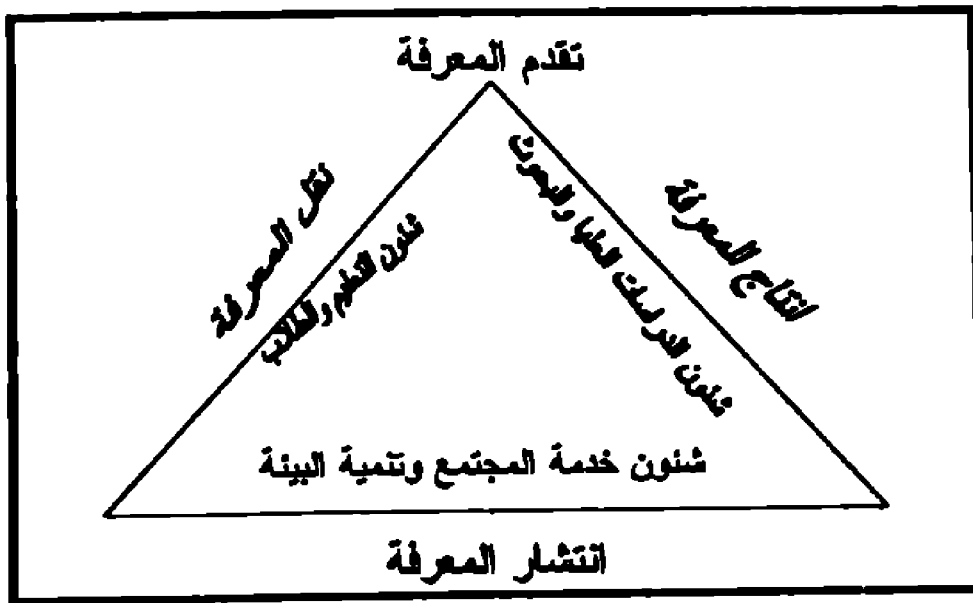
١- حسن شحاته : التعليم الجامعى والتقويم الجامعى بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٣ - ١٤ .

2 - John M . Plowman : " A Comparison of tertiary colleges in Britain and Community Colleges in the United States " , Journal of Further and Higher Education , vol . (10) , N(1) , Spring 1986 , PP . 42 - 43 .

٣- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦م بشأن تنظيم الجامعات المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٦م ، مادة (١) ، ص ١ .

المجتمع فى مقدمة أهداف الجامعة ، حيث نص فى مقدمة المادة الأولى على " أن تختص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به فى كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا " (١)

ويلخص الدكتور / إبراهيم عصمت مطاوع وظائف التعليم العالى والجامعى فى الشكل التخطيطى التالى: (٢)



شكل (١)

يوضح وظائف التعليم العالى والجامعى

١- جمهورية مصر العربية : قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية (وفقا لآخر التعديلات) ، ط٣ المعطلة ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٧م ، الباب التمهيدي، مادة (١) ، ص ٢ .

٢- إبراهيم عصمت مطاوع : التنمية البشرية بالتعليم والتعلم فى الوطن العربى ، ط١ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧٣ .

كما تلخص إيفيانا رسبونسو Epifania , Responso وظائف الجامعة فى قولها " يبدو جليا أن هناك اتفاقا اجتماعيا - سواء كان ظاهريا أو ضمنيا - حول طبيعة الجامعة بأنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ، وأن وظائفها الأساسية تتمثل فى التعليم والأبحاث وخدمة المجتمع " (١)

ومع التغيرات العالمية المتسارعة من تفجر معرفى وثورات تكنولوجية وديمقراطية .. وظهور تخصصات جديدة ، وظهور منظمة التجارة العالمية بعد التوقيع على اتفاقية الجات وما ترتب على ذلك من تدويل رأس المال ، ومحاولة تدويل العمالة ، كل ذلك وغيره ترك بصماته على أهداف ووظائف التعليم العالى ، والجامعى تحديدا ، حيث ألقى عليه مسئولية قيادة المجتمع لمواجهة تلك المتغيرات ، ومواكبة التطورات الحادثة على المستويين القومى والعالمى ، بإعداد الطلبة وإكسابهم مهارات وأساليب تفكير التعامل مع هذا المجتمع لملاحقة التطور العلمى والتكنولوجى فى عصر الأقمار الصناعية والهبوط على سطح القمر ، والصواريخ عابرة القارات ، وهندسة الجينات ، والتحكم من بعد .. وبذلك تغيرت أهداف ووظائف التعليم العالى - خاصة الجامعى - لتوائم مطالب هذا العصر .

وقد أكدت الأبحاث أنه لا مكان فى الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته ، وأن التعليم الجامعى الفعال هو الذى يكون وثيق

1 - Epifania R., Castro Responso : The University in the Developing philippines (N.Y., Asla plishing Hous ims), 1991 , P . 47 .

الصلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم ومشكلاتهم والقادر على إحداث التنمية الشاملة .^(١)

ولذا فإن الجامعات ، الناجحة في العصر الحالي هي تلك التي تفتح أبوابها للمجتمع من حولها ، بحيث تتلمس مواطن الداء فيه وتحاول أن ترى لها العلاج المناسب ، بل وبحيث تكون حساسة لطموحات أفراد المجتمع وأن ترسم الطرق التي تحقق تلك الطموحات^(٢) ، أى أن الجامعات المعاصرة تقوم بدور استراتيجي بعيد المدى ، هذا الدور يخرجها من إطارها التقليدي الذي يدور حول المشكلة ومواجهة التحديات عند حدوثها فقط ، إلى الإطار الحديث الذي يساهم في التصدي لتحديات المستقبل كذلك .^(٣)

1 - O.E.C.D : Industry and University & New forms of Cooperation and Communication (Paris Organization for Economic , Cooperation and Development . 1984) , P . 22 .

٢- محمد عبد العليم موسى : التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربى ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٥ ، ص ٢٩ .

٣ - إبراهيم محمد درويش عيسى : " دور هندسة القيمة فى ترشيد تكلفة التعليم الجامعى " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، ربيع الثانى ١٤١٢هـ / يوليو (تموز) ٢٠٠٠م ، ص ١٣٥ .

ومن هنا يجب أن تقوم الجامعة بوظائف تؤهلها لذلك والتي يمكن تحديدها في الآتي: (١)

- أ- أن تقوم الجامعة بإعداد القوة الدافعة لحركة تطوير المجتمع وقيادة هذا التطوير ، وذلك عن طريق تربية الشباب وتوجيههم توجيهها فكريا ووجدانيا وروحيا بما يتلاءم مع الروح الحضارية للأن ، والولاء للوطن ، والرغبة في الانفتاح على العالم حتى يمكنهم قيادة البلاد اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا بصورة إبداعية .
- ب- تأهيل عناصر الهوية الثقافية بحيث تبقى مكونات حياتية نافعة في مد البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشكل مستقبل الأمة في صيغة من العقلانية وقبول التجديد والانفتاح على الخبرة العالمية للمحافظة على الذات الثقافية الوطنية ، دون انعزال عن الذات الثقافية للإنسان .
- ج- تطوير النماذج المعرفية على اختلاف أشكالها ، لأن الجامعة مؤسسة علمية متقدمة ينبغي أن تسعى إلى تطوير المعرفة العلمية لإغناء التراث الوطني والإنساني بأبعاده المختلفة ، حتى يبقى المجتمع الإنساني قادرا على النهوض بأعباء الحياة وما تتطلب من شروط معرفية لتطوير البلاد في كافة مناشطها ، ولذا فعلى

١ - محمد أبو صالح ، محمد الخوالدة : " تطوير مناهج التعليم الجامعي في الوطن العربي " ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، ع (١) ، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ١٢٠ .

الجامعة الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها التطورات العلمية ، واحتياجات السوق العربية حاضراً ومستقبلاً . (١)

د- حمل رسالة البحث العلمى ، وما تتطلبه هذه الرسالة من شروط منهجية وتقنيات وأن يوجه هذا البحث ليكون الدرع الواقى لمواجهة التحديات التى تواجه الأمة ، مع تطوير كافة مجالات العلوم البحتة والتطبيقية والإنسانية والاجتماعية ، لكى يكون البحث هو أداة للنهوض بالمسئولية العلمية والاجتماعية فى آن واحد ، لأن البحث العلمى ليس فى أصله ترفاً ثقافياً بقدر ما هو سعى جاد للتغلب على المشكلات المجتمعية .

هـ - توعية الطلبة والمجتمع بمشكلاتهم فى الواقع الاجتماعى ، فالجامعات مسئولة عن إثارة الوعى الأصيل والصادق نحو مشكلات الواقع كشرط ضرورى للتنبيه إليها وحشد الجهود لمواجهتها ، لأن غياب هذا الوعى سيؤدى إلى الغفلة الاجتماعية، ومع تلك الغفلة يأتى الانحطاط الاجتماعى .

و- كما غدا من وظائف التعليم العالى والجامعى فى الوطن العربى التعاون بين البلاد العربية ، فأنشأت جامعة القاهرة فرعاً لها فى الخرطوم (بالسودان) ، وأقامت جامعة الإسكندرية علاقة أكاديمية مع جامعة بيروت (بلبنان) ، وساهمت الكويت فى إنشاء جامعة صنعاء (باليمن) ، ونسقت جامعات الدول العربية

١ - جمال محمد أبو الوفا : نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمى فى الجامعة المصرية فى ضوء تحديات الثورة العلمية العالمية ، المؤتمر السنوى الأول " التعليم الجامعى فى مصر - تحديات الواقع والمستقبل " ، مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٤ - ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ٤٦٩ .

جهودها فى إنشاء الجامعات وتزويدها بالخبرات الفنية من علماء وأساتذة ، وامتد هذا التعاون حتى شمل قبول الطلبة .^(١)

ز- ومن أعباء الجامعة فى الدول النامية دورها فى الارتباط بخريجيتها فى مقر عملهم وطوال حياتهم العملية ، والالتزام بواجبها فى التعليم المستمر ، حتى لا يتجمد معرفة الأجيال المختلفة من الخريجين عند تاريخ تركهم للجامعة ، خاصة فى هذا العصر الذى لم يسبق له مثيل فى انفجار المعلومات والنمو السريع للعلم . كما يجب عليها أن تتبين أن غايتها الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع والجنس البشرى ، وأن الطالب والخريج إنما هو أدواتها لبلوغ تلك الغاية ، ومن هنا تنشأ مسئولية الجامعة قبل التعليم المستمر وخدمة البيئة إلى جانب مسئولياتها قبل الدارسين بها .^(٢)

وخلاصة القول إن جامعة الأمس تختلف اختلافاً شاسعاً عن جامعة اليوم ، بل عن جامعة المستقبل من حيث الأهداف والوظيفة والهياكل الجامعية ووسائل وأساليب التعليم ، وأعضاء هيئة التدريس ، والدراسات العليا والبحث العلمى ، وتقويم الأداء الأكاديمى والإدارى، فالتغيرات فى المفاهيم والأهداف بل فى المعلومات والمعارف جعلت الاختلاف بين وواضح ، فحركة الجامعة يجب أن تتكيف مع الواقع ، وتتطور مع

١- إبراهيم عصمت مطاوع : " الجامعات العربية - نظرة تحليلية ناقدة " ، المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية " ، مرجع سابق ، ص ٤ .

١- تودرى مرقص حنا: " ربط الجامعة بالخريجين فى مقر عملهم - رؤية مستقبلية " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى - رؤية مستقبلية " ، مرجع سابق ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

أحداث التغير ، فهي تقود حركة المجتمع نفسه حيث تطرح الحلول والبدائل لمشكلاته وقضاياها المصيرية ، وتدفع بهذه الحلول للممارسة والمتابعة والتقويم فيجد المجتمع دائماً فى جامعاته ملاذاً وحلاً لمشكلاته .

إلا أنه فى ظل التغير السريع وما أحدثته الثورات التكنولوجية والمعلوماتية من تطور غير مسبوق فى علوم الفضاء والاتصالات والحاسبات والهندسة الوراثية ، تقف الجامعات العربية - ومنها الجامعات المصرية - موقفاً يشوبه الكثير من الاستغراب بل الاستهجان ، وقد تكون جامعات اليوم فى عذرٍ لما تعانيه ، حيث تعج بمشكلات تقف فى عضدها وتقف حائلاً دون تقدمها ، لذا سيتناول البحث فيما يلى أهم الأزمات والتحديات التى تواجه التعليم العالى فى الوطن العربى أملاً أن يفيد ذلك فى الوقوف على أهم الأسباب والدوافع وراء ميلاد نظم جامعية مستحدثة - على رأسها الجامعات الخاصة - قامت لمواكبة التطور والتغير السريع من ناحية ، ومحاولة التغلب على بعض هذه التحديات من ناحية أخرى ، وفيما يلى عرض لهذه التحديات .

تحديات التعليم العالى:

تشير كلمة التحدى إلى أزمة تتجم عن شئ جديد يأخذ صفة المعاصرة لحين ظهور غيره ، يولد الحاجة لدى المجتمع الذى يندفع بها نحو التغلب عليه ، وتتطلب تغييراً شاملاً فى شتى مناحى الحياة وخاصة التربية ومناهجها .^(١)

ونظراً للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، التى طرأت مؤخراً والتى انعكست آثارها على التعليم العالى ، كان لابد للجامعة أن تتكيف مع الواقع وتتطور مع أحداث هذه المتغيرات . ورغم ما حققته

٢- محمد كتش : فلسفة إعداد المعلم فى ضوء التحديات المعاصرة ، القاهرة ، مركز الكتاب للنشر ، ٢٠٠١ ، ص ١٧ .

البلاد العربية ومنها مصر من قفزات كمية ونوعية فى مجال التعليم العالي وتوفير خدماته فى زمن قصير نسبيا ، فإن الدور المتغير للجامعات ومؤسسات التعليم العالي كافة يدعو إلى القول بوجود تحديات تواجه التعليم العالي على المستوى العالمى.

ومما يؤكد ذلك دراسة قامت بها مجموعة من الباحثين ^(١) ، حيث قامت برصد الأدبيات التى نشرت على مدى ربع قرن فى الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٩٤) ، والتى تصف واقع التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية بأنه فى أزمة ، وعند النظر فى أنواع الأزمات التى تشير إليها هذه الأدبيات كانت الأزمة المالية فى المرتبة الأولى تلتها أزمة ثقة المجتمع ثم أزمة المناهج وأزمة الجمود وأزمة التنوع وأزمة القيادة والإدارة والتنظيم .

كما تعاني الجامعات فى البلاد الغربية من أزمة أيضا فقد رصد أحد الباحثين ^(٢) الدراسات التى نشرت فى السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين ، وأوضح طبيعة هذه الأزمة بوصفها نتيجة تأثير التحولات التى تتم خارج الجامعة وتمارس عليها ضغوطاً شديدة فى سياق الانتقال من اقتصاد الصناعة إلى اقتصاد المعرفة ، وفى التكيف مع متطلبات العولمة وظهور ثقافات جديدة للمعلومات والاتصال .

1 - Altbach , Philip ; Comport , Patricia ; and Johnston , D . Bruce : In Defence of American Higher Education Baltimore , AD; The Johns Hopkins University Press , 2001 , PP . 61 - 62 .

2 - Blakmore , Jill : "Universities in Crisis? Knowledge Economies , Emancipatory pedagogies and the critical Intellectual" . Educational Theory , Vol (51) , No (3) , 2001 , PP . 353 - 375 .

وجدير بالذكر أن هناك بعض الباحثين ^(١) لا يعتقدون أن هذه التغيرات تمثل أزمة في التعليم الجامعي ، وينظرون إلى التحولات التي طرأت على الجامعات منذ نشأتها ولا تزال تطرأ بوصفها ظاهرة غير جديدة .

وبصفة عامة فقد لاحظ تقرير منظمة اليونسكو لعام ١٩٩٥ عن " التغيير والتطوير في مجال التعليم العالي" ^(٢) ، أن العالم في نهاية القرن العشرين شهد تطوراً غير مسبوق ووعياً متزايداً في جميع النواحي ، ومع ذلك فإن التعليم العالي في حالة أزمة في جميع أنحاء العالم ، فبالرغم من تزايد أعداد الطلبة ، فإن الدعم الذي ينال التعليم العالي يتناقص ، والفجوة بين الدول المتقدمة والنامية بخصوص واقع التعليم العالي والبحث العلمي في تزايد مخيف .

وقد لاحظت الوثيقة الوعي المتزايد بالأخطار الناتجة عن تبني المفاهيم والقيم المستوردة، وإهمال الثقافة والفلسفة القومية والإقليمية والآثار السلبية لهذا الإهمال على التعليم ^(٣).

وتلفت اليونسكو في هذه الوثيقة أيضاً انتباه الدول الأعضاء إلى أن " عملية العولمة " تتطلب بالإضافة إلى الخبرة في المهنة المتقدمة في مجال التعليم العالي وعياً على القضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية . ^(٤)

1 - Smith , David and Langslow , Ann (Eds) : The Idea of a University , London , Jessica Kingston publishers , 1999 , P . 175 .

2 - UNESCO . " Policy paper of change and Development in higher Education " : UNESCO , 1995 , P . 3 .

3 - Ibid . P . 3 .

4 - Ibid . P . 25 .

ويلخص جيرولد آبس " التحديات التى تواجه التعليم العالى فيما يلى: (١)

- أ- النمو الكبير فى أعداد الطلبة المسجلين بنسبة أعلى من نسبة نمو المصادر التمويلية.
- ب- التمويل ومشكلاته .
- ج- ظهور أفكار جديدة حول التعليم والتعلم بما فيها تلك الأفكار الناجمة عن أثر التكنولوجيا .
- د- التغيرات فى المناهج .
- هـ- المنافسة بين الكليات والجامعات من جهة والمؤسسات البديلة من جهة أخرى .
- و- إمكانات التعاون .

وعلى أية حال فإن المشكلة السكانية وما يصاحبها من مشكلات تمويلية للتعليم - العالى تحديداً - وانخفاض القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى تمثل حجر الزاوية فى تحديات التعليم العالى وأزماته ، والتى تقف عائقاً أمام تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية ، وبما يمكنها من تلبية احتياجات المجتمع العربى الأخذة فى التطوير والتغير مع مرور الزمن .

وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكن تقسيم تحديات التعليم العالى فى البلاد العربية إلى قسمين : تحديات كمية ، وأخرى نوعية ، وذلك على النحو التالى :

١ - جيرولد آبس : التعليم العالى فى مجتمع متعلم ، ترجمة عن الإنجليزية : شحادة فارح ، عمان، دار البشير، ١٩٩١، ص ص ٣١ - ٣٢ .

أولا : التحديات الكمية :

يمكن تناول هذا النوع من التحديات فى صورتين هما : تحدى المشكلة السكانية مع تزايد الطلب على التعليم الجامعى ، وتحدى التمويل .

أ - تحدى المشكلة السكانية وتزايد الطلب على التعليم الجامعى :

لقد شهد التعليم الجامعى فى الوطن العربى توسعاً كمياً ملحوظاً ، سواء كان فى مدخلاته أو مخرجاته ، وذلك فى مقاومة منه لمواجهة مشكلة الانفجار السكانى وما صاحبها من تنامى الطلب الاجتماعى عليه . وتؤكد الأبحاث والإحصائيات المتعلقة بهذا الموضوع أن هناك تطوراً كمياً ، حدث خلال الفترة من (١٩٦٠ - ٢٠٠٠ م) ، ومن المتوقع أن يزداد النمو الكمى لتلك المؤشرات خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٥ م)^(١) ، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات السنته التالية :

١- بالنسبة لمشكلة الانفجار السكانى ، فقد أدى هذا الانفجار بدوره إلى انفجار تعليمى ، حيث ارتفع معدل النمو السنوى فى عدد سكان الدول العربية خلال الفترة من ١٩٧٣م وحتى ١٩٩٦م إلى (٢,٧%) مما يضاعف عدد السكان خلال عقدين من الزمن ، ولذا فمن المتوقع أن يصل إلى (٤٠٠) مليون نسمة بحلول عام (٢٠١٠ م) ، وبناء على الافتراض الأكثر تواضعاً والذي يفترض أن معدل هذا النمو سيكون بحدود (٢,٢%) وذلك على أمل حدوث تغييرات وتحولات واسعة فى القيم والميول الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بمعدلات

١- عنان الأحمد : " بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالى ورفع كفايته " ، المؤتمر التربوى الثانى ، "مخصصة التعليم العالمى والجامعى " ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ .

الإنجاب والخصوبة ومستويات المعيشة^(١). بموجب هذا الافتراض سيبلغ عدد سكان الوطن العربى (٣٧٠,٦٥) مليون نسمة عام (٢٠١٥ م)، ولأن الهيكل العمرى للسكان يمتاز بنسبة صغار السن، إذ أن نصف السكان تقل أعمارهم عن (١٥) سنة ، فسيزداد عدد السكان فى الأعمار التعليمية إلى حوالى (٩٠) مليون نسمة عام (٢٠١٥ م)^(٢).

وفى مصر فإن الزيادة السكانية تهدد بشكل صارخ كل جهود التنمية وتمثل تحدياً على أمن مصر القومى . وتشير الإحصاءات أن عدد السكان كان عام ١٩٨١م حوالى (٤٤) مليون نسمة ، ووصل إلى حوالى (٧٠) مليون نسمة عام ٢٠٠٣م ، بمعدل زيادة تصل إلى مليون وثلاثمائة ألف نسمة سنوياً ، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالى (١٠٠) مليون نسمة عام ٢٠٢٥م^(٣) .

ولأن قضية الزيادة السكانية ترتبط بزيادة أعداد الطلبة فى كافة مراحل التعليم لذا سترتب على هذه الزيادة السكانية ضرورة التوسع فى مؤسسات التعليم العالى - والجامعى تحديداً - لتلبية

١- جواد العناني : " المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم فى الوطن العربى " ، الاجتماع السنوى السابع لمنتدى الفكر العربى حول مستقبل التعليم فى الوطن العربى ، عمان ، الأردن ، ١٢ - ١٤ مايو ١٩٩٠ ، ص ٩٩ .

٢ - محمد على السيديه ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

٣- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر (الواقع - المأمول) ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٤ - ١٤٥ .

الطلب الاجتماعى المتزايد عليه ، وزيادة الإنفاق الجارى على التعليم فى الوطن العربى، والذي سيبلغ فى ضوء التقديرات السابقة حوالى (١٠٧) بليون دولاراً أمريكياً عام (٢٠١٥)، بعد أن كان (٦٠) بليون دولاراً فى عام (٢٠٠٠م) ^(١).

٢- ازدياد عدد الجامعات فى الوطن العربى من (١٢) جامعة عام ١٩٤٥ ^(٢) إلى (١٣) جامعة عام ١٩٦٠م ثم إلى (٣٢) جامعة عام ١٩٦٩م ^(٣) . ووصل إلى (١٨٤) جامعة عام ١٩٩٦ منها (١٤٤) جامعة حكومية ، (٤٠) جامعة خاصة . ^(٤)

وجدير بالذكر أنه خلال عقد الثمانينيات أضيف للجامعات القائمة (٥١) جامعة جديدة بمعدل سنوى (٣٨,٦٥ %) ، واستمر النمو بمعدلات مشابهة فى عقد التسعينيات ، كما استمر النمو والتوسع الداخلى للمؤسسات فزاد عدد الكليات فى الجامعات حتى أصبح فى العام ١٩٩٢م (٩٥٧) كلية . ^(٥)

١ - ماجد فرحان بدر : " أزمة تمويل التعليم العالى والجامعى فى الأردن " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ع (١٤٧) ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، يوليو ١٩٩٩ ، ص ٤٨٠ .

٢- أمين محمود : " أزمة التعليم العالى - مقاومة الإصلاح والتطوير " ، مجلة العربى ، ع (٥٦٠) ، يوليو ٢٠٠٥ ، ص ٢١ .

٣ - التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى ، مختارات فى التربية والعلوم والثقافة ، نشرة دورية ، تصدر عن لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة ، ع (٤٨) ، أكتوبر ١٩٩٩ ، ص ١٣ .

٤- محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها " ، مرجع سابق ، ص ٤٤١ .

5. - Qasem Subhi : The Higher Education System in the Arab States , Development of S & T Indication , Report Prepared for UNESCO , UNESCO , Cairo Office , 1995 , PP . 75 - 79 .

وفى مصر وحدها بلغ عدد الجامعات فى العام ٢٠٠٤م (٢٠) جامعة تضم (٣٨٨) كلية ومعهد وبيانها كالآتى:^(١)

- (١٢) جامعة حكومية بالإضافة إلى (٨) فروع للجامعات تضم ٢٧٧ كلية ومعهد.
- جامعة الأزهر الشريف وتضم (٦٠) كلية .
- الجامعة الأمريكية وتضم (٤) كليات .
- (٦) جامعات خاصة وتضم (٤٧) كلية .

٣- ارتفع عدد المقيدى من الطلبة فى التعليم الجامعى فى البلاد العربية من (١٧٣) ألفا عام (١٩٦٠م) إلى (٤٠٠) ألفاً عام (١٩٧٠م) ، ثم إلى (١,٣) مليون طالباً وطالبة عام (١٩٨٠م)^(٢) . وارتفع عام (١٩٨٨م) إلى (٢,٣) مليوناً^(٣) . حتى وصل إلى ثلاثة

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إجازات وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فى مجال التعليم الجامعى والعالى (١٩٨٢ - ٢٠٠٣) ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٤ ، ص ٥ .

٢- أحمد صيداوى : " التعليم العالى العربى من الواقع إلى التطوير النوعى " ، المجلة العربية لبحوث التنظيم العالى ، ع (٢) ، دمشق ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٥ .

٣ - أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : " الكتاب المرنى والكتاب الإلكتروني والمكتبات الإلكترونية - ثورة تكنولوجية فى التعليم " ، المؤتمر العلمى الثالث عشر " مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة " ، المجلد الأول ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، دار الضيافة بجامعة عين شمس ، ٢٤ - ٢٥ يوليو ٢٠٠١ ، ص ٢٦ .

(٣) ملايين طالبا وطالبة عام (١٩٩٦م)^(١)، (٣,٦) مليون في عام ١٩٩٨^(٢)، ووصل هذا المؤشر إلى (٥,٩) ملايين طالبا وطالبة عام (٢٠٠٥ م)، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى (٩,١) عام (٢٠١٠) ثم إلى (١٣,٥) مليون طالبا وطالبة في عام (٢٠١٥ م) كما هو موضح بالجدول التالي، والذي يوضح أعداد السكان والطلبة في الوطن العربي في الفترة من ٢٠٠٠م - ٢٠٠٥م وتوقعاتهما في الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٥م بالملايين.

جدول (١)

أعداد السكان والطلبة في الوطن العربي للفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٠
بالملايين وتوقعاتهما في الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ بالملايين^(٣)

1 - UNESCO : World Education Report 1998 , UNESCO , Paris , 1998 , P . 108 .

٢ - مفيد الزيدى : " الرقابة والحرية الأكاديمية في الجامعات العربية في الألفية الثالثة " ، شئون عربية ، ع (١٢٤) ، بيروت ، شتاء ٢٠٠٥ ، ص ١٠١ .

٣ - مستخلص من :

- أ- التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي : مختارات في التربية والعلوم والثقافة ، مرجع سابق ، ص ١٤ .
- ب- ماجد فرحان بدر : " أزمة تمويل التعليم العالي والجامعي في الأردن " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، مرجع سابق ، ص ٤٧٩ .
- ج- جواد العناني : " المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعلم في الوطن العربي " ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥ ، ٩٣ ، ٩٩ .
- د- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : " الكتاب المرئي والكتاب الإلكتروني والمكتبات الإلكترونية - ثورة تكنولوجية في التعليم " ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ - ٢٦ .

السنة	عدد السكان	عدد التلاميذ المرحلة الابتدائية	عدد التلاميذ المرحلة المتوسطة	عدد تلاميذ المرحلة الثانوية	إجمالي عدد التلاميذ	عدد الطلبة المقيدين في الجامعات
٢٠٠٠	٢٧٣,٣٨	٣٩,٢١	٢٣,٣١	٣,٧٢	٦٦,٢٤	٣,٨٥
٢٠٠٥	٣٠٣,٤٥	٤٢,٠١	٢٧,٨٦	٤,٣٣	٧٤,٢٠	٥,٩
٢٠١٠	٣٣٣,٥٢	٤٤,٨١	٣٢,٤١	٤,٩٤	٨٢,١٦	٩,١
٢٠١٥	٣٧٠,٦٥	٤٧,٦٢	٣٦,٩٧	٥,٥٥	٩٠,١٤	١٣,٥

وفي مصر تحديدا شهدت الجامعات تطورا ملحوظا في أعداد الطلبة المقيدين حيث ازدادت أعداد الطلاب المقيدين بالمرحلة الجامعية من (٥٠٨) ألف طالبا عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو (١,٢٥) مليون طالبا عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وذلك بنسبة زيادة قدرها (١٤٥ %) (١).

وزادت أعداد الطالبات المقيدات بنفس المرحلة من (١٧٢) ألف طالبة عام ١٩٨٢ / ٨١ إلى نحو (٦٢٨) ألف طالبة عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، وذلك بنسبة زيادة قدرها (٢٥٨ %) ، أى أن أعداد الطالبات في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ قد زادت أكثر من ثلاثة أمثال العدد المناظر لعام ١٩٨٢ / ٨١ ، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الطالبات المقيدات في العام الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بلغت

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم العالي ، مرجع سابق ، ص ص ٦ - ٧ .

(٥٠,٦ %) من إجمالى المقيدىن بالجامعات ، وهذا يحدث لأول مرة فى تاريخ التعليم الجامعى فى مصر حيث تزيد نسبة الإناث عن الذكور^(١).

وبطبيعة الحال فإن هذا التنامى فى أعداد الطلبة المقيدىن بالجامعات المصرية " الحكومية " يمثل عبئا استيعابيا ضخما على هذه الجامعات ، التى باتت تعاني من اكتظاظ طلابى غير مسبوق ، فطبقا لإحصائية العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ بلغ أعداد الطلبة فى جامعة القاهرة (٢١٠,٨٣٢) طالبا وطالبة ، وفى جامعة عين شمس (١٦١,٧٦٨) ، وفى جامعة الإسكندرية (١٥٢,١٠٢) ، وفى جامعة طنطا (١١٢,١٧١) ، وفى جامعة المنصورة (١٠٧,٩٣١) طالبا وطالبة ، بينما يجب ألا تتجاوز الجامعة ثلاثين ألف طالبا وطالبة .^(٢)

وبصفة عامة ومن الجدول السابق رقم (١) يمكن استنتاج التوقعات التى يمكن أن تطرأ على مستوى الزيادة فى المنشآت الجامعية ، فوجود ما يربو على (١٨٤) جامعة فى عام ١٩٩٦^(٣) على مستوى الوطن العربى - سبق ذكر ذلك فى المؤشر الثانى (ازدياد عدد الجامعات فى الوطن العربى) - لا يلبى الطلب

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم العالى ، مرجع سابق ، ص ٧.

٢ - حسن شحاته : " ثقافة المعايير والتعليم الجامعى " ، المؤتمر العلمى السابع عشر " مناهج التعليم والمستويات المعيارية " ، المجلد الأول ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، دار الضيافة بجامعة عين شمس ، ٢٦ - ٢٧ يوليو ٢٠٠٥ ، ص ٧٥ .

* أشار الباحث إلى هذا العام تحديداً لأنه عام بداية عمل الجامعات المصرية الخاصة (موضوع البحث الحالى) .

الاجتماعى على هذا النوع من التعليم . والذي ينمو بمعدل (٢,٥ %) من الفئة العمرية (١٨ - ٢٥) سنة . (١)

لذا فإن الدول العربية بحاجة إلى (٦٠٠) جامعة عام ٢٠١٠م ، (٩٠٠) جامعة عام ٢٠١٥م ، وذلك بافتراض أن كل جامعة تستوعب (١٥) ألف طالبا وطالبة، أو (٤٥٠) جامعة عام ٢٠١٠م ، (٦٧٥) جامعة عام ٢٠١٥م ، إذا افترضنا أن كل جامعة تستوعب (٢٠) ألف طالبا وطالبة (٢) .

٤- ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس من (٩) آلاف عضو عام ١٩٦٠م إلى (٦٨) ألف عضوا عام ١٩٨٠م ، ثم إلى (١٠٨) ألف عضوا عام ١٩٨٥م (٣) . ووصل إلى (١١٩) ألف عضوا منهم (٤٠ %) ماجستير ، (٦٠ %) دكتوراه عام ١٩٩٦م ، ووصلت حاجة الوطن العربى إلى (٢٥٠) ألف عضوا عام ٢٠٠٠م . (٣)

وفى مصر وحدها كان هناك ارتفاعا ملحوظا وجوهريا فى أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حيث زادت أعدادهم إلى نحو (٣٧) ألف عضوا فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م مقابل (١١) ألف عضوا عام ٨١ / ١٩٨٢م . وذلك بنسبة زيادة قدرها (٢٣٦ %)، وتجدر الإشارة إلى أن أعداد معاونى هيئة التدريس بلغت

١ - محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها " ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

* تم توقع هذه الأعداد من خلال قسمة عدد الطلبة المتوقع قيدهم فى الجامعات العربية (الجدول رقم ١) على (١٥) ألف مرة ، (٢٠) ألف مرة أخرى .

2 - UNESCO , World Education Report , 1998 : Op. Cit , P . 109

٣- محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها " ، مرجع سابق ، ص ٤٤٢ .

نحو (٢٢) ألف عضوا عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ مقابل (١٥) ألف عضوا عام ٨١ / ١٩٨٢م بنسبة زيادة قدرها (٤٧%).^(١)

وبصفة عامة فهذه الإحصائيات تبين أن ازدياد أعضاء هيئة التدريس على مستوى الوطن العربى كان أقل من النمو المطلوب للمحافظة على نسبة (أستاذ / طالب) أو زيادتها . فقد وصلت هذه النسبة إلى (٢٥ / ١) فى دول ومؤسسات ^(٢) . وإلى أقل من (٣٠ / ١) فى دول ومؤسسات أخرى ، فى حين أنها يجب أن تكون (١٠ / ١) ، وتعد معقولة إذا كانت (١٥ / ١) ^(٣) .

٥- ارتفع عدد الخريجين من (٣٩٠) ألف خريجا فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥م ^(٤) . وإلى (١,٣) مليون خريجا فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٠م ^(٥) ، ثم إلى (٥,٢٤) مليون خريجا فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٥م ^(٦) .

وفى مصر كان من الطبيعى أن تؤدى زيادة أعداد الطلبة المقيدين بالجامعات إلى زيادة أعداد الخريجين ، والذين بلغت أعدادهم نحو

٣ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التعليم العالى " ، مرجع سابق ، ص ٨ .

٤ - محمد على السيديه ، محمد عمر باطويح : مرجع سابق ، ص ٤٤٢ .

٥ - سمير بن أسعد مرشد : " مستقبل الشباب السعودى بين الجامعات والتوظيف " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المخصص رقم (٣) ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

٦ - أحمد صيداوى : " التعليم العالى من الواقع إلى التطوير النوعى " ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

٧ - محمد عيسى برهوم : " التعليم الجامعى بين الواقع والطموحات " ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالى ، ع (٧) ، دمشق ، ١٩٨٨ ، ص ٣٣ .

٨ - التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى : مختارات فى التربية والعلوم والثقافة ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٢٢٦) ألف خريجا فى عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م مقابل (٨٢) ألف خريجا عام ٨١ / ١٩٨٢م بنسبة زيادة قدرها (١٧٥ %)^(١).

وبصفة عامة يتفاوت حجم مؤشر نسبة الخريجين إلى عدد السكان تفاوتًا كبيرًا ، إذا بلغ فى حده الأعلى (١٣ %) بينما فى حده الأدنى (٠,٥ %) من مجموع السكان فى الوطن العربى ، ويبلغ هذا المؤشر حوالى (١٥ %) من مجموع السكان فى أوروبا الغربية، (٢١ %) فى الولايات المتحدة الأمريكية .^(٢)

٦ - اختلال بنية التعليم العالى : فقد هيمنت أعداد الطلبة المقيدى فى المراحل النهائية (بكالوريوس / ليسانس) خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٦ على أعلى نسبة من مجموع طلبة التعليم العالى ، وبلغت فى معدلها (٨٠ %) وهى نسبة عالية جدا فى جميع المقاييس ، فى حين اقتصرت نسبة المقيدى فى الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه) على (٥ %) فقط ، وظل نصيب طلبة المعاهد المتوسطة حوالى (١٥ %) ، فى حين أن نسبة توزيع طلبة التعليم العالى فى معظم الدول الصناعية المتقدمة تشمل على (٥٥ %) للمقيدى فى المراحل النهائية، (١٧ %) للدراسات العليا ، (٢٨ %) لمرحلة المعاهد المتوسطة.^(٣)

وينضح من توزيع هذه النسب مدى الإقبال المتزايد على التعليم الجامعى فى البلاد العربية ، الأمر الذى يمثل تحديا كميا ، وعبئا ثقليا

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التعليم العالى " ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٢ - محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : مرجع سابق ، ص ٤٢٢ .

٣ - مفيد الزيدى : " الرقابة والحرية الأكاديمية فى الجامعات العربية فى الألفية الثالثة " ، شنون عربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠١ - ١٠٢ .

على الجامعات العربية " الحكومية " التى تعجز بمفردها عن مواجهته وتلبيته .

ب - تحدى التمويل :

المال عصب وشریان رئيسان لأى مؤسسة أو مشروع . لذا يعد المال مدخلاً هاماً من مدخلات أى نظام تعليمى ، فهو يزود التعليم بالقوة الشرائية الضرورية التى تمكنه من الحصول على المدخلات الإنسانية والفيزيائية^(١) . ويقف التعليم عاجزاً إذا عانى بشدة من نقص المال ، فإذا توافرت له الموارد الكافية ، أصبحت مشكلاته أيسر فى التناول إن لم تختف .

وتواجه الأنظمة التعليمية فى جميع دول العالم تحديات كبيرة من أهمها توفير التمويل الكافى لتأمين التعليم المناسب لطلابيه بالكم والنوع المناسبين ، والتعليم العالى هو أكثر مستويات التعليم كلفة حيث يشكل تمويله عبئاً على ميزانيات الحكومات التى تدعمه مباشرة ، لأنه بطبيعته مكلف بل وباهظ التكاليف لما يتطلبه من عناصر بشرية مكلفة وتجهيزات مادية مكلفة أيضاً ، ولأن كل تقدير مادى فيه يترتب عليه تحديد لقدرته وكفافته ونوعية خريجيه^(٢).

١ - ف . كوز : أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد جابر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، دت ، ص ٦٨ .

٢ - محمد منير مرسى : الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليبه تكريس ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧٣ .

وتشير التوقعات إلى أن أزمة مالية ستواجه التعليم مستقبلاً ، ذلك أن هناك عدة عوامل رئيسة سوف تؤثر بشدة على مستوى الإنفاق على التعليم بصفة عامة فى كل دولة ، ومن هذه العوامل : (١)

أ- معدل النمو الاقتصادى المستقبلى لكل دولة .

ب- نصيب التعليم من إجمالى الدخل القومى .

ج- مسار سلوكيات نصيب الطالب من نفقة التعليم .

د- قدر المعونة التعليمية التى تتلقاها الدولة من مصادر خارجية .

هـ- الأولوية النسبية التى يعطيها شعب وقادة كل دولة للتعليم .

ويتفق التربويون والاقتصاديون على وجود أزمة مالية خطيرة تواجه مؤسسات التعليم العالى ، فبالرغم من ارتفاع ميزانيات التعليم العالى مقارنة بالمستويات الأخرى من التعليم ، فإنها لا تزال غير قادرة على مجابهة الطلب الاجتماعى الكبير نحوها ، ومقابلة التكاليف العالية له ، مما يضع حكومات الدول - خاصة النامية - أمام ضغوط شديدة (٢) ، أدت إلى تراجع كفاية التمويل الجامعى تحديداً .

وفى البلاد العربية المعاصرة - ومنها مصر - أصبح التوسع فى التعليم العالى وازدياد احتياجاته المالية وغير المالية من السمات البارزة التى يترتب عليها الحاجة إلى مزيد من الأموال والطلب والضغط على الحكومات لمد التعليم العالى خاصة الجامعى بأموال أكثر ، من أجل توفير الاحتياجات المتزايدة ومتابعة المسيرة ، مما دفع ببعض الحكومات

١- فيليب كومز : أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينيات ، ترجمة محمد خيرى حربى وآخرون ، مراجعة عبد العزيز القوصى ، الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٧م ، ص ٢١١ .

٢- محمد صبرى الحوت : " تعبئة موارد إضافية للتعليم العالى فى مصر " ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، ع (٧) ، السنة (٣) ، سبتمبر ١٩٨٨ ، ص ٣٣٨ .

إلى السماح بخصخصة هذا النوع من التعليم مع قيام الجامعات الحكومية واستمرارها ، حيث تتفاقم مشكلة التمويل مع مرور الزمن بفعل ما درج على تسميته بالانفجار السكاني الذي سبب بدوره الانفجار التعليمي والذي تمخضت عنه مشاكل عديدة جعلت التعليم العالي والجامعي تحديداً في أزمة بسبب تراجع كفاية تمويله والتي يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب نخرج على أهمها فيما يلي:

أسباب تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعي في الدول العربية :

أسهمت عدة عوامل في تحديد مستوى كفاية تمويل التعليم الجامعي في الدول العربية بل وفي تراجعها ، ومن أبرز هذه العوامل :

١- الاقتصار على التمويل الحكومي للتعليم الجامعي في معظم الدول العربية والاعتماد عليه بشكل رئيسي في بقية هذه الدول ، وتغير الأوضاع المالية للحكومات ، فضلاً عن زيادة أعبائها ، فقد مرت على الدول العربية في عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ظروف سياسية واقتصادية أدت إلى تزايد نفقاتها، ودفعتها إلى تثبيت مبالغ الإنفاق على التعليم الجامعي أو زيادتها بنسب ومبالغ أقل من احتياجات التوسع والتطوير في هذا النوع من التعليم ^(١) . بل أصبحت الحكومات عاجزة عن المحافظة على المستوى السابق ، بسبب زيادة نفقات القطاعات الأخرى (كالأمن والدفاع) ، وانفجار مشكلات الغذاء الحادة ، وتوسع مؤسسات الخدمة المدنية ، وزيادة نفقاتها بسرعة كبيرة

١- أنطوان حبيب رحمة : " كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية - أوضاعها وسبل تحسينها " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق ، ص ٣٧.

(كالإسكان والصحة والتأمينات) وزيادة أعباء القروض الأجنبية وخدمتها . (١)

٢- الإقبال الشعبى على التعليم الجامعى وتصاعده ودعم الحكومات له بسياسات التوسع فيه والمحافظة على مجانيته ، وتسهيل شروط القبول فيه ، الأمر الذى تتطلب زيادة كبيرة من مبالغ الإنفاق فاقت قدرة معظم الدول على توفيرها للأسباب آنفة الذكر فى الفقرة السابقة (العامل رقم ١) .

٣- مشروعات التطوير فى التعليم الجامعى التى استندعت إضافة مبالغ كبيرة من الأموال إلى موازنة مؤسسات التعليم الجامعى ، ولم تحظ بالموافقة الحكومية إلا على جزء منها الأمر الذى أبرز النقص فى التمويل والقصور فى كفايته ، خاصة فى ظل الحاجة إلى ضرورة تطوير هذا التعليم وتحسينه وزيادة تكاليف إدخال التكنولوجيا التعليمية . (٢)

٤- التضخم وارتفاع الأسعار ، وانخفاض القوة الشرائية لمعظم العملات العربية ، الأمر الذى جعل مؤسسات التعليم الجامعى تحتاج إلى مبالغ مالية إضافية للحصول على الاحتياجات التى كانت تحصل عليها بمبالغ أقل .

١ - محمد متولى غنيمه : " أساليب جديدة فى تمويل التعليم العالى والجامعى " ، ندوة اقتصاديات التعليم بدمشق ، وزارة التربية والتعليم ، دمشق (سوريا) ، ١٩٩٧ ، ص ٨ .

٢- فيليب ، ج التباك : " أساليب تطوير التعليم العالى - أفق لعام ٢٠٠٠ " ، مستقبلات ، ع (٧٨) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٢٢٧ - ٢٢٩ .

وقد أدت العوامل السابقة إلى تناقص كفاية تمويل التعليم العالي ، والجامعى تحديداً ، فى الوطن العربى ، وفيما يلى عرض للمؤشرات الدالة على ذلك .

مؤشرات تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية :

خلال العقدين الماضيين (الثمانينيات والتسعينيات) من القرن الفائت نما التعليم العالى - خاصة الجامعى - فى الدول العربية ومنها مصر بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته من التمويل الحكومى ، الأمر الذى جعل كفاية التمويل محدودة لا تكفى لتلبية احتياجات هذا التعليم بالمستوى المناسب لأعبائه ومهامه ، ويشهد على ذلك الكثير من المؤشرات الإحصائية التى من أهمها :

أن تطور النمو فى أعداد الطلبة المقيدين بالجامعات العربية ^(١) ، لم يصاحبه نمو مماثل فى الإنفاق اللازم لتهيئة متطلباته ، رغم استمرار تزايد الإنفاق على التعليم الجامعى فى الدول العربية ، حيث بلغت الكلفة الإجمالية (جارية ورأس مالية) حوالى (٣٠٧) مليون دولار عام ١٩٧٠م ، بينما وصلت إلى (١,٢٠٤) مليار دولار عام ١٩٨٠م ، كما بلغ هذا المؤشر عام ١٩٩٦ م (فى الأقطار العربية مجتمعة) قرابة سبعة (٧) مليار دولار ، بما يعادل (١,٣ %) من الدخل القومى لتلك الأقطار فى تلك السنة ، وهى نسبة متدنية قياساً إلى مثيلاتها فى الدول الصناعية ، حيث تبلغ نسبتها فى كندا مثلاً (٢,١ %) . ^(١)

* سبق ذكر ذلك فى الجدول رقم (١) .

٢- داخل جرنو : " التعليم الجامعى بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل " ، مجلة

اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ،

مرجع سابق ، ص ٢ .

وعلى صعيد الأقطار العربية فإن هذه النسبة تتفاوت من (٠,٣ %) من الدخل القومي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى (٣,٤ %) في الأردن ، وبمعدل (١,٣ %) لعموم الأقطار العربية ^(١) . ومن المتوقع أن يتزايد الإنفاق من (٦٠) مليار دولار عام ٢٠٠٠م إلى (١٠٧) مليار دولار في عام ٢٠١٥م . ^(٢) .

وتتحمل الحكومات العربية بشكل عام حوالى (٨٩ %) أو أكثر من تمويل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمى ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الإنفاق الجارى على التعليم الجامعى فى الوطن العربى ستتضاعف خلال الخمسة والعشرين عاما الممتدة من ١٩٩٠م حتى ٢٠١٥م ^(٣) ، ويوضح الجدول التالى أعداد الطلبة فى الجامعات العربية ، الإنفاق الحكومى ، ومتوسط الإنفاق على الطالب سنويا فى الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٠م .

جدول (٢)

أعداد الطلبة فى الجامعات العربية ، والإنفاق الحكومى ، ومتوسط الإنفاق لى الطالب سنويا فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠م ^(٤)

١ - المرجع السابق ، ص ٢ .

٢- محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها " ، مرجع سابق ، ٤٤٣ .

٣ - ماجد فرحان بدر : " أزمة تمويل التعليم العالى والجامعى فى الأردن " ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ .

* المصادر :

أ- ماجد فرحان بدر : المرجع السابق ، ص ص ٤٨١ - ٤٨٢ .

ب- محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها " ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٢ - ٤٥٤ .

C - UNESCO . World Education Report , Op . Cit . , P . 111 .

السنة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
أعداد الطلبة (بالمليون)	٠,٧	١,١	١,٦٥	٢,٥	٣,٨٥
الإنفاق الحكومى (بالمليار دولار)	١,٤٤٣	٢,١٧٣	٢,٨٣٦	٤,٥٠٨	٦,١١٦
متوسط الإنفاق على الطالب (بالدولار)	٢٠٦٢	١٩٧٥	١٧٢٠	١٨٠٠	١٥٩٠

وفى مصر تعد الحكومة المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعى الحكومى باعتبار أن الدولة مسئولة عن تقديم التعليم فى كل مراحله لأفراد الشعب بالمجان طبقا للدستور، هذا على المستوى القانونى ، إلا أن تزايد السكان ، وتزايد الطلب على التعليم أدى إلى عدم كفاية الموارد الحكومية المخصصة لقطاع التعليم ، مما أدى إلى تعاظم الرغبة فى البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم ، وهنا برزت أهمية دور المشاركة فى تقديم الخدمة التعليمية ، كما أصبح للقطاع الخاص دورا هاما ومتزايدا فى تقديم الخدمة التعليمية على المستوى الجامعى .^(١)

وبالنسبة لتطور موازنات الجامعات المصرية (الحكومية) فقد زادت هذه الموازنات إلى نحو (٥٤٦١) مليون جنيها مصريا فى العام

١- محمد صبرى الحوت : " الفقر وتمويل التعليم الجامعى - دراسة فى إشكالية التطوير " ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) ، " التعليم الجامعى العربى - آفاق الإصلاح والتطوير " ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٥١ .

الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م مقابل (٢٤٠) مليون عام ٨١ / ١٩٨٢م ،
 أى أن ميزانية ٢٠٠٢/٢٠٠٣م قد زادت نحو (٢١) مرة قياسا
 بموازنات ٨١ / ١٩٨٢م ، وبلغ متوسط نصيب الطالب نحو (٥٨٨٢)
 جنيهها مصرياً فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م مقابل (٤٧٢) مليون جنيهها
 مصرياً فى عام ٨١ / ١٩٨٢م^(١). وهذه الإحصائيات تتمشى مع سابقتها
 (جدول رقم ٢) فى عموم الدول العربية ، وإن كان يلاحظ منها تنامى
 متوسط الإنفاق على الطالب المصرى سنوياً ، إلا أن هذا التنامى ظاهرياً
 وليس حقيقياً وذلك إذا وضعنا فى الاعتبار مشكلات التضخم وارتفاع
 الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للجنة المصرية التى حدثت خلال
 الفترة المذكورة ، إلا أن الحكومة - المصرية - مازالت تتحمل النصيب
 الأكبر فى تقديم الخدمات التعليمية ، حيث تساهم الحكومة فى التعليم
 العالى بنحو (٦٦,٤ %) ، والقطاع الخاص (٢٠,٢ %) ، والأزهر (١٣,٤ %)^(٢) . وقد بلغت نسبة التمويل من الاعتمادات الحكومية (٨٢ %) من جملة الإنفاق على التعليم العالى للعام الجامعى ٩٧ / ١٩٩٨م على سبيل المثال^(٣) ، (١٠ %) من الصناديق الخاصة ، (٨ %) من بعض مصادر التمويل الأخرى لنفس العام الجامعى .^(٣)

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم العالى ، مرجع سابق ، ص ٨ .

٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ومعهد التخطيط القومى : " تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣ " : التنمية المحلية بالمشاركة مع معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠ .

* العام الثانى لبداية عمل الجامعات الخاصة " المصرية " .

٣ - جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : بيان بالإيرادات المختلفة للجامعات والوزارة عن العام الجامعى ٩٧ / ١٩٩٨م ، مركز المعلومات والتوثيق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١ .

وبصفة عامة ومن الجدول السابق رقم (٢) نلاحظ أن الزيادة مستمرة في الإنفاق الحكومي على الجامعات في الدول العربية ، ولكن هذه الزيادة لا تدل على ارتفاع نسبة ما ينفق على الطالب سنوياً ليتخرج بكفاءة عالية تمكنه من أن يساهم بشكل فعال في التنمية ، لذا يفضل التعبير عن هذه الزيادة بمتوسط الإنفاق على الطالب سنوياً ، حيث يتضح من الجدول الانخفاض المستمر في هذا المتوسط ، وإذا استمر هذا الانخفاض سنة بعد أخرى فإن ذلك يعنى تدنى مستوى الخريجين ومستوى التعليم الجامعى بشكل عام .

كما يتضح من الجدول الزيادة المستمرة في أعداد الطلبة سنوياً ، وهذه الزيادة تعنى الحاجة إلى فتح جامعات جديدة أو كليات جديدة فى جامعات قائمة أو التوسع فى أقسام قائمة ، وما يتبع ذلك من زيادة عدد الكوادر العلمية والإدارية لتغطية الزيادة المستمرة فى أعداد الجامعات والكليات والأقسام العلمية .

واستناداً إلى المؤشرات الإحصائية السابقة يمكن توقع عدم استطاعة الحكومات العربية - ومنها الحكومة المصرية - تلبية الحاجة المتزايدة إلى فتح جامعات جديدة أو كليات جديدة فى جامعات قائمة ، أو التوسع فى أقسام قائمة ، وذلك لاستقبال الأعداد المتزايدة من الطلبة ، وبالتالي فإن الجامعات العربية بهذه الصورة لن تستطيع مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى المتطور باستمرار فى الدول المتقدمة ، إضافة إلى المعضلة الكبيرة التى تتعرض لها لدول العربية ألا وهى مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار .

وطبقاً لنظرية رأس المال البشرى فإن التعليم هو أحد أشكال رأس المال وذلك من خلال دوره فى رفع القدرة الإنتاجية للأفراد فى عملية

الإنتاج الاقتصادي ، لذا فإن الإنفاق على التعليم هو استثمار لكل من التكاليف والفوائد طبقا لتحليل الكلفة / الفائدة .^(١)

كما أن القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية تعتمد على نوعية رأس المال البشرى الذى تعدده الدول لتلك المنافسة^(٢) . مما يستلزم إصلاح وتطوير نظم التعليم . غير أن الحكومات العربية - ومنها الحكومة المصرية - غالبا ما تعجز عن توفير التكاليف العالية ، وتواجه عقبات متعددة فى مقابلة كلفة التوسع فى مستويات الفرص التعليمية العليا^(٣) ، وهذا يؤكد أهمية السياسات التى تسمح بالمشاركة المجتمعية بدرجة أكبر فى عملية التعليم ، مع المحافظة على العدالة فى الإسهام فى تكاليفه والاستفادة من فوائده .^(٤)

- 1 - Tsang , Munc : Economic Analysis of Educational Development in Developing Nations , in Guthrie , J. (ed) , Encyclopedia of Education , 2nd edition , Macmaillan , New York . 2002 , P . 9 .
- 2 - The World Bank : Education in the middle East & North Africa : A Strategy Towards Learning for Development , Human Development Sector, middle East , North Africa Region , World Bank , Washington , D.C , 1998 , P . 3 .
- 3 - UNESCO Institute for Statistics & OECD , Financing Education Investments and Returns : Analysis of the world Education Indicators 2002 Edition, Executive Summary , UNESCO / OECD , Paris , 2003 , P . 5 .

٤- محمد صبرى الحوت : " الفقر وتمويل التعليم الجامعى - دراسة فى إشكالية التطوير " ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .

وبالنظر إلى الممارسات المعمول بها لتمويل التعليم في شتى دول العالم نجد أنها مصنفة إلى ثلاثة محاور هي : التمويل الحكومي ، التمويل غير الحكومي ، التمويل المشترك (حكومي - غير حكومي) ، ولعل هذا التقسيم ناجم عن طبيعة التعليم وخصائصه من المنظور الاقتصادي الذي يعتبر التعليم سلعة اقتصادية متوسطة أي أنها تتضمن من جهة بعض صفات السلعة الاقتصادية الخاصة (التي تتصف بظاهرة الاستهلاك الفردي ، وقابلية تقسيم الفوائد الناجمة عن امتلاكها أو الاستثمار فيها) وتتضمن من جهة أخرى صفات السلعة الاقتصادية العامة (التي تتصف بظاهرة الاستهلاك الجماعي ، وصعوبة تقسيم الفوائد الناجمة عن امتلاكها واستثمارها)^(١) .

وقد نجد في خصائص التعليم كسلعة اقتصادية ما يبرر أحقية تمويله على المستوى الفردي أو الحكومي أو المجتمعي ، بل إن تضافر أفراد المجتمع وقطاعاته كافة لتمويل التعليم يعتبر واجبا مستحقا ومطلبا وطنيا في ظل الظروف والتحديات التي تواجه قطاع التعليم بصفة عامة والجامعي تحديدا ، وتحول دون تحقيق الأهداف المرجوة والطموحات المنشودة .

وبعد تناول أهم التحديات الكمية التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي ، نعرض فيما يلي لأهم التحديات النوعية التي تواجه هذا النوع من التعليم .

١- عبد الرحمن أحمد صائغ : " تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية

- أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة " ، مجلة اتحاد

الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق ،

ص ص ٦٣١ - ٦٣٢ .

ثانيا : التحديات النوعية

يمكن تحديد أهم التحديات النوعية التى تواجه التعليم العالى فى الوطن العربى فى البنود التسعة التالية :

١- ضعف التناسق والترابط بين سياسات التعليم العالى وبين مؤسسات التوظيف فى المؤسسات العامة والخاصة ، مما يؤدى إلى بروز ظاهرة البطالة المقنعة بين الخريجين . وذلك بسبب انعدام التوازن بين المعروض من القوى العاملة التى تخرجها الجامعات فى التخصصات المختلفة وبين المطلوب من هذه القوى لسوق العمل. (١)

ومع أن متطلبات سوق العمل أصبحت متغيرة بفعل التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع ، إلا أن هناك زيادة فى نسبة الطلبة والخريجين فى التخصصات النظرية والإنسانية عن نسبتها فى الدراسات العلمية والتطبيقية . فحسب بيانات اليونسكو تراجع عدد طلبة التخصصات العلمية والتكنولوجية من (٤١%) عام ١٩٨٠م إلى (٣٤%) عام ١٩٩٢م ، فى حين شكل عدد طلبة الفنون والآداب والعلوم الإنسانية (٦٦%) (٢) . وقد يرجع هذا إلى سياسات القبول

1 - Supply and Demand for Graduates in Egypt . By : Gholamereza Arab Sheibani - in : Higher Education Review , Edited by J . PratTwarwick Printing Co . Ltd . London , vol (23) , No (3) , Summer 1991 , PP . 55 - 56 .

٢ - محمد نبيل نوفل ، مروان كمال : " التعليم العالى فى الوطن العربى - نظرة مستقبلية " ، المجلة العربية للتربية ، المجلد (١٠) ، ع (١) ، (٢) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ،

بالجامعات التي تخضع أحيانا لضغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية.^(١)

٢- تعتبر الجامعات العربية امتدادا للتقاليد الجامعية الأوروبية والأمريكية، وتتقطع صلتها بالمجتمعات العربية وتقاليدها وثقافتها، وتتفاعل مع الجامعات الأجنبية ثقافيا وعلميا أكثر مما تفاعل مع بعضها بعضا، وتستمد معظم تقاليدها من فلسفات ونظم مسيطرة على الجامعات الأجنبية.^(٢)

٣- النمطية في التخطيط والبرامج الدراسية، ونظم قبول الطلبة، ونظم التعيين والترقية لأعضاء هيئة التدريس، ونظم التمويل والتقويم المعتمدة في الجامعات العربية. بالإضافة إلى عدم التوازن في الوظائف التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي حيث تركز على التدريس بينما البحث العلمي وخدمة المجتمع يحظى بدرجة أقل من الاهتمام^(٣). وقد ترتب على هذه الظاهرة التصلب والجمود والشكليات في النظم والإجراءات.^(٤)

١ - جمال على الدهشان : " إنشاء جامعات خاصة في مصر بين التأييد والرفض " ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

٢- محمد السيد سليم : " الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية " ، المستقبل العربي ، ع (٤٠) ، ص (٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ص ٦٠ - ٦٢ .

٣- إبراهيم محمد إبراهيم : " التعليم العالي عن بعد - مبرراته ، نماذجه " ، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي - آفاق مستقبلية " ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

٤ - عبد الله بو بطانة : " مشاكل الكم والكيف في التعليم العالي في البلدان العربية " ، مجلة شئون عربية ، ع (١) ، بيروت ، مارس ١٩٨١ ، ص ١٢٢ .

٤- ضعف التمويل اللازم للجامعات ، والذي ترتب عليه عدم قدرتها على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس ، مما أدى إلى تدهور نوعية التدريس بشدة في مؤسسات هذه المرحلة، لانصراف هؤلاء الأعضاء إلى تكريس معظم أوقاتهم لأعمال خارجية من أجل الحصول على أجر إضافي ، والذي أدى بالتالى إلى انحدار مستوى خريجها ، وعدم مسايرتها لمتطلبات العصر الحديث ، وعدم قدرتها على إعداد أجيال من الشباب القادر على المنافسة فى سوق العمل فى عصر العولمة ، والقادر على إنتاج المعرفة ، واستخدام المنتجات الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .^(١)

٥- ضعف أنشطة البحث العلمى التى تجرى فى إطار الجامعات العربية: إن العلم والبحث العلمى هما الطريق الوحيد لمواكبة روح العصر ، وإذا لم يتسلح الإنسان بالمعلومات والمعرفة التى تتسم بها الحضارة الجديدة التى نعيشها الآن ، سيتعرض لعدة ضغوط نفسية وفسيولوجية، لإخفاقه فى ملاحقة التغيرات السريعة التى تشنها تكنولوجيات تتبدل وتتغير بإيقاعات سريعة ، تتجاوز قدراته على التلقى والاستيعاب ، كما سيواجه بكم هائل من الخيارات التى تلقى عليه عبء الإلمام بها ، والانتقاء منها ، وإلا تعرض للإحباط ، الذى هو من أهم أسباب العنف والتخلف .

وبالنظر إلى أنشطة البحث العلمى التى تجرى فى إطار الجامعات العربية نجدها من أضعف الأنشطة الجامعية ، فهى لا

١ - محمد عبد العزيز عبد (عرض) : " تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى "

، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد (١٢) ، العدد

(١) ، يونيه ٢٠٠٤ ، ص ١٧٣ .

تمثل أكثر من (٥%) من أعباء هيئة التدريس الجامعي ^(١). بينما يصل هذا المؤشر إلى (٣٣%) من تلك الأعباء في جامعات الدول المتقدمة . ^(٢)

وقد يرجع ذلك إلى استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية - مع ضعف التمويل والدعم المالي - وقلة عدد الباحثين والمختصين ، الذي بلغ عددهم (٩١٠١) باحثاً عام ١٩٩٦م ، في حين يضم المركز القومي الفرنسي وحده (٣١) ألف باحثاً ، ومما يؤكد ذلك أن العالم المتقدم يمتلك (٨٥,٥%) من إجمالي العلماء والباحثين ، بينما الدول العربية مجتمعة بها (١,٥%) فقط ^(٣). هذا بالإضافة إلى نقص الأجهزة العلمية ، وانخفاض الشعور بتحقيق الذات والاهتمام والإحساس بالأمان الاجتماعي ، وليس هذا فحسب بل إن البيئة العلمية ومناخ الإبداع ضعيف في الوطن العربي ، فقد أظهرت مجلة العلوم الأمريكية إحصاء يحدد حصة بعض الدول - ومنها مصر - من الموضوعات المنشورة في المجالات العلمية البحثية حول قضايا التعليم ومشكلاته منسوبة إلى المجموع الكلي لكل دول العالم ، وكانت النتيجة أن نسبة الولايات المتحدة (٣٠,٨٢%) ، اليابان

١ - محمود عباس عابدين : قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية

والمحلية، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣، ص ٢٩٤

٢- محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم

الجامعي وتوزيعها " ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨ .

٣- المرجع السابق ، ص ٤٤٨ .

(٨,٢٤%) ، المملكة المتحدة (٧,٩٢%) ، ألمانيا (٧,١٥%) ،
الدول العربية (٠,٥٩%) ، مصر فقط (٠,٢٨%) ، إسرائيل
(١,٠٧%) ^(١) . ومما يؤكد ذلك ما ورد فى منشورات معهد
المعلومات العلمية (ISI) بأن إنتاج المفكرين والعلماء العرب
مجتمعين يقل عن إنتاجية الفئة نفسها فى إسرائيل ، وأن الإنتاجية
العلمية فى إسرائيل تفوق المصرية بعشرة أضعاف. ^(٢)

ووفقا لإحصائيات نفس المعهد " معهد المعلومات العلمية " ،
فقد بلغ مجموع الأوراق العلمية التى نشرت فى كافة أنحاء العالم
خلال السنوات الخمس الأخيرة (٣,٥) مليون ورقة ، كان توزيعها
بالنسبة المئوية كما يلى :

الاتحاد الأوربي (٣٧%) ، الولايات المتحدة الأمريكية
(٣٤%) ، دول آسيا على المحيط الهادى (٢١%) ، الهند
(٢,٢%) ، إسرائيل (١,٣%) ، أما مساهمة العالم العربى والذى
يبلغ مجموع سكانه حوالى (٢٨٠) مليون نسمة - فى هذه الفترة -
موزعين على (٢٢) بلدا ، فهى أقل من مساهمة إسرائيل التى لا

٢ - محمد غانم : " الجامعة ، البحث العلمى والتنمية " ، مداخلة حرة فى المؤتمر
الإقليمى العربى حول التعليم العالى ، بيروت ، ٢ - ٥ آذار /
مارس ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥ .

٣ - يوسف خليفة غراب : " إشكاليات الدعم التمويلي للتعليم المصرى فى ضوء
الاتجاهات الدولية الحديثة " ، مجلة العلوم التربوية ، ع (٤) ،
معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٣ ،
ص ص ٨٥ - ٨٦ .

يتعدى مجموع سكانها (٦) ملايين نسمة ، إذ تتراوح مساهمة كل من البلدان العربية بين صفر فى المائة (اليمن) ، ٠,٣ فى المائة (مصر) ، ٠,٠٣ فى المائة فى باقى معظم البلدان ^(١) . ونسبة صفر فى المائة هنا تعنى أن عدد الأوراق لا تستحق الذكر فى الإحصاءات.

وقد يرجع ذلك إلى الخصومة بين مؤسسات التعليم الجامعى ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة ، وبالتالي الخصومة بين البحث والتطوير فى الوقت الذى ارتبط فيه التطوير بالبحث فى العالم المتقدم . حيث لم يعد هناك بحثا بلا استخدام ، كما لم يعد هناك تطويرا بلا بحث . ^(٢)

٦- وفيما يتعلق بخدمة المجتمع الذى يعد أحد أهم أهداف الجامعات ، فإنها تتخذ طابعا شكليا ورمزيا نظرا لقلة الوعي والبعء السياسى والاجتماعى لدى مؤسسات التعليم الجامعى ، كذلك بالنسبة لتنمية الاتجاه العقائدى الذى ينصب فى مهام الجامعات من خلال محتويات المناهج ولغة التدريس فإن ذلك يكاد يكون مفقودا ، إذا ما قورن

١- أحمد زويل : عصر العلم ، ط٢ ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٩ .

٢- محمد صبرى حافظ محمود : " بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعى " المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) ، " التعليم الجامعى العربى - آفاق الإصلاح والتطوير " ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠ .

بالجامعات الأوروبية والأمريكية التي تعترف بلغاتها وثقافتها وتعمل على غرسها وتأكيدا في مجتمعاتها .^(٥)

٧- إهمال معايير الكفاءة والاقتدار والتميز في اختيار القيادات التربوية الإدارية ، فرغم أنه من المعلوم أن كفاءة التعليم رهن بكفاءة الإدارة التربوية ، والثانية رهن بكفاءة إداريها وبقدرتها على التجديد والتطوير في أساليب الإدارة.^(٦) فإن المعايير المستخدمة في ذلك - في بعض البلاد العربية - ليست بالضرورة معايير أكاديمية بحتة ، كما أنها ليست بالكفاءة أو التميز ، وإنما تتدخل في ذلك مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والشخصية ، مما يترك انعكاسا سلبيا على معنويات العاملين في مؤسسات التعليم العالي وإنتاجهم وعلى المناخ التنظيمي لهذه المؤسسات بوجه عام .^(٧) وقد يرجع ذلك إلى بيرو باثولوجية الإدارة Administrative Bureau Pathology حيث إن

* لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

- European Center for Higher Education : Trends and Developments in Higher Education in Europe , Paris : UNESCO - CEPES , 2003 , PP . 24 - 28
- Oser , F . and Racriswyl , F . Choreographies of Teaching : Bridging Instruction to Learning in : Hand book of Educational Research . Edited by Virginia Richardson . Washington D.C : AERA , 2001 , P . 1058 .
- Piper , Thomas ; Gentile , Mary and Parks , Sharon D . Can Ethics be thought ? Perceptions , Challenges and Approaches at Harvard Business School . Boston . MA : Harvard Business School , 1993 , PP . 161 - 165 .

1 - UNESCO , The Functions of Educational Administration , Paris , 1987 , P . 14.

٢- محمد إبراهيم محمد الشطالوى : " التوجهات المستقبلية للتعليم الجامعي المفتوح في ظل الثورة العالمية للاتصال " ، المؤتمر السنوي التاسع " التعليم العالي بين الجهود الحكومية والأهلية " ، مرجع سابق ، ص ٣٦٤ .

القوانين التى تحكم المؤسسات التعليمية الجامعية هى فى الغالب قوانين صدرت منذ فترة طويلة وعلى الرغم من تطوير بعضها ، فإن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل وقائلة لأية مبادرات أو جهود تطويرية . (١)

٨- ضعف التكامل والتنسيق بين الجامعات العربية ، فعلى الرغم من وجود تنسيق بين الجامعات فى القطر الواحد من خلال الأجهزة المختصة ، ووجود تنسيق على مستوى العالم العربى كله من خلال اتحاد الجامعات العربية ، فإن هذه الجهود لا تكفى لتحقيق صيغة فعالة من التنسيق تعمل على زيادة كفاءة التعليم العالى العربى وتساعد على حل مشكلاته . (٢)

٩- غياب نظم ومعايير تقييم الأداء لمؤسسات التعليم العالى لضمان جودة مخرجاتها ، حتى يتم الكشف عن جوانب القصور بها أو تدعيم إيجابياتها . وجدير بالذكر أن الجامعات الأردنية تعد الجامعات الوحيدة فى العالم العربى التى تطبق معايير اعتماد عام وخاص (٣) ، وترتبط هذه المعايير ارتباطاً وثيقاً بنوعية التعليم أو جودته (٤) .

١ - محمد صبرى حافظ محمود : " بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعى " ، مرجع سابق ، ص ٤٦٩ .

٢- محمد منير مرسى : الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

* اعتماد عام : أى اعتماد عام للجامعة .

اعتماد خاص : أى اعتماد خاص لكل تخصص بالجامعة .

٣- اسحق فرحان : " التعليم العالى الخاص - التجربة الأردنية " ، المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

وفى مصر أعدت مؤسسات الدولة مشروعا بإنشاء هيئة مستقلة لتقويم الأداء ، غير أن هذا المشروع لم يخرج بعد إلى حيز التنفيذ .

وبعد هذا العرض لتحديات التعليم العالى فى الوطن العربى ، فإنه يمكن إجمال بعض تحديات أو مشكلات الجامعات العربية فيما يلى :

١- نقص الإمكانيات البشرية (أعضاء هيئة التدريس ، إداريون) التى تمكنها من استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة ، والناجمة عن مشكلة الانفجار السكانى وما صاحبها من تنامي الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة والجامعى تحديدا .

٢- نقص الإمكانيات المالية ، مما أدى إلى تخلف بعض الجامعات العربية عن مثيلاتها فى دول أخرى لديها إمكانيات التطوير والتحديث بحيث استطاعت مواكبة التطورات والمتغيرات التى طرأت على جميع مجالات الحياة .

ويرجع هذا النقص فى الإمكانيات المالية إلى الاعتماد المطلق للجامعة على الدولة فى تمويلها تمويلا شبه كامل ، بعكس ما نجده فى دول شرق آسيا ودول أوروبية وأمريكية عديدة ، حيث تسهم بعض المؤسسات الاقتصادية فى تمويل الجامعات التى تشرف عليها الدولة.^(١)

٣- تنقسم خطة ومناهج الدراسة فى كثير من الجامعات العربية بالإنمطية وعدم المرونة ، مثل ضرورة تواجد الطالب فى قاعات المحاضرات بصورة منتظمة ، واقتصار الدراسة الجامعية على فئة عمرية ثابتة غالبا (من سن ١٨ إلى ٢٣ سنة) ، بالإضافة إلى أن المقررات

١- فهم مصطفى : مدرسة المستقبل ومجالات التعليم عن بعد ، ط ١ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م ، ص ٣١١ .

الدراسية غير مترابطة ، وغير مرتبطة بالبيئة ، فى حين أن الكثير من الجامعات فى الدول المتقدمة تأخذ بنظم الدراسات البيئية والدراسات متعددة التخصصات ، كما أن هذه المقررات غالبا لا تحفز الطلبة على التفكير العلمى والابتكارى .

٤- اعتماد مجموع درجات الطلبة فى شهادة الثانوية العامة كمعيار وحيد وأساسى للقبول وتوزيع الطلبة على التخصصات .

٥- تدنى مستويات الأداء الجامعى ، فلزال الكثير من الجامعات العربية تعتمد فى أساليب التدريس بها على طريقة الإلقاء أو التلقين من جانب الأستاذ الجامعى ، واستقبال المعلومات وحفظها واستظهارها من جانب الطلبة ، ولعل ذلك بل من الطبيعى أن يؤدى إلى انخفاض الكفاءة الخارجية كأمر حتمى لانخفاض مستوى الكفاءة الداخلية .

٦- افتقاد كثير من الجامعات العربية إلى نظم الاختبار والقياس والتقويم التى يستطيع بها الأستاذ الجامعى الحكم على مستوى استيعاب الطلبة ومدى استجابتهم وتفاعلهم مع المقررات الدراسية .

٧- تخصص كثير من الدول نسبة لا بأس بها من ميزانياتها لخدمة البحث العلمى الذى يتم غالبا فى الجامعات ومؤسسات البحث العلمى، أما فى الدول العربية فلا نجد إلا نسبة ضئيلة جدا من ميزانية كل دولة لأغراض البحث العلمى ، وهذا فى حد ذاته يعطل خطط التنمية فى الدولة ، ويسبب قصورا فى مجالات البحث العلمى .

٨- الخصومة بين مؤسسات التعليم الجامعى ، ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة ، وبالتالي الخصومة بين البحث والتطوير ، فى الوقت الذى ارتبط فيه التطوير بالبحث فى العالم المتقدم ، وارتبطت الجامعات ومراكز الأبحاث بها بمؤسسات الإنتاج ، ولم يعد هناك بحثا بلا استخدام ، كما لم يعد هناك تطويرا بلا بحث .

- ٩- انخفاض الدخل المادى لأعضاء هيئة التدريس ، حيث لا يتناسب دخل العضو مع متطلباته الشخصية والأسرية والبحثية ، الأمر الذى يضطر الكثير منهم تحت ضغط الحاجة للبحث عن مصادر لتحسين الدخل وزيادته ، ويضطر الكثير منهم للعمل فى أماكن ومؤسسات أخرى ، الأمر الذى يؤثر حتما على الأداء العام هنا وهناك .
- ١٠- تتخذ وظيفة خدمة المجتمع فى الجامعات العربية طابعا شكليا ورمزيا ، وأيضا تنمية الاتجاه العقائدى - الذى ينصب فى مهام الجامعات من خلال محتويات المناهج ولغة التدريس - ، يكاد يكون مفقودا فى الجامعات العربية ، وقد يرجع ذلك كله إلى قلة الوعى والبعد السياسى والاجتماعى لدى مؤسسات التعليم الجامعى .
- ١١- ضعف التكامل والتنسيق بين الجامعات العربية ، وغياب نظم ومعايير تقييم الأداء لمؤسسات التعليم العالى لضمان جودة مخرجاتها.
- ١٢- اعتماد التعليم الجامعى فى بعض الدول العربية على نظم التعليم الجامعى الأجنبية التى لا تتناسب فى مضمونها مع اهتمامات وميول الطلبة فى الدول العربية .
- ١٣- تزايد أعداد الطلبة المتخرجين من الكليات النظرية فى الجامعة ، مع حاجة المجتمع العربى إلى المتخرجين من الكليات العلمية لارتباط ذلك بحاجات ومتطلبات التنمية فى هذا المجتمع .
- ١٤- بيرو بانولوجية الإدارة ، ذلك أن القوانين التى تحكم المؤسسات التعليمية هى فى الغالب القوانين التى تحكم الأداء الحكومى ، على الرغم من تطوير بعضها ، إلا أن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل ، وقائلة لأية مبادرات أو جهود تطويرية .

وتأسيسا على ما سبق ، أصبح من الضرورى البحث عن سهل وحلول لمواجهة بعض هذه التحديات ، وكان من هذه الحلول الأخذ بنظام الخصخصة فى مجال التعليم الجامعى ، فى صورة إنشاء جامعات خاصة، حيث يعتبر نظام الخصخصة مخرجا من الأزمات التى تعاني منها كثير من نظم التعليم الجامعى التقليدية وبخاصة فى الدول العربية .

تعقيب :

إن مقولة : التعليم العالى للجميع عام ٢٠٠٠ ^(١) ، تستدعى التفكير بجدية فى تحقيق التربية والتعليم لكل راغب فيه وقادر عليه وطامح إليه، ولأن التربية تهتم بإعداد الفرد للحياة وتطبيعته وتنشئته ^(٢) ، فإن وجود التحديات السابقة بنوعيتها الكمية والنوعية أمام التعليم الجامعى تعوق مسيرة هذا التعليم عن تحقيق أهدافه التى يتوخاها منه المجتمع ، والتى لن تتحقق بدون تخطيط ، لأن التربية لا تؤدى وظيفتها دون تخطيط . ^(٣)

ومن هنا فقد أشارت التقارير المصرية حول التعليم إلى ضرورة مراجعة وإعادة بناء هياكل التعليم وأنماطه ومناهجه ، ورفع كفاءة العملية

1 - James P . Grant : " The State of the Word's Children" , UNESCO , Oxford University press , 1991 , P.26 .

٢- أمين أنور الخولى : أصول التربية البدنية والرياضية - المدخل ، التاريخ ، الفلسفة ، ط٣، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠١، ص٣٤٧.

٣- اليونسكو : " عملية التخطيط التربوى " (مترجم) ، الوحدة الأولى : " التربية فى مجتمع متغير " ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٩١ ، ص ٢٣ .

التعليمية .. والبحث عن مصادر جديدة للإسهام فى تمويل التعليم (١) . حيث يعد ذلك الأساس للإصلاح والتطوير التعليمى الذى يستطيع أن يجابه تحديات عصر العولمة والمعلوماتية ، عصر التغيرات سريعة الإيقاع .

ولكى لا يترك التعليم الجامعى يثن بسلبياته الخطيرة التى ترجع فى أغلبها إلى انخفاض كفاية التمويل ، ومن منطلق أن التعليم من المنظور الاقتصادى إنما هو سلعة متوسطة ، فقد اتجهت بعض الحكومات العربية ومنها الحكومة المصرية إلى خصخصة التعليم الجامعى والسماح بإنشاء جامعات خاصة - بجانب الجامعات الحكومية - تخلق نوعا من التنافس مع القطاع العام وتتولى تحقيق ما عجزت عنه الجامعات الحكومية نتيجة تراجع مخصصاتها الحكومية أمام الازدياد المضطرد لأعداد الطلبة والتوسع المستمر فى فتح البرامج والتخصصات الأكاديمية ، خاصة وأن ما عجزت عنه الجامعات الحكومية يمثل تحقيقه ضرورة حتمية - كإنشاء تخصصات غير نمطية - للتعامل والتعايش مع متغيرات ومتطلبات القرن الحالى، قرن ثورات الاتصال والمعلوماتية والتكتلات الاقتصادية .

ولأن التوجه إلى خصخصة التعليم فى كثير من الدول كان ومايزال موضع تساؤلات وشكوك حول ما يمكن أن يعقبه من نتائج ، لذا سوف يخصص الفصل القادم (الثالث) لتسليط الضوء على خصخصة التعليم الجامعى وأهم القضايا ذات الصلة .

١- جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة: " الأوضاع الإدارية والمالية بالجامعات المصرية وسبل تحسينها " ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة (٢٣)، ١٩٩٦/٩٥، ص ١٦٧-١٦٨.

الفصل الثاني

خصخصة التعليم الجامعى فى الوطن العربى

• الدوامى ، الاستجابات ، الإشكاليات •

- مقدمة .
- الخصخصة (مفهومها ومبرراتها ، أساليبها ، مشكلاتها ، عوامل إتجاحتها) .
- خصخصة التعليم الجامعى :
 - القوى الدافعة لخصخصة التعليم (الأزمة الاقتصادية ، تدهور أوضاع التعليم ، التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة) .
 - مفهوم خصخصة التعليم الجامعى .
 - مرتكزات خصخصة التعليم الجامعى .
 - أنماط خصخصة التعليم الجامعى :
 - ١- نمط الخصخصة الشديدة . ٢- نمط الخصخصة القصى .
 - ٣- نمط الخصخصة المعتدلة . ٤- نمط الخصخصة المرغوبة .
- الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى :
 - على المستوى العالمى . - على المستوى العربى والوطنى
 - أولا : رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالى (١٩٩٦ م) .
 - ثانيا : اجتماع الخبراء العرب حول وضع " ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى الوطن العربى (٢٠٠٠ م) .
 - ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة .
 - آليات التقويم والاعتماد الأكاديمى .
- بعض الإشكاليات التى تواجه التعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى:
 - ١- إشكالية التمويل . ٢ - إشكالية الاستقلال وحدوده .
 - ٣- إشكالية آليات السوق . ٤- إشكالية المكانة الأكاديمية .
 - ٥- إشكالية نهاية عصر الوظيفة . ٦ - إشكالية عالمية التعليم العالى
 - ٧ - إشكالية المسؤولية الثقافية .
- تعليق .

علينا أن نواجه أنفسنا بحقيقة أن السنوات القليلة القادمة سنوات مليئة بالتغيرات والمفاجآت ، بل وتحديات ومخاطر حقيقية ، وعلينا أن نبدأ فى مواجهة مشاكل داخلية ملحة ، تتجسد فى مخاطر العولمة وتآكل الثقة فى كثير من المسلمات ، وتزايد الإحساس بالمادية مع تعاظم الاتجاه نحو الخاص.

هذا الاتجاه الذى شمل التعليم الجامعى ، وذلك فى ظل التحولات الشديدة التى شهدتها المجتمعات الدولية فى مختلف المجالات فى العقدين الأخيرين من القرن الماضى ، حيث فرضت قضية خصخصة التعليم الجامعى نفسها كقضية أساسية فى رسم ملامح التعليم الجامعى - العربى تحديداً - فى الحاضر والمستقبل باعتبارها صيغة جديدة للتعليم الجامعى لا مناص من الاعتراف بها ، وتقبلها ، وتبنيها ، حتى لا تتحرف عن المصلحة الوطنية العليا.

الفصل الثاني

خصخصة التعليم الجامعي في الوطن العربي

"الدواعي ، الاستجابات ، الإشكاليات"

مقدمة :

مع مطلع الثمانينات من القرن الفائت (ق ٢٠) برزت مظاهر اهتمام مختلفة بعملية التحول نحو القطاع الخاص ، وزاد بشكل كبير تردد مفهوم التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة) privatization في الأوساط العلمية والعملية على المستوى الدولي . حيث نجد دولا مختلفة في التوجه الأيديولوجي وفي درجة التقدم ، أحدثت تحولا في سياستها الاقتصادية نحو مفهوم الخصخصة ، مثل فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وتركيا والبرازيل والهند والفلبين ، وأندونيسيا ونيجيريا وزامبيا ، وبمراجعة التحولات التي تمت في هذه الدول يلاحظ تقليص ملكية الدولة والميل إلى التخلص من بعض أو كل وحداتها الإنتاجية من خلال التصفية أو البيع للقطاع الخاص بدافع تخفيف العبء على الحكومات ومواجهة مشكلات التضخم وعجز ميزانية المدفوعات ونقص السيولة وتفاقم المديونية.^(١)

أي أن التوجه إلى خصخصة الخدمات العامة يعد جزءا من إطار عام واسع للإصلاح يهدف إلى تحقيق كثير من الأغراض المتنوعة من بينها التغير في البناء الاقتصادي والسياسي للدولة ، والتقليل من حجم

١- عبد السلام الشبراوي عباس : " الجهود غير الحكومية في مجال التعليم - دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامي بقرية نفهنا الأشراف محافظة الدقهلية " ، المؤتمر العلمي السنوي الأول " مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٤١٠ .

القطاع العام فى المجتمع ، التخفيف من النفقات العامة ، وإنقاص ديون الدولة ، وإتاحة التنوع فى الجهات التى تقدم الخدمة.(١)

ولعل من المتفق عليه أن التعليم - الجامعى تحديداً - فى معظم أنحاء العالم بات يعانى من مشكلتين جوهريتين : الشح فى الإنفاق ، والانحدار فى المضمون ، وقد أخذت كثير من الدول فى هذا العصر تتطلع إلى خصخصة التعليم بوصفها وسيلة لمعالجة تلك المشكلات بما فى ذلك الدول العربية (٢) . حيث تشير الدلائل إلى أنه لن تستطيع الحكومات فى المستقبل القريب أن تتحمل عبئا فى التعليم فوق عبء التعليم الأساسى للجميع ، فضلا عن أن هناك كثير من الدول عاجزة عن توفير التعليم الأساسى لجميع أبنائها . (٣)

ووسط هذا العجز والقصور الذى يعانى منه التعليم العالى الحكومى كما ونوعا - سبق توضيح ذلك فى الفصل الثانى - فى معظم بلدان العالم، خاصة فى البلاد العربية ، وفى ظل النظام العالمى الجديد وما يفرضه من مطالب جديدة على التعليم العالى ، حدث توسع فى خصخصة التعليم العالى (جامعات كان أو معاهد أو كليات) على كافة الأصعدة الدولية .

وبناءً على ذلك سوف يتناول الفصل الحالى ، بعض قضايا الخصخصة (كمفهومها ، وأساليبها ، ومشكلاتها ..) ، وبعض قضايا

1- Joseph ,Murphy : The Privatization of scholling- problems and possibilites , California , Corwin press , 1996 , P . 7 .

٢- محمد شحات الخطيب : اتجاهات التربية والتعليم فى دول الخليج العربية - رؤية للحاضر والمستقبل، الرياض ، مدارس الملك فيصل ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠ .

٣- عبد السلام الشبراوى عباس : " الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم - دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية ،، مرجع سابق ، ص ٤١١ .

الخصخصة التعليم الجامعي (كمفهومها ، ومرتكزاتها ، وأنماطها ..) ،
يلى ذلك توضيحاً لمدى الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم
الجامعي ، وينتهي الفصل بعرض لبعض الإشكاليات (التحديات) التي
تواجه التعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي ، وذلك فيما يلي :

الخصخصة (مفهومها ومبرراتها - أساليبها - مشكلاتها - عوامل إنجاحها)

مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي برزت مظاهر اهتمام
مختلفة بعملية التحول نحو القطاع الخاص . فقد شهدت الخصخصة
اهتماماً متزايداً منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين ، وتزايدت الأدبيات
التي عالجت الخصخصة وأوضحت أهميتها في رفع كفاءة واستغلال
الموارد بوجه عام ، وتسهيل عملية التنمية بوجه خاص ^(١) ، وانطلاقاً من
هذا التحول العالمي ، قد يكون من المفيد - قبل الحديث عن التعليم
الجامعي الخاص - تفنيد لبعض قضايا الخصخصة (مفهومها ومبرراتها ،
أساليبها ، مشكلاتها ، عوامل إنجاحها) بغية الوقوف على معنى
خصخصة التعليم الجامعي والخصخصة بمفهومها العام ، والإفادة من
معرفة أساليب الخصخصة ومشكلاتها وعوامل إنجاحها بتلافي مشكلاتها
وتعزيد عوامل إنجاحها في مجال التعليم الجامعي الخاص . وذلك فيما
يلى :

١- يوسف خليفة اليوسف : " آفاق التخصصية في دولة الإمارات العربية المتحدة " ،

مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٥) ، ع (٤) ، الكويت ،

جامعة الكويت ، شتاء ١٩٩٧ ، ص ٣١ .

نشأة مفهوم الخصخصة ومبرراتها :

إن كلمة الخصخصة Privatization هي كلمة حديثة نسبياً ، تواكب تطورات العصر الحديث والتحولات الاقتصادية التي تحدث فيه^(١). وقد نشأ هذا المفهوم في مجال الاقتصاد الرأسمالي الخاص وكانت بداية الخصخصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم انتقلت من أمريكا إلى أوروبا وبالتحديد بريطانيا والمكسيك^(٢) . ولم يصبح هذا المفهوم شائعاً إلا في أواخر سبعينيات القرن العشرين^(٣) . على الرغم من شيوعه في لغة الاقتصاد وفي لغة الصحافة .

ولأن هناك شبه اتفاق - لدى الاقتصاديين - على أن إدارة المال العام قد لا تكون بكفاءة وإنتاجية القطاع الخاص ، لذا فالخصخصة هي اتجاه مرغوب فيه اقتصادياً ، وتنظيمياً من جانب الحكومات المعاصرة ، ذات الارتباط الوثيق بالرأسمالية العالمية القائمة على نظام آليات السوق والحرية الاقتصادية^(٤). حيث يسوق أنصار التحول نحو القطاع الخاص

١ - على السلمي : " الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد " ، الأهرام الاقتصادي ، ع (٥٤) ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، أغسطس ١٩٩٢ ، ص ٢٣ .

٢ - جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالي في مصر وإنشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

٣ - فؤاد عبد الله العمر : " تجربة الخصخصة والتحديات التي تواجهها في دولة الكويت " ، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، ع (٤٤) ، مرجع سابق ، ص ٧ .

4 - Schneider man , Lary , S . " Privatization : An Economic and Organizational Analysis " , Diss . Abst . Inter , OP. cit , P . 1573 .

مبررات منها ^(١) : إن المبادرات الفردية وآليات السوق ضرورية لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية بشكل متسارع ، كما أن هذا التحول يحفز الأفراد على بذل المزيد من الجهد وتحقيق الإلتقان والجودة ، وهذا بدوره يؤدي إلى إحداث تأثيرات إيجابية كبيرة على الإنتاج والعمالة والتوزيع ، كما أن عملية التحول نحو الخاص تحرر الدولة من المهام الاقتصادية الجزئية بما يسمح لها بالتركيز على رفع كفاءة المشروعات التي تظل في يدها ، كما يؤدي إلى تنامي الرأسمالية الوطنية التي تتوجه باستثمارها نحو المشروعات الإنتاجية .

وعن مفهومها فالخصخصة وإن كانت تشير في شكلها الظاهر إلى قيام الدولة بتفويض صلاحيتها للقطاع الخاص ليقوم بخدمات عامة ، إلا أنها في مفهومها الباطن تمثل عملية عالية التعقيد ^(٢) ، فليس للخصخصة مفهوم عالمي موحد يتفق عليه الجميع ، فهي كما يقول " سافاز Savas " قد تعنى عند البعض وسيلة كما أنها قد تعنى عند البعض الآخر هدفاً ، فالبراجماتيون الذين يسعون إلى إيجاد حكم أصح أو الشعبويون الذين يحرصون على تحقيق حياة اجتماعية أفضل ، تعنى الخصخصة عندهم وسيلة لبلوغ أهدافهم تلك ، أما الذين يبحثون عن الفرص التجارية من

1 - Mohammed Al - Queryaty : " Recomiling Development planning with privatization - The case of Jorden " , A paper Submitted to a conference on " progress and Development in privatization " , Bloomington , Indiana , U.S.A , 14 - 15 April , 1988 , P . 5 .

2 - Joseph Murphy , et . al . , (ed) : Pathways to Privatization in Education , London , Vanderbilt University , 1998 , P . 5 .

خلال أعمال الدولة ، فإن الخصخصة لديهم تعنى غاية في حد ذاتها ، ولعل هذا ما يجعل مفهوم الخصخصة مغلفا بكثير من التشويش وعدم الوضوح .^(١)

ويعرف فتحى درويش الخصخصة بأنها : " العملية التى بموجبها يتمكن القطاع الخاص من إدارة وتمويل المؤسسات العامة الصناعية أو التجارية أو الخدمية ، رغبة فى تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها تحقيق ربح وعائد مالى " ^(٢)

ويعرفها " فيتز ، وبيرز Fitz & Beers " بأنها : " صفة عامة لعملية تظهر بأشكال متعددة ، وهى تتعلق بنقل الأموال العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، كما تشمل إسناد الخدمات العامة التى يقوم بها القطاع العام إلى الشركات الخاصة ، فالخصخصة بشكل عام تعنى تغيير مجال التحكم فى رؤوس الأموال العامة ، وتغيير البناء الذى يجرى من خلاله إنفاق الأموال العامة " ^(٣).

1 - Savas , E. S . :Privatization and Public – Private Partnerships , New York , Catham House , 2000 ,P . 9 .

٢- فتحى درويش محمد عشية: " الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر - دراسة تحليلية "مرجع سابق، ص ٥١٧ .

3 - Fitz , J . & Beers , B . “ Education management Organization and the privatization of public Education a cross – National Comparison of the U.S.A and Britian “ , Comparative Education , vol . (38) , No. (2), 2002 , PP . 139 – 140 .

ومن خلال استقراء بعض الأدبيات التي تناولت الخصخصة^(٩) ، يمكن التوصل إلى أن مفهوم الخصخصة يتضمن مجموعة من العناصر والممارسات منها :

- ١- تحويل الخدمات التي تقوم بها المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص .
- ٢- السماح للقطاع الخاص بإدارة وتمويل المشروعات الاقتصادية الإنتاجية بما يتوافق مع آليات ومتطلبات السوق وخدمة المستهلك
- ٣- اتباع أساليب عمل وطرق جديدة تهتم في المقام الأول بالمنافسة وتلبية احتياجات السوق .
- ٤- إجراء تغييرات قانونية واقتصادية ، وتوفير المناخ الذي يسمح للقطاع الخاص بتحقيق أهدافه في المؤسسات التي سيجريها ويمولها .

* من هذه الأدبيات :

- سعيد إسماعيل على : " التعليم والخصخصة " ، الأهرام الاقتصادي ، ع (١٠٥) ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ص ١٦ - ١٧ .
- محمد إبراهيم السقا : " تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (٢٥) ، ع (٢٢) ، الكويت ، جامعة الكويت ، صيف ١٩٩٧ ، ص ٥٤ .

- Breneman , David , W . : " The Privatization of public Universties – A Mistake or model for the future " , The Chronical of higher Education , vol. (43) , No. (7) , 1997 , PP . 48 – 58 .

أساليب التحول نحو القطاع الخاص (أساليب الخصخصة) :

إن السبق والريادة فى تجربة الخصخصة ، قد أتى من الدول الصناعية الكبرى والتي يغلب على اقتصادها الطابع الرأسمالى ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا ، وذلك طمعا فى زيادة إنتاجية شركاتها العامة .

وفيما يتعلق بأساليب التحول نحو القطاع الخاص : فليس هناك أسلوب واحد للتحول ، كما أن نطاق التحول وكيفية تنفيذه تختلف من مجتمع إلى آخر ، حسب ظروف كل مجتمع والبنية القانونية والدستورية والاقتصادية ، كما أن آليات التحول تختلف من مشروع لآخر . ويذكر كمال المنوفى أن أدبيات التحول نحو القطاع الخاص تقرر عددا من الأشكال منها^(١) :

- ١- بيع وحدات القطاع العام كليا أو جزئيا للقطاع الخاص المحلى أو الأجنبى .
- ٢- تأجير وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو التعاقد مع الأخير على الإدارة مثل المشروعات السياحية .
- ٣- إنهاء احتكار الدولة لبعض القطاعات مثل البنوك والتأمين والعمل فيها جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص .
- ٤- المشروعات المشتركة التى ساهم فى إنشائها وملكيته وإدارتها كلا من القطاعين العام والخاص .

١ - كمال المنوفى : " التحول نحو القطاع الخاص - دراسة نظرية " ، كتاب القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٤٣ .

٥- فتح الباب أمام القطاع الخاص للعمل في ميدان الخدمات العامة كالصحة والتعليم والكهرباء والنقل .

ويمكن للقطاع الخاص تقديم الخدمات السابقة بالأساليب التالية : (١)

١- التعاقد مع الحكومة : حيث تتولى الحكومة مسؤولية قطاع معين مع ترك بعض الاختصاصات للشركات الخاصة ، فمثلا في البرازيل والهند وزائير تتولى الحكومة مسؤولية قطاع الطرق ولكنها تترك الصيانة للشركات الخاصة .

٢- حقوق الامتياز الاحتكارية Molmopoly Franchise بمعنى أن تتعاقد الدولة مع شركات خاصة على تقديم خدمة ما في منطقة معينة على أساس احتكاري .

٣- عقود الإدارة : بمعنى أن تستبقى الهيئة العامة مسؤولية الخدمة في أيديها ، على أن تتعاقد مع شركة خاصة في إدارتها .

٤- الكوبونات Vouchers ، والتي بمقتضاها يحصل المستهلك على السلعة أو الخدمة مجانا أو بسعر مخفض ، ويطبق هذا الأسلوب في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأغذية المدعمة والمدارس التي تمولها الدولة .

١ - انظر :

- عبد السلام الشبراوي عباس : " الجهود غير الحكومية في مجال التعليم - دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامي بقرية تفهنا الأشرف محافظة الدقهلية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢٢ - ٤٢٣ .
- بيكاس سانيل : " تنوع الموارد ودوره في تمويل التعليم في المنطقة العربية " ، ندوة " التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤية مستقبلية " ، الرياض ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٨ هـ / ٢٢ - ٢٥ فبراير ١٩٩٨ م ، ص ٤٥ .

٥- تعاونيات المستهلكين ، وهى منظمات تطوعية تختلف عن الشركات المساهمة ، من زاوية أن العائد لا يوزع على الأعضاء بحسب حصة كل منهم فى رأس المال ، وإنما بحسب حجم مشترياته من السلع والخدمات التى تقدمها التعاونية .

المشكلات التى تصاحب عمليات التحول نحو القطاع الخاص (مشكلات الفخصة) :

هناك مشاكل عديدة تصاحب عمليات التحول نحو القطاع الخاص منها ^(١) :

- ١- مشكلة تقدير قيمة المشروعات المراد تحويلها .
- ٢- مشكلة مدى توافر أسواق مالية محلية نشطة ومزدهرة .
- ٣- مشكلة ضعف وهشاشة القطاع الخاص .
- ٤- مشكلة الخشية من أن يؤدى التحول للقطاع الخاص إلى تركيز الثروة فى أيدى مجموعة صغيرة من الأفراد بما يؤدى إلى تفاقم عدم العدالة الاجتماعية .
- ٥- مشكلة تراجع الأهداف الاجتماعية وزيادة البطالة وارتفاع أسعار الخدمات .
- ٦- مشكلة الضعف السياسى الإدارى التى ترتبط بالتأثير الكبير للعلاقات الشخصية فى شئون الحكم والإدارة ، وكذلك مخاوف الخضوع للسيطرة الأجنبية من خلال شركات متعددة الجنسية ، ورأس المال الأجنبى .

١- عبد السلام الشبراوى عباس : " الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم - دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية " ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣ .

عوامل إنجاح عملية الخصخصة :

هناك عدد من العوامل الضرورية لإنجاح عملية الخصخصة وتكمن فى النقاط التالية^(١):

- ١- التزام الدولة بمبدأ الخصخصة .
 - ٢- تواجد فرص استثمارية حتمية فى القطاع الخاص .
 - ٣- تواجد سوق مالية ورأس مال متطور يشمل مؤسسات مالية متخصصة .
 - ٤- تشجيع المنافسة وتجنب الاستعاضة عن احتكار الدولة باحتكار القطاع الخاص .
 - ٥- تمتع العملة المحلية بالاستقرار واحتفاظها بقيمتها مقارنة بالعملات الأخرى .
 - ٦- تواجد المعلومات عن الفرص الاستثمارية وتواجد المؤسسات المختصة بتقييم الشركات وكذلك الضمانة المالية .
 - ٧- تواجد الهيكل القانونى الذى يحمى حقوق المستفيدين .
 - ٨- تواجد الطاقة الاستيعابية فى السوق الاستثمارية للاستثمار المعروض ورغبة المستثمر فى الاستثمار المحلى .
 - ٩- تهيئة الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية المشجعة للاستثمار .
- وبعد العرض السابق لمفهوم ومبررات الخصخصة وأساليبها ومشكلاتها وعوامل إنجاحها ، يمكن القول إن تجاوز الثنائية (الخاص /

١- محمد صبرى حافظ محمود : " تفعيل دور القطاع الخاص فى التعليم الجامعى - تصور مقترح " ، المؤتمر العلمى السنوى الأول ، " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٧٠٣ .

العام) أمر لا بد منه ، إذ أن التعايش الكامل بين النظامين ضرورة تفرضها التغيرات العالمية المتلاحقة ، وخطاب التحول إلى الخاص لا ينكر ولا يلغى دور الدولة تماما ، بل يسلم بضرورته وأهميته ، ولكنه يقصر هذا الدور على دعم القطاع الخاص ، وتهيئة كافة السبل لانطلاقه وتوسعه عبر التشريع والتسهيل وتقديم البيانات بكفاية ودقة ، وتوفير الأمان والاستقرار ، فالمطلوب إذا دولة قوية تفعل كل ما يمكن لإيجاد قطاع خاص قوى ، مع الاحتفاظ للدولة ببعض الصلاحيات التنظيمية والرقابية لضمان عدم الانحراف .

هذا وقد أدت ثورة التكنولوجيا والتطور في إنتاج المعرفة إلى تغير في الوزن النسبي لعناصر الإنتاج وأصبحت المعلومات والمعرفة على قمة هذه العناصر ، وأصبح من يعرف يهيمن على من لا يعرف ، وقد فرض هذا الوضع اهتماما متزايدا بالجودة ، قائلات السوق (الخصخصة) تولد روحا تنافسية حادة ليس فقط في مجال الصناعة والتجارة ، وإنما أيضا في مجالات الفكر والمعرفة والمعلومات ، وكان لا بد للتعليم أن يتأثر بهذه المتغيرات وأن يؤثر فيها ، ويؤكد بأن يتحول من الجمود والثبات إلى المرونة والتغير ومن الاكتفاء بالحد الأدنى إلى الإتقان والجودة ، وذلك في ظل خصخصته ، حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أن حل معظم المشكلات التي تواجه قطاع التعليم في العديد من دول العالم يتمثل في خصخصة التعليم.

خصخصة التعليم الجامعي :

يتضح من العرض السابق لبعض قضايا الخصخصة أن مفهوم الخصخصة نشأ في مجال الاقتصاد ، إلا أنه في الآونة الأخيرة ، أصبحت خصخصة التعليم - بصفة عامة - بعدا مطروحا للنقاش بين

المختصين وغيرهم في الدول العربية ، فالواقع يشير إلى تعاظم دور الحكومات ، وعدم مناسبة الجهود الأهلية والخاصة مع الظروف التي يمر بها المجتمع العربي في ظل متغيرات مجتمعية وعالمية متسارعة .

ولابد هنا من الفصل بين مفهوم الجهود الخاصة التي يسهم بها القادرون في مجال توفير فرص تعليم لغير القادرين ، وبين خصخصة التعليم باعتبارها صيغة جديدة للتعليم لا مناص من الاعتراف بها وتقبلها وتقويمها ومراجعتها وتبنيها - حتى لا تتحرف عن المصلحة الوطنية العليا - وهذا يتطلب من الجميع سياسيين ومفكرين ورجال أعمال وجميع مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته غير الحكومية أن تتحمل مسؤوليات التعليم ، إدارة وتمويلا وتنظيما، بحيث تصبح مسؤولية الدولة محصورة في توفير التعليم الأساسي ، والإنفاق على تعليم القادرين ذهنيا وغير القادرين ماليا إلى آخر مراحل التعليم وإلى جانب الإشراف العام على التعليم لضمان الأمن القومي والمستوى التعليمي المطلوب ، وذلك لأن الظروف المعاصرة قد خلقت قوى متداخلة فيما بينها ، دعمت بل فرضت الخصخصة على التعليم ، وفيما يلي إشارة إلى هذه القوى .

القوى الدافعة لخصخصة التعليم :

إن امتداد الخصخصة إلى نظام التعليم ، قد مهد له ذلك التحدي الكبير الذي يواجه التعليم في العالم أجمع ، والمتجسد في ظهور المشكلات الاقتصادية ، والأكاديمية ، فالتعليم يواجه مشكلة التمويل التي تتمثل في زيادة النفقات المطردة نتيجة التزايد السريع في أعداد السكان مع تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم ، وما يتطلبه ذلك من سرعة التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية لاستيعاب جميع الطلبة ، بالإضافة إلى الإنفاق على عمليات التجديد والتطوير والبحث العلمي ، مما يشكل

عبئاً على الميزانيات العامة ^(١) . وللخروج من مشكلة التمويل وما يتبعها من مشكلات تعليمية وأكاديمية ، وفي ظل التوجه العالمي نحو فكرة الخصخصة واقتصاد السوق ، اتجهت معظم الحكومات في الآونة الأخيرة إلى تشجيع خصخصة التعليم .

ويرى ليفين Levin أن الظروف المعاصرة خلقت قوى متداخلة فيما بينها تدعم أو تفرض الخصخصة على التعليم ، ومن هذه القوى ^(٢):

الأزمة الاقتصادية :

حيث أصبح التعليم يستهلك قدراً من إجمالي ميزانية الدول ، فقد تضاعف الإنفاق على التعليم في العقود الأخيرة مع تضاعف أعداد الطلبة الملتحقين بالبرامج التعليمية المختلفة ، إلا أن هناك استمرار للعجز عن تغطية جميع الاحتياجات التعليمية .

تدهور أوضاع التعليم :

ففي السنوات الأخيرة اشتد النقد الموجه إلى التعليم ، من حيث ارتفاع كلفته وانحدار مستواه ، وتدنى إنتاجيته ، وعدم كفايته وفعالته ، ويستند النقاد في ذلك إلى ضعف الإنجاز الأكاديمي لدى الطلبة ، والتخلف في التحصيل العلمي في مجالات علمية أساسية كالعلوم والرياضيات ، والقصور في الإعداد للمهنة أو الوظيفة ، وعدم التمكن من مهارات التفكير والتنظيم العليا ، وانخفاض روح المبادرة والمسئولية الوطنية .

١ - محمد شحات الخطيب : " اتجاهات التربية والتعليم في دول الخليج العربية - رؤية للحاضر والمستقبل "، مرجع سابق : ص ١٤٧ .

2 - Henry ,Levin , M . (ed) : Privatizing Education , Op .Cit, 2001 , P . 147 .

التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة :

الاقتصاد في هذا العصر، أخذ في التحول من الصناعة إلى العلم ، إذ أصبح العلم قادرا على أن يستقطب القوة الاقتصادية ويخطفها من مصادرها السابقة ، كما أضحى المجتمع المعاصر اليوم " مجتمع المعلوماتية " عالميا في اهتمامه واضعا تركيزه على رأس المال الفكري والعلمي ، ونتيجة لهذا فإن التعليم يبرز بوصفه أمرا أساسيا في مجتمع العلم ويحتاج إلى درجات عالية من المعرفة والتدريب ، قد تعجز عن توفيرها حكومات بعض الدول التي تتكفل بتمويل مؤسساتها التعليمية .

ويتضح من عرض القوى السابقة والتي فرضت الخصخصة على التعليم ، أن الخصخصة اتجاه عالمي لحل مشكلات التعليم ، حيث يرى كثير من الاقتصاديين أن حل المشكلات المالية التي تواجه قطاع التعليم في العديد من دول العالم يتمثل في خصخصة التعليم . وتتفاوت وجهات النظر في المدى الذي يجب أن تصل إليه عملية الخصخصة على النحو التالي :^(١)

- يرى البعض أن سيطرة الدولة على التعليم هو بمنزلة تأمين للقطاع الخاص وبالتالي ينبغي إزالة هذا التأمين ، ولاسيما أن القطاع الخاص كثيرا ما يدير المؤسسات بكفاءة أكبر من القطاع العام .

- يرى البعض الآخر أن فكرة الخصخصة جيدة ، ولكن يجب ألا نطلق الحرية للقطاع الخاص ليحيل التعليم إلى فكرة تجارية بحتة هدفها تحقيق أقصى درجة من الربح ، ولا بد أن تضع

١ - ميلتون فيردمان : الرأسمالية والحرية ، ترجمة : يوسف عليان ، عمان (الأردن) ، مركز الكتب الأردني ، ١٩٨٧ ، ص ٨٦ .

الدولة الأطر والشروط بما يحافظ على كافة الاعتبارات التي لابد منها عند قيام القطاع الخاص بإدارة مؤسسات التعليم .

وقد اكتسب تخصيص التعليم الجامعي في الآونة الأخيرة أهمية بارزة - رغم وجود القطاع الخاص في مراحل التعليم العام في كثير من بلدان العالم - كاستراتيجية ترمى أساسا - وليس مطلقا - إلى التعويض عن ركود الميزانيات العامة للتربية من جهة ، وإلى مقابلة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي من جهة ثانية . (١)

وفيما يلي تعريف على مفهوم خصخصة التعليم الجامعي .

مفهوم خصخصة التعليم الجامعي Privatization of Higher Education

لا يقصد بخصخصة التعليم الجامعي نفس المعنى المطروح بالنسبة للنظام الاقتصادي حيث لا يجب أن يفهم من خصخصة التعليم الجامعي بيع الجامعات الحكومية للقطاع الخاص ، كما هو معلوم بالنسبة للخصخصة في مجال مؤسسات الإنتاج ، أو أن تطرح أسهمها في البورصة لكي يتبادلها رجال المال والأعمال ، وإنما يقصد بالخصخصة في مجال التعليم الجامعي " أن يسمح بإنشاء مؤسسات للتعليم الجامعي يمتلكها ويمولها ويديرها أفراد أو شركات أو هيئات غير حكومية ، ولا يكون هدفها الأساسي التربح ، وإن لم يمنع هذا أن يكون لها عائدها الاقتصادي للقائمين على إنشائها والمستثمرين فيها " (٢) . وذلك وفقا

١ - جاند هيلاب . ج . تيلاك : " تخصيص التعليم العالي " ، مستقبلات ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

٢ - محمد سيف الدين فهمي : " خصخصة التعليم الجامعي - المبررات والمحاذير " ، المؤتمر التربوي الثاني " خصخصة التعليم العالي والجامعي " ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

للقوانين واللوائح المنظمة لذلك ، وأن تستهدف نفس الأهداف التي تقصدها الجامعات الحكومية ، وتخضع لوزارة التعليم العالي في تقييم نوع الخدمة ومدائها وكيفية أدائها .

وفي ظل التحولات الشديدة التي شهدتها المجتمعات الدولية في مختلف المجالات في العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، فرضت قضية خصخصة التعليم الجامعي نفسها كقضية أساسية في رسم ملامح التعليم الجامعي في الحاضر والمستقبل ، وطُرحت هذه القضية بشدة باعتبارها صيغة جديدة للتعليم الجامعي ، لا مناص من الاعتراف بها وتقبلها وتبنيها ، وذلك بناءً على عدة ركائز، فما هي هذه الركائز والتي تستند إليها فلسفة الدعوة لخصخصة التعليم الجامعي ؟ هذا ما سوف نعرض له فيما يلي :

مركبات خصخصة التعليم الجامعي :

يمكن إجمال الركائز التي تستند إليها فلسفة الدعوة لخصخصة التعليم الجامعي على المستوى العالمي في عدة ركائز أهمها :

١ - فك الارتباط بين الحكومات ومؤسسات التعليم الجامعي ، وذلك لعدة اعتبارات منها :

- أ- تخفيف العبء عن كاهل الحكومات ، حيث إن التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص يخفف العبء الملقى على عاتق ميزانيات الدول التي تسمح ظروفها بالخصخصة .
- ب- التعليم الجامعي الخاص موضع طلب شديد ، لأنه أفضل نوعياً من التعليم الجامعي الحكومي .^(١)

١- جاند هيل . ب . ج . تيلاك : " تخصيص التعليم العالي " ، مستقبلات ، مرجع

سابق ، ص ٢٧٦ .

ج- يتمتع خريجو الجامعات الخاصة بحظوظ أفضل وأوسع في سوق العمل ، ومزاولة مهن أرفع مكانة اجتماعية وأعلى أجرا من الناحية المالية في المجتمع .^(١)

د- تعتبر خصخصة التعليم الجامعي أحد العوامل المساعدة في إعادة توزيع الدخل ، بينما التعليم الجامعي الحكومي يشكل عامل هبوط وتراجع وانخفاض لدخل طبقات المجتمع.^(٢)

هـ - تفضل المؤسسات - خاصة الصناعية الكبرى - تطبيق اتجاه الخصخصة لحل مشكلاتها التنظيمية والإنتاجية والخدمية وغيرها عن طريق إجراء وتمويل البحوث العلمية في مؤسسات جامعية خاصة أكثر من إجرائها وتمويلها في مؤسسات جامعية حكومية .

٢- تحقيق التوازن بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، حيث يقدم القطاع الخاص أمثلة لنماذج إدارية بديلة وبرامج تعليمية مختلفة ، وبهذا يستفيد القطاع العام والمجتمع بصفة عامة من عملية الخصخصة ، فمرونة تمويل التعليم الجامعي الخاص توفر تخصصات تكنولوجية عصرية ومستقبلية ملحة ، لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعي الحكومي تلبيتها نظرا لوجود البيروقراطية الإدارية والمالية المقيدة للتعليم الجامعي الحكومي .

1 - Patrinos , H . A . “ The Privatization of Higher Education in Colombia . effects An quality and equity “ , Higher Education , vol(20) , No. (2) , September 1990 , P . 161 .

2 -Blaug , M : “ The Distributional effects of higher Education subsidies “ , EconOMics of Education Review , vol . (2) , No . (3) , 1982 , P . 215 .

٣- التفوق والامتياز ، وذلك على اعتبار أن :

التعليم الجامعي الخاص يستجيب على نحو أسرع وأفضل لمطالب السوق ، لتقديمه تعليم ملائم ومتميز يلبي حاجات الفرد والمجتمع . (١)

التفوق والامتياز القائم على الإنجاز والتحصيل والإبداع قد تم تحقيقه في القطاع الخاص في كثير من الدول المتقدمة. (٢)

التعليم الجامعي الخاص - وإن كان يحمل طابعاً نخبياً ومالياً - قد يسمح بظهور إمكانات وقدرات إنسانية متميزة ، يمكن أن تهدر وفقاً لمعايير القبول بالتعليم الجامعي الحكومي . (٣)

الحرية الأكاديمية ، فالخصخصة تمنح المؤسسات الجامعية استقلالاً نسبياً عن الحكومات ، فتنوع في تقاليدها الجامعية وحريتها الأكاديمية ، على اعتبار أن غالبية المؤسسات الجامعية الحكومية مسيسة وتتحكم فيها الدولة - رغم استقلاليتها - بينما المؤسسات الجامعية الخاصة

1 - Balan , J : " Private Universities within the Argentine " Higher Education system - trends and prospects , Higher Education policy , vol . (3) , No . (2) , Juin 1990 , P . 17 .

٢- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة في مصر - الواقع ، المأمول " ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

٣- جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالي في مصر وإنشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، مرجع سابق ، ص ص ١٤١ - ١٤٢ .

لا تخضع لاعتبارات السياسة لعدم سيطرة الدولة عليها سواء من الناحية الإدارية أو التمويلية .

التنوع والمنافسة ، فالتعليم الجامعى الخاص لا يفرض على الناس - خاصة غير القادرين - ولا يمنع أحدا من التقدم إليه - طبقا لشروطه ومصرفاته - ووجود كلا النوعين (الخاص والحكومى) فى المجتمع تحقق فائدتان : فهو من جهة يلبي تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى فى إطار من حرية الاختيار ، ومن جهة أخرى يخلق نوعا من التنافس بين الخاص والحكومى ، وكذلك بين رؤوس الأموال وبعضها بما يتوقع أن يتولد عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية . (١)

وإذا كانت هذه هى الركائز التى تستند إليها فلسفة الدعوة إلى خصخصة التعليم الجامعى والتى تدعم انتشاره والاستجابة له فى دول كثيرة من العالم ، خاصة تلك الدول التى تأخذ بنظام السوق والحرية الاقتصادية ، فما هى أنماط الخصخصة فى مجال التعليم العالى وما هى المؤسسات التى تمثلها فى مصر ؟ ، هذا ما سوف نعرض له فيما يلى :

أنماط خصخصة التعليم العالى والمؤسسات التى تمثلها فى مصر :

تتعدد أنماط خصخصة التعليم العالى ، وتختلف دلالتها باختلاف النظم التعليمية ، والفلسفة الاجتماعية والتربوية والأيدولوجية السائدة فى المجتمعات ، ويمكن تقسيم تلك الأنماط إلى أربعة أنماط رئيسة هى :

1 - Green , J . P . , Peterson , P . E . & Du . J : “ Effectiveness of school choice - the milwaukee experiment “ , Education and Urban Society , No . (31) , 1990 , P . 190 .

١ - نمط الخصخصة الشديدة : (١)

فى هذا النمط يقوم القطاع الخاص بإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى التى أنشأتها الدولة دون تدخل من الدولة وبعيدا عن سيطرتها ، ويفترض فى هذا النمط استرداد كامل تكلفة التعليم العالى الرسمى الفعلية (يدخل فيها نسب الأصول الثابتة كالمبانى والأجهزة ، إضافة إلى تكاليف التعليم الجارية كالرواتب والمراجع وغيرها) من المنتفعين سواء كانوا طلبة أو أرباب عمل أو الاثنين معا .

ولعل هذا النمط من الخصخصة غير مرغوب فيه لما يعكسه من آثار خارجية على التعليم العالى ، فضلا عن كونه غير قابل للتطبيق فى الممارسة العملية ، وتخلو مصر - حاليا - من المؤسسات التى تمثل هذا النمط الخصصى ، وإن كانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة - جامعة خاصة غير مصرية - لا تبتعد كثيرا عن هذا النمط لولا التمويل الأمريكى لها بنسبة (١٠٠ %) ، وكذلك جامعة سنجور بالإسكندرية التى تساهم فرنسا فى تمويلها بنصيب كبير . (٢)

١ - انظر :

- جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .
- مها عبد الباقي جويلى : " التعليم الجامعى الخاص - القضايا ، متطلبات المجتمع دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥

* سياى الحديث عن الجامعة الأمريكية ، وجامعة سنجور فى الفصل الخامس من البحث .

٢ - نمط الخصخصة القصوى :

فى هذا النمط من الخصخصة يتولى القطاع الخاص إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى من كليات وجامعات خاصة دون أية إعانات أو تدخل من الدولة ، ويرى البعض أن هذا النمط من المؤسسات الخاصة وغير المعانة يسهم فى التخفيف من العبء المالى الذى تتحمله الدولة حيال التعليم العالى ، ولكن كلفة هذه المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية على المجتمع باهظة على المدى الطويل .^(١)

ومن المؤسسات التى تمثل الخصخصة القصوى فى مصر : الجامعات الخاصة المصرية (موضوع البحث الحالى) .

٣ - نمط الخصخصة المعتدلة :

فى هذا النمط من الخصخصة تتولى الدولة مسئولية تمويل مؤسسات التعليم العالى بشكل شبه كامل بحيث تغطى نفقاتها على وجه التقريب ، هذا على الرغم من نشأة هذه المؤسسات على يد جهات أهلية ، وعلى الرغم من أن القطاع الخاص هو الذى يتولى إدارتها.^(٢)

ومن المؤسسات التى تمثل نمط الخصخصة المعتدلة فى مصر : المعهد العالى للتكنولوجيا (خاص بمصروفات) ، المعهد العالى للسياحة والفنادق (خاص بمصروفات) ، وغيرها من المعاهد الخاصة بمصروفات مثل معاهد الخدمة الاجتماعية والمعاهد التجارية.^(٣)

١ - جاند هيلاب . ج . تيلاك : " تخصيص التعليم العالى " ، مستقبلات ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

٢ - فتحى درويش محمد عشية : " الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر - دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

٣ - فؤاد بسيونى متولى : التربية ومشكلات التخطيط ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

٤ - نمط الخصخصة المرغوبة :

في هذا النمط تتولى الدولة مسئولية إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي ، وتلجأ في الوقت نفسه - ضمن حدود معقولة ومقبولة - إلى الترحيب بمصادر التمويل الخاصة أو الأهلية من منطلق أن التعليم العالي هو خدمة تقوم بها جهات ومؤسسات رسمية لصالح واستفادة فئات وقطاعات أهلية داخل نسيج المجتمع الواحد ، وبالتالي فمن المرغوب فيه ألا تتحمل الدولة وحدها كامل تمويل التعليم ، ومن الضروري أن تشارك هذه الفئات والقطاعات - اختياريًا - في تحمل جزء ولو بسيط من هذا التمويل ، كل على قدر طاقته دون إجبار أو إكراه.^(١)

ومن المؤسسات التي تمثل نمط الخصخصة المرغوبة في مصر ما حدث من تكاتف للمصريين من أجل إنشاء الجامعة الأهلية الوطنية عام (١٩٠٨ م) .

وإذا كانت الأنماط الأربعة السابقة تمثل أنماط خصخصة التعليم العالي بصفة عامة ، فإن التعليم الجامعي الخاص - تحديداً - يتخذ في مصر شكلين أساسيين حتى الآن ، هما :

- أ- إنشاء جامعات خاصة تستقل في إدارتها وتمويلها عن الجامعات الحكومية (نمط الخصخصة القصوى) ، وهذه الجامعات هي موضوع الدراسة الحالية وسوف يتناولها الفصل السابع تفصيلاً .
- ب- إنشاء أقسام في الكليات الجامعية الحكومية للتدريس بلغات أجنبية (تخصص ضمنى يتم داخل الجامعات الحكومية) : حيث بدأ

١ - جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالي في مصر وإنشاء الجامعات

الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ،

مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

الاتجاه إلى التدريس باللغات الأجنبية داخل الجامعات الحكومية المصرية فى السبعينيات من القرن المنصرم - فى فترة الانفتاح الاقتصادى - فى عام ١٩٧٤م ، بمقتضى القرار رقم (٦٢) بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٧٤م ، وتضمن السماح لمجلس الكلية باختيار مادة يتم تدريسها باللغة الإنجليزية بالفرقتين الثالثة والرابعة ، وقد تم ذلك فى كليات التجارة . (١)

وفى عام ١٩٩٣ بدأ إنشاء أقسام للتدريس باللغة الإنجليزية بكليات التجارة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى ، وامتدت إلى الدراسات العليا عام ١٩٩٦م ، وظهرت هذه التطورات فى التسعينيات بتقاضى مصروفات دراسية ، واقتصر ذلك فى بداية الأمر على كلية التجارة بجامعة القاهرة ، ثم انتشرت هذه الأقسام فى معظم كليات التجارة بالجامعات المصرية ، كما شملت كليات الحقوق بجامعتى القاهرة والإسكندرية ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . وتستقبل هذه الأقسام طلابها من أبناء القادرين على دفع مصروفاتها الدراسية . (٢)

وجدير بالذكر أن إنشاء أقسام فى الكليات الجامعية الحكومية للتدريس بلغات أجنبية ، وإنشاء برامج للتعليم المفتوح عن بعد ما هى إلى محاولة للبحث عن مصادر ذاتية للتمويل ، وذلك بفرض مصروفات على طالبي هذه الخدمات باعتبارها خدمات إضافية .

١- نجوى يوسف جمال الدين : " التنوع فى التعليم الجامعى المصرى وحنمية التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس " ، التربية والتنمية ، ع (١٨) ، السنة (٧) ، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ص ٢٤ - ٢٨ .

٢ - المرجع السابق .

وبعد هذا العرض لأنماط خصخصة التعليم العالى ، وما سبقه من عرض للركائز التى تستند إليها فلسفة الدعوة لخصخصة التعليم الجامعى، فإن تنمة الحديث تملى على الباحث أن يلى ذلك توضيحاً لمدى الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى، وذلك فيما يلى :

الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى :

فى ظل النظام العالمى الجديد ، ووسط مطالبه الجديدة من التعليم العالى ، ووسط هذا العجز والقصور الذى يعانى منه التعليم العالى الحكومى كما ونوعاً فى معظم بلدان العالم ، خاصة فى البلاد العربية ، حدث توسع فى خصخصة التعليم العالى (جامعات كان أو معاهد أو كليات) على كافة المستويات العالمية والإقليمية (العربية) والوطنية .

فعلى المستوى العالمى شهدت خصخصة التعليم العالى نموا ملحوظاً فى العديد من بلدان العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، كما احتل التعليم العالى الخاص نسبة لا تقل عن (٨٠%) من مؤسسات التعليم العالى فى بعض الدول ، ويوضح ذلك الجدول التالى^(١):

١- جاند هيلاب . ج . تيلاك : " تخصيص التعليم العالى " ، مستقبلات ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

جدول (٣)

مؤسسات التعليم العالي في بعض دول العالم
(نصيب كل من القطاع العام والقطاع الخاص بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	القطاع العام	القطاع الخاص
باكستان	١٩٧٧	٩٦,١	٣,٩
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٨٠	٨٤,٥	١٥,٥
البرازيل	١٩٨٣	٨٣,٩	١٦,١
اليابان	١٩٨٥	٢٨,٨	٧١,٢
الفلبين	١٩٨٦	٢٧,٦	٧٢,٤
كوريا الجنوبية	١٩٨٦	١٩,٦	٨٠,٤

وعلى المستوى الإقليمي (العربي) والوطني ، فقد شهدت أيضا خصخصة التعليم العالي نموا متسارعا في عدد الجامعات والكليات الخاصة في بعض الدول العربية ، فمنذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الفائت نما هذا التعليم نموا متباينا بين الدول العربية، ويوضح ذلك الجدول التالي^(*) :

* استند الباحث في إعداد هذا الجدول إلى :

- أ- إبراهيم عصمت مطاوع : " التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي " ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٦ - ١٧٢ .
- ب- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة في مصر - الواقع ، المأمول " ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

جدول (٤)

أعداد الجامعات الحكومية والجامعات والكليات الخاصة

في بعض الدول العربية حتى العام الجامعي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣

م	الدولة	عدد الجامعات الحكومية	عدد الجامعات والكليات الخاصة	الإجمالي
١	جمهورية مصر العربية	١٣	٦ (**)	١٩
٢	المملكة الأردنية الهاشمية	٨	١٢	٢٠
٣	الجمهورية اليمنية	٦	٩	١٥
٤	فلسطين	٤	٤	٨
٥	الإمارات العربية المتحدة	٢	٨	١٠
٦	سلطنة عمان	١	٩	١٠
٧	الجمهورية اللبنانية	١	٨	٩

وجدير بالذكر أن التعليم الخاص بدء مبكراً في المغرب ، حيث تكاثرت أعداد مؤسسات التعليم العالي الخاص منذ صدور قانون التعليم

** هذا وسوف يرد تفصيل عن الجامعات الخاصة المصرية في الفصل السابع حيث

وصل عددها حتى العام الدراسي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ م إلى ٩ جامعات عاملة.

الخاص بها عام ١٩٨٤م وأصبحت تضم (٥٠) خمسين مؤسسة للتعليم العالي الخاص حتى العام الدراسي ٩٤ / ١٩٩٥م .^(١)

ويتضح من الجدولين السابقين أرقام (٣) ، (٤) أن الجامعات الخاصة قد أصبحت في الوقت الحاضر تمثل النموذج الأخذ في الانتشار في كثير من دول العالم ومنها بعض الدول العربية ، والتي فاق في معظمها عدد الجامعات الخاصة مقارنة بعدد الجامعات الحكومية ، غير أن هناك بعض الدول العربية مثل الكويت ، الجزائر ، لم ينشأ بها جامعات خاصة ، وما زالت تعتمد حتى الآن على الجامعات الحكومية .

ويتمثل الوعي العربي بقضية التعليم الجامعي الخاص ، في إقامة الندوة العلمية الأولى " الجامعات الخاصة في البلدان العربية " ، والتي نظمها منتدى الفكر العربي في " أيفران " بالرباط (المغرب) عام ١٩٩٥م ، وقد ناقشت تلك الندوة واقع هذا التعليم بالمغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر ، وركزت الندوة في بعض محاورها على مدى إمكانية التوفيق بين الربحية من جهة ، وتوفير الشروط الأكاديمية الضرورية من جهة أخرى.^(٢)

١- عبد الله عبد الدايم : " دور التعليم العالي الخاص في تجديد التعليم العالي " ، المؤتمر التربوي الثاني: "مخصصة التعليم العالي والجامعي " ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ٨٤ .

٢- صالحة عبد الله يوسف عيسان ، عبد الله بن مبارك الشنفرى : " التعليم العالي الخاص في سلطنة عمان ودوره في التنمية " ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

وإضافة إلى إقامة الجامعات والكليات العربية الخاصة ، فمن الاستجابات العربية أيضا للتعليم العالي الخاص ، والتي تمخضت عن ندوة " الجامعات الخاصة في البلدان العربية " آنفة الذكر :

- نشأة "رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي عام ١٩٩٦م".
 - اجتماع الخبراء العرب حول وضع ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في الوطن العربي عام ٢٠٠٠م.
- وفيما يلي تعريف بهذه الرابطة ، وما توصل إليه هذا الاجتماع :

أولا : رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي (١٩٩٦) (١) :

وهي " مؤسسة عربية غير ربحية ، ذات شخصية اعتبارية مستقلة (إداريا وماليا) ومواردها اشتراكات الأعضاء والتبرعات والهبات والإعانات غير المشروطة ، تقبل في عضويتها كافة الجامعات والكليات الجامعية العربية الخاصة والكليات المتوسطة العربية الخاصة التي تمنح درجة الدبلوم بعد الثانوية العامة " .

وقد أعلن عن تأسيس هذه الرابطة عام ١٩٩٦م في مدينة " أبو ظبي " واختيرت مدينة " عمان " بالأردن لتكون مقرا دائما لها ، ثم أصبح لهذه الرابطة فرعان أحدهما في " دبي " والآخر في " القاهرة " .

ومن الجامعات المؤسسة لهذه الرابطة إلى جانب جامعة عجمان بالإمارات العربية المتحدة والداعية إلى هذا التأسيس : إحدى عشرة (١١) جامعة من الأردن ، وجامعة من اليمن ، وأخرى من لبنان ،

١- حسن حسين البيلالوي : " خصخصة التعليم العالي العربي في القرن الحادي والعشرين - التحديات والاستجابات " ، المؤتمر التربوي الثاني " خصخصة التعليم العالي والجامعي " ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .

وجامعة من المغرب، أي تأسست الرابطة بجامعات من خمس دول عربية، وهناك دعوة إلى (٥٥) جامعة خاصة أخرى على نطاق العالم العربي .

ومن أهداف الرابطة :

- تأكيد دور مؤسسات القطاع الخاص في مجال التعليم العالي .
- الإسهام في إعداد البحوث والدراسات وبرامج التدريب وإعادة التأهيل والتطوير المستمر .
- إنشاء هيئة اعتماد عليا تضع المعايير والأسس العلمية للجامعات والكليات الأعضاء في الرابطة .

ومن مهام الرابطة :

- إنشاء قاعدة معلومات متكاملة عن الجامعات الخاصة في الوطن العربي .
- إنشاء صفحة خاصة على شبكة الإنترنت تتضمن معلومات عن الرابطة والجامعات الأعضاء .
- إصدار مجلة دورية باسم الرابطة .

ومهما كان الأمر فالرابطة مازالت في نشأتها ، إلا أنها تعتبر استجابة عربية لتحديات خصخصة التعليم الجامعي ومثالبه ، وننتطلع إلى أن تصبح هذه الرابطة آلية لتنظيم مؤسسات التعليم العالي الخاص في الوطن العربي لربطه في منظومة واحدة ، تعبر عن طموحات وآمال مجتمعنا العربي وتطلعاتنا إلى سوق عربية واحدة لتكون على غرار منظمة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) ، واتحاد جنوب شرق آسيا (ASEAN) ، والاتحاد الأوروبي (EU) ، وذلك أن العولمة كتحد أمام دول العالم تفرض نوعا من التكتلات التي يتم من خلالها المواءمة والملاءمة مع المتغيرات العالمية .

ثانيا : اجتماع الخبراء العرب حول وضع " ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في الوطن العربي (٢٠٠٠م) ^(١)

تنفيذا للتوصية الخامسة للمؤتمر السابع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، واستجابة لطلب اللجنة الوزارية للمتابعة المنبثقة عن المؤتمر السابع في اجتماعها الخامس ، تم عقد اجتماع خبراء في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية ، دعا إليه اتحاد الجامعات العربية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، لوضع ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة ، يومي ٩ - ١٠ صفر ١٤٢١هـ / ١٣ - ١٤ آيار / مايو ٢٠٠٠م . وقد عقدت عدة جلسات عمل نوقش فيها موضوع التوصية على محورين :

المحور الأول : ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة .

المحور الثاني : آليات التقويم والاعتماد الأكاديمي .

وخلصت اللجنة منها إلى ما يلي :

المحور الأول : ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة

بعد استعراض ومناقشة تجارب بعض البلاد العربية في مجال الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة ، وضح أن بعض البلاد العربية قد قطعت مراحل لا بأس بها في هذا المجال ولكنها تواجه بعض

١- تقرير اجتماع الخبراء العرب حول : " وضع ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في الوطن العربي " ، في المؤتمر التربوي الثاني " خصخصة التعليم العالي والجامعي "، مرجع سابق ، ملحق رقم (٣) ، ص ص ٧٣٧ - ٧٤٨ .

المشكلات ، وأن هناك قواسم مشتركة بين تجارب الدول التى بدأت فعلا فى تطبيق نظام التعليم العالى الخاص .
وقد اتفق المجتمعون على النقاط التالية :

أ - مسئولية إجراءات الترخيص :

تكون الوزارة أو الجهة المسئولة عن التعليم العالى هى الجهة المختصة بإجراءات الترخيص ، ووضع اللوائح التنظيمية والمتابعة والإشراف ، ويمكن لها إنشاء أجهزة إدارية وفنية لتسهيل عملها فى هذا الصدد ، تمثل فيها قطاعات المجتمع ذات العلاقة بالتعليم العالى .

ب - الترخيص الأولى :

أن تراعى عند الترخيص الأولى الضوابط الآتية :

١- أن يكون من بين القائمين على أمر المؤسسة (مؤسسون ، مجلس أمناء ..) نسبة معينة تحددها كل دولة من نوى الخبرة فى التعليم العالى .

٢- تحدد كل دولة الشروط المتعلقة بجنسية القائمين ، ومصادر تمويل المؤسسات التعليمية الخاصة .

٣- التأكد من أن الهدف الربحى لا يطفى على الأهداف التربوية ولا يؤثر سلبا على نوعية المخرجات .

٤- التأكد من أن أهداف المؤسسات الخاصة تسهم فى تحقيق أهداف التعليم العالى المعتمدة فى البلد المعنى ، وتكمل حاجة التعليم العالى فيه بناء على المعايير التالية :

- توسيع فرص القبول للطلبة المؤهلين .
- سد الفجوات المهنية والعلمية ، وتلبية احتياجات التنمية الشاملة والاستجابة للتغيرات الثقافية .

- التوزيع الجغرافى لخدمة المناطق البعيدة والأقل نموا .
- تقديم صيغ حديثة من أنماط التعليم العالى .
- خدمة قطاعات المجتمع عبر برامج التعليم المستمر .
- التأكد أن لدى المؤسسة خطة لتوفير الإمكانيات اللازمة للبحث العلمى .
- ٥- التأكد من توافر الإمكانيات المالية للمؤسسة لتأمين استمرارها ،
ويفضل أن يطلب من المؤسسة تقديم دراسة جدوى اقتصادية .
- ٦- التزام المؤسسين بالقيم الأكاديمية والاجتماعية .
- ٧- تلتزم الجهة المعنية بالبت فى أمر الترخيص الأولى فى مدة لا
تتجاوز ثلاثة أشهر .
- ٨- يترك لكل دولة تحديد المدة الزمنية لاستمرار صلاحية الترخيص .
- ج - الترخيص النهائى :
- أن تراعى عند الترخيص النهائى الضوابط والمعايير الآتية :
- ١- الموارد البشرية :
- أ - توافر بنية تنظيمية متكاملة تشمل على الأقل ما يلى :
- مجلس أمناء أو ما يقوم مقامه ، يضم نسبة معينة من أصحاب
الكفاءة والخبرة فى العمل الأكاديمى .
- جهاز إدارى .
- مجلس أكاديمى مسئول عن الأداء العلمى للمؤسسة .
- مجالس للكليات والأقسام .
- يعد الترخيص النهائى بداية لعمل المؤسسة ، ويجب تقيد
المؤسسة بالمعايير باستمرار والتحقق من التزامها بذلك .
- ب - توافر بيان بأسماء ومؤهلات وخبرات شاغلى المناصب القيادية ،
وأعضاء هيئة التدريس بما فيها رئيس المؤسسة أو مديرها وعمداء
الكليات ، ورؤساء الأقسام والوحدات الإدارية .. وغيرها .

- ج - توافر هيئة تدريس مؤهلة تراعى فيها المعايير التالية :
- ألا تقل نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلبة عن النسب المقبولة التى تحددها الجهة المختصة فى التخصصات المختلفة .
- تحديد العبء الدراسى بما يتيح المجال لعضو هيئة التدريس لتجويد العملية التعليمية والقيام بدوره فى البحث العلمى .
- وجود خطة لتأهيل واستكمال أعضاء هيئة التدريس وتنمية كفاءاتهم .

- توفر الأعداد الكافية من الأطر المساعدة والفنية .

٢ - المرافق والتجهيزات :

- التأكد من امتلاك المؤسسة لمنشآت فى موقع مناسب ، يجعلها مهينة لأغراض التعليم العالى ويشمل ذلك :
- قاعات المحاضرات وحلقات النقاش بالسعة المطلوبة .
 - مصادر التعلم من مكتبة ووسائط متعددة بالمستوى المطلوب من ناحيتى الكم والنوع .
 - مختبرات مجهزة (إذا تطلب التخصص ذلك) .
 - ورش ومستلزمات التدريب العملى والحقلى (إذا تطلب التخصص ذلك) .
 - مكاتب لأعضاء هيئة التدريس والأطر الإدارية .
 - مرافق لخدمات الطلبة ورفاهيتهم وأنشطتهم الثقافية والرياضية والاجتماعية .
 - مرافق وخدمات صحية .
 - تجهيزات لازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الإدارة والتعليم والتعلم .

٣ - البرامج والمناهج :

- يتطلب لكل برنامج تقدمه المؤسسة ما يلي :
- تحديد الأهداف العامة في النواحي العلمية والمهنية والاجتماعية .
- تحديد الشهادة التي يؤدي إليها كل برنامج .
- تحديد الحد الأدنى من السنوات والساعات التدريسية والتحقق من أن هذا العدد يستجيب للمعايير المعتمدة لمستوى الشهادة التي يؤدي إليها البرنامج .
- تحديد الكفايات التي ينتظر تحقيقها في نهاية البرنامج ومطابقتها لمستوى الشهادة .
- بيان بالمقررات المقترحة وبمواصفاتها التفصيلية : أهداف كل مقرر ، مادته ، طرائق تدريسه ، طرائق تقويم التعلم ، والتأكد من أن المنهاج يستجيب للمعايير التالية :
- أ- تلاؤم المقررات المقترحة مع الأهداف والكفايات المتوخاة ومع التقدم العلمي .
- ب- التوازن بين المقررات العامة ومقررات الاختصاص والمقررات الاختيارية .

ج- التدرج في المقررات .

٤ - الأنظمة واللوائح :

- النظام الأساسي .
- اللوائح المنظمة لعمل هيئات المؤسسة .
- لائحة شئون أعضاء هيئة التدريس .
- اللوائح المالية والإدارية .
- النظام الدراسي واللوائح المنظمة له .
- لائحة الامتحانات والتقويم .

- اللوائح المنظمة للبحث العلمي وخدمة المجتمع .
- لوائح شئون الطلبة.
- ٥ - التمويل :

- تحديد الموازنة ومصادر التمويل .
 - تحديد أوجه الصرف .
 - الضمانات القانونية والكفالات التي تقدمها المؤسسة لحفظ حقوق الطلبة والعاملين فيها في حالة قصور أو عجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها التعليمية التربوية .
- المحور الثاني : آليات التقويم والاعتماد الأكاديمي

من أجل ضبط الجودة وضمان النوعية ، اتفق المجتمعون على أن تخضع مؤسسات التعليم العالي - والخاصة تحديداً - في الوطن العربي لعملية تقويم واعتماد مستمرة ، وذلك للتأكد من حسن سيرها وتطورها ومواءمتها للمتغيرات . من أجل ذلك رأى المجتمعون :

- ١ - قيام هيئات للتقويم والاعتماد على ثلاث مستويات :
 - أ- داخل المؤسسة بقيام وحدة تقويم ذاتي .
 - ب- على مستوى الدولة ويكون التقويم (تقويم عام للمؤسسة وتقويم خاص لكل برنامج) إلزامياً ومستمراً .
 - ج- على مستوى الوطن العربي ويكون التقويم (تقويم عام للمؤسسة وتقويم خاص لكل برنامج) اختيارياً .
- ٢ -حث الدول على اتخاذ القرارات لتأمين مستلزمات التقويم ، بما فيها تأهيل الأطر الفنية والإدارية ، والموارد المالية اللازمة للقيام بعملية التقويم .
- ٣ - التوسع في عمليات التقويم والاعتماد ليشمل تدريجياً مؤسسات

- التعليم العالي الحكومية والبرامج التي تقدمها كافة .
- ٤ - تشجيع الاستعانة بالمؤسسات والهيئات الدولية في عمليات التقييم .
- ٥ - تقوم هيئة الاعتماد القومية المقترحة بتحديد التفاصيل اللازمة للمعايير والمحكات بما يضمن التوصل إلى الأفضل .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الاستجابات العالمية والعربية الواضحة - كما سبق - لخصخصة التعليم الجامعي ، لا تقدم برهانا على أن طريق خصخصة التعليم الجامعي طريقا ممهدا ، وارتياحه سهلا ، فثمة عدة قضايا تمثل تحديات أساسية أو إشكاليات تواجه حركة هذا النوع من التعليم في عالمنا العربي ، فيما يلي وصفا لبعضها :

بعض الإشكاليات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص " في الوطن العربي ":

مما سبق يمكن استخلاص عدة قضايا تمثل تحديات أساسية أو إشكاليات تتصوى على تناقضات تواجه حركة التعليم الجامعي الخاص في عالمنا العربي ، وحل هذه المشكلات أو مواجهتها من شأنه أن يقلل الفجوة بين القائم وما يجب أن يكون كما يزيل الجفوة بين التعليم الجامعي الحكومي ، والتعليم الجامعي الخاص ، ويصبح التميز بين جامعة وأخرى غير معتمدا على نمط الملكية القانونية ، فيقال هذا عام وذاك خاص ، بل يصبح التميز قائما على قدرة الجامعة على مواجهة هذه الإشكاليات ، ووضع حلول لها ، والمستفيد في النهاية هو المجتمع وفقا لمبادئ العدل والجودة وتنمية الثقافة الوطنية ، والتفاعل مع العالمية ، وفيما يلي عرضا لأهم هذه الإشكاليات :

١ - إشكالية التمويل :

إشكالية التمويل من الإشكاليات الهامة والصعبة ، فالتعليم الجامعي بصفة عامة مطلوب منه من وجهة اجتماعية وتربوية الانتقال من تعليم

الصفوة إلى التعليم للجميع ، وفضلا عن أن ذلك حق وعدل ، فإنه مطلب من مطالب التنمية الاجتماعية في كل مجتمع ، وبالنسبة للتعليم الجامعي الخاص تنشأ الإشكالية عن قصور مصادر التمويل ومن ثم اللجوء إلى الطلبة كي يدفعوا التكلفة التي عادة ما تكون باهظة . فكيف نطلب تعليم الجماهير ويكون شعار في نفس الوقت " المستفيد يدفع " ؟ ١

إن حل هذه الإشكالية لا يتم إلا بوجود تضافر قومي لمساندة هذا النوع من التعليم باعتباره مؤسسة قومية ، وهدفها الأساسي ليس الربح ، ولا بد للدولة أن تقوم بدور فعال في مساندة التعليم الجامعي الخاص ماديا وإداريا ، وتشجيع فتح الأبواب أمام المصادر التالية للمساهمة: (١)

- المؤسسات الدينية .
- الجمعيات الخيرية .
- مؤسسات المجتمع المدني .
- الإعانات الحكومية .
- الأوقاف .
- المشروعات الخاصة .
- الإعفاءات من الضرائب والجمارك والتمتع بميزات إدارية من الدولة .
- أنشطة اقتصادية تقوم بها المؤسسات التعليمية .

ولاشك أن الحلول الممكنة لتيسير قيام تعليم جامعي خاص في البلاد العربية كثيرة ، وتتلون بلون أوضاع كل بلد ، ففي الأردن مثلا تفرض الحكومة رسوما متنوعة (على الهاتف، الجمارك ، عقود البيع ، معاملات الحجز ..) من أجل تمويل التعليم العالي . (٢)

١- حسن حسين البيلالوي: "مخصصة التعليم العالي العربي في القرن الحادي

والعشرين- التحديات والاستجابات"، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

٢- عبد الله عبد الدايم : " دور التعليم العالي الخاص في تجديد التعليم العالي " ،

مرجع سابق ، ص ٩٤ .

وبصفة عامة توجد عدة نماذج فى تمويل التعليم الجامعى الخاص ، وتمثل الرسوم التعليمية التى يدفعها الطلبة أساس التمويل فى معظم الجامعات الخاصة ، فمعظم الجامعات الخاصة لا تمتلك غطاء تمويلياً ، وتعتمد على تقديم الخدمات والاستشارات والبحوث للشركات العامة الخاصة .^(١)

ويوجد عدد قليل من الجامعات الخاصة لديها موارد تمويل أخرى، كالجامعات المنتمية إلى منظمات دينية ، كما أن هناك عدد قليل من الجامعات فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على الأوقاف أو على إسهام الخريجين ، وتقوم الحكومات فى عدد قليل من الدول بدعم الجامعات الخاصة ، وفى دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع الجامعات الخاصة منافسة الحكومية فى مجال تمويل البحوث^(٢) . وفيما يلى بيان لبعض نماذج التمويل:^(٣)

أ- التعليم الجامعى الخاص جزء أساسى فى النظم القومية ، ولا تأتى موارده من مصادر عامة ، وملكيته ليست فى يد الحكومة ،

١ - انظر :

- Pichel , Frank ; Piper Wallace : " Future trends in our profession " , School Business Affairs , vol .(64) , No . (9) , Sep . , 1998 , P . 4 .

- بيكاس سانيل ، ميشيلا مارتين : " استراتيجيات جديدة للإدارة المالية فى الجامعات " ، مستقبلات ، المجلد (٢٨) ، ع (٣) ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٤٣٢ .

- 2 - Ashcroft , Kate : The Lecturer's Guide to quality and Standards in College and Universities , London , The Falmer press , 1995, PP . 50 -51 .

٣- مها عبد الباقى جويلى : " التعليم الجامعى الخاص - القضايا متطلبات المجتمع - دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

وتوزع المحاسبة بين عدة مؤسسات ومجموعات ، والمثال على ذلك جمهورية كوريا (الجنوبية) ، حيث تعتبر السيطرة من جانب القطاع الخاص جزءا من نظام التعليم الجامعى ، وتفرض الجهات الحكومية حدودا على القيد وتحديد الرسوم الدراسية ، وعدد هيئة التدريس والمرتببات ، وتعد كوريا مثلا للدول ذات السيطرة الحكومية القوية على القطاع الخاص ، وتفرض القواعد الصارمة على الجامعات الخاصة .

ب- تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على نظام الائتمان غير الحكومى لضمان مستوى مقبول من جودة التعليم الجامعى الخاص ، وتسعى هذه الجامعات لاحتلال موقع ملائم فى النظام الأكاديمى بالمجتمع ، فبقاؤها يعتمد على قدرتها فى اجتذاب الطلبة.

ج- يتلقى معظم طلبة الكليات الخاصة فى الهند دعما من الحكومة ، وتقدم الحكومة الفلبينية تمويلا للجامعات الخاصة ، وتقدم اليابان تمويلا محدودا لهذه الجامعات.^(١)

وقد يكون فى اهتمام كوريا الجنوبية بجامعاتها الخاصة وذلك بفرض قواعد صارمة عليها ، وتقديم الفلبين واليابان تمويلا لجامعاتها الخاصة ، تفسيرا لارتفاع النسبة المئوية لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى هذه الدول والتى بينها الجدول رقم (٣) سابق الذكر ، حيث جاءت على الترتيب (٨٠,٤ %) ، (٧٢,٤ %) ، (٧١,٢ %) .

١- فيليب . ج . التباخ : " التعليم العالى الخاص - قضايا ومتغيرات من منظور مقارن " ، مستقبلات ، مرجع سابق ، ص ٣٤١ .

٢ - إشكالية الاستقلال وحدوده :

تعمل الجامعات الخاصة فى معظم دول العالم باستقلال إلى حد ما ، فالتشريعات لا تقيد معظم الأنشطة والبرامج الأكاديمية ، غير أن الاستقلال ليس كاملا ، وتوجد مستويات لحدود هذا الاستقلال ، فهناك القوانين الخاصة بالجامعات غير الربحية ، والتشريعات الخاصة بالتعليم الجامعى بصفة عامة ، وتشريعات خاصة بالتعليم الجامعى الخاص .

وتوجد عدة قضايا تتصل بدور الجامعات الخاصة ، ومقدار الاستقلال الذى يجب أن يمنح لها والحرية فى تحديد أهدافها ومستوياتها ورسومها الدراسية ومناهجها وسياسات التوظيف بها ، وقد دارت المناقشات حول مدى خضوع هذه المؤسسات لضوابط معينة ضمانا للمعايير الوطنية الخاصة بجودة التعليم ، ومراقبة الممارسات الأكاديمية ، واعتبار الجامعات الخاصة جزءا مكمل للنظام الأكاديمى الخاضع للتوجيه العام ، ومقدار مسئولية التعليم الجامعى الخاص عن الصالح العام ، والشكل الأمثل لمحاسبة التعليم الجامعى الخاص. (١)

وقدمت الدول ردودا مختلفة على هذه المناقشات ، فعدد قليل من الدول فرض ضوابط صارمة على التعليم الجامعى الخاص، بينما معظم الدول تمنحه قدرا معقولا من الاستقلال، والاتجاه العالمى يشير إلى منح الجامعات الخاصة مزيدا من الحرية، وهناك اتجاه يشجع على بقاء التعليم الجامعى الخاص خاضعا لنوع أو آخر من المحاسبة لضمان تقديم المعلومات الدقيقة والمفيدة للطلبة، والحفاظ على قدر أساسى من

١- مها عبد الباقي جويلى: " التعليم الجامعى الخاص - القضايا متطلبات المجتمع -

دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠.

الجودة^(١). هذا وقد تكون الاستقلالية أحياناً في صدام مع توجيه السوق للتعليم الجامعي الخاص .

٢ - إشكالية آليات السوق :

تتأثر الجامعات الخاصة تأثراً كبيراً بآليات السوق ، ولابد من التعامل معه ، والتعامل مع السوق متقلب ومتغير بشدة ، وقد يفرض ضغوطه ، وبالتالي إما الانخراط فيه ، فتفقد الجامعة هويتها الثقافية وتعرض إلى اهتزازات شديدة بسبب تقلبات السوق ، وإما الابتعاد عنه وحينئذ لا تملك الجامعة إلا أن تركز على المناهج الكلاسيكية التقليدية ، وتبتعد عن روح العصر .

ولأن السوق للتربية غالباً ما يكون سالباً ، فلا بد من ابتكار ضوابط للتعامل معه دون أن نهتز بسببه أو ننزل عنه ، كما يجب التحذير من أن قوى السوق قد تدفع الجامعات الخاصة - تحت ضغط التكلفة - إلى التخلص من كبار الأساتذة والوظائف الأكاديمية الدائمة المتميزة ، والاعتماد على صغار أعضاء هيئة التدريس ، ونظم التوظيف المؤقت ، والعمل بعض الوقت ، فذلك كله إنما يهدم الجامعة في نهاية المطاف .^(٢)

٤ - إشكالية المكانة الأكاديمية :

في الدول النامية تأتي الجامعات الخاصة في مكانه أدنى من الجامعات الحكومية ويرجع ذلك إلى أن بناء المكانة الأكاديمية للجامعات الخاصة يستلزم وقتاً طويلاً بجانب محدودية مواردها . غير أن هناك استثناءات لذلك ، حيث استطاعت جامعة " أغاخان " في باكستان أن

١- فيليب . ج . التباخ : " التعليم العالي الخاص - قضايا ومتغيرات من منظور مقارن " ، مسقطيات ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ .

٢- حسن حسين البيلوي : " خصخصة التعليم العالي العربي في القرن الحادي والعشرين - التحديات والاستجابات " ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

تحقق مكانة أكاديمية عالية بسرعة ، وفى الأرجنتين حققت عدة جامعات خاصة حديثة سمعة أكاديمية طيبة ^(١) . وفى الولايات المتحدة الأمريكية وصلت جامعات خاصة مثل جامعتى ستانفورد ، وشيكاغو (والذى تم إنشائهما فى نهاية القرن التاسع عشر) إلى القمة بسرعة لاعتمادهما على موارد كبيرة للتمويل والإدارة الماهرة ، مما أدى إلى نموها السريع فى بيئة أكاديمية واجتماعية كانت فى حاجة إلى هذه المؤسسات الجديدة . ^(٢) وتشير الدراسات إلى أن هذه الجامعات تستخدم الكمبيوتر فى العملية التعليمية ، وتعتمد الطلبة على الإنترنت كأداة للتعلم الذاتى ، كما تتجه نحو المشروعات التعليمية التى تضع فى الاعتبار الاحتياجات الفردية للتعلم ، كما يتحمل فيها الطلبة مسئوليات أكبر فى عمليات التعلم. ^(٣)

٥- إشكالية نهاية عصر الوظيفة :

التغيرات الحادثة فى السوق والتكنولوجيا جعلت من الوظيفة أو المسار المهنى Career مسألة متقلبة متغيرة هى الأخرى حيث تتفق الكتابات فى مجال التدريب Training على أن طبيعة العمل أصبحت قابلة للتغير ، وسيغير الفرد مهنته عدة مرات. ^(٤)

وهذا الوضع يمثل إشكالية كبيرة أمام التعليم العالى كله بشقيه العام والخاص ، لكنه أصعب بالنسبة للخاص الذى ترتبط مناهجه ومساقاته بالاحتياجات الآتية للسوق مدفوعا بحافز الربح ، وهذا يفرض على الجامعات الخاصة الاهتمام بعملية التدريب والتدريب التحويلى Training

- ١- مها عبد الباقي جويلى : " التعليم الجامعى الخاص - القضايا متطلبات المجتمع - دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .
- ٢- فيليب . ج . التباخ : " التعليم العالى الخاص - قضايا ومتغيرات من منظور مقارن " ، مستقبلات ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .
- ٣ - ماركو أنطونيو : " التعليم العالى - رؤية وعمل للقرن القادم " ، مستقبلات ، المجلد (٢٨) ، العدد (٣) ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .
- ٤- حسين كامل بهاء الدين : " الوطنية فى عالم بلا هوية - تحديات العولمة " ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٧ .

the Transformation ليكون همزة الوصل بين التعليم وسوق العمل^(١). ولذلك فإن تقادى الضغوط العشوائية لتغيير البرامج والمساقات لا يجب أن يتم إلا بخطة عقلانية موضوعة مسبقا بعناية تقوم على^(٢) :

أ- بناء مسارات تتجاوز درجة البكالوريوس فى شكل دورات تدريبية سريعة تهدف إلى تحقيق إنجازات محددة.

ب- دبلومات فى مجالات معينة قابلة للتغيير .

ج- فتح الباب أمام عقود شراكة للتدريب ، وعلى الجامعة أن يكون لديها برامج تدريبية منظمة ومعدة لذلك وفقا لحاجات المتدربين ، وأن يكون لها كوادرها التدريبية المؤهلة للتدريب بمفهومه المعاصر.

هذا بجانب أن يظل دور الدولة فاعلا وواعيا لتوجيه السياسات القومية ودعمها وتهيئة السبل لتنفيذها فى القطاعين العام والخاص على السواء من التعليم الجامعى :

٦ - إشكالية عالمية التعليم العالى :

كما تعددت الأشكال الاقتصادية فى عصر العولمة من شركات عملاقة إلى شركات متعددة الجنسيات Transnational إلى شركات عابرة

1- انظر :

- Fossen , Terrence : “ Traning the Transformation Leader “ , University of Alberta , Canada , Diss . Abst . Inter ., Vol (58) , 10 A , 1997 , P . 3784 .
- Dixon , Tim : “ Expereintial Traning for Organiztional Transformation”, Hand book of Organizational Health Psychology International Universities press , Inc . Canad , 1998 , P . 239 .

٢ - حسن حسين البيلاوى : “ فخصصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين - التحديات والاستجابات “، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

للقارات ، كذلك التعليم العالي الآن ، بل إن التعليم العالي سمته الأساسية منذ نشأته التاريخية هي العالمية ، ولذلك فاستجابته الواسعة الآن لهذا المتغير - العولمة - تأتي بحكم طبيعته التاريخية ولا ضرر في ذلك ، إلا أن الإشكالية تكمن في التعليم العالي الخاص المحلي كما يلي (١):

- هل يمكن أن يمتد بخدمته خارج الأوطان ؟ وهل يقدر على منافسة الجامعات الأجنبية متعددة الجنسية على أرضه ؟

- بالنسبة للوطن فالمسألة تختلف ، فسواء قبلنا فروعاً Branches لجامعات أجنبية على أرض الوطن أو قبلنا أن نفتتح مؤسسات لاستضافة برامج أجنبية لجامعات متعددة الجنسية ، فالسؤال : ما مدى ملائمة ومواءمة هذه البرامج للأهداف القومية التنموية والثقافية والهوية الوطنية ؟

إن الدولة لابد أن يكون لديها ضوابطها المرنة التي لا تعوق ولا تمنع بل تستفيد وتتفاعل ، لصالح مسارها الوطني .

٧ - إشكالية المسؤولية الثقافية :

التعليم العالي الخاص متهما - في بلدان العالم النامي - بأنه يتجاهل الوظيفة الثقافية للجامعة تحت وطأة ارتباطه بآليات السوق التي يعمل في إطارها مدفوعاً بحافز الربح .

ولابد للجامعات الخاصة بأن تضع الخطط الواضحة والأهداف الاستراتيجية إزاء هذه المسؤولية ، وأن تكون متضمنة في مخرجاتها التعليمية وخاضعة للمساءلة عنها من قبل هيئة مختصة ، ويتم الوظيفة الثقافية للجامعة في ثلاثة اتجاهات هي (٢):

١ - المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٢ - المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

الاتجاه الأول : يهتم بإعداد طالب قادر على التفكير الواعى الناقد المرتبط بمشكلات مجتمعه وأمته وعالمه الذى يعيش فيه ، ويتسلح بالتفكير العلمى ، ومهتم بقضايا العلم والتكنولوجيا بصفة عامة مهما كان تخصصه .

الاتجاه الثانى : يتعلق بدور الجامعة إزاء نشر وتنمية الثقافة الوطنية على الصعيد الاجتماعى الجماعى .

الاتجاه الثالث : يرتبط بمساهمة الجامعة فى البحوث العلمية فى مجال الثقافة (ومنها الأدب ، والفن ، وفلسفة العلم ، والثقافة الشعبية ، ومشكلات المجتمع) .

تعقيب :

اهتم هذا الفصل ببعض قضايا التخصص (مفهومها ، مبرراتها ، أساليبها ، مشكلاتها ، عوامل إنجاحها) كظاهرة عالمية تهدف إلى التغير فى البناء الاقتصادى والسياسى للدولة ، والتقليل من حجم القطاع العام فى المجتمع ، والتخفيف من النفقات العامة ، وإنقاذ ديون الدولة ، وإتاحة التنوع فى الجهات التى تقدم الخدمة ، تلى ذلك تناول بعض قضايا تخصصة التعليم الجامعى ، كوسيلة حتمية - فى ظل المتغيرات المجتمعية المعاصرة - لمعالجة بعض مشكلات وتحديات التعليم الجامعى ، وظهرت حتمية هذه الوسيلة - رغم ما يواجهها من تحديات - فيما شهدته من استجابات سريعة ونمو ملحوظ ، فى العديد من بلدان العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين .

بيد أن ثمة دعاوى تثير جدلا حول جدوى التعليم الجامعى الخاص ، لذا سوف يهتم الفصل القادم (الرابع) بتناول ما يثار من جدل حول الآراء المؤيدة لتخصصة التعليم الجامعى ، والتى تمثل مبرراته (إيجابياته) ، وبين الآراء المعارضة له والتى تمثل محاذيره (سلبياته) ، ثم يتم تسليط الضوء على متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعى الخاص لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة.

الفصل الثالث

التعليم الجامعى الخاص والمتطلبات المجتمعية

فى الوطن العربى

- مقدمة..
- مبررات ومحاذير خصخصة التعليم الجامعى :
 - أولا : مبررات خصخصة التعليم الجامعى .
 - ثانيا : محاذير خصخصة التعليم الجامعى .
- السمات المشتركة للتعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى .
- متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعى الخاص :
 - أ - متطلبات الترابط الاجتماعى .
 - ب - متطلبات أكاديمية .
 - ج - متطلبات سوق العمل .
 - د - متطلبات التنمية البشرية .
 - مفهوم التنمية .
 - العلاقة بين التعليم الجامعى وعملية التنمية .
 - دور التعليم الجامعى فى التنمية والمثالب التى تواجهه فى تحقيق هذا الدور .
 - إسهامات ومراكز الجامعات الخاصة فى التنمية البشرية فى الوطن العربى.
- وظائف الجامعات الخاصة .
- تعقيب " نحو صيغة سليمة للتعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى "

فى إطار عصر العلم والتكنولوجيا ، أخذت دول العالم تتسابق لتحقيق مستويات معيشية مرتفعة لمواطنيها ، وتحقيق السيادة العلمية لمجتمعاتها ، والاستئثار بحصة كبرى من السوق ، وبالتالي إذا كنا نريد تغيير موقعنا على الخريطة العالمية ، فلا بد من تغيير جذرى لكل الممارسات والقوانين التى تحكم حركة المجتمع ، لتتواءم مع متطلبات المرحلة التى سوف نتعامل مع وحدة النانو ، وتسلسل الجينوم البشرى ، وسيادة العلم ، والتسارع المتزايد فى توليد المعارف .

ولعله من متطلبات هذا التغيير ، العمل على إيجاد أنماط جديدة من التعليم الجامعى تكون قادرة على التنبؤ بمسار العلم واحتياجات منطلقات العصر ، كما ولا بد أن نتفوق فى المجالات التى لها ميزة تنافسية ، والتى منها مجال التعليم الجامعى الخاص.

ذلك أن السبيل لتجويد الأداء ، والارتقاء بمستوى الوسائل هو قبول مبدأ التنافس ، حيث إن من نتائجه إيجاد القدر الملائم من القلق المؤدى للإنجاز الجيد ، ورفع مستوى الأداء ، وضمان موقع محترم فى سوق السلع والأفكار ، ولسان العاقل فى كل زمان يقول :

عدائى لهم فضل علىّ ومنة / فلا أبعد الله عنى الأعاديا
هم كشفوا عن زلتى فاجتنبتها / هم نافسونى فارقت الأعاليا

الفصل الثالث

التعليم الجامعي الخاص والمتطلبات المجتمعية في الوطن العربي

مقدمة :

يتسم العصر الذي نعيشه اليوم بتغيرات متسارعة في شتى المجالات ، ففي المجال السياسي يلاحظ تنامي المؤسسات والمنظمات الأهلية غير الحكومية ، بحيث تلعب دورا هاما في قضايا البيئة والسكان وحقوق الإنسان ، ومراقبة أنشطة الحكومات وسياساتها في القضايا الإنسانية والاجتماعية ، ولقد تقلص دور الدولة بسبب الثورة التكنولوجية والمعرفية الاتصالية أمام سطوة العلم وجبروت التكنولوجيا ، وفي المجال الاقتصادي ظهرت الشركات عابرة القومية ومتعددة الجنسيات وزاد الاهتمام العالمي نحو التحرير الكامل للتجارة والاقتصاد .

وبالنسبة للتعليم العالي العربي وفي ضوء المؤشرات والتوقعات التي سبق ذكرها في الفصل الثاني والخاصة بتحديات التعليم العالي، يظهر بجلاء أن هذا النوع من التعليم يحتاج إلى نظم أخرى - خاصة في التمويل وتوزيع النفقات واستخدامها - تتقده من أزماته الحالية ، وتقّيه من أزماته المستقبلية ، ويمكن أن تشمل هذه النظم عدة بدائل أو سبل تضاف إلى السبل القائمة أو يحل بعضها مكان الآخر ، وذلك حسب الظروف القائمة أو المتوقعة لكل دولة .

وفيما يتعلق بالواقع التعليمي في الوطن العربي - ومنه مصر - فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في الإقبال على التعليم العالي - والجامعي تحديدا - خاصة مع تغير دور الدولة، وتناقل أعباء الديون ،

وتتبنى معدلات النمو ، لذلك كان لابد من تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص للإسهام فى مشروعات التنمية لمواجهة الاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمواطنين ومن بينها الحاجة الأساسية للتعليم ، تحقيقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية ، ولرفع جودة الخدمة المقدمة لجميع أفراد المجتمع وكافة شرائحه ، وفى هذا السياق بدأت بذور التعليم الجامعي الخاص تنمو استجابة للطلب المتزايد على التعليم الجامعي ، وتخفيف العبء عن كاهل الحكومات ، ولتوفير التخصصات المختلفة التى يتطلبها سوق العمل .

وعلى الرغم من وجود قناعة بأهمية دور القطاع الخاص فى تحقيق التنمية فى المجتمع، إلا أنه نظراً لطبيعة هذا الموضوع ، وحساسية قضية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، والذى تتشابه فيه الاعتبارات الأيديولوجية السياسية مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد انقسمت الآراء إلى مؤيد لخصخصة التعليم الجامعي ومعارض لها ، ولأن علاقة التبادل بين العام والخاص علاقة حقيقية ولا مناص منها نظراً لطبيعة المتغيرات التى تميز المجتمع الدولى الجديد ، والتى تفرض على التعليم الجامعي الخاص دوراً هاماً تجاه المجتمع العربى لذا سوف يهتم الفصل الحالى بمناقشة ما يثار من جدل حول الآراء المؤيدة لخصخصة التعليم الجامعي والتى تمثل مبرراته وبين الآراء المعارضة له والتى تمثل محاذيره ، يلى ذلك تسليط الضوء على متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعي الخاص لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة ، وذلك فيما يلى :

مبررات ومحاذير خصخصة التعليم الجامعي :

إن خصخصة التعليم الجامعي - شأنها شأن الكثير من القضايا

الجدلية فى المجتمع - ليست أمرا يتطلب القبول أو الرفض ، ويجب ألا ينظر إليها من زاوية " تكون أو لا تكون " فهناك مبررات كثيرة تؤكد الحاجة إلى تعليم جامعى خاص جنباً إلى جنب مع الجامعات الحكومية ، بحيث يكون الاثنان نظاماً متسقاً يكمل أحدهما الآخر ، كما أن هناك محاذير (سلبيات) حول هذا النوع من التعليم ، وهذه تدعونا إلى النظر باهتمام لقضية خصخصة التعليم الجامعى ومحاولة السيطرة - قدر الإمكان - على سلبياتها وتعظيم إيجابياتها ، وفيما يلى عرضاً لهذه المبررات وتلك المحاذير .

أولاً : مبررات خصخصة التعليم الجامعى :

تعددت المبررات التى يستند عليها مؤيدوا خصخصة التعليم الجامعى ، ومن أهم هذه المبررات أو الإيجابيات ما يلى :

١- تخفيف العبء المالى عن كاهل الحكومات . ففى ظل تداعيات النظام الاقتصادى العالمى وسيطرة قوى السوق ، وضعف قدرة الدول - خاصة النامية - على الإنفاق بسخاء على التعليم الجامعى المتنامى ، فقد صار التعليم الجامعى مكلفاً بدرجة كبيرة، خاصة بالنسبة للتخصصات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة ، كما صار هذا التعليم محتاجاً لإنفاق متزايد بالنظر إلى تنامى عدد السكان وتزايد الطلب الاجتماعى عليه ، ورغبة الدول نفسها فى التوسع فيه .

ومن هنا لم تعد معظم الدول فى العالم قادرة على توفيره مجاناً ، خاصة إذا كان الهدف تقديم تعليم جامعى على أعلى درجة من الجودة ، ومن ثم صار من الضرورى أن تتحمل مؤسسات المجتمع المدنى وتنظيماته غير الحكومية بعض مسئولية إنشاء مؤسسات خاصة بالتعليم الجامعى ، لأنها المستفيد الأول من

مخرجات النظام التعليمي . بالإضافة إلى أن منظمة التجارة العالمية جعلت من شروط الانضمام إليها تطبيق نظام الخصخصة.^(١)

٢- إن الجامعات الخاصة توفر فرصا جديدة للتعليم الجامعي ليست بديلا لتلك التي توفرها ،جامعات الحكومية وإنما رديفا لها ^(٢). فخصخصة التعليم الجامعي لا تعنى أن تحل الجامعات الخاصة محل الجامعات الحكومية ، وإنما تعنى أن هناك فى نظام التعليم الجامعي مكانا لكل من الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة يعملان فى تناسق وتكامل.

٣- استيعاب جميع الراغبين فى التعليم الجامعي . حيث إن نسبة التعليم الجامعي فى الوطن العربي أقل بكثير من غالبية الدول الأجنبية . فهي فى مصر (١٩ %) ، وفى الأردن (٢٧ %) ، وفى لبنان (٢٨ %) ، بينما فى إسرائيل (٣٤ %) ، وتتراوح فى معظم دول أوروبا بين (٣٠ % إلى ٤٠ %) ، وفى أمريكا (٥٩ %) وتصل فى كندا إلى (٦٢ %)^(٣). وفى هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن نسبة

^١ - Fitz , J . & Beers , B . : “ Education Management Organization and the Privatization of public Education – across National Comparison of the USA and Britian “ , Op. Cit , P . 138 .

٢- محمد سيف الدين فهمي: " خصخصة التعليم الجامعي - المبررات والمحاذير " ، المؤتمر التربوي الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعي " ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

٣ - حسان محمد حسان: " مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى " ، مؤتمر " التعليم العالى فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات العصر " ، الجزء الأول، كلية التربية ، بجامعة الإمارات العربية المتحدة، العين ، ١٣ - ١٥ ديسمبر ١٩٩٨م ، ص ١٩ .

الالتحاق بالتعليم العالى فى الوطن العربى قد ارتفعت من (٤%) من الفئة العمرية (١٨ - ٢٤ عاما) عام ١٩٧٠م إلى حوالى (١٢%) عام ١٩٩٠م ، ثم وصلت إلى حوالى (١٦%) عام ٢٠٠٠م ، لكن هذه الزيادة تتضاءل إذا ما قورنت بمعدلات الالتحاق فى الدول الصناعية التى ارتفعت من (٢٤%) عام ١٩٧٠م إلى حوالى (٤٠%) عام ١٩٩٠م ، وإلى (٤٥%) عام ٢٠٠٠م^(١) وهذه الزيادة الكبيرة فى معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعى فى الدول الصناعية لم تحدث إلا نتيجة لتتويج البنى والأشكال للتعليم العالى والاستثمار فيه لحسابه وليس على حسابه .

فالجامعات الخاصة إذن قد تعف الدولة من بعض الضغوط التى تمارس عليها لكى يستوعب التعليم الجامعى جميع خريجي الثانوية العامة ، وهى ضغوط بالطبع لها أبعادها السياسية والاجتماعية ، حيث تقبل الجامعات الحكومية الطلبة وفقا لمعيار الأفضلية ، وتحيل باقى الطلبة ومن لم يؤهله مجموعه فى الثانوية العامة للتوجه إلى الجامعات الخاصة .

٤- المساهمة فى حل مشكلة التكدس والازدحام الكبير للطلبة فى الجامعات الحكومية^(٢). مما كان له أثره فى ضعف كفاية التعليم المقدم فيها ، كما أن قبول الطلبة القادرين ماديا فى الجامعات

١ - على أحمد مذكور: كلمة افتتاح المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم

العالى والجامعى " ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١١ .

٢- بدر سعيد الأغبرى : " التعليم الجامعى فى الجمهورية اليمنية بين الحكومة

والجهود الذاتية - أوضاعه ومشكلاته " ، مجلة شئون العصر ،

ع (٢) ، السنة الأولى ، ١٩٩٧م ، ص ١٨٥ .

الخاصة سيؤدي إلى توفير أماكن بالجامعات الحكومية لغير القادرين ماليا من أبناء المجتمع .

٥- إشاعة روح التنافس ، حيث يشير " جرين " Green إلى أن خصخصة التعليم ينتج عنها ثلاثة أنواع من الميكانيزمات يتوقع أن تؤدي إلى إصلاح التعليم ، فهي تشجع التنافس بين رؤوس الأموال بما يتوقع أن يتولد عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية، كما أنها تعمل على إيجاد التوافق ما بين الخدمات التعليمية المقدمة ورغبات المستهلكين لها (الأهل والطلبة) ، وهي كذلك تؤدي إلى تحفيز الأهل على مزيد من التعاون مع المؤسسات التعليمية^(١). كما أن التعليم الخاص يزداد نشاطه وحماسه باستمرار بسبب حافز الربح^(٢).

فإقامة الجامعات الخاصة بجانب الحكومية سوف يحفز الجامعات الحكومية على الارتقاء بأدائها لأن الجامعات الخاصة تستقطب الطلبة الذين يدفعون أجور تعليمهم ويختارون تخصصاتهم ، وهذا الإجراء يضمن المستوى التعليمي الواحد لجميع الطلبة ويمنع تدنى مستوى التعليم ، ويحقق نوعاً من الديمقراطية بفتح الأبواب لكل راغب في التعليم .

كما أن الجامعات الخاصة سوف ينافس بعضها البعض بإنشاء تخصصات جديدة يحتاجها المجتمع ، واستخدام أساليب

^١ - Green , J . P . , Peterson , P . E . & DU , J . : " Effectiveness of school choice – The MilwaKee experiment " op . cit , P . 190.

^٢ - تيودور شولتر : التعليم العالي والنظام الدولي الجديد ، حرره بالإنجليزية : بيكاس س . سانيل ، ترجمه للعربية : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٧م ، ص ١١٨ .

تعليمية متطورة ، وتبنى نظم إدارية ذات كفاءة عالية بسبب
حافز الربح .

وحصيلة ذلك بالضرورة تطوير مستمر لنظام التعليم
الجامعى ، ويبقى دور الحكومات الرقابى لضبط النوعية فى
جامعاتها .

٦- إن الجامعات الخاصة تراعى حاجات الطلبة وميولهم . لأن
الجامعات الخاصة تستقطب الطلبة الذين يدفعون أجور تعليمهم ،
والطالب عندما يدفع رسوم تعليمه ترتفع كفاءته بسبب اجتهاده
واهتمامه مما يحسن الكفاية الداخلية للمؤسسات التعليمية ، كما أن
استهلاكه يصبح أكثر انضباطا وعقلانية بسبب دفع التكاليف .
فالإنسان يميل إلى ازدياد ما لا يدفع ثمنه بينما المجانية تحفز الناس
على الاستهلاك العشوائى ، وتعد مصدر هدر وتبذير .^(١)

٧- إن الجامعات الخاصة تتيح فرصا للتعليم الجامعى داخل الوطن
لاستيعاب أبناء القادرين ، بدلا من هجرتهم إلى الجامعات الأجنبية
خارج بلادهم ، مع كل ما يعنيه ذلك من مخاطر وكلفة فيتجنبوا ألوانا
كثيرة من الانحرافات نتيجة وجودهم خارج نطاق إشراف أسرهم ،
بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة التى يدفعها الطلبة فبلادهم أولى
بهذا الإنفاق .^(٢) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه بوجود هذه
الجامعات - فى مصر - يمكن تصحيح آثار ما عرف بمشكلة
التحويلات من جامعات دول الكتلة الاشتراكية (سابقا) ، حيث

١ - تيرى واشر شوفالييه : " إعادة النظر فى تمويل التعليم ما بعد الإلزامى " ،
مستقبلات ، ع (٧٨) ، مرجع سابق ، ص ٣١٦ .

٢ - محمد سيف الدين فهمى : " خصخصة التعليم الجامعى - المبررات والمحاذير " ،
مرجع سابق ، ص ٦٣ .

تمكن بعض أبناء الوجهاء من التحويل من جامعات هذه الدول إلى كليات الطب والهندسة بالجامعات المصرية (الحكومية) ، على الرغم من حصول بعضهم على (٥٠ %) في الثانوية العامة ، كما أن بعضهم لم يسافر إلى هذه الجامعات من الأصل وتم التحويل على الورق. ^(١)

ومما يؤكد هذا المبرر ما أعلنه الدكتور كمال الجنزورى - نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط الأسبق - فى جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٩٢ بأن الإحصائيات تؤكد أنه يوجد بالخارج (١٠) عشرة آلاف مصرياً يدرسون خارج مصر ، ويسددون مصروفات دراسية للجامعات الأجنبية تقدر بحوالى (١٠٠) مائة مليون دولار، وأن هناك نحو (١٠) عشرة آلاف عربياً يدرسون فى أوروبا وأمريكا ويرغبون فى الدراسة بمصر ، مؤكداً أن إنشاء الجامعات الخاصة سيوفر لمصر نحو (٢٠٠) مائتين مليون دولاراً ، نصفها ينفقها المصريون بالخارج ، والنصف الآخر تحصل عليه مصر من إتاحة الفرصة للطلبة العرب للدراسة بكليات الجامعات الخاصة المصرية. ^(٢)

ويمكن إرجاع هذا المبرر إلى أن النظام الاقتصادى والاجتماعى الجديد ، قد أفرز فى الكثير من الدول النامية شريحة من الناس تتمتع بمستويات اقتصادية واجتماعية متميزة ، وتبحث عن تعليم جامعى متميز أيضاً ، وقد صار لهذه الشريحة نفوذها السياسى والاجتماعى ، وترغب فى تأكيد وجودها السياسى والاجتماعى من

١- محسن خضر : من فجوات العدالة فى التعليم - آفاق تربوية متجددة ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠ ، ص ١١١ .

٢ - تودرى مرقص حنا : " موقف الراى العام من إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر "، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

خلال تنشئة أبنائهم في مؤسسات تعليمية جامعية يركنون إلى توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية ، ويضمنون بها تأكيد وجودهم كقوة اقتصادية اجتماعية سياسية تضمن مصالحهم وتصور طموحاتهم .

وبالمقابل فقد كان رد الفعل لهذا التوجه نشوء قوى اجتماعية أخرى تنادي بأن تتولى هذه الشريحة الاجتماعية الجديدة الإنفاق على أبنائها من جيبها الخاص ، فليس من العدل أن تكون هذه الفئة الجديدة التي تشغل قمة الهيكل الاجتماعي قادرة على الإنفاق على تعليم أبنائها، وفي نفس الوقت ينافسون أبناء الطبقات الفقيرة في الحصول على أماكن متميزة ، وذات ندرة في الجامعات الحكومية بحكم قدرتها التحصيلية التي وفرتها لهم عوامل اقتصادية وتعليمية .

٨- إن الجامعات الخاصة بحكم ما تتمتع به من استقلالية ومرونة ، قد تكون أقدر على التكيف مع المتغيرات الحديثة . وقد تستجيب على نحو أسرع وأفضل لمطالب السوق لتقديمها تعليم ملائم ومتميز يلبي حاجات الفرد والمجتمع ^(١) ، لأن الطالب الذي يدفع تكاليف تعليمه يختار تخصصه وفقاً لاعتبارات اقتصادية ، ويتجه لأنواع التعليم ذات المردود الاقتصادي العالي ، وإلى المهن التي يرتفع الطلب عليها في سوق العمل . ^(٢)

^١ - Balan , J . “ Private Universities within the Argentine Higher Education Sysytem – Trends and Prospects “ , op . cit , P . 17 .

٢ - جى بينغ ثان ، آلن منفات : أساليب تحليل العمل القطاعي في التربية والتعليم ، ترجمة : أنور السعيد ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان (الأردن) ، ١٩٩٥ ، ص ٢١٦ .

فتحرر الجامعات الخاصة من جمود النظم البيروقراطية ، وبعدها عن هيمنة السلطة السياسية ، سواء بالنسبة لسياسات القبول ، ونظم التعليم والمناهج والتقويم ، قد يعطيها فرصة أكبر للتكيف مع متطلبات السوق ، وإقامة علاقات تعاون مع جامعات أجنبية .

٩- إن الجامعات الخاصة تسهم فى التنمية الاقتصادية ، وليس هذا فقط بحكم ما تنتجه من قوى بشرية مدربة أو من بحوث لها مردودها الاقتصادى ، وإنما باعتبارها مشروعات ، تستثمر فيها أموال كبيرة فى إنشاء مباني وتزويدها بالتجهيزات المختلفة، وجذب استثمارات ، وتوفير فرص عمل لكثير من الأفراد الذين يعملون فى خدمات لهذه الجامعات .

١٠- إن الجامعات الخاصة سوف تحدث بالضرورة تغيرات فى سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة مما سينعكس أثره على رفع معنويات العاملين بالجامعات وتحسين مستويات أدائهم للعمل .

١١- إن الجامعات الخاصة تتمشى مع الاتجاه العالمى نحو الخصخصة واقتصاد السوق ، بالإضافة إلى وجود تعليم خاص قائم من قبل فى التعليم قبل الجامعى ، ووجود المعاهد العالية الخاصة فى التعليم العالى ، وكذا المعاهد العليا الخاصة بمصروفات التابعة لبعض الجمعيات الأهلية أو لأشخاص .

١٢- إن الجامعات الخاصة هى جامعات للمستقبل وللمتميزين ذهنياً وعلمياً ومادياً - وليس للفاشلين دراسياً - ، بتجاوز سلبيات الجامعات الحكومية ومواكبة التطورات فى العلوم الحديثة . فالجامعات الخاصة ستركز على مجالات حديثة تماماً يحتاجها

المجتمع وغير موجودة بالجامعات الحكومية^(١). وهذه المجالات تتطلب تكنولوجيا متقدمة مثل الهندسة الوراثية ، وعلوم الفضاء والذرة ، والحاسبات الآلية .. وذلك من أجل مسايرة التطور العالمى الرهيب الذى لا مكان فيه للجمود .^(٢)

١٣- نجاح الجامعات الخاصة فى المجتمعات المتقدمة ، وقيامها بتأدية دورها إلى جانب الجامعات الحكومية ، فماذا يمنع من نقل فكرة نجاح هذه الجامعات فى بلادها إلى بلاد أخرى مجارة للتقدم الحادث فى تلك المجتمعات المتقدمة .

ثانيا : محاذير خصصة التعليم الجامعى :

إذا كان لخصصة التعليم الجامعى مبرراتها القوية السابقة والتى تدعو إلى التوسع فيه ، فإن هناك بالمقابل محاذير قوية يجب مراعاتها ومواجهتها ، لما قد يكون لها من آثار سيئة على مسيرة التعليم الجامعى فى الوطن العربى ، ويمكن تلخيص هذه المحاذير أو السلبيات فيما يلى:

١- إن الجامعات الخاصة قد لا تقدم تعليما جيدا ، أو تخصصات نادرة - كما ورد بأهدافها - وذلك لعدة أسباب أهمها :

أ- قد لا تقدم الجامعات الخاصة برامج تعليمية تلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع بالرغم من وصفها بأنها أكثر قدرة على تكيف برامجها التعليمية لهذه الاحتياجات الجديدة ، فهى قد تهمل

١ - محسن خضر : من فجوات العدالة فى التعليم - آفاق تربوية متجددة ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

٢ - السيد عزت قنديل : " دور الجامعات الأهلية والجامعات القائمة فى نقل التكنولوجيا الحديثة " ، الأهرام الاقتصادى ، ع (١٢٠٨) ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، مارس ١٩٩٢م ، ص ٣٣ .

التخصصات ذات الكلفة العالية وتهتم بتقديم برامج ذات كلفة قليلة . وذلك لعدم اكتمال شروط السوق لتسويق خدمة التعليم ، إذ أن القطاع الخاص لا يقدم على الاستثمارات الكبيرة في التعليم ، لأن الأفراد عندما يقترضون من سوق الائتمان لشراء رأس المال المادي ، فإنهم يعيدون رأس المال المادي لسداد دينهم في حال عجزهم عن التسديد ، أو عند فشل مشروعهم ، بينما المستثمر في التعليم لا يمكنه بيع رأس ماله البشري لتسديد دينه^(١) . كما أن السوق متقلب ومتغير بشدة وقد يفرض ضغوطه ، ففي تقرير خاص عن الاتجاهات والتطورات التي حدثت في التعليم العالي في أوروبا ، ونشر عام ٢٠٠٣م ما يؤكد أهمية معالجة التوتر القائم في الجامعات الأوروبية بين الاعتراف الأكاديمي بالتدريب والمؤهلات العلمية المناسبة لسوق العمل .^(٢)

ولأنه يأخذ الطابع التجاري بوصفه مشروعاً استثمارياً ، فإن التعليم الخاص لا يؤتمن على توجيه التعليم وتخطيطه وتطويره ، وضمان التنسيق بينه وبين القطاعات الأخرى^(٣) . لأنه سوف يعطى الأولوية للقدرات المادية على حساب القدرات العقلية، ومن ثم فقد

^١ - Wiseman : Public Finance in Education – Areveu , I.P.G , ed , Economic of Education , New York , Pergamon press , 1987 , PP . 436 – 437 .

^٢ - European Center for higher Education : “ Trends and Developments in Higher Education in Europe “ , Op .Cit , 2003 , P . 24 .

^٣ - ماجد بدر ، وآخرون: تمويل التعليم ما قبل العالي في الأردن - المشكلات والحلول المقترحة ، عمان (الأردن) ، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩١ ، ص ١٧ .

تستخدم الجامعات الخاصة أساليب لجذب طلبة قد لا تتوافر فيهم المقاييس والمواصفات المطلوبة في طالب الجامعة ، مما يؤثر في النهاية على نوعية مخرجات هذه الجامعات من خريجين .

ب- أثبتت دراسات علم النفس ، وجود علاقة موجبة بين التحصيل المدرسى وقدرات التفكير الابتكارى^(١). ووجود علاقة دالة بين التحصيل الدراسى والتوافق الشخصى والاجتماعى، وبين التحصيل الدراسى والقدرة على التفكير^(٢) . وأن المتفوقين تحصيليا أكثر نكاءً وأكثر حساسية بالقيمة الذاتية .^(٣)

وإذا كانت الجامعات الخاصة تستقبل الطلبة القادرين ماليا المنخفضين تحصيليا ذوى القدرات العقلية الأقل ، والتي لم تمكنهم من التفوق الدراسى ، فإنه من غير المتوقع أن تتوفر لدى هؤلاء الطلبة الصلاحية الدراسية لتخصصات عصرية غير نمطية - طبقا لأهداف الجامعات الخاصة - كتكنولوجيا الحاسب ، والفضاء ، والهندسة الوراثية، والفيزياء النووية وغير ذلك من تخصصات نادرة.

١- عبد السلام عبد الغفار : " التفوق العقلى والابتكار " ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧م ، ص ١٠٧ .

٢ - سيد خير الله : بحوث نفسية وتربوية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١م ، ص ٧١ ، ص ٩٥ .

٣ - جابر عبد الحميد جابر ، سليمان الخضرى الشيخ ، حسين عبد العزيز الدرينى : " بعض العوامل المرتبطة بالتخلف والتفوق الدراسى فى المرحلة الثانوية بقطر " ، بحوث ودراسات فى الاتجاهات والميول النفسية ، المجلد (٧) ، الجزء الثانى ، مركز البحوث التربوية بجامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٨٤م ، ص ٢٦٥ .

٢- إن الجامعات الخاصة قد تنزع التعليم الجامعي من إطاره الثقافي الوطني أو القومي ، وستكون إحدى حلقات التبعية والتغريب والإفساد في حياة المجتمع ، مما يصيب عملية الاستقرار الاجتماعي والأمن القومي في مقتل - باعتبار التعليم قضية أمن قومي - وذلك لعدة أسباب منها :

أ- إن ولايات الجامعات الخاصة ، طلابا وأساتذة قد لا تكون للثقافة القومية والهوية الوطنية ، وقد يرجع ذلك لانفتاح بعض هذه الجامعات بشدة على الثقافة العالمية ، أو ثقافة بعض المجتمعات التي ارتبطت بعض الجامعات الخاصة بها ، الأمر الذي يمكن أن يحدث تصدعات شديدة في ثقافة المجتمع وتماسكه الاجتماعي .^(١)

ب- إن السماح بخصخصة التعليم الجامعي - ووفقا للإجراءات والنظم المتبعة - يعطي الحق لكل حزب سياسي ، وكل جمعية أهلية تعاونية ، وكل أصحاب عقيدة (إسلامية ، مسيحية ، يهودية) ، وكل نقابة مهنية ، لإنشاء جامعة خاصة يمولها ويديرها ، مما يضع الحكومات العربية في حرج سياسي كبير ، خاصة أمام الدول ذات الضغط السياسي والعسكري والغذائي ، والتي قد تزكى مثل هذا التصنيف ، فتضرب بذلك السلام الاجتماعي والاستقرار الداخلي بحجر مسموم .

ج- إن الجامعات الخاصة قد يسمح في قانون إنشائها - في بعض الدول العربية - بمشاركة رأس المال الوطني لرأس المال

١- محمد سيف الدين فهمي : " خصخصة التعليم الجامعي - المبررات والمحاذير " ،

مرجع سابق ، ص ٦٩ .

الأجنبى، وفى هذا اختراق وغزو لقلب وعقل المجتمع وذلك استنادا على عدة مبررات أهمها :

- إن التمويل الخارجى يستلزم وقوف المستثمر الخارجى على اتجاه حركة أمواله للاطمئنان على أهدافه الربحية وغير الربحية ، مما يمكن هذا الشريك الأجنبى من الاطلاع على كل ما يهمه فى المشروعات التى أسهم فيها، الأمر الذى يمثل خطورة غير منظورة على الأمن القومى.(١)

- التمويل الخارجى يمكن صاحبه من التدخل فى الشئون الأكاديمية ، ويعنى هذا التدخل وجود خبراء من جانب الممولين يعملون فى مشروعات التمويل ، ويعنى بحوثا مشتركة، وقد يكون فى ذلك خطورة إن اتصل الأمر بإحصاءات ومعلومات وبيانات قومية . (٢)

٣- إن الجامعات الخاصة قد تقوض ديمقراطية التعليم الجامعى ، وتهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للذين وردا بالدستور - فى غالبية البلاد العربية - وقد جاء الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى وافقت

١ - جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

٢ - انظر :

- أحمد إسماعيل حجى : " تخطيط التعليم " ، " سلسلة قضايا تربوية (٩) " ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢ ، ص ٢٤٨ .

- : " المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر " ، سلسلة قضايا تربوية (١٠) ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠٥ .

عليه الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م ، مؤكدا على ديمقراطية التعليم الجامعى والتي تنص المادة (٢٨) منه على " توفير التعليم العالى باعتباره حقا أساسيا يجب أن يتوافر قدر الإمكان للأجيال القادمة ، دون تمييز أو تفرقة ، إلا تلك الفروق التى تتعلق بقدرات الأشخاص على التعليم ، كما يجب أن يكون التعليم العالى مجانيا " (١)

وعلى اعتبار أن ديمقراطية التعليم الجامعى وتكافؤ فرصه ومجانيته حق من حقوق البشر والمواطنين نصت عليه المواثيق الدولية والديساتير الوطنية ، فإن كل جامعة يجب أن تضمن لطلابها هذه المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والمعيشية .

والجامعات الخاصة تتيح فرصا للقادرين ماليا وليسوا بالضرورة قادرين كفاءة فى حين أن الفقير لا يحصل عليها . ويسوق المعارضون - لهذه ا لجامعات - دليلا على ذلك بما حدث فى الهند ، فقد لاحظ " كوثرارى " Kothari أن الكليات الخاصة والتي لا تتلق أى مساعدة مالية من الحكومة قد زادت أعدادها ، وذلك لوجود طلب متزايد من أبناء الطبقات العليا للدراسة الجامعية ، والذين فشلوا فى الالتحاق بالجامعات الحكومية " (٢)

١ - عبد العزيز سليمان : " رسالة وأهداف التعليم الجامعى فى عالم متغير - دور الجامعات فى تعليم الكبار "، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى ، المنوفية (مصر) ، سرس الليان ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠ .

٢ - عبد المنعم محمد عثمان ، شيخه عبد الله المسند : " التعليم العالى الخاص - دراسة مقارنة " ، مؤتمر " التعليم العالى فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات العصر "، الجزء الثانى، مرجع سابق، ص ٦٨٩ .

ومن المسلم به أن تحقيق السلام الاجتماعى بين أفراد المجتمع يتوقف بدرجة كبيرة على شعور الأفراد بأنهم متساوون - باستثناء الكفاءات - أمام الفرص المتاحة فى المجتمع وأن التمييز لا يتم عن طريق الإمكانيات المادية .

وبناءً على ذلك وكما يقول الرافضون لقيام جامعات خاصة ، فإن تصنيف الطلبة تصنيفاً طبقياً إلى أبناء أغنياء وأبناء فقراء يهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ويزرع الحقد فى النفوس ويولد العداوة بين أفراد المجتمع الواحد المتفاوتين فى الثروات ، وفى هذا تقويض للديمقراطية وهدم للمجتمع . (١)

ويرد مؤيدو خصخصة التعليم الجامعى على ذلك بأن : قضية تكافؤ الفرص التعليمية لها أبعادها المختلفة التى لا يعبر عنها فقط وجود تعليم جامعى خاص يعمل جنباً إلى جنب مع الجامعات الحكومية ، وبالنسبة لمسألة المجانية فإن المجانية مكفولة فى الجامعات الحكومية باعتبارها من مؤسسات الدولة التعليمية كما أن هناك تعليمًا خاصاً قبل الجامعة دونما تعارض مع الدستور ، إذن لا علاقة للدستور بالأمر . (٢)

٤- إن الجامعات الخاصة يمكن أن تؤدي إلى ظهور طبقة التعليم العالى، وذلك لعدة أسباب منها :

١- جمال الدين محمد موسى : من الحرم الجامعى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ٧٦ .

٢ - عمرو هاشم ربيع : " فكرة سابقة لأوانها " ، الأهرام الاقتصادى ، ع (١٢٠٨) ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ - ٣٧ .

أ- قد لا يؤدي التعليم الخاص إلى تحقيق أهداف المجتمع ، بل يحقق أهداف فئة واحدة من فئات المجتمع ، فيسهم بذلك في تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية ^(١) . ذلك لأن قوى السوق تساعد في نشر عدم العدالة بين الناس في وصولهم إلى المصادر التعليمية ، سواء أكانت على أساس النوع ، أم الطبقة الاجتماعية ، أم المستوى الاقتصادي ، أم غير ذلك . ^(٢)

وبالنسبة للتعليم الجامعي الخاص تحديداً . فسوف يقتصر على الطبقات القادرة مالياً ^(٣) . ولن يفيد شريحة أوسع من المجتمع مع حرمان الأغلبية من هذا الحق ، علاوة على أن طبقة التعليم العالي تمثل خطراً كبيراً يهدد الأمن القومي . ^(٤)

ب- إن الخصخصة قد تكون مجالا لاحتكار التعليم عندما ينظر إليه بوصفه صناعة تجارية ، ويمكن القياس على ما يحدث حالياً في الشركات التجارية المحتكرة للخدمات العامة مثل الاتصالات ، وخطوط السكك الحديدية والطيران والكهرباء

^١ - Tilak : Financing Higher Education Research Seminar " on reform and innovation in India " York at Buffalo / SNOT women's University , Bombay , 1991 , P . 65 .

^٢ - عزيزة المانع : " هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم ؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية ، المجلد (١٩) ، ع (٢) ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٤ .

^٣ - جمال أسد مزعل : الاعتبارات الاقتصادية في التعليم ، الموصل (العراق) ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص ١٩٠ .

^٤ - سعيد إسماعيل على : " الأمن التربوي العربي " ، سلسلة قضايا تربوية (٣) ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٩ م ، ص ١٣ .

وغيرها من الشركات التي أدى احتكارها للسوق إلى أن تتحرر من قيود التنافس الذي كان متوقعا أن ينتج عنه تقديم خدمات أفضل بأسعار أقل^(١).

٥- إن الجامعات الخاصة ، قد تستقطب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية ، فتسهم بذلك في إضعاف الجامعات الحكومية ، وحرمانها من خبرة أعضاء هيئتها التدريسية ، خاصة إذا كانت الرواتب التي يمكن تقديمها بهذه الجامعات أفضل مما تقدم في نظيرتها الحكومية .

٦- إن الجامعات الخاصة قد ترسخ بعض المفاهيم والقيم السالبة في المجتمع ، خاصة أن ما يتم التركيز عليه في الممارسة العملية للقياس والتقويم يقتصر غالبا على الجانب المعرفي وتبقى الأهداف الشخصية والاجتماعية للتعليم العالي للإهمال^(٢) . مع أن المتفق عليه هو أن القيم تمثل رأس المال الاجتماعي في كل أمة ، وأن إصلاح القيم أساس لأي إصلاح تربوي ، ولابد لكل طالب أن يمتلك هوية خلقية، ولا يستطيع الطالب بناء هذه الهوية إلا إذا كان النظام التربوي يتيح له الفرصة المناسبة لبنائها.^(٣)

¹ - Sanders , N . M . : “ Would Privatization of k – 12 Schooling lead to competition and the Thereby Omprove Education ? Educationnal policy , vol . (16) , No 1 . (2) , May 2002 , P . 266 .

² - Shavelson , Richard and Huang , Leta . Responding Responsibly : “ To the Frenzy to Assess learning in Higher Education change “ , Journal of the Amerian Association of Higher Education , Jan / Feb , 2003 , P . 10 .

³ - Oser , F . and Racriswyl , F . “ Choreographies of Teaching : Bridging Instruction to Learning” Op . Cit , P . 1058.

ويمكن التخوف هنا في أن الجامعات الخاصة قد تَعلى من القيم المادية على حساب القيم الروحية ، وقيم العالمية على حساب قيم المواطنة ، وقيم الفردية على حساب قيم الجماعية ، وتَعلى من قيم الثقافة الغربية على قيم الثقافة الإسلامية ، وقيم الصراع على حساب قيم التكافل ، وقيم الانعزالية السياسية على قيم المشاركة الوطنية .

هذا بالإضافة إلى أن معظم طلبة الجامعات الخاصة من طبقات متميزة اجتماعيا أصلا ، وسوف يحتلون عند تخرجهم الوظائف الواعدة في المجتمع - على حساب أبناء فئات الشعب الفقيرة - وبالضرورة سوف ينحازون نحو القطاع الحديث على حساب القطاع الريفي ، ونحو التحرر على حساب المحافظة ، مما يؤدي إلى انفصامات في المجتمع ، قد يكون لها عواقبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة .

٧- إن الجامعات الخاصة قد تسمح لأعداد كبيرة من الطلبة القادرين ماليا - بوصفها حقل استثماري - أن يلتحقوا بها وبالتالي يحصل تنوع كبير في نوعية الطلبة القادرين ماديا ، وهذا التنوع يطرح أسئلة حول ما إذا كانت الأعراف والتقاليد ، ومعايير السلوك الأخلاقي موضع قناعة مشتركة لدى الطلبة ؟ ولاشك في أن ذلك يجعل الجامعة والخاصة تحديدا- في مواجهة تحديات أخلاقية حقيقية .^(١)

^١ - Valey , Thomasl . Van : “ Recent Changes in Higher Education and their Ethical Implications “ , Teaching Sociology , vol . (29) , Jan 2001 , P . 7 .

ولأن البعد الأخلاقي من الجامعة كان دوماً مصدر قوتها وإنتاجيتها، وأن هذا البعد نفسه أصبح في العقود الأخيرة مصدر ضعفها وتدهورها^(١). لذا فقد لاحظت وثيقة " الإعلان العالمي حول التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين - رؤية وتنفيذ " ، التي أصدرتها اليونسكو عام ١٩٩٨ م ، أن المجتمعات المعاصرة في العالم تمر بأزمة عميقة في مجال القيم ، وقد دعت إلى تبني قيم خاصة للتعليم العالي (المادة الأولى) ، وتحديد معايير أخلاقية (المادة السادسة) ، وضرورة أخذ القيم الثقافية الوطنية بعين الاعتبار (المادة الحادية عشر)^(٢).

وعليه فمن الضروري تحديد معايير أخلاقية ، وأخذ القيم الثقافية والوطنية بعين الاعتبار في جامعاتنا العربية وتحديدًا الخاصة منها نظراً لتمويلها الخاص من ناحية ، واحتمال وجود شراكة أجنبية من ناحية أخرى ، وما يترتب على هذه الأمور من مثالب سبق ذكرها آنفاً.

ويتضح من العرض السابق لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم الجامعي أن هذه القضية لها جوانبها الإيجابية كما أن لها جوانبها السلبية، ولأن الجامعات الخاصة أصبحت واقعاً له ضرورته في هيكل التعليم العالي في الوطن العربي ، وذلك في ظل النظام العالمي الجديد ، لذا فإنه يجب تعظيم الجوانب الإيجابية لهذه الجامعات ، ومحاولة السيطرة - بقدر الإمكان - على جوانبها السلبية ، ولا نترك الأمور تجري على عواهنها،

^١ - Bruce " The Special Ethical of the Ethical of the Academy " ,
The Review of Higher Education , vol.(23) ,
No.(2) , Fall 2000 ,P . 232 .

^٢ - UNESCO : " World Declaration on Higher Education for the
Twenty First Century - Vision and Action" ,
NESCO , Paris , 1998 , PP . 2 - 14 .

إذ لابد أن يصل أصحاب القرار - في كل قطر عربي - إلى حلول عملية حول طبيعة النمط والشروط والظروف التي يجب أن تتوافر للتعليم الجامعي الخاص وبما يتلاءم مع ظروف هذا القطر ، حتى لا نفر من داء إلى داء ، وهنا يظهر على السطح أهمية إنشاء جهاز خاص على أعلى مستوى لاعتماد هذه الجامعات الخاصة واعتماد الشهادات التي تصدرها ، هذا ويمكن من خلال المبررات والمحاذير السابقة لخصخصة التعليم الجامعي استخلاص عدة سمات أو ملامح تمثل قواسم مشتركة في نشأة التعليم الجامعي الخاص وتحدياته في البلاد العربية ، نوجزها فيما يلي :

السمات المشتركة للتعليم الجامعي الخاص " في الوطن العربي " :

ثمة ملامح عامة مشتركة لنشأة التعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي وتحدياته ، ومن أهم هذه الملامح والسمات ما يلي :

١- أهم سمة مشتركة تسم التعليم الجامعي الخاص في البلدان العربية ، أن على رأس أسباب نشأته عجز التعليم الجامعي الحكومي عن استيعاب جميع الراغبين في الالتحاق إليه ، لاسيما بعد تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي في السنوات الأخيرة ، ويتبع هذا اضطرار العديد من الراغبين فيه الالتحاق بمؤسساته في غير بلادهم ، بما في ذلك البلاد الأجنبية .

على أن هناك أسباب أخرى إيجابية لنشوء التعليم الجامعي الخاص ، وهي الرغبة في اجتذاب التدنى النوعي في مستوى التعليم الجامعي الحكومي ، وفي إنشاء مؤسسات تعمل على تطوير التعليم العالي تطويراً علمياً وثقافياً وإدارياً ، يجعلها أشد ارتباطاً بجامعات المجتمع المتجددة ، وأقدر على تلبية حاجات سوق العمل ، وحاجات التنمية بوجه عام .

- ٢- إن الجامعات والكليات الخاصة في بلدان العالم العربي قد نشأت ونمت تحت هيمنة النظم والمناهج التقليدية للجامعات الحكومية القائمة في العالم العربي ، بحيث لا تعدو أن تكون تكرارا للجامعات الحكومية القائمة في معظم الأحوال . في حين أن من أهم مبررات نشأتها أن تلبي - في هياكلها ومضمونها - حاجات التطور العلمي المتجدد ، ومطالب سوق العمل المتغيرة .
- ٣- إن أنشطة الجامعات والكليات الخاصة في العالم العربي ، تنصب (هي الأخرى) على التدريس ، وتقديم البرامج المرتبطة بسوق العمل مازال يتم بطريقة تقليدية ، وقد تجاهلت هذه الجامعات والكليات الخاصة الوظائف الخاصة بالجامعة والمتعلقة بخدمة المجتمع وإنتاج المعرفة .
- ٤- إن التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية مازال في بداياته وربما مازال لم يتحرر بعد من هيمنة أو تأثير الإطار أو النمط العام التقليدي ، وقد يكون ذلك دليلا أيضا على أن فكر وفلسفات التعليم الجامعي الخاصة لم ينضجا بعد في عالما العربي ، وأن الجامعات الخاصة العربية - وإن كانت قد بدأت بالفعل في النشأة والنمو - ، لم تكن وليدة فلسفات أو أفكار استراتيجية ، بل كانت وليدة نشاطات مالية في سوق التجارة ، ولعل الاهتمام الحادث الآن يمكن أن يعطى زخما فكريا يساعد على ترشيد تجربة التعليم الجامعي الخاص في العالم العربي .
- ٥- عدم توافر هيئة تدريسية متفرغة في معظم الأحوال ، والاعتماد على الأساتذة المنتقلين بينها وبين الجامعات الحكومية ، وقد يرجع ذلك إلى حداثة هذا النوع من التعليم الجامعي، الأمر الذي لا يسمح بعد بإعداد هيئة تدريس متفرغة للجامعات الخاصة بدأت بتعيين معيدين

وانتهت بحصولهم على الماجستير والدكتوراه وترقيهم إلى درجة أستاذ مساعد أو أستاذ . هذا بالإضافة إلى قلة توافر الأبنية الجامعية الملائمة ونقص التجهيزات والمختبرات والمكتبات وسواها من هياكل الجامعة الأساسية وذلك في بعض الدول العربية مثل الجمهورية اليمنية . (١)

٦- لم يتمكن التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية حتى الآن من كسب ثقة المواطن فيه ، بحيث يصبح منافسا للتعليم الجامعي الحكومي ، هذه الثقة التي تؤدي إلى الارتقاء به كما هو متوقع منه ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع رسومه الدراسية ، بحيث تفوق قدرة معظم الراغبين في الدراسة في مؤسساته، وترتب على ذلك استمرار الضغط على التعليم الجامعي الحكومي إلى جانب عدم تعود المواطن على شراء الخدمة التعليمية، واعتقاده بأن ذلك من مسئولية الدولة وحدها .

٧- معظم مؤسسات التعليم العالي الخاصة في البلاد العربية مؤسسات ربحية هدفها الأول استثمار الأموال في التعليم العالي ، على غرار ما يجري في جميع قطاعات العمل والنشاط . فجميع الجامعات الخاصة في الأردن قد أنشئت كشركات تجارية استثمارية ، يحكمها قانون الشركات الأردني (٢) . وفي المغرب تخضع الجامعات اليمينية للقانون التجاري ، وفي الإمارات العربية المتحدة ، وفي اليمن تستند الجامعات الخاصة في تمويلها إلى شركات ووحدات

١- جابر عبد الله سعد : " التعليم الجامعي في اليمن ودوره في خدمة التنمية " ، في مؤتمر " التعليم العالي الأهلي " ، صنعاء (اليمن) ، ٣٠ يونيو - أول يوليو ٢٠٠٠م ، ص ١٩٨ .

٢ - إسحق فرحان : " التعليم العالي الخاص - التجربة الأردنية " ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

استثمارية ، وكذلك في مصر فمعظم الجامعات والمعاهد العليا الخاصة ربحية ، وإن كان القانون قد وضع سقفا لأرباح أصحاب رؤوس الأموال (٤%)، إلا أن الأمر مازال موضوع تجديد وتطوير^(١)

٨- رغم وجود هيئات للاعتماد الأكاديمي في بعض البلاد العربية (مجلس الاعتماد الأكاديمي بالأردن ، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة) فإن عملية الاعتراف الأكاديمي لم تترسخ بعد ولم تصبح آلية أو جزءا لا يتجزأ من البنية التعليمية للجامعة أو الكلية موضع الاعتماد ، ولذلك مازالت الحاجة قائمة إلى تفعيل آليات الاعتراف الأكاديمي بمعايير ومستويات لا تقل عن المعايير والمستويات العالمية التي نحتكم إليها للحكم على كل من الجامعات والكليات الخاصة والحكومية على السواء .

وبعد هذا العرض لإيجابيات وسلبيات التعليم الجامعي الخاص وأهم السمات المشتركة له في البلاد العربية ، وبرغم ما سبق ذكره في الفصل السابق (الثالث) من وجود إشكالية تواجه حركة هذا النوع من التعليم في عالمنا العربي ، إلا أنه يجب تعضيد إيجابياته والارتقاء بها ، في الوقت الذي نحاول فيه علاج أهم إشكالياته أو التخفيف من حدتها على الأقل ، ذلك أن التعليم الجامعي الخاص إنما ولد ليبقى ، حيث يؤمل عليه الكثير تجاه المجتمع الذي ولد فيه، فما هي إذن متطلبات المجتمعات العربية من التعليم الجامعي الخاص في عصر المعرفة ذات التغير سريع الإيقاع ؟ هذا ما سوف نعرض له فيما يلي :

١- عبد الله عبد الدايم : " دور التعليم العالي الخاص في تجديد التعليم العالي " ، مرجع سابق ، ص ص ٨٩ - ٩٠ .

متطلبات المجتمع العربي من التعليم الجامعي الخاص :

مع تضارب سياسات الإصلاح في النظام التعليمي ككل في ظل حدة التحديات العالمية ، تصبح الحلول التقليدية عاجزة عن معالجة المشكلات الاجتماعية في المجتمع العربي والآخذة في التراكم ، مما يتطلب معالجتها بالحلول الإبداعية ^(١) . ومن هنا يتجه المجتمع إلى التعليم الجامعي يلتمس منه الحلول لبعض المشكلات ، وبالرغم من أن التعليم الجامعي الخاص له مخاطره وتحدياته - التي سبق ذكرها - فإنه أصبح واقعا له وجود ، لذا ينبغي أن يؤدي دوره تجاه المجتمع .

وتحدد "مها عبد الباقي" متطلبات المجتمع من الجامعات الخاصة في ثلاثة متطلبات هي : متطلبات الترابط الاجتماعي ، المتطلبات الأكاديمية ، متطلبات سوق العمل ^(٢) . كما حددت "عزيزة المانع" الاحتياجات التعليمية التي يتوقع أن تلبيها التخصصات في ثلاث احتياجات هي : احتياجات مادية ، وأخرى أكاديمية ، وثالثة إدارية وتنظيمية ^(٣) . وفيما يلي تعريج على أهم متطلبات المجتمع من تخصصات التعليم الجامعي والتي يمكن حصرها في أربعة متطلبات هي : متطلبات الترابط الاجتماعي ، متطلبات أكاديمية ، متطلبات سوق العمل، متطلبات التنمية البشرية .

١- محمد متولى غنيمه : الوضع الراهن واحتمالات المستقبل - القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي (١) ، ط٢ ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨ ، ص ٢٢٧ .

٢- مها عبد الباقي جويلي : " التعليم الجامعي الخاص، القضايا، متطلبات المجتمع - دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٩ ، ٢٦٣ .

٣- عزيزة المانع : " هل تلبي التخصصات احتياجات التعليم ؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم فيها" ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

أ - متطلبات الترابط الاجتماعى : Social Cohesion Requirements

تؤكد الدراسات المقارنة أن تحقيق العدل الاجتماعى يرتبط ارتباطاً مباشراً بتكافؤ الفرص التعليمية ، وإتاحة الإمكانيات لتمتع الفرد بحق التعليم ، حتى لا تحول العوامل المادية والاقتصادية دون تمتعه بذلك الحق (١) . كما أشار البنك الدولى فى بعض أوراق العمل التى يصدرها إلى أن الفرص المتاحة من التعليم تسهم بصورة إيجابية فى توفير الظروف المؤدية إلى ضمانات أوثق للتماسك الاجتماعى والسلام الاجتماعى . (٢)

والتعليم الجامعى يقوم بدور فعال فى دعم مبدأ العدل الاجتماعى الذى يتيح مجالا لمواجهة الثروة والنفوذ ، وإفساح المجال لتكافؤ الفرص التعليمية على أساس القدرات والاستعدادات العقلية والمواهب . (٣)

ومن هنا ينتظر المجتمع من الجامعات الخاصة أن تسهم فى أن يأخذ المتعلمون مواقعهم فى البيئة الاجتماعية نتيجة قدراتهم واستعداداتهم العقلية ومواهبهم بعيدا عن أى اعتبارات خارج قدراتهم الذاتية ، مما يترتب عليه إيجاد مقومات الاندماج الاجتماعى ، وذلك بقبول نسبة من الطلبة الفقراء المتميزين ، الذين لم يقبلوا بكليات حكومية يرغبون الدراسة فيها نتيجة نقص مجموعهم فى الثانوية العامة عدة درجات عما

1- McGinn , Noel : “ Education , Democratization and Globalization - A Challenge for Comparative Education” , Comparative Education Review , vol . (40) , No.(4) , Nov . 1996 , PP . 341 – 357 .

٢ - حامد عمار : نحو تجويد تربوى ثقافى ، دراسات فى التربية والثقافة ، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ ، ص ٥٤ .

٣ - حامد عمار : فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل ، دراسات فى التربية والثقافة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ - ٤٠ .

حدده مكتب التنسيق ، بالإضافة إلى تحديد رسوم دراسية تتناسب مع المستوى الاقتصادي للمجتمع الذي توجد فيه هذه الجامعات .

ب - متطلبات أكاديمية : Academic Requirements

مع التوسع في التعليم الجامعي الخاص ، وزيادة عدد الطلبة المقيدين به تزداد المسؤوليات الأكاديمية ، مما يتطلب من الجامعات الخاصة فهم وتغطية حاجات الطلبة ، والبعد عن التكرار ، وتحديد الموارد ، والاستعانة بالقيادات الماهرة التي تسهم في نمو هذه المؤسسات ، ومن أهم المتطلبات الأكاديمية التي يتوقعها المجتمع العربي من الجامعات الخاصة نذكر :

- ١- إمداد الأفراد بالمعارف الخاصة بطبيعة الدراسة ، ونوعية البرامج ، وفائدة الدرجات الجامعية والشهادات التي تمنحها .
- ٢- الإسهام في المجتمع بوسائل تتعدى تعليم الطلبة من خلال : المكتبات ، ورعاية مراكز البحوث لنشر البحوث وإنتاج الفكر المستقل الناقد .

- ٣- إدارة المشروعات البحثية ، وتحسين الخدمات الجامعية .
- ٤- توفير الإعداد في مجالات شديدة التخصص ، تتكيف مع احتياجات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية . فليس هناك شك في أن حالة التعليم ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك حالة المعرفة والتقدم التكنولوجي ، وما يفرضه ذلك من تنافسية في سوق العمل^(١) . الأمر الذي

١- عصام توفيق قمر : " مؤتمر إصلاح التعليم في مصر " ، مكتبة الإسكندرية ،

٨ - ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ ، صحيفة التربية ، ع (٣) ، ص (٥٠) ،

٢٠٠٤ ، ص ١٢ .

يستوجب ضرورة إكساب الفرد مهمات جديدة تجعله قادرا على الإنتاج بمواصفات ومعايير عالمية .

٥- تحقيق الجودة الشاملة فهي (أى الجودة) أكثر نفعا ودافعية للجامعات الخاصة وبالتالي المجتمع ، وذلك بتقديم منتج جيد . خاصة أن اتفاقية الجات حولت العالم إلى سوق واحدة ، البقاء فيها للمنتج المتميز أيا كانت هويته .^(١)

٦- اتخاذ عدة إجراءات نحو البعثات العلمية والمنح الدراسية والمساهمات العلمية وتوجه إلى اتفاقات التبادل الثقافي ، وتتيح للأساتذة ارتياد المؤتمرات الدولية ، حيث تحقق هذه الإجراءات درجات متفاوتة من التواصل الحضارى دون إخلال بالهوية ، ويمكن استقدام الأساتذة الأجانب المعروفين^(٢) . وهكذا يمكن للجامعات الخاصة أن تشارك فى التعاون الدولى .

٧- الاهتمام بالجوانب التكنولوجية فى العملية التعليمية ، كالاتماد على شبكة الإنترنت ، والاتصال بين الطلبة والأساتذة من خلال البريد الإلكتروني^(٣) . ومن هنا فمن غير الضرورى إلزام الطلبة بقضاء وقت طويل فى الحرم الجامعى ، نظرا لأن هذه الإمكانيات التكنولوجية توفر وقتا كثيرا ، خاصة مع تزايد

١ - مصطفى سويف : " مصر الحاضر والمستقبل " ، الهلال ، ع (٥٨٩) ، دار الهلال ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ١٧٦ .

٢ - المرجع السابق ، ص ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

٣ - انظر :

- شريف درويش اللبان : تكنولوجيا الاتصال - المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٥ .

- Mason , Robin : Globalizing Education Trends and applications , London , Routledge , 1998 , P . 121 .

شبكات الجامعات فى جميع أنحاء العالم ، حيث تضاعف استخدام الإذاعة التعليمية ، ومؤتمرات الفيديو. ^(١)

ج - متطلبات سوق العمل : Business Market Requirements

نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما أدت إليه من تغيرات جوهرية فى سوق العمل ، والتركيبية الاجتماعية لقوة العمل فى معظم المجتمعات ، مثل تزايد الطلب على المؤهلات الرفيعة والمهين المستحدثة، فإن هذا يلقي بدوره على الجامعات - الخاص منها والحكومي- مسئولية الإعداد الأكاديمي والتكنولوجي لمواجهة الطلب على متخصصين ملمين بأحدث التكنولوجيا قادرين على إدارة نظم تزداد تعقيدا، وبحيث تتكيف باستمرار مع احتياجات المجتمع حتى تضمن للمتخرجين إعدادا يؤهلهم لسوق العمل. ^(٢)

وإذا كانت للجامعات الحكومية مشكلاتها مع المجتمع فيما يتصل بقوة العمل وفرص العمل المتاحة ، فيجب أن تأتى الجامعات الخاصة - من خلال تخطيطها وإدارتها وتكوينها للطلبة - بحلول إبداعية لهذه

١- محمد نبيل نوفل : " المجتمع والتعليم فى القرن الحادى والعشرين - المنظور العالمى والمنظور العربى"، المجلة العربية للتربية ، المجلد (١٧) ، ع(١) ، مرجع سابق، ص ٢٠٥ .

٢ - جاك ديلور وآخرون : " التعليم ذلك الكنز المكنون " ، تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٩٩ ، ص ص ١١٦ - ١١٧ .

المشكلات ، بحيث تظهر قدرة هذه الجامعات على إنتاج قوة العمل الفاعلة ، ولديها من القدرات ما يدفعها إلى المنافسة العالمية .^(١)

ومن المشكلات المجتمعية والتي لها صلة بفرص العمل تجدر الإشارة هنا إلى مشكلة البطالة Unemployment حيث تعاني المجتمعات العربية من الانفصال بين التعليم الجامعي وسوق العمل ، وترتب على ذلك زيادة أعداد العاطلين ، وظهرت حدة المشكلة اجتماعيا واقتصاديا .

وقد استفحلت الظاهرة نتيجة التحرر الاقتصادي ، مما يفرض على الجامعات الخاصة عدة متطلبات نحو توسيع الفرص بطريقة تراعى اهتمام المتعلمين على مختلف المهن والأعمال ، والتأكيد على التهيئة الفكرية والمهارية للمشاركة في سوق العمل ، والتدريب قبل ممارسة العمل وأثنائه واستمرار هذا التدريب ليساير التطور والمطالب المهنية^(٢). بمعنى أن لا تكون الجامعات الخاصة صور كربونية من الجامعات الحكومية لتزيد بذلك من تفاقم الظاهرة .

وقد تستطيع الجامعات الخاصة الإسهام في الحد من مشكلة البطالة من ناحية وتقديم الخبرات العملية المناسبة لاحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى ، إذا انتهجت مدخل المشاركة بينها وبين المؤسسات المجتمعية (قطاع الأعمال / الصناعة) ، فقد بات مؤكداً أن المدخل

١ - حامد عمار : في التوظيف الاجتماعي للتعليم ، دراسات في التربية الثقافية ، ط ٢ ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢٧ - ٢٨ .

٢ - حامد عمار : مقالات في التنمية البشرية العربية ، دراسات في التربية والثقافة ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ص ١١٤ - ١١٥ .

الانعزالى Isolationist Approach ، والذي انتهجته الجامعات العربية الحكومية لفترات طويلة من الزمن لم يعد قادرا على مواجهة التحديات التى تواجه التعليم العالى فى عصر متغير ، فلا خلاف الآن على أن جامعة المستقبل هى تلك الجامعة التى ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤسسات ومراكز الإنتاج والخدمات فى المجتمع .

د - متطلبات التنمية البشرية : Human Development Requirements

من المعلوم أن النظام التعليمى الجيد يتميز بمجموعة من الخصائص أهمها : أن يكون وثيق الصلة بحركة المجتمع ومشكلاته ، وأن يأخذ فى الاعتبار الماضى والحاضر والمستقبل، وأن يرتبط بعمليات التنمية الشاملة.^(١)

ويشهد العصر الحاضر تحولات وتغيرات جديدة ومتجددة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية . ولمواجهة هذه التحولات والتحديات المرتقبة يتطلب ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية ، التى تهتم بالإنسان القادر على إنتاج المعرفة وتطبيقاتها ، وإنتاج التكنولوجيا وتطبيق النظريات العلمية فى مختلف مجالات الحياة .^(٢)

وطبيعى أن يظهر فى هذا السياق المجتمعى التحولى - بل وتتشر - نظم تعليمية جامعية مختلفة كان من بينها التعليم الجامعى الخاص .

١- محمود عطا على مسيل : " دراسة مقارنة لنظام التعليم فى المعاهد الأزهرية العامة قبل عام ١٩٦١م ، التربية ، المجلد الثانى ، ع (١) ، كلية التربية بجامعة الأزهر ، فبراير ٢٠٠٠ ، ص ٥٤ .

٢ - محمد السيد حسونة : " الجودة الشاملة فى التعليم " ، صحيفة التربية ، ع (٤) ، ص (٥٦) ، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٥ ، ص ٣ .

ليزواج التعليم الجامعى الحكومى لنجد أنفسنا أمام تحديث تعليمى ينتشر فى معظم البلاد المتقدمة وتأخذ به كثير من البلاد النامية^(١). فما هى إسهامات هذا التحديث التعليمى (الجامعات الخاصة) فى التنمية البشرية فى ظل منطلقات العصر واحتياجاته الآتية والمستقبلية ؟ ومن منطلق أن الهدف الأساسى للتعليم هو تنمية الموارد البشرية علميا وثقافيا وفكريا وتقنيا متكاملًا ، ومتوافقا مع متطلبات العصر ومتغيراته ، لذا سوف نتناول هذا الدور للجامعات الخاصة بشئ من الإسهاب وذلك فيما يلى :

مفهوم التنمية :

من المعروف أن التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات وفى أى صورة من الصور تهدف إلى تنمية الإنسان أولا وأخيرا . فهدفها هو خير الإنسان وصالحه وهى فى سبيل تحقيق ذلك تستخدم الإنسان كوسيلة ولأداة ، وبدونه لا يمكن أن تتحقق التنمية المنشودة ، فالإنسان إذن هو هدف التنمية وأداتها .^(٢)

ولذلك تعرف التنمية على أنها " عملية تحرير إنسانى ، والبشر هم هدفها ووسائلها ، وتتضمن تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم على نحو مضطرد ، وصياغة حقهم فى العيش فى بيئة نظيفة " .^(٣)

١ - أحمد إسماعيل حجي : التعليم الجامعى المفتوح عن بعد ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص ١٩ .

٢ - محمد منير مرسى : تخطيط التعليم واقتصادياته ، القاهرة ، عالم الكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ٧٤ .

٣ - إبراهيم العيسوى : التنمية فى عالم متغير - دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٨ .

وهناك من يعرف التنمية على أنها أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف ببنيتها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة. (١)

وينظر إلى التنمية فى الفكر الاجتماعى على أنها تغيير فى الاتجاه المرغوب ، وهى تتضمن بعض الأبعاد حددها بعض المفكرين بالأبعاد الثلاثة الآتية : (٢)

- أ- زيادة كفاءة نظام الإنتاج فى المجتمع .
 - ب- إشباع الحاجات الأساسية للفرد .
 - ج- تحقيق الأهداف التى يسعى إليها مختلف المجموعات فى المجتمع، والتى تتصل باستخدام المصادر النادرة .
- ويعنى مفهوم التنمية الشامل : تطوير الفرد والارتقاء بقدراته من خلال برامج التعليم والتدريب مما يؤدى إلى رفع كفاءته وإمكانياته ، ومن ثم زيادة فرصته فى المساهمة الإيجابية والفعالة فى عملية التنمية الشاملة للمجتمع . (٣)

١- السيد الحسينى : التنمية والتخلف - دراسة تاريخية بنائية ، ط٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ص ٥ .

٢- محمد منير مرسى : تخطيط التعلم واقتصادياته ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

٣- وليد صالح أبو حمرا: " سياسات التعليم العالى فى التعليم المستمر - تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص رقم(٣) ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ .

العلاقة بين التعليم الجامعي وعملية التنمية :

يرتبط التعليم الجامعي - بوصفه أحد مكونات النظام التعليمي - ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية التنمية ، وسياساتها ، وخططها الشاملة ، حيث إنه مطالب بتوفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً ، وذلك من خلال ما يقوم به من إمداد لهذه القوى بالمهارات والقدرات والمعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة إليها دوماً بتطور المجتمع ، وتلاحق التغيرات . ولذلك نجد أن النقابات التطوعية المجتمعية لخدمة المجتمع في كاليفورنيا تؤكد على ضرورة الارتباط الفعال بين الجامعة والمجتمع ^(١) . كما يؤكد ريتشارد ميلر Richard Miller على ضرورة ربط التعليم الجامعي بالمهن التي يتطلبها المجتمع . ^(٢)

ويتضح من ذلك أن التعليم الجامعي له الأثر الكبير في عملية تطوير المجتمع وتنميته ، وحتى يكون له هذا الأثر التتموي في مجتمعات العالم الثالث ، وحتى تستمر علاقة الترابط والتفاعل بينه وبين البناء الاجتماعي الذي يوجد فيه ، فإنه يجب ربط استراتيجية التنمية بسياسة التعليم الجامعي ، بحيث تتبع منها ، وتعكس خصائصها ، ويتم هذا الربط

^١ - Jenet R . Summerille : Community Action Volunteers in Education , CAVE , American Association of State College and Universities , Washington , D.C., California State , University Chicago , Feb ., 1989 , P . 7 .

^٢ - Richard I . Miller : Major American Higher Education issues and Challenges in 1990 , London , Jossica Kinsley , Publishers , 1990 , P . 158 .

فى الواقع من خلال تخطيط النظام التعليمى فى إطار الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حتى تحقق أهدافها . (١)

واستنادا بما سبق ، يمكن القول بأن تخطيط التعليم الجامعى فى دول العالم الثالث لابد أن يراعى الأبعاد الاجتماعية ، أى يأخذ فى الاعتبار الظروف السائدة فى المجتمع بوصفها أساسا لتخطيط السياسة التعليمية ، لتكون محققة لأهداف عملية التنمية الشاملة ، بحيث لا يتم هذا التخطيط منفصلا كل الانفصال عن المتطلبات التى يحتاج إليها المجتمع فى المرحلة الحالية أو المستقبلية ، ولكن يأتى كنتيجة لها .

ولعل ذلك ما دفع بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٦ / ١٩٩٧ بمصر إلى التأكيد على ارتباط كليات الجامعة ، ومعاهد التعليم العالى الأخرى بمتطلبات التنمية فى الأقاليم التى تعمل فى نطاقها ، ونقل الخبرات والأساليب المتطورة لإدارة التكنولوجيا من مراكزها المتقدمة فى العالم ، وتطويرها للبيئة المصرية ، والربط بين المناهج النظرية والأنشطة المميزة لكل بيئة ، وزيادة الاتجاه لنمو الدراسات متعددة التخصصات بعد أن ظهرت علوم وتخصصات ومهن جديدة تجمع بين دراسات وتخصصات وأعمال متنوعة مثل الهندسة الوراثية . (٢)

ويتضح مما سبق مدى العلاقة الترابطية بين التعليم الجامعى ، وعملية التنمية التى تكمن فى الأثر الكبير لهذا التعليم على تحقيق

١- محمد سيف الدين فهمى : التخطيط التعليمى - أسسه وأساليبه ومشكلاته ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٧ ، ص ٣٠١ .

٢- جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ٩٢ / ٩٣ - ٩٦ / ١٩٩٧ ، العام الخامس من الخطة (٩٦ / ١٩٩٧) ، المجلد الثانى ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٦ ، ص ٦٦٠ - ٦٨٩ .

أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة ، الآنية منها والمستقبلية ، وانطلاقاً من هذه العلاقة ، نخرج فيما يلى على دور التعليم الجامعى فى التنمية ، والمثالب التى تواجه اسهاماته فى هذه العملية فى الدول النامية .

دور التعليم الجامعى فى التنمية والمثالب التى تواجهه فى تحقيق هذا الدور :

من المسلم به أن التعليم يعد محور التنمية الشاملة بوجه عام والتنمية البشرية بوجه خاص ، من منطلق أن الهدف الأساسى للتعليم هو تنمية الموارد البشرية علمياً وثقافياً وفكرياً وتقنياً متكاملًا ومتوافقًا مع متطلبات العصر ومتغيراته ، ومرتكزاً إلى تقنياته فى تفعيل ثروات المجتمع ، وتحقيق نموه وتطوره ، ودعم قدراته ^(١) . وعلى ذلك فلا بد من حدوث نقلة نوعية فى التعليم الجامعى العربى ، بحيث يصبح قادراً على التنبؤ بمسار العلم واحتياجات منطلقات العصر . ^(٢)

وبناءً على ذلك فإنه لا مكان فى العصر الحالى للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته، وبالتالي فالتعليم الجامعى الفعال هو الذى يكون وثيق

١- جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، شعبة التعليم الجامعى والعالى ، " نماذج جديدة للتعليم الجامعى والعالى " ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢ .

٢- محمد على نصر : " رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات وتحولات الحاضر والمستقبل " ، المؤتمر القومى السنوى العاشر (العربى الثانى) " جامعة المستقبل فى الوطن العربى " ، الجزء الأول ، مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٧ - ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٠٥ .

الصلة بالمجتمع وحاجاته ومشكلاته من ناحية ، والقادر على إحداث التنمية الشاملة من ناحية أخرى .

ومساهمة التعليم الجامعى فى التنمية تعنى مستوى معيشة أفضل لكل فئات المجتمع ^(١) . وهذا يؤكد التأثير الإيجابى للتعليم الجامعى على تحقيق المشاركة الاجتماعية والسياسية، والدخل والإنتاجية ، والمهارات الأساسية التى يحتاجها الأفراد لكى يكونوا قادرين على العمل ^(٢).

وبسبب سرعة التغيير الحالية ، والرغبة فى بناء مجتمع المعرفة ، يجب أن يعمل التعليم الجامعى والبحث العلمى ، كمكونات أساسية للتنمية المستدامة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأفراد والمجتمعات .

١- أميمة عبد العزيز : " التعليم العالى فى الدول النامية الأخطار وبشائر المستقبل - العلم والتكنولوجيا " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد (١١) ، ع (٢) ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٨٢ .

2 - European Communities , Communication from the Commission to the council and the European parliament on Education and training in the context of poverty Reducation in Developing countries , 2004 , P . 2 .

At: www.Europa.eu.Int/Samrtapil/cgi/Sga-doc .

غير أن بعض الدراسات^(١) ، قد كشفت عن معاناة التعليم الجامعي في مصر وفي الدول النامية بصفة عامة من ضعف كفاءة مخرجاته ، وعدم الموازنة بين مخرجاته وبين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي (الملقى على كاهل الحكومات) ، وارتفاع معدلات البطالة بين خريجه ، هذا بالإضافة إلى ندرة التخصصات التي تتطلبها مشروعات التنمية ، وعدم مواكبة التخصصات القائمة للتطور التكنولوجي السريع .

كما أشار البنك الدولي في أحد تقاريره عن التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء إلى أربعة مثالب متداخلة ، تواجه إسهام التعليم الجامعي في التنمية في الدول النامية ، وهذه المثالب هي^(١):

- أ- مخرجات التعليم العالي لم تعد مناسبة لظروف ومتطلبات التنمية
- ب- نوعية هذه المخرجات يبدو منها التكني والتدهور .
- ج- تكلفة المخرجات أو الخريجين عالية بدون مبرر .
- د- العائد أو المردود الاجتماعي قليل .

* من هذه الدراسات :

- جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : " الأوضاع الإدارية والمالية بالجامعات المصرية وسبل تحسينها " ، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، الدورة (٢٣) ، القاهرة ٩٥ / ١٩٩٦ ، ص ص ١٦٩ - ١٩٠ .

- Shattov , M . " The University of the Future " , Journal of the program in Higher Education , Vol (7) , No (2) , July 1995 , PP . 757 - 764 .

- ¹ - World Bank Report: "Education in the Sub - Sahara Africa - Policies for Adjustment Revitalization and Expansion", World Bank Washington, D.C , 1988 , P . 72 .

وإذا كان هذا هو حال الجامعات الحكومية فى مصر والدول النامية . وإذا كانت هذه هى إشارة البنك الدولى إلى المثالب التى تواجه التعليم الجامعى فى النهوض بالتنمية فى الدول النامية ، فإن الأمل معقود على الجامعات الخاصة فى محاولة التغلب على هذه المثالب أو العقبات لتطوير المجتمع والنهوض بأعباء التنمية الوطنية الشاملة، وحسن الاستفادة من الموارد المتاحة فى خدمة الأجيال الحاضرة والقادمة ، وفيما يلى تعريج على إسهامات ومرتكزات الجامعات الخاصة فى التنمية البشرية فى الوطن العربى .

إسهامات ومرتكزات الجامعات الخاصة فى التنمية البشرية فى الوطن العربى :

هناك عدة مرتكزات لإسهام الجامعات الخاصة فى التنمية البشرية فى البلاد العربية ، أهمها :

١- إن التعليم الجامعى يعد الرصيد الاستراتيجى لأى دولة ، والذى يتحقق عن طريقة الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية ، كما أنه يمثل فى الوقت نفسه أملا لكل مواطن ، وعلينا التوسع فى هذا الرصيد الاستراتيجى ، لأن التعليم بوجه عام والتعليم الجامعى بشكل خاص أصبح أداة للنهوض بالمجتمعات ، إذ أنه يستهدف رقى الإنسان وتحسين ظروف معيشته ، والارتقاء بالمجتمع من خلال تزويد الإنسان بالمعارف الراقية والمهارات العالية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واللاحاق بركب الحضارة المعاصرة التى تشهد انطلاقة علمية وتكنولوجية غير مسبوقة .

٢- إن عالمنا الحالى سريع التغير ، وأصبح فيه التعليم الجامعى أكثر أهمية من ذى قبل ، حيث تواجهنا تحديات حضارية بمسارات متعددة منها : عولمة متسارعة ، انتشار سريع للديمقراطية ، تنامى الإبداع العلمى والتكنولوجى ، وظهور اقتصاديات سوق جديدة ، وهذا

- يتطلب امتلاك الدول لأفراد متعلمين وماهرين بدرجة عالية .^(١)
- ٣- إن الخبرات الحضارية الإنسانية المختلفة ، توضح أنه من المستحيل إقامة مجتمع حضارى بدون امتلاكه للقوى البشرية المتعلمة والمدرّبة، وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية محور عملية التفاعل والمواجهة مع تلك التحديات الحضارية ، من خلال إعدادها للمواطن القادر على التفاعل معها ، ودفع مجتمعه إلى المكان اللائق به بين الحضارات الإنسانية المختلفة^(٢) . وبالتالي أصبحت هناك حاجة ملحة بالنسبة للمجتمعات العربية لأن تحقق معدلات تنموية عالية حتى تلحق بركب التقدم والرخاء أو على الأقل حتى لا تتسع الفجوة القائمة بينها وبين المجتمعات المتقدمة .
- ٤- إن التنمية تمثل أملا يتطلع إليه الإنسان العربى لإحداث تغيير فى مجتمعه يرفع به مستوى معيشته ، ويحقق بواسطته أهدافه فى الرخاء . وهذا يعنى أن عملية التنمية تحتاج إلى المؤسسات والنظم الاجتماعية القائمة ، ومادامت التنمية تتداخل مع كثير من مؤسسات المجتمع ، فإن الجامعة (التى تعتبر واحدة من أهم هذه المؤسسات) تؤثر تأثيرا مباشرا فى مسيرة التنمية ، وتحقيق أهدافها بما يتناسب مع متطلبات المجتمع واحتياجات سوق العمل .

¹ -The World Bank : Education Sector Strategy , Human Development Network, World Bank , Washington , D.C , 1999 , P . vi .

٢ - محمد صبرى الحوت: "المدرسة الفعالة- طموحات التطوير وتحديات الجودة"، المؤتمر العلمى السنوى "آفاق الإصلاح التربوى فى مصر" كلية التربية بجامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، المنصورة ٢ - ٣ أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٢٢٩ .

٥- إن تطوير التعليم الجامعي في مختلف المجتمعات - في ظل الكشوف العلمية المتلاحقة وما يتبعها من تطور تكنولوجي سريع - أصبح ضرورة حتمية فرضت الحاجة إلى تغير تقوى ، يقتضى معه توافر القدرة البشرية المدربة بالتعليم والتعلم المتقدم ، وإذا كانت الجامعات الحكومية غير قادرة على استحداث تخصصات غير نمطية تواكب هذا التطور التكنولوجي ، نظرا لصعوبة تمويل مثل هذه التخصصات حكوميا فقط ، فإن على الجامعات الخاصة - بجانب الأجهزة والمؤسسات الحكومية - أن تتقابل مع المجتمع لبحث حاجاته والاستجابة لمتطلباته - نظرا لما تتمتع به من حرية التمويل وحرية استحداث تخصصات غير نمطية - وذلك بتخريج قوة بشرية مدربة يستطيع المجتمع بها مسايرة وملاحقة المتغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة .

٦- اتجاه معدلات التنمية البشرية ومؤشراتها للانخفاض الملحوظ في بعض الدول العربية ، في حين تتعاظم هذه المعدلات في الدول التي بدأت معنا أو قبلنا مسيرة التنمية . حيث نجد الآن أن نسبة العلميين والفنيين في كوريا بلغت (٤٧,٣) لكل ألف نسمة ، وبلغ خريجي الكليات العلمية (٣٤%) من الخريجين ، وفي إسرائيل بلغت نسبة العلميين والفنيين (٧٦) لكل ألف نسمة ، وخريجو الكليات العلمية (٤٠%) من الخريجين ، بينما في مصر بلغت نسبة العلميين والفنيين (١,٤) لكل ألف نسمة ، وخريجو الكليات العلمية (٢٢%) من الخريجين^(١). وهذا أمر يهدد المستقبل العربي في عالم الغد المتجه

١- إبراهيم عصمت مطاوع : التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي ،

ط ١ ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

نحو الذكاء الصناعى والميكروإلكترونيات ، والميكروميكانيكيات ، وتسلسل الجينوم البشرى وغيرها من نتائج ثورة المعلومات .

٧- إن البعض يرى أنه بحلول عام (٢٠٢٠ م) سوف تتضاعف منتجات الصناعة فى كثير من الدول النامية ، بينما ينخفض عدد العاملين فى الصناعة - على الأقل فى الدول المنتجة اقتصاديا - ما بين (١٠ - ١٥ %) من إجمالى قوة العمل ، وذلك بسبب إحلال العمل كثيف المعرفة محل وظائف الصناعة بدرجة متزايدة ، ومن ثم تصبح المعرفة المورد الاقتصادى الرئيس لهذه الدول ^(١) . وهذا يودى إلى التأكيد على أنه بدون استثمار فعال فى رأس المال البشرى فسوف يندر هذا المورد ، أما مع الاستثمار الفعال له فسوف تصبح المعرفة ليست فقط غزيرة ولكن أيضا متجددة ومنتجة ذاتيا . والتميز بين هذين الوضعين يعتبر هاما عند إجراء أية توقعات اقتصادية مستقبلية . ^(٢)

وجدير بالذكر أن المرتكزات السابقة لإسهام الجامعات الخاصة فى مجال التنمية البشرية لا تختلف فى مضمونها عن مرتكزات إسهام الجامعات الحكومية فى نفس المجال ، إلا أن الكثير من الدول المساعة إلى خصخصة التعليم الجامعى تبرر توجهاتها فى إلقاء جزء من العبء على التعليم الجامعى الخاص بأنه لابد أن يكون لكل فرد أو مؤسسة فى

١- محمد صبرى الحوت : " الفقر وتمويل التعليم الجامعى - دراسة فى إشكالية التطوير " ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٤٤ .

٢ - UNESCO Institute for Statistics & O.E.C.D., Financing education Investments and Returns : Op . Cit , PP . 9 - 10 .

المجتمع دور فى التنمية الشاملة وأن هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق بالاعتماد على جهود الدولة فقط .

ومن هنا فلا بد من توظيف التعليم الجامعى الخاص توظيفاً اجتماعياً واعياً ، بحيث يؤثر ويتأثر بقضايا التنمية ، وأن هذا التوظيف فى أدواره المختلفة لابد أن يتلاءم فى خطته مع خطة التعليم الجامعى الحكومى ، وينطلق كلاهما ويتمشى مع استراتيجيات المجتمع التى يقرها للتنمية .

ومن الضرورى كذلك أن تتطور السياسات والبرامج والبنى المجتمعية مما يتيح للتعليم العالى أن يحقق التوظيف الاجتماعى الأمثل سواء ارتبطت هذه السياسات والبرامج بمجالات الاستخدام ، أو سوق العمل والأجور ، أو تشجيع البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية ، أو ارتبطت بإتاحة مزيد من فرص التعليم العالى لأكبر عدد من خريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها ، كل ذلك يتطلب التخطيط المستمر لضمان مرونة التعليم العالى - الحكومى والخاص - وتكييفه لمتطلبات التنمية .

وبعد استعراض أهم متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعى الخاص والتى أمكن حصرها فى أربعة متطلبات هى : متطلبات الترابط الاجتماعى ، متطلبات أكاديمية ، متطلبات سوق العمل ، وأخيراً متطلبات التنمية البشرية ، يمكن الآن التعرّيج على وظائف الجامعات الخاصة وذلك فيما يلى :

وظائف الجامعات الخاصة :

سبق الحديث - فى الفصل الثانى - عن وظائف الجامعة والتى يمكن تلخيصها فى : وظيفة نشر العلم والمعرفة (الوظيفة التعليمية) ، وظيفة تنمية العلم والمعرفة (الوظيفة البحثية) ، وظيفة تطبيق العلم والمعرفة (وظيفة خدمة المجتمع) . وليس هذا فحسب ولكن أيضاً من

وظائف التعليم الجامعي إيجاد الهوية القومية وتنميتها (الوظيفة التراثية الثقافية) ، إضافة إلى تعميق مفهوم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الطلبة ، والمساهمة في تحديد معالمها وإمكاناتها وانطلاقاتها .^(١)

وانطلاقاً من هذه الوظائف ، واسترشاداً بأهداف الجامعات الخاصة وبمبررات إنشائها ومتطلبات المجتمع منها ، فإنه يمكن حصر وظائف الجامعات الخاصة فيما يلي :

- ١- تخفيف عبء تمويل التعليم الجامعي عن كاهل الدولة .
- ٢- إعداد الكوادر المدربة تدريباً مهنياً ، وفنياً ، وإدارياً ، بما يمكنها من التعامل مع المتغيرات المتلاحقة .
- ٣- توفير تخصصات عصرية ومستقبلية نادرة لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعي الحكومي تلبيتها .
- ٤- توفير أحدث الأجهزة المتطورة (اللازمة للعملية التعليمية) .
- ٥- تطوير وتحديث المناهج الدراسية وفقاً لحاجات البيئة ، ومطالب المجتمع المتطورة .
- ٦- تطوير الكوادر الأكاديمية بالمنح الدراسية والابتعاث .
- ٧- أداء الخدمات البحثية للغير .
- ٨- إجراء بحوث تطبيقية في تخصصات نادرة وغير متوافرة في الجامعات الحكومية .
- ٩- جذب العملة الصعبة للبلاد بقبول الطلبة الوافدين .
- ١٠- تحسين الخدمات التعليمية .

١- إبراهيم عصمت مطاوع : واقع الجامعات العربية - نظرة تحليلية ناقدة ،
قراءات في التربية وعلم النفس ، ط ١ ، مكة المكرمة ، مكتبة
الطالب الجامعي ، ١٤٠٧ هـ . / ١٩٨٦ م ، ص ١١٠ .

١١- إشاعة روح التنافس بين رؤوس الأموال ، بما يتوقع أن يتولد عنه تخفيض التكلفة، وتحسين النوعية .

١٢- تقوية روح المواطنة لدى الطلبة ، والتأكيد على الهوية الثقافية للمجتمع المصرى والعربى.

تعقيب :

" نحو صيغة سليمة للتعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى "

ما ذكر عن مثالب التعليم الجامعى الخاص القائم فى معظم البلاد العربية ، لا يعنى أن تجربة التعليم العالى الخاص (معاهد وكليات) فى هذه البلدان تجربة مرفوضة .. إنها تجربة مفيدة وضرورية ولا مناص عنها ، بالنظر إلى أنها النموذج الأخذ فى الانتشار فى ضوء التطورات العالمية الحادثة الآن ، بل إن التعليم الحكومى نفسه قد يواجه فى المستقبل القريب جدا ضغوطا موضوعية للخصخصة ، تخلصا من البيروقراطية ودفعاً لتحديث نظمه ومناهجه وأساليب إدارته .

وبناءً عليه فهناك مسئولية ملقاة على عاتق الحكومات العربية بتشجيع القطاع الخاص والاستثمار فى التعليم رغبة فى المشاركة الأهلية، ولكن يجب أن يتم هذا فى إطار ضوابط علمية ووعى بالإشكاليات السابق ذكرها ، حتى يشق المجتمع العربى طريقه نحو التقدم وسط الزحام العالمى ، ومن أهم هذه الضوابط ما يلى :

١- إن تحرير مؤسسات التعليم الجامعى من كافة سلطان الدولة ، لا يعنى أن تتأى الدولة عن ميدان التعليم الجامعى حكومياً كان أو خاصاً ، بل يظل التعليم الجامعى - شأنه شأن التعليم كله - مسئولية الدولة . فالدولة هى المسئولة عن بناء رأس المال البشرى بأشكاله المختلفة ، وتكفل تجارب الدول المتقدمة على أن مهمتى نشر التعليم العالى وتطويره ، أثقل وأخطر مما يحتمل القطاع الخاص وحده

بإمكانياته المحدودة ونظريته الربحية^(١). وأن مسؤولية هذا التعليم مسؤولية تاريخية للدولة التي تقود عملية التقدم والتي تزداد أهميتها في عصر المعرفة والثورات العلمية الكبرى ، هذا العصر الذي تتعرض فيه الهويات الثقافية لأخطار كبيرة .

٢- تشكيل مجلس أعلى للتعليم العالي يتكون من مهنيين ومتخصصين ومهتمين على مستوى البلد الواحد وعلى المستوى القومي كله ، بحيث يكون معتمداً من جهات أو سلطة الاختصاص ، ومستقلاً عنها في نفس الوقت ، يقوم بتوجيه ووضع السياسات القومية للتعليم العالي بصفة عامة (معاهد أو كليات ، خاص أو حكومي) ، بحيث :

أ- يضم هذا المجلس جميع الجامعات الحكومية والخاصة وممثلين عن التعليم ما بعد الثانوي في التعليم العالي الحكومي والخاص .
ب- يشكل هذا المجلس هيئة للاعتراف الأكاديمي بهدف الارتقاء بجودة التعليم الجامعي ، وتتكون من كبار المتخصصين في العالم العربي المشهود لهم بالخبرة والأمانة والسمعة العلمية الرفيعة ، وتكون هذه الهيئة مستقلة ، وتدار وفقاً للوائح الخاصة التي يرتضيها أعضاؤها ، وتدعم مالياً من وزارات التعليم العالي ، ويراعى ما يلي :

- أن تكون معايير ومستويات الاعتراف الأكاديمي جاهزة لكل المؤسسات ، والتخصصات المختلفة ، وواضحة وعلنية ، وكذلك طرق تطبيقها .

١- نادر فرجاني : " التعليم العالي والتنمية في البلاد العربية " ، المستقبل العربي ،

ع (٢٣٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر

١٩٩٨ ، ص ٨٦ .

- يخرج من عضوية المجلس الأعلى للتعليم العالى ، أى جامعة أو مؤسسة للتعليم العالى، لا تحصل على الاعتراف الأكاديمى ، سواء كانت حكومية أو خاصة .
 - أن تدعم الحكومات العربية ماليا مؤسسات التعليم العالى بشقيه الحكومى والخاص، وأن يحرم من هذا الدعم كل مؤسسة فشلت فى تحقيق الاعتراف الأكاديمى .
 - ٣- يجب ألا يغيب عن التعليم الجامعى الخاص مسئوليته الاجتماعية والثقافية فى المجتمع ، وأن تكون متطلبات المجتمع منه موضع مساءلة .
 - ٤- لابد من تقنين مبدأ المساءلة الأكاديمية ، حتى يمكن محاسبة مؤسسات التعليم العالى من ناحية الأداء والإدارة والإتقان ، وكذلك محاسبة الأكاديميين والإداريين .. وفقا لمبادئ ومعايير معينة ، وذلك ضمنا لتأكيد روح العدل والموضوعية .
- واستنادا على ما ذكر فى هذا الفصل وما سبقه من فصول ، يتضح أن وجود نظام التعليم الجامعى الخاص ضمن النظم الجامعية القائمة فى الوطن العربى، أصبح ضرورة حتمية وملحة لما يفرضه النظام الدولى الجديد على التعليم العالى (بصفة عامة) من مطالب ومستحدثات ، وبالتالي فلا بد أن تتطور هذه النظم وأنماطها حتى تستوعب هذا النظام الحتمى ضمن هيكلها العام ، ولذا سوف يهتم الفصل القادم بمناقشة تطور أنماط نظم التعليم العالى، ومؤسساته فى مصر بغية التعرف على موقع الجامعات المصرية الخاصة بين هذه المؤسسات.

الفصل الرابع

تطور أنماط نظم التعليم العالي

ومؤسساته فى مصر

- مقدمة.
- تطور أنماط نظم التعليم العالى.
- ١- نظم التعليم العالى الخاضعة لسيطرة الدولة .
- ٢- نظم التعليم العالى المختلطة (المشتركة) .
- ٣- نظم التعليم العالى الخاصة .
- مؤسسات التعليم العالى فى مصر :
- أولا : الجامعات :
- ١- جامعة الأزهر الشريف (نشأتها - تطورها - رسالتها)
- ٢- الجامعات الحكومية .
- ٣- الجامعة الأمريكية (ماهيتها - نشأتها - تطورها) .
- ٤- جامعة سنجور (نشأتها - رسالتها - برامجها)
- ٥- الجامعات الخاصة المصرية .
- ٦- جامعات وكليات ذات طابع جديد (تحت الإنشاء) .
- أ- الجامعة المصرية للتعليم عن بعد . ب- الجامعات الأهلية .
- ج- كليات للدراسات العليا .
- ثانيا : مؤسسات تعليم عال غير جامعية :
- أ- الكليات والمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) .
- ب- المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) .
- ج- مؤسسات التعليم العالى التابعة لوزارات وهيئات أخرى (تابعة لقطاعات تنفيذية) .
- مفهوم القدرة التنافسية فى التعليم الجامعى .
- أبعاد المنافسة بين الجامعات (فى القرن الحادى والعشرين) .
- قيم التقدم كأساس للمنافسة بين الجامعات .
- تعقيب .

لقد شهد التعليم منذ نشأته فى المجتمع المصرى الكثير من أشكال التطوير والتغيير والتبديل ، وحدثت فيه الكثير من التوسعات فى مختلف مراحل وأنواعه على اعتبار أن أهمية التعليم فى بناء المجتمعات ونهضتها لم تعد مجال جدل ، فالتجارب العالمية أثبتت أن بوابة التقدم الحقيقى بل والوحيدة هى التعليم بكل أشكاله وأنواعه ومراحل .

ونتيجة للتطورات التى شهدتها التعليم الجامعى فى محاولة مواجهة ضغط الأعداد المتزايدة عليه باستمرار ، ونتيجة لأن العصر الذى نعيشه هو عصر ما بعد الصناعة، أو مجتمع ما بعد الحداثة ، أو مجتمع المعلومات ، أو مجتمع الموجة الثالثة ، أو القرية الكونية ، لذا كان من الطبيعى أن تتعدد فى هذا السياق المجتمعى والاجتماعى ، بل وتنتشر نظم وأنماط غير تقليدية للتعليم الجامعى ، كالفلسفة الاجتماعية تربوية تعكس طبيعة العصر بهذه المسميات ، وما تنضوى عليه من خصائص .

الفصل الرابع

تطور أنماط نظم التعليم العالي

ومؤسساته في مصر

مقدمة :

تم عرض تطور وظائف الجامعة ، والتحديات التي تواجه التعليم العالي المعاصر في الوطن العربي ، وإذا كان هناك تطورا في وظائف وأهداف جامعة اليوم - كنتيجة للمتغيرات العالمية - فإنه لابد أن يكون قد صاحب ذلك التطور تطورا مماثلا في قدرة النظام الجامعي على الاستجابة بكفاءة لهذه التغيرات ، ومحاولة التغلب على بعض تحدياته ، ومن هذا المنطلق كان اهتمام الفصلين الثاني والثالث بتسليط الضوء على التعليم الجامعي الخاص وبعض قضاياها كأحد الحلول أو البدائل لمواجهة بعض هذه التحديات كمية كانت أو نوعية ، وما كان للتعليم الجامعي الخاص أن يقوم إلا من خلال تطور أنماط نظم التعليم العالي ومؤسساته ، وعدم الاكتفاء بزيادة أعداد الجامعات التقليدية ، واستنادا إلى ذلك سيتناول هذا الفصل تطور أنماط نظم التعليم العالي ، ومؤسساته ، يلي ذلك عرض لهذه المؤسسات في مصر ، بغية التعرف على موقع الجامعات الخاصة بين مؤسسات التعليم العالي المصرية ، عل ذلك يفيد في بيان ضرورة وجود تلك الجامعات بين هذه المؤسسات ، وذلك فيما يلي :

تطور أنماط نظم التعليم العالي : (١)

يتغير التعليم العالي باستمرار تحت وطأة ظروف عديدة ، ويتسع مجاله لقيام مؤسسات متعددة ومتنوعة تشترك مع الجامعة التقليدية فى بعض الوظائف وتتفرد بوظائف أخرى- اكتسبت أهمية خاصة فى الفترة الأخيرة- وهذه الشبكة من المؤسسات القديمة والحديثة تشكل ما نسميه نظام التعليم العالي. ويوجد حاليا عدة أنماط من نظم التعليم العالي ومنها (١):

١- نظم التعليم العالي الخاضعة لسيطرة الدولة ، وفيها تتولى الدولة إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي ، مثل دول الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، ودول الكتلة الشرقية (سابقا) وكثير من دول العالم الثالث سواء كانت دولا عربية أو آسيوية أو أفريقية .

٢- نظم التعليم العالي المختلطة (المشتركة) ، وفيها يلعب القطاع الحكومى والقطاع الخاص أدوارا متفاوتة الأهمية ، كما أن هناك تنوعا كبيرا فيها فمثلا هناك :

أ- نظم مختلطة للتعليم العالي ، يقوم القطاع الخاص فى إطارها بدور واسع النطاق بينما هناك محدودية لإسهام القطاع الحكومى فيها ، وتنتشر هذه النظم فى الدول القائمة على اقتصاديات السوق مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وكولومبيا.

* يتضمن نظام التعليم العالي : الجامعات ومؤسسات تعليم عال غير جامعية .

١ - انظر :

- جاند هيلاب . ج. تيلاك : " تخصيص التعليم العالى " ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

- جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة

- دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، مرجع سابق ،

ص ١٣٤ .

ب- نظم مختلطة للتعليم العالى ، يقوم القطاع الحكومى فيها بدور رئيس مع وجود بعض أشكال التعليم العالى المدعوم من الدولة ، وتنتشر هذه النظم فى دول نامية مثل جنوب آسيا بما فيها الهند وأفريقيا والدول العربية بما فيها مصر .

ج- نظم مختلطة للتعليم العالى يلعب فيها القطاع الحكومى والقطاع الخاص أدوارا متوازية ، حيث يحظى القطاعان بمساعدات حكومية ، وتنتشر هذه النظم فى دول أوروبا الغربية كهولندا وبلجيكا .

د- نظم مختلطة للتعليم العالى يلعب فيها القطاع الخاص دورا هامشيا ومحدودا للغاية، وتنتشر هذه النظم فى السويد وبريطانيا وأستراليا وتاييلاند .

٣- نظم التعليم العالى الخاصة ، وقد تناولها الفصل الثانى من هذا الكتاب والذى اهتم بتسليط الضوء على التعليم الجامعى الخاص .

أما عن تطور أنماط نظم التعليم الجامعى تحديدا ، فقد ظهرت نظم وأنماط عدة - بجانب الجامعات التقليدية - لتواكب بصورة رئيسية تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى، وفيما يلى تعريف بكل نمط منها:

١- التعليم الجامعى الحكومى (الرسمى) ، وهو الذى تموله الدولة - كما هو الحال فى مصر - مجانا وفقا للدستور المصرى ، وقد يكون بمصروفات فى بعض الدول كما فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتقاضى جامعات الولايات States Universities مصروفات دراسية من الطلبة . (١)

٢- التعليم الجامعى الخاص ، ويتمثل فى الجامعات الخاصة التى تم تأسيسها بتمويل وطنى أو وطنى مشترك مع جهة أجنبية ، ومنها الجامعات الخاصة المصرية والتى سيتم الحديث عنها تفصيلا فى الفصل (السادس) والخاص بفلسفة إنشاء الجامعات الخاصة المصرية وتطورها التاريخى .

٣- التعليم الجامعى الأهلى ، ويتمثل فى الجامعات الأهلية ، وهى تختلف عن الجامعات الخاصة فى أن هذه الجامعات يتم إنشائها من مصادر أهلية غير حكومية من خلال هبات وتبرعات ومنح ووقفات تخصص لها ، وليس هدفها التربىح ، فهى ليست نشاطا استثماريا، ومن أمثلتها فى مصر الجامعة الأهلية الوطنية التى أنشئت عام ١٩٠٨ م ، وجدير بالذكر أنه يجرى الآن الإعداد لإنشاء ثلاث (٣) جامعات أهلية فى مصر على أن تبدأ الدراسة فى أولى هذه الجامعات فى العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ، وسوف يرد تفصيلا عن ذلك فى هذا الفصل وفى الجزء الخاص بمؤسسات التعليم العالى فى مصر (جامعات وكليات تحت الإنشاء) .

٤- التعليم الجامعى المفتوح عن بعد ، تقوم فكرة التعليم الجامعى المفتوح على إتاحة فرصة التعليم الجامعى لجميع القادرين عليه علمياً وذهنياً ، بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية التى قد تمنعهم من مواصلة تعليمهم الجامعى فى مؤسسات التعليم الجامعى الأخرى التقليدية .

وهذا النوع من التعليم ما هو إلا شكل من أشكال التجديد التربوى تتدرج تحته كل الصيغ التعليمية التى لا تعتمد على

المواجهة بين المعلم والمتعلم ^(١) . بل تعتمد على نقل العلم والتدريب إلى الطلبة في أماكن إقامتهم بدون الحاجة إلى حضورهم لمقر الجامعة ، وذلك باستخدام العديد من وسائل تكنولوجيا التعليم ، فقد يكون التعليم من بعد في صورة جامعة مفتوحة Open University (جامعة الهواء University of the Air) ، أو جامعة افتراضية Virtual University ، أو تعليم بالمراسلة، أو غير ذلك.

ويجب التنويه هنا إلى أمرين :

أولهما : إن الجامعة المفتوحة (جامعة الهواء) تقوم على أساس تقديم برامج تبث من خلال الإذاعة والتلفزيون ، ويتطلب هذا وجود نظام اتصال جيد ، ولذا يشيع هذا النمط في الدول التي يتوفر لها ذلك ، ويطلق عليه أسماء مختلفة منها الجامعة المفتوحة (في بريطانيا)، جامعة الهواء (في اليابان) .

ثانيهما : إن ثمة اختلاف بين مفهوم الجامعة المفتوحة ومفهوم الجامعة الافتراضية، وذلك في أن الجامعة المفتوحة تقدم برامجها العلمية لمنتسبيها بالأساليب التقليدية في العملية التعليمية (كحضور الطالب إلى أماكن المحاضرات والدروس العملية، الاستعانة بالمكتبة التقليدية للجامعة ، حجز الكتب ..) ، ويكون الطالب الملتحق بهذه الجامعات غالبا من الحاصلين على مجموع قليل في الثانوية العامة لم يمكنه من التسجيل في الجامعات المعتادة ، ويعتمد التعليم في هذه الجامعات على ذاتية التعليم والتطبيق العملي ، إضافة إلى حضور المتعلم لبعض اللقاءات الدورية مع أعضاء هيئة التدريس ، كما يتم

١ - أحمد إسماعيل حجي: التعليم الجامعي المفتوح عن بعد، مرجع سابق، ص ٢٦ .

توفير عدد من الوسائل التعليمية مثل قاعات الاستماع وقاعات المشاهدة . (١)

أما الجامعات الافتراضية (الرقمية / الإلكترونية) فهي نمط من أنماط التعليم/ التعلم الإلكتروني التي يلتحق بها الدارس عبر شبكة الإنترنت وبالتالي فلا تشترط الحضور أو التفاعل أو الاحتكاك المباشر بين الطالب والأستاذ ، بل يتم ذلك كله عبر شبكة الإنترنت (الشبكة النسيجية العالمية / الويب World Wide Web / www) ، والشبكات المحلية ، عن طريق الصوت والصورة تارة ، وبالتعليم الإلكتروني تارة أخرى، فهي تعتمد في تقديم برامجها على عمليتي التعليم والتعلم الإلكتروني ، لا التعليم الذي يعتمد على الأوراق التقليدية. (٢)

وعلى هذا الأساس ، فإن الجامعة الافتراضية تحقق استراتيجية التعليم للجميع من ناحية، وتحقق مبدأ التعليم المستمر والمفتوح من ناحية أخرى ، فضلا عن مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة ، وأيضاً كحل لمواجهة تدفق المعلومات عبر التعليم الشبكي الإلكتروني ، ولإعداد ما يسمى بالمجتمعات الإلكترونية ، والحكومات الإلكترونية ، ومجتمع المعرفة العربي ، وغيرها من مفردات عصر ما بعد الحداثة التي بدأت بشائرها مع استهلال الألفية الثالثة (القرن الحادي والعشرين) ، ومن التجارب العربية الرائدة

١- حسام محمد مازن : " الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربي طبقاً لمستويات معيارية مقترحة للتعليم " ، المؤتمر العلمي السابع عشر "مناهج التعليم والمستويات المعيارية" ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٦ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٧ .

فى هذا المجال : الجامعة الافتراضية السورية والتي بدأت بها الدراسة بشكل رسمى عام ٢٠٠٢ . (١)

وصور التعليم الجامعى عن بعد ما هى إلا نمط برز لكسر النظام الجامعى الصلب، حيث يخرج على القوالب التقليدية وأنظمة القبول الصلبة ، وفى تنظيم الدراسات ، ويعتمد التعليم من بعد على تعدد الأساليب وعلى التعلم الذاتى (٢). فهى إذن سبيل لتحقيق تكافؤ الفرص حيث توسع فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى لمن لم يستطيعوا الالتحاق به لسبب أو لآخر .

وقد راج تعبير التعليم المفتوح من بعد خلال السنوات الأخيرة، ربما بعد أن أطلقت المملكة المتحدة على " جامعة الهواء " التى شرعت فى إنشائها عام ١٩٦٣م اسم الجامعة المفتوحة عام ١٩٦٧م. (٣)

وأمثله التجارب العربية والعالمية فى مجال التعليم من بعد كثيرة ، فمن التجارب العربية نذكر التجربة الفلسطينية (جامعة القدس المفتوحة) ، التجربة المصرية (مشروع محو الأمية عن طريق التلفاز والإذاعة عام ١٩٦٨م وبرامج التعليم المفتوح فى جامعة القاهرة والتي بدأت فى العام الجامعى ٩٠ - ١٩٩١م) (٤) .

١- هيثم البيطار ميس السكيف : آفاق التعليم عن بعد والجامعات الافتراضية فى عصر تقنيات اتصالات والاتصالات ، دمشق ، دار الرضا للنشر ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٥ ، ص ٢٢٨ .

٢ - إبراهيم عصمت مطاوع : " التنمية البشرية بالتعليم والتعلم فى الوطن العربى " ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

٣ - محمد إبراهيم محمد الشطلاوى : " التوجهات المستقبلية للتعليم الجامعى المفتوح فى ظل الثورة العالمية للاتصال " ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .

٤ - أحمد إسماعيل حجي : " التعليم الجامعى المفتوح عن بعد " ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

والتجربة الليبية (الجامعة المفتوحة المنشأة عام ١٩٨٧ م) ، مشروع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لإنشاء " جامعة عربية مفتوحة " وهذا المشروع قائم منذ عام ١٩٧٦ م ، وقد شكلت عام ١٩٨٠ م لجنة خبراء لدراسة إمكانية قيام هذه الجامعة ^(١) . وتم افتتاح " الجامعة العربية المفتوحة " في أكتوبر سنة ٢٠٠٢ وذلك في عدة فروع في دول عربية مختلفة تشمل في المرحلة الأولى الكويت (المقر الرئيس للجامعة) ، ولبنان ، والأردن ، والبحرين ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية . ^(٢)

ومن التجارب العالمية نذكر الجامعة المفتوحة البريطانية (تأسست عام ١٩٦٣ م) ، المركز القومي الفرنسي للتعليم من بعد (تأسس منذ ما يزيد عن ستين عاما مضت) ، الجامعة المفتوحة الألمانية بمدينة " هاجن " (تأسست عام ١٩٨٤ م) ، الجامعة المفتوحة الهولندية في " هولن " (تأسست عام ١٩٨٤ م) ، جامعة جنيف مشروع " تكفا " حيث قام المشروع عام ١٩٨٨ م ، وهو يغطي كل مستويات التعليم إضافة إلى ميادين التدريب والتكوين المهني المستمر ^(٣) .

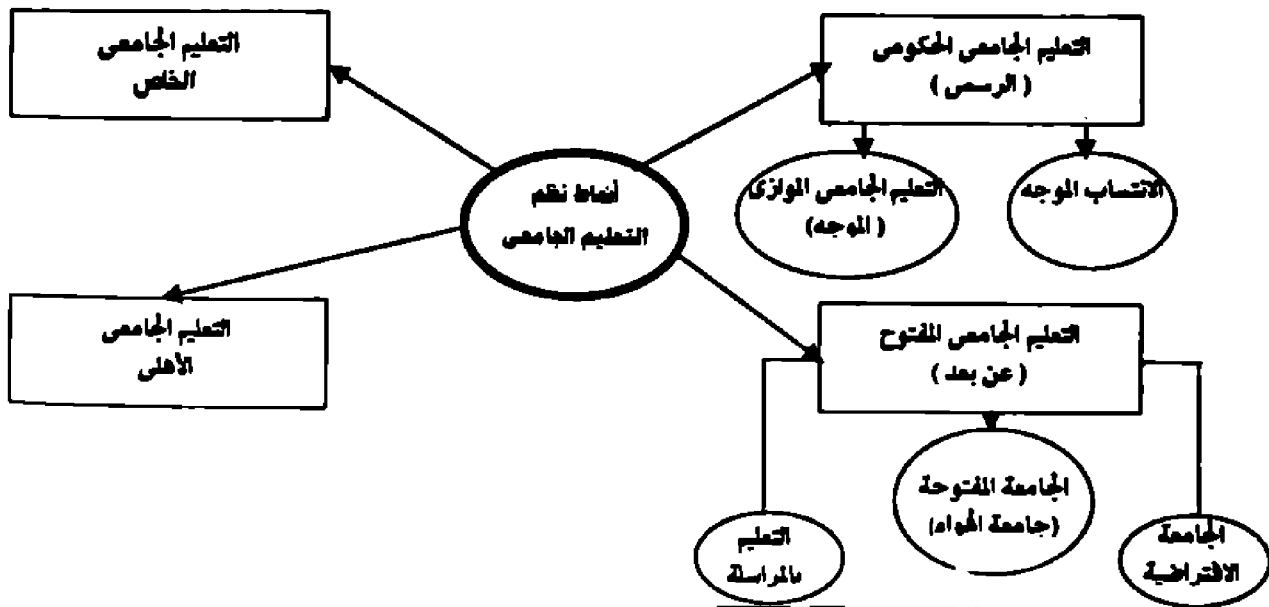
وجدير بالذكر أنه يجري الآن الإعداد لفتح جامعة مصرية للتعليم عن بعد تبدأ بها الدراسة في العام الجامعي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وسوف يرد تفصيلا عن ذلك في هذا الفصل وفي الجزء الخاص بمؤسسات التعليم العالي في مصر (جامعات وكليات تحت الإنشاء) .

- ١ - محمد وحيد صيام : " التعليم من بعد نموذج للتعليم الذاتي في القرن القادم " ، المؤتمر التربوي الثاني " خصخصة التعليم العالي والجامعي " ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص ص ٦١٣ - ٦١٤ .
- ٢ - فهد مصطفى : مدرسة المستقبل ومجالات التعليم عن بعد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .
- ٣ - المرجع السابق .

٥- التعليم الجامعي الموازي (الموجه) ، وهو التعليم المنبثق عن الجامعات الحكومية الرسمية الذي يدور حوله حاليا - في مصر - حوار ونقاش بمدى أهميته في إيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعات الحكومية^(١). وذلك عن طريق قبول بعض الطلبة بمصروفات في كلياتها، خاصة الكليات العملية والتي تعرف بكليات القمة ، بما يؤدي إلى تحسين جودة العملية التعليمية للطلبة الذين يتعلمون بالمجان.

وهذا النظام يسمح بالاستفادة من البنية التحتية للجامعات الموجودة فعلا من مختبرات ومستشفيات، وإمكانات مادية، وكذلك من أعضاء هيئة التدريس الموجودة، كما يستقطب الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق بكليات معينة بعد أن استبعدهم مكتب التنسيق لنقص مجموعهم في الثانوية العامة بعدة درجات عن المجموع الذي تم تحديده للقبول وذلك بدلا من توجيههم إلى الجامعات الأجنبية أو الخاصة.

وجدير بالذكر أن هذا النظام يختلف عن الانتساب الموجه الموجود حاليا في مصر- في بعض الكليات النظرية مثل الآداب والحقوق والتجارة. هذا ويمكن تلخيص أنماط نظم التعليم الجامعي في الشكل التخطيطي التالي :



١ - حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

شكل (٢)

يوضح أنماط نظم التعليم الجامعي

وبعد تناول تطور أنماط نظم التعليم العالي وأنماط التعليم الجامعي تحديداً - على المستوى العالمي - قد يكون من المناسب لهدف الكتاب التعرف على مؤسسات التعليم العالي القائمة حالياً في مصر وكذلك المزمع إنشائها (تحت التأسيس) بغرض إظهار موقع الجامعات الخاصة وأهميتها بين تلك المؤسسات ، وذلك فيما يلي:

مؤسسات التعليم العالي في مصر :

تتكون مؤسسات التعليم العالي في مصر من : الجامعات ، ومؤسسات تعليم عالٍ غير جامعية وفيما يلي إطلالة على كل نوع منها:

أولاً : الجامعات :

١ - جامعة الأزهر الشريف :

لقد ظل الجامع الأزهر في العصور الوسطى مركزاً هاماً للتعليم العالي ، واستمر كذلك حتى العصور الحديثة ، وتعد جامعة الأزهر - الامتداد الطبيعي للأزهر الشريف - أقدم المعاهد العلمية الإسلامية وأشهرها ، بل أقدم الجامعات الإسلامية على الإطلاق ، ولقد ظلت جامعة الأزهر لأكثر من ألف عام كعبة المسلمين الثقافية في الشرق والغرب ، وفيما يلي نبذة مختصرة عن نشأة هذه الجامعة وتطورها .

نشأة جامعة الأزهر :

عندما أسس جوهر الصقلي (قائد جيوش المعز لدين الله الفاطمي) مدينة القاهرة عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م ، بنى معها الجامع الأزهر لتدريس

المذهب الشيعى الفاطمى وليكون المسجد الرسمى للدولة .^(١) وأقيمت فيه الصلاة لأول مرة فى ٧ رمضان ٣٦١هـ / ٢٢ يونيو ٩٧٢ م .^(٢)

وبدأ المسجد يكتسب الطابع العلمى بعد ثلاثة أعوام ونصف من بنائه ، وكانت الحلقة الأولى للدرس بالجامع الأزهر فى رمضان ٣٦٥ هـ / أكتوبر ٩٧٥ م - فى عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمى^(٣) - ثم توالى الحلقات وأصبح الأزهر أشهر مسجد فى العالم الإسلامى وأقدم جامعة تدرس فيها العلوم الدينية والعلمية ، فشملت حلقات الدراسة القراءات والتفسير والفقه والحديث وعلوم اللغة والفلسفة والرياضيات والفلك ، وكان بها دروس للنساء ، واتسعت رسالة الأزهر العلمية تجاه العالم الإسلامى ، ولعب دورا كبيرا فى مجال دراسة ونشر العلوم الطبيعية بمختلف فروعها ، وقد كتب عنه نابليون فى مذكراته التى كتبها بمنفاه أنه (أى الأزهر) يناظر جامعة السوربون ، وقد أعاد المماليك للجامع الأزهر نشاطه وهيبته وعمارته ورسميته، بعد أن أوقف الأيوبيون صلاة الجمعة فيه لمدة قرن من الزمان ، وعندما تولى محمد على حكم

١ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : "التعليم العالى فى مصر " ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٩ .

٢-جامعة الأزهر - كلية التربية : دليل للتعريف بكلية التربية - جامعة الأزهر ، كلية التربية بجامعة الأزهر ، قسم علم النفس التعليمى ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م ، ص ٣ .

* فى هذه الحلقة جلس قاضى القضاة أبو الحسن بن النعمان القيروانى - بالجامع الأزهر - وقرأ كتابا يعد مصدرا من مصادر الفقه الشيعى هو كتاب (الاختصار) الذى وضعه والده أبو حنيفة النعمان ، وذلك فى جمع حافل من العلماء الذين سجلت أسمائهم احتفالا بهذه المناسبة ، وكان المحاضر من أقطاب الشيعة وهو أول من لقب بقاضى القضاة فى مصر .

مصر ، بدأ الاهتمام بالأزهر باعتباره أقدم جامعة (٦) فأوفد رجاله فى البعثات العلمية إلى أوروبا. (١)

تطور جامعة الأزهر :

فى عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧٢م ، صدر أول قانون لتنظيم جامعة الأزهر ، حدد كيفية الحصول على الشهادة العلمية وحدد موادها ، حيث أصبح هذا القانون خطوة عملية فى تنظيم الحياة الدراسية فى الأزهر فى القرن التاسع عشر ، وفى عام ١٩٣٠م صدر القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٣٠م بإعادة تنظيم الدراسة بالأزهر بمعاهده وكلياته ، ونص على أن تشمل مؤسسات التعليم العالى بالأزهر كليات أصول الدين والشريعة واللغة العربية (أضيف إليها فيما بعد كلية الدعوة الإسلامية) (٢) .

ثم تبع ذلك وفى ١٥ مايو ١٩٦١ صدور القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ ، الخاص بتطوير الأزهر والهيئات التى يشملها ، وبمقتضاه قامت فى رحاب الأزهر وبجانب الكليات الدينية ، كليات علمية ، مثل

* على المستوى العربى كان هناك إلى جانب الجامع الأزهر ، جامع الزيتونة فى تونس ، وجامع القيروان فى فز بالمغرب ، وكانا مركزين دينيين للتعليم العالى على غرار الأزهر .

١ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : التعليم العالى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

٢ - جامعة الأزهر ، كلية التربية : دليل للتعريف بكلية التربية - جامعة الأزهر ، مرجع سابق ، ص ٤ .

الطب ، والهندسة ، والزراعة ^(١) . كما فتحت الجامعة أبوابها للفتاة المسلمة ، وذلك من خلال إنشاء عدد من كليات البنات .

وبذلك يكون الجامع الأزهر الذى أنشئ فى القرن العاشر الميلادى (٩٧٠-٩٧١م) أول وأقدم جامعة على الرغم من أنه لم يطلق عليه جامعة إلا عندما أعيد تنظيمه عام ١٩٦١م ^(٢) . وتضم جامعة الأزهر حالياً (٦٠) كلية ^(٣) . منها (٤٣) كلية للبنين فى القاهرة وفروعها بمحافظات مصر ، (١٧) كلية للبنات ^(٤) .

هذا وترتبط جامعة الأزهر بعدد (٢١) اتفاقية ثقافية وعلمية مع بعض جامعات العالم وهيئات أخرى متخصصة ، مثل المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت ، والبنك الإسلامى للتنمية بالسعودية ، والمعهد الدولى للفطريات بالمملكة المتحدة . ^(٥)

١ - هناء يحيى أبو شهبة : " خطة مقترحة لنظام توكيد الجودة التعليمية بجامعة الأزهر " ، ملخصات بحوث ودراسات المؤتمر الدولى " الاتجاهات الحديثة لجودة التعليم الجامعى " ، كلية الدراسات الإنسانية (فرع البنات) بجامعة الأزهر ، مركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ، القاهرة ، ٢٢ - ٢٣ شعبان ١٤٢٦هـ / ٢٦ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥م ، ص ١٧ .

٢ - محمد منير مرسى : " الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه " ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١٠ .

٣ - جمهورية مصر العربية : المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التعليم العالى " ، مرجع سابق ، ص ٥ .

٤ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

٥ - المرجع السابق .

رسالة جامعة الأزهر :

تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي الجامعى فى الأزهر ، والبحوث التى تتصل بهذا التعليم ، كما تقوم الجامعة على حفظ التراث الإسلامى، ودراسته ، ونشره ، وتؤدى رسالة الإسلام إلى الناس، وتعمل على تزويد العالم الإسلامى بالعلماء العاملين فى مختلف التخصصات . (١)

٢ - الجامعات الحكومية :

بدأت الجامعات الحديثة فى مصر مع مطلع القرن العشرين ، حيث ترددت فكرة إنشاء الجامعة ، ثم تبلورت نتيجة الوعى الثقافى والسياسى عام (١٩٠٨ م) حيث تأسست الجامعة الأهلية^(٢). ومنذ ذلك التاريخ شهدت البلاد اهتماما متزايدا بالتعلم الجامعى الحديث تمثل فى التوسع والانتشار لى تصل خدماته إلى مختلف أقاليم مصر تحقيقا لديمقراطية التعليم من جانب ، وتلبية للاحتياجات المتطورة للمجتمع فى شتى صورها ومجالاتها من جانب آخر .

١ - جامعة الأزهر ، كلية التربية : دليل للتعريف بكلية التربية - جامعة الأزهر ، مرجع سابق ، ص ٤ .

٢ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات: " دليل المجلس الأعلى للجامعات" ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

ويبلغ عدد الجامعات المصرية الحكومية الآن اثنتا عشرة (١٢) جامعة لها ثمانية فروع ، وتضم (٢٧٧) كلية ^(١). ينسق بينها المجلس الأعلى للجامعات ، وجدير بالذكر أن وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى قد وضعت خطة فى العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ لتحويل فروع الجامعات إلى جامعات مستقلة عن جامعاتها الأم فى فترة تتراوح من ٢ - ٤ سنوات تبدأ من العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م بفرع بنها (التابع لجامعة الزقازيق) ليصبح جامعة بنها ، وفرعى بنى سويف والفيوم (التابعين لجامعة القاهرة) ليصبحا جامعة شمال الوادى ، وفى العام التالى يتم تحويل فرع كفر الشيخ (التابع لجامعة طنطا) ليصبح جامعة كفر الشيخ ، ثم فرع سوهاج (التابع لجامعة جنوب الوادى) ليصبح جامعة سوهاج. ^(٢)

وفيما يلى بيان بالجامعات المصرية الحكومية وتواريخ تأسيسها :

- ١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التعليم العالى " مرجع سابق ، ص ٥.
- ٢ - انظر :
- المرجع السابق ، ص ٢٣ .
- جمهورية مصر العربية - المجلس الأعلى للجامعات: دليل المجلس الأعلى للجامعات ، مرجع سابق، جداول متفرقة .
- جريدة الأهرام فى ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ ، ص ٢٤ .

جدول (٥)

بيان بالجامعات المصرية الحكومية وتواريخ تأسيسها (١)

م	اسم الجامعة	تاريخ التأسيس	م	اسم الجامعة	تاريخ التأسيس
١	القاهرة	١٩٠٨	٧	الزقازيق	١٩٧٤
٢	الإسكندرية	١٩٣٨	٨	حلوان	١٩٧٥
٣	عين شمس	١٩٥٠	٩	المنيا	١٩٧٦
٤	أسيوط	١٩٤٩ غير أن الدراسة لم تبدأ بها إلا فى عام ١٩٥٧	١٠	المنوفية	١٩٧٦
٥	المنصورة	١٩٧٢	١١	قناة السويس	١٩٧٦
٦	طنطا	١٩٧٢	١٢	جنوب الوادى (بمحافظة قنا) وتنتشر كلياتها فى قنا وسوهاج وأسوان والبحر الأحمر والأقصر	١٩٩٤

ويتضح من الجدول السابق رقم (٥) ، التطور المستمر فى أعداد الجامعات المصرية الحكومية ، إلا أن هذه الجامعات مازالت تعاني من اكتظاظ طلابى غير مسبوق . فطبقا لإحصائية العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، قد بلغت أعداد الطلبة فى جامعات ، القاهرة ، عين شمس ،

١ - مستخلص من :

- جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى فى مصر " ، مرجع سابق ، صفحات متفرقة .

- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات ، : " دليل المجلس الأعلى للجامعات ، مرجع سابق ، صفحات متفرقة .

الإسكندرية ، طنطا ، المنصورة على الترتيب : (٢١٠,٨٣٢) ، (١٦١,٧٦٨) ، (١٥٢,١٠٢) ، (١١٢,١٧١) ، (١٠٧,٩٣١) ألف طالبا وطالبة * ، بينما يجب ألا تتجاوز أعداد الطلبة في الجامعة (٣٠) ألف طالبا وطالبة.^(١)

ولعل هذا ما دفع " بشعبة التعليم الجامعى بالمجائس القومية المتخصصة " إلى إصدار توصية بزيادة أعداد الطلبة فى الجامعات ، والعمل على زيادة أعداد الجامعات فى مصر إلى (٣٠) جامعة ، تزداد تدريجيا إلى (٦٠) جامعة حتى عام ٢٠٢٠م ، بحيث يكون هناك جامعة لكل (١,٥ - ٢) مليون مواطنا من عدد السكان ، مع ضرورة خفض الكثافة الطلابية إلى ما لا يزيد عن (٤٠) ألف طالبا وطالبة بكل جامعة .^(٢)

ويعنى هذا أن الجامعات المصرية الحكومية ، لا توفر فرصا كافية للراغبين فى التعليم الجامعى ، وأنها لا تستطيع الوفاء بالطلب الاجتماعى المتزايد عليه ، وقد يكون ذلك أحد الدوافع وراء السماح بإنشاء جامعات مصرية خاصة .

٣ - الجامعة الأمريكية بالقاهرة :

لأن الجامعة الأمريكية هى جامعة خاصة بتمويل أجنبى وهى بذلك تختلف عن الجامعات الخاصة المصرية ، لذا قد يكون من المناسب

* سبق ذكر ذلك فى التحديات الكمية " تحدى المشكلة السكانية وتزايد الطلب على التعليم الجامعى " بالفصل الثانى .

١ - حسن شحاته : " ثقافة المعايير والتعليم الجامعى " ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .
٢ - جابر محمود طلبة : التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل، المنصورة ، مكتبة الإيمان ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٩٣ - ١٩٤ .

** سوف يرد تفصيل عن تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، وعوامل هذا التنامى ، وذلك فى الفصل القادم (السادس) .

تسليط الضوء على معظم جوانبها ، عل ذلك يبين الفرق بينها وبين الجامعات المصرية الخاصة ، لاسيما فى الأهداف ودوافع الإنشاء .

والجامعة الأمريكية هى جامعة خاصة بمصروفات ، بتمويل أجنبى ، ومصدر تمويلها يأتى عن طريق المعونات الخارجية بالإضافة إلى مصروفات الطلبة التى تمثل المصدر الرئيس للتمويل ^(١) .

وأنشئت الجامعة الأمريكية عام ١٩١٩ م فى قلب مدينة القاهرة (ميدان التحرير) ^(٢) وكان قد قرر الأمريكيون إنشاء مركز تعليمى ثقافى فى منطقة الشرق الأوسط يكون بمثابة جامعة خاصة ، تتم الدراسة فيها باللغة الإنجليزية ووفقا للنموذج التعليمى الأمريكى ، وكان الدكتور " شارلز واطسون " Charles Watson - المصرى المولد - أول مبعوث أمريكى يتولى شئون الجامعة ، وعبر تاريخ الجامعة التعليمى استطاعت أن تجذب الطلبة من أكثر من (٦٠) دولة للدراسة بها ، وتعمل الجامعة فى ظل البروتوكول الثقافى المبرم بين حكومتى مصر والولايات المتحدة والموقع فى عام ١٩٦٢ م . ^(٣)

١ - هندأوى محمد حافظ : " دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى الحكومى والخاص فى كل من مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢ .

* يتم حاليا إقامة مبنى جديد لها فى " القاهرة الجديدة " والذى بدأ العمل فى إنشائه فى فبراير ٢٠٠٣م على مساحة (٢٦٠) فدان ، ومن المقرر الانتهاء منه فى خريف ٢٠٠٧م (حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر - الواقع والمأمول " ، مرجع سابق ، ص ١٥٥) .

٢ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

وتتضم الجامعة حالياً ثلاث كليات هي : كلية الإدارة والاقتصاد والإعلام ، وكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وكلية العلوم والهندسة ، وتتراوح مدة الدراسة بهذه الكليات بين (٤ - ٥) سنوات ، وتمنح الجامعة درجات الليسانس والبكالوريوس والدبلوم والماجستير ، وقد منحت أول درجة بكالوريوس في عام ١٩٢٨م ، وفي عام ١٩٥٠م بدأت الجامعة في منح درجة الماجستير .^(١)

ويوجد لدى الجامعة بعض المراكز البحثية التي تتولى بعض المشروعات وتسهم في تمويلها ، ومنها مركز البحوث الاجتماعية ، ومركز تنمية الصحراء ، ومركز تعليم الكبار والتعليم المستمر^(٢). بالإضافة إلى ثلاثة مكاتب لدعم البحوث^(٣) Research Support Offices

ويتكون العام الدراسي الجامعي في الجامعة الأمريكية من ثلاثة فصول Semesters : فصل الخريف Fall Semester ، فصل الربيع Spring S. ، فصل الصيف^(٤) Summer S. ، وفيما يلي نبذة تاريخية عن نشأة الجامعة الأمريكية في مصر وتطورها :

نشأة الجامعة الأمريكية في مصر :

تعود فكرة إنشاء جامعة أمريكية في مصر إلى قيادات إرساليات التبشير الديني التي بدأت في التوافد على مصر وممارسة أنشطتها التبشيرية والتعليمية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حيث بدأ العمل

١ - المرجع السابق ، ص ص ١٠٧ - ١١٠ .

٢ - المرجع السابق .

٣ - حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

٤ - المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

التبشيري الأمريكى فى مصر فى ١٥ نوفمبر ١٨٥٤م ، وذلك بوصول القس " توماس ماكاج " وزوجته Rev . and Mrs , Thomas McCagus إلى القاهرة ، وتبعهما بعد وقت قصير القس " جيمس بارنت " (١) Rev . James . Barnett

وقامت الإرسالية الأمريكية بافتتاح أول مدارسها فى القاهرة عام ١٨٥٥م للبنين ، تلاها فى تتابع سريع مدارس منفصلة للبنين وأخرى للبنات فى الإسكندرية ، وفى مختلف مدن الصعيد خاصة فى أسيوط التى كان بها معهدا لاهوتيا يضم كلية تعليمية ، (٣٩) مدرسة للبنين ، (٩) مدارس للبنات ، وكانت كلية أسيوط ومعها معهد برسيلى التذكارى للنساء قد بدءا نشاطهما عام ١٨٦٥م فى وقت واحد ، وكان دورهما الرئيس تدريب النشئ المصرى من البروتستانت (٢) .

وفى عام ١٩١٤م ارتفع عدد المدارس التابعة لمكتب التبشير المشيخى الأمريكى إلى (١٩١) مدرسة تضم (١٧,٠٠٠) طالبا وطالبة منهم أكثر من (٥,٠٠٠) طالبة ، أى ما يربو على أكثر من ستة أضعاف الملتحقات بالمدارس الحكومية آنذاك ، كما كان حوالى (٢٥%) من هؤلاء الطلبة من المسلمين . (٣)

١- كمال نجيب : " الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية " ، التربية المعاصرة ، ع (٢٩) ، السنة (١٠) ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

٢- المرجع السابق ، ص ص ١٥٥ - ١٥٦ .

٣ - Murphy , R . Lawrence : The American University in Cairo (1919 - 1987). Cairo , the American University in Cairo press , 1987, P.5.

ويعتبر هذا النجاح الضخم للمؤسسات التعليمية التي أسستها الإرسالية الأمريكية أولى الدوافع وراء تفكير شارلز واطسن في إنشاء جامعة أمريكية في القاهرة .

وبدأت فكرة الجامعة الأمريكية تطفو على السطح للمرة الأولى في عام ١٨٩٩م ، حينما دعت ثلاث إرساليات تبشيرية ، من بينها الإرسالية التي كان يخدم بها " أندرو واطسون " والد " شارلز واطسون " إلى تأسيس " كلية مسيحية بروتستانتية " تقوم على أساس التعليم باللغة الإنجليزية ، وتتشابه مع كلية " روبرت " في استانبول ، أو " الكلية البروتستانتية السورية " والتي أصبح اسمها فيما بعد " الجامعة الأمريكية في بيروت . (١)

وفي عام ١٩١١م ضم مؤتمر المبشرين الذي انعقد في الهند ، قيادات مسيحية من كنائس متعددة ، وصدرت آنذاك توصية المؤتمر بإقامة كلية مجهزة تجهيزاً حديثاً ، تشرف عليها الإرساليات الموجهة للمسلمين بالقاهرة . (٢)

وفي عام ١٩١٢م طرحت " الإرسالية الأمريكية " توصية إنشاء الجامعة ورفعته إلى مجلس الإرساليات الأجنبية بالكنيسة المشيخية المتحدة بالولايات المتحدة ، وفي العام التالي وافقت الجمعية العمومية للكنيسة الأبوية General Assembly of the parent church على تلك

^١ - Ibid ; P . 5 .

^٢ - كمال نجيب : مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

التوصية ، وتم اختيار مجلس أمناء على أساس دينى يتولى أعمال المراقبة والتنظيم ، وتقرر عقد أول اجتماع له فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٤ .^(١)

وفى ديسمبر ١٩١٧م ثار جدل فى مجلس الأمناء حول اسم الجامعة الجديدة .. هل يطلق عليها " الجامعة المسيحية " أو " المؤسسة الأمريكية للتعليم المسيحى فى مصر والشرق الأدنى " أم تسمى " مجمع كليات القاهرة " ؟ . غير أن مجلس الأمناء قد صوت بالموافقة على إطلاق اسم " الجامعة الأمريكية بالقاهرة " " at " American University Cairo ، وجدير بالذكر أنه فى ١٦ أغسطس ١٩٦١م تغير اسمها إلى الجامعة الأمريكية فى القاهرة " in " American University نتيجة اعتراض أحد المسئولين فى الحكومة المصرية على الاسم السابق ، ومع ذلك استمر القائمون على الجامعة فى استخدام اسم " الجامعة المسيحية " فيما بينهم.^(٢)

وفى يوليو ١٩١٩م سافر " واطسن " إلى واشنطن لاعتماد القرار النهائى بإنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ووافقت إدارة التربية بمنطقة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية على الترخيص بتأسيس الجامعة الجديدة .^(٣)

١- ليوار تشامبرز رايت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر (١٨٣٠ - ١٩١٤) ، ترجمة ودراسة وتعليق : فاطمة علم الدين عبد الواحد ، مراجعة : يونان لبيب رزق ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٢٦٧ .

² - Murphy , R . Lawrence ,op .cit , PP . 14 - 16 .

³ - Ibid ; P . 23 .

وافتتحت الجامعة رسميا في ٥ أكتوبر ١٩٢٠م ، وكلف " روبرت ماكليناهاان " Robert S. McClenahan مدير كلية أسيوط سابقا بتولى مسئولية إدارة المؤسسة الجديدة بالقاهرة ، وبدأت الجامعة بكلية الآداب والعلوم ، وكانت مدة الدراسة بها عامين ، وتقدم للجامعة فى عامها الأول (١٤٢) طالبا كلهم من البنين ، ولم تبدأ الجامعة فى قبول التحاق الطالبات بها إلا منذ عام ١٩٢٨م ، واحتفلت الجامعة بتخريج (٢٠) خريجا فى أول دفعة لها عام ١٩٢٣م ، بحضور خمسة وزراء ، ومحافظ القاهرة ، ومدير الأزهر الشريف .^(١)

وبلغت المصروفات الجامعية فى هذه الفترة (١٦) جنيها مصريا (حوالى ٨٠ دولارا) فى العام بالإضافة إلى مبلغ (١٣,٥) جنيها مصريا (٦٧,٥ دولارا) نظير وجبة غذاء إجبارية تقدم للطلبة ظهرا^(٢) . أما الآن فتقدر المصروفات الجامعية لكل فصل دراسى خلال العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م بمبلغ (٢٩,٥٠٠) جنيها مصريا للطلبة المصريين ، (٦٢٠٠) دولاراً للطلبة غير المصريين .^(٣)

تطور الجامعة الأمريكية فى مصر :

أخذت الجامعة الأمريكية تتطور بسرعة مذهلة منذ إنشائها فقد تضاعف أعداد الطلبة وتزايد أعداد البرامج الدراسية وأضيف إلى

^١ - Ibid ; P . 32 .

^٢ - American University at Cairo :The College of Arts and Sciences (1921 - 1922) , Cairo , American University , 1921 , PP . 6 - 8 .

^٣ - حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

البرنامج الدراسى سنة ثالثة ، وفى عام ١٩٢٥م توسعت كلية الآداب وأصبحت الدراسة بها أربع سنوات .^(١)

إلا أن التطورات الرئيسة التى طرأت على الجامعة قد حدثت مع منتصف السبعينيات فى أعقاب تحول المجتمع المصرى اقتصاديا وسياسيا إلى نظام ليبرالى يأخذ بتنظيم الاقتصاد على أساس حر أو ما أطلق عليه وقتها " الانفتاح الاقتصادى " ، وصاحب ذلك بطبيعة الحال انضمام مصر إلى منظومة الدول الرأسمالية ، وإقامة علاقات صداقة قوية مع هذه الدول ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

فى مارس ١٩٧٤م أصدر وزير التعليم العالى قرارا رسميا بالاعتراف بالدرجات العلمية التى تمنحها الجامعة الأمريكية ، وبمعادلتها بالدرجات التى تمنحها الجامعات المصرية، وجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للجامعات لم يعترف بالشهادة الجامعية التى تمنحها الجامعة الأمريكية إلا سنة ١٩٨٢م .^(٢)

وفى يونيو ١٩٧٤م وبعد الانتهاء من إعداد الترتيبات الخاصة بزيارة الرئيس " نيكسون " لمصر أصدر الرئيس السادات قراراً يقضى برفع الحراسة المفروضة على الجامعة منذ حرب ١٩٦٧م ، وفى نوفمبر ١٩٧٥م وقعت الجامعة اتفاقية مع الحكومة المصرية جاء فيها : أن الجامعة الأمريكية مزدوجة الجنسية ، وأن يكون قبول الطلبة بالجامعة بنسبة (٧٥%) من المصريين ، (٢٥%) من الأمريكيين ، ويكون رئيس الجامعة أمريكيا ونائبه مصرياً ، كما تم الاحتفاظ بوظيفة المستشار

١ - كمال نجيب : مرجع سابق ، ص ص ١٦٣ - ١٦٤ .

٢ - هندأوى محمد حافظ : مرجع سابق، ص ٤٣٩ .

المصرى ، وصدق مجلس الشعب على الاتفاق ، وكذا مجلس الوزراء ، ونشر كقرار جمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٦م بتوقيع الرئيس السادات. (١)

وبذلك وفى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى وفى ضوء التسهيلات المالية التى تحققت للجامعة الأمريكية خلال تلك الآونة ، وما أتاحته الحكومة المصرية لها من حرية الحركة والسماح لها بالتوسع فى مجالات نشاطها ، تمكنت الجامعة من تحقيق توسعات تعليمية ضخمة، كان على رأسها مركز البحوث الاجتماعية ، الذى يقوم بنشر " سلسلة أوراق القاهرة فى العلوم الاجتماعية " (٢) . ومن المؤكد أن دراسات هذا المركز تعد بمثابة رأس جسر لشبكة الأبحاث الأمريكية فى مصر . (٣)

وبالإضافة إلى مركز البحوث الاجتماعية توسعت الجامعة فى تأسيس برامج دراسية جديدة ومتنوعة وإقامة مشروعات عديدة كان على رأسها مشروع " تنمية الصحارى والتدريب" الذى أقيم فى يناير ١٩٧٩م فى منطقة مساحتها (٢٠٠ فداناً) من الأراضى الرملية الواقعة غرب الدلتا ، (٢٥ فداناً) من التربة المختلطة الجافة بالقرب من مدينة السادات ، وفى سنة ١٩٨٥م تأسست وحدة دراسية للإشراف على المشروع وتطورت فيما بعد لتصبح . ا يعرف باسم " مركز تنمية الصحراء " (٤) . ويعمل حالياً على مساحة (٥٢٥) فداناً ، وتشمل أعمال وبحوث الصحراء التى يقوم بها المركز ثلاثة مجالات هى : التكنولوجيا، والبيولوجيا ، والمجتمع . (٥)

١ - كمال نجيب : مرجع سابق ، ص ص ١٦٦ - ١٦٧ .

٢ - Murphy R . Lawrence , op .cit , P . 228 .

٣ - كمال نجيب : مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

٤ - Murphy R . Lawrence , op .cit . , P . 228 .

٥ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

جامعة سنجور (الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية)^(١)

تأسست الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية (جامعة سنجور) في مايو ١٩٨٩م بمدينة الإسكندرية^(٢) بجمهورية مصر العربية ، وهي جامعة ذات طابع خاص أنشئت لتعزيز التعاون والترابط بين شعوب الدول الفرنكوفونية ، ولذا تم اختيار شعار دول الفرنكوفون ليكون شعارا لها ، حيث ترمز ألوانه الخمس إلى قارات العالم الخمس .

نشأة جامعة سنجور :

ترجع فكرة إنشاء جامعة باللغة الفرنسية في مصر إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي ، أثناء المباحثات التي دارت بين الرئيس ليوبولد سنجور ، والدكتور بطرس غالي - وزير خارجية مصر آنذاك - وقد تلا ذلك اختيار لجنة من الخبراء في تخصصات مختلفة كالطب والقانون والاقتصاد من تسع دول هي : (بلجيكا ، كندا ، مصر ، فرنسا ، إيطاليا ، المغرب ، السنغال ، تونس ، وسويسرا) لوضع الهيكل التنظيمي للجامعة ، وانتهت اللجنة من عملها في عام ١٩٨٩م .

وقد وقع الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال - بصفته رئيسا لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الناطقة بالفرنسية في ذلك الوقت - على بروتوكول إنشاء جامعة سنجور في مؤتمر داکار عام ١٩٨٩ ، كما حضر كذلك حفل افتتاح الجامعة (في مصر) في ٤ نوفمبر ١٩٩٠م مع الرئيس حسنى مبارك والرئيس فرانسوا ميتران والرئيس موبوتو سيسيكو والرئيس ليوبولد سنجور وولى عهد بلجيكا

1- المرجع السابق ، ص ص ١١٣ - ١١٥ .

* ١ ميدان أحمد عرابي - المنشية - الإسكندرية - جمهورية مصر العربية .

وممثلون من الحكومة الكندية وممثلون من الهيئة الدبلوماسية للدول الناطقة بالفرنسية .

رسالة جامعة سنجور وبرامبها :

ورسالة الجامعة هي تأهيل الكوادر الوظيفية ليكونوا روادا للتنمية في أفريقيا ، وذلك من خلال برامج دراسات عليا متخصصة في أربعة أقسام هي : إدارة الأعمال ، إدارة التغذية والصحة ، إدارة التراث الثقافي ، إدارة شئون البيئة ، ومدة الدراسة بالجامعة سنتان يتفرغ فيها الدارس كل الوقت ويؤدي في نهايتها تدريباً عملياً في مجال التخصص لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وتمنح الجامعة دبلوم الدراسات المهنية المتخصصة المعترف بها من مجلس التعليم العالي الأفريقي والمؤسسات الدولية .

وهناك مجموعة من البرامج المشتركة التي يتم تدريسها في أقسام الجامعة الأربعة وهي: الإحصاء والحاسبات ، والتدريب على النظم الإعلامية ، واقتصاديات التسويق ، ودراسات في التنمية المستدامة ، والتدريب على الاتصال والتفاوض ، والاشتراك في الندوات وحلقات النقاش .

وتقبل الجامعة الدارسين حتى سن (٣٥) سنة من الحاصلين على مؤهل عالٍ ، ممن لديهم خبرة في العمل لا تقل عن ثلاث سنوات في مجالات التنمية من أبناء الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية شمال وجنوب الصحراء ، وكذلك أبناء الدول الأخرى من أعضاء المجموعة الفرانكوفونية كبلجيكا وكندا وفرنسا وسويسرا ، وفيتنام وغيرها من العاملين بالوزارات والبنوك والجامعات والباحثين ورجال الأعمال بتلك الدول .

الجامعات الخاصة :

وهى الجامعات التى تم إنشائها بموجب القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م^(١) . وقد بدأت هذه الجامعات عملها فى عام ١٩٩٦م ، بأربع جامعات ، غير أن عددها قد وصل حتى الآن - العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ - إلى عشر (١٠) جامعات ، منها تسع (٩) جامعات قائمة وتعمل ، وجامعة واحدة صدر بإنشائها قراراً جمهورياً ولم تبدأ بها الدراسة بعد، وهذه الجامعات العشر مرتبة طبقاً لتواريخ إنشائها هى جامعات : ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، الجامعة الفرنسية ، الجامعة الألمانية ، الأهرام الكندية ، البريطانية ، الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات ، سيناء (لم تبدأ بها الدراسة بعد) .

كما أن هناك أربع (٤) جامعات أخرى جارى استصدار قرارات جمهورية بإنشائها وهى جامعات : فاروس ، المصرية الروسية ، المستقبل (القاهرة الجديدة) ، النهضة (طيبة).

هذا وسوف ينفرد الفصل السادس من هذا الكتاب بالحديث عن هذه الجامعات متاولاً فلسفة إنشائها ، وتطورها ، وبعض القضايا الأخرى ذات الصلة .

٦ - جامعات وكليات ذات طابع جديد (تحت الإنشاء) :

شهد العقدين الأخيرين - من القرن الفائت - اهتماماً متزايداً لم يسبق له مثيل بضرورة التوسع فى فرص التعليم العالى لزيادة القدرة

١ - القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق.

الاستيعابية لمنظومة التعليم العالي في مصر كاستجابة حتمية لتطور وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ، وارتفاع نسبة هذا التعليم في الشريحة العمرية من (١٨ - ٢٣) سنة ، وبحيث تلحق مصر بالمعدلات العالمية للطلبة ، وقد انعكس ذلك على التطور الملحوظ في خريطة انتشار رفعة التعليم الجامعي في محافظات جمهورية مصر العربية من خلال (١٢) جامعة حكومية وفروعها ، (٩) جامعات خاصة عاملة (حتى الآن ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦) بالإضافة إلى جامعة الأزهر ، وهذا ما تم التعرّيج عليه في الصفحات السابقة .

إلا أنه وفي إطار الجهود المستمرة لوزارة التعليم العالي في مجال تطوير التعليم العالي في مصر ، وتفهم القائمين على شئون الدولة لمدى أهمية الجامعات في ظل النظام العالمي الجديد ، قد تمت الموافقة على تنفيذ عدة مشروعات تفتح آفاق جديدة للتوسع في فرص التعليم الجامعي من منطلق يحقق العدالة الاجتماعية ويتمسك بمبدأ تكافؤ الفرص ، ومن هذه المشروعات :

- أ- إنشاء جامعة للتعليم عن بعد (الجامعة المصرية للتعليم عن بعد) .
 - ب- إنشاء ثلاث (٣) جامعات أهلية متخصصة .
 - ج - إنشاء ثلاث (٣) كليات للدراسات العليا .
- وفيما يلي نبذة عن كل مشروع منها :

أ - الجامعة المصرية للتعليم عن بعد :

سبقت الإشارة في هذا الفصل إلى التعليم الجامعي من بعد وذلك عند الحديث عن أنماط التعليم الجامعي ، ويعتبر تطبيق التعليم من بعد خطوة عملية على طريق التحول من النظم التعليمية التقليدية إلى النظم التعليمية الجديدة ، حيث أنه يخرج على القوالب التقليدية ، وأنظمة القبول الصلبة وفي تنظيم الدراسات ، هادفاً من ذلك إلى تحقيق تكافؤ الفرص

لمن لا يستطيع مواصلة الدراسة مباشرة بسبب أو لآخر ، كما يستهدف تعويض قصور التعليم النظامي " التقليدي " عن تطوير نفسه ، وبلوغ غاياته بالسرعة المرجوة في ظل عالم متغير وسريع التطور .

وقد نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ حواراً للدكتور عمرو عزت سلامة - وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي آنذاك - جاء فيه ^(١) " .. ويبدأ تنفيذ خطوة تأخرت كثيراً عن التطبيق في مصر ، وهى إنشاء جامعة للتعليم عن بعد ، تمولها الدولة فى مراحل الإنشاء لمدة ثلاث سنوات فقط تعتمد بعدها على مواردها الذاتية ، وسوف تبدأ المرحلة الأولى لهذه الجامعة فى العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م ، ويسبقها فى التنفيذ - من العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م - إنشاء عدد من الكليات التكنولوجية وتحديدًا أربع (٤) كليات تكنولوجية متميزة تتبع النظم الدولية المعتمدة .

كما نشرت نفس الجريدة بتاريخ ١١ / ٧ / ٢٠٠٥ أن الوزير أوضح - خلال اجتماع المجلس الأعلى للجامعات برئاسة ^(٢) - أن الجامعة المصرية للتعليم عن بعد سوف تستفيد من الإمكانيات المصرية فى مجالات الحاسبات والإنترنت والأقمار الصناعية وتستهدف توفير فرص لنحو (٥٠) ألف طالباً وطالبة خلال السنوات الخمس المقبلة (أى حتى عام ٢٠١٠م) إضافة إلى الطلبة العرب والأجانب ، وتضم تخصصات متنوعة ودرجات علمية فى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا .

١ - جريدة الأهرام المصرية فى ١٨ / ١١ / ٢٠٠٤ ، ص ٢٤ .

٢ - جريدة الأهرام المصرية فى ١١ / ٧ / ٢٠٠٥ ، ص ١٤ .

وجدير بالذكر أنه وبالرغم من عدم وجود جامعة قائمة " للتعليم عن بعد " فى مصر ، فإن نظام التعليم المفتوح من بعد يطبق (منذ العام الجامعى ١٩٩١/٩٠)^(١). ضمن برامج أربع جامعات مصرية وهى جامعات ^(٢) : القاهرة، الإسكندرية، عين شمس ، وأسيوط ، وتشمل الدراسة : العلوم الزراعية ، والتكنولوجيا ، والمعاملات المالية والتجارية، والاقتصاد ، والقانون، والإعلام ، وتوجد شعبة واحدة لدراسة اللغة الإنجليزية بكلية الآداب جامعة القاهرة ، وتختلف مدة الدراسة من تخصص لآخر، والحد الأدنى هو أربع (٤) سنوات، وبدون حد أقصى، وتنتهى بالحصول على الدرجة الجامعية الأولى .

ويشترط للالتحاق ببرامج التعليم المفتوح (من بعد) الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها ، أو الدبلومات الفنية على أن يكون قد مضت خمس سنوات على الأقل من تاريخ الحصول على المؤهل.^(٣)

ب - الجامعات الأهلية :

الجامعة الأهلية هى " مؤسسة تعليمية غير هادفة للربح يقوم بإنشائها جموع المساهمين والمتبرعين - من مواطنين ومؤسسات وشخصيات اعتبارية - بأموال أو أراضى أو منشآت ، ويكون المصدر الرئيس لتمويلها من مصادر أهلية غير حكومية تتمثل فى الهبات والتبرعات والوقفات والمنح الإنسانية ، ويكون لها شخصية اعتبارية ولها مجلس أمناء يتكون من بعض المساهمين وغيرهم من الشخصيات

١ - أحمد إسماعيل حجى : التعليم الجامعى عن بعد ، مرجع سابق، ص ٢٦ .

٢ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : التعليم العالى فى مصر . مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

٣ - المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

من ذوى الخبرة المتميزة فى مجال التعليم الجامعى ، ويكون هدفها إعداد الخريج المؤهل المتميز فى المجالات المدنية ، وتعطى برامجها دراسات للتخصصات البينية والمشاركة وتسهم بفاعلية فى البحث العلمى ، ويتم إنشائها بقرار من رئيس الجمهورية ، وتخضع لإشراف الدولة " .

وحتى الآن لا توجد فى مصر " جامعة أهلية " قائمة ، غير أنه هناك ترتيبات لقيام ثلاث (٣) جامعات أهلية متخصصة فى مصر ، تبدأ المرحلة الأولى لها فى استقبال طلابها من العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ م ، فقد نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ م أنه تم عرض مشروعا على رئيس الجمهورية بإنشاء ثلاث (٣) جامعات أهلية متخصصة فى مصر ، تبدأ مرحلته فى العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ م، وهذه الجامعات الأهلية الثلاث هى: ^(١)

- جامعة العلوم الطبية والصيدلية ، وتسهم فى إنشائها وتمويلها اتحادات ونقابات الأطباء وشركات ومؤسسات الأدوية وهيئات التأمين الصحى .
- جامعة العلوم الهندسية ، بمساهمة وتمويل اتحادات الصناعات والمقاولين والنقابات المرتبطة بالمهن الهندسية .
- جامعة العلوم الاقتصادية والإدارية والتجارية الإلكترونية، بمساهمة اتحاد البنوك وشركات التأمين واتحاد الغرف التجارية .

١- جريدة الأهرام المصرية فى ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ ، مرجع سابق .

وفى نفس العدد - من جريدة الأهرام - صرح وزير التعليم العالي بأنه يجرى إعداد دراسة مبدئية لتحديد المساهمات المالية التى تقدر بنحو (٣٠٠) مليون جنيها مصريا ، والإعلان عن الفكرة وتخصيص مساحة من الأرض تقدر بنحو (١٥٠) فدانا مساهمة من الدولة ، وعمل الخطط التنفيذية والبرامج الزمنية للإنشاء والإجراءات المطلوبة لبدء الدراسة والتى ينتظر أن تكون فى العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م فى كليتين تزداد كل عام طبقا للجدول الزمنية المعتمدة فى دراسة الجدوى . (١)

هذا وقد نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ١١ / ٧ / ٢٠٠٥م إعلان وزير التعليم العالي عن بدء الدراسة بالجامعة الأهلية والجامعة المصرية للتعليم عن بعد فى العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م ، وذلك بعد أن وافق مجلس الوزراء على إنشائهما لرفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي ، كما أوضح الوزير أن الجامعة الأهلية تستهدف توفير قدرة استيعابية إضافية لنحو (٤٠) ألف طالباً وطالبة خلال السنوات العشر المقبلة (أى حتى عام ٢٠١٥) بتكلفة إجمالية قدرها (٣٢٠) مليون جنيها مصريا ، يسهم صندوق التعليم بالوزارة بنحو (١٠٠) مليون جنيها مصريا ، ويعتمد باقى التمويل على المشاركات الشعبية المجتمعية . (٢)

ومما لا شك فيه أن هذا المشروع لكى يتحول إلى واقع ويجنى المجتمع ثماره فلا بد أن يبدأ من خلال هيئات تأسيسية تضم جميع رموز وتيارات الوطن من كل الاتجاهات والمواقع.. مؤسسات وهيئات ورجال أعمال وأفراد ، وتتضافر كل هذه الجهود لإنجاح الجامعة، ولمصر تجربة فريدة تاريخيا فى هذا المجال تتمثل فى جامعة القاهرة التى جاءت ولانتهى عام ١٩٠٨م باسم الجامعة الأهلية ومن خلال إسهام أبناء مصر كلها .

١ - المرجع السابق .

٢ - جريدة الأهرام المصرية فى ١١ / ٧ / ٢٠٠٥ ، مرجع سابق .

ج - كليات للدراسات العليا :^(١)

فقد وافق المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ٣١ / ١١ / ٢٠٠٣ م على إنشاء ثلاث (٣) كليات للدراسات العليا فى مجالات : الطب ، الهندسة ، والتربية ، بهدف توفير الكوادر العليا المؤهلة التى تحتاج إليها البلاد من هذه التخصصات الحيوية ، وستكون الدراسة فى الكليات الثلاث باللغة الإنجليزية ، ويستعان فيها للتدريس بالأساتذة المتميزين من نوى الخبرة العلمية فى مصر ودول العالم المختلفة .

وقرر المجلس تشكيل لجنة من بين أعضائه لدراسة آليات وجوانب التنفيذ ، ومن المنتظر أن يتم البدء فى تمويل هذه الكليات من الصندوق القومى للتعليم الذى وافقت اللجنة الوزارية للتعليم برئاسة رئيس مجلس الوزراء على إنشائه وتمويله من المنح والقروض الميسرة من الدول والمؤسسات الدولية وما تقدمه الحكومة المصرية .

وقد تم تخصيص مبلغ خمسمائة (٥٠٠) مليون جنيهًا مصرياً كبداية لنشاط الصندوق الذى يتولى إدارته مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء والشخصيات ذات الصلة ، ويجتمع مرة كل شهر لدراسة المشروعات ذات الأولوية .

وعند القيام الفعلى لمثل هذه الكليات ، بأن يكون لها كادر خاص ، ويتم اختيار العاملين بها من نوى الكفاءات العالية من الجامعات ومراكز البحوث المختلفة ، وأن يكون لها مركز اتصال دائم بالمصانع والشركات العاملة فى مصر ، كما يجب أن ترتبط الأبحاث التى تجرى فى هذه

١- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم

العالى ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

الكليات ارتباطاً وثيقاً بمشكلات المجتمع في المجالات المختلفة ، وتعمل على إيجاد الحلول العلمية لها ، وأن يفرض على الشركات والمصانع والهيئات العاملة في مصر المساهمة المالية في إنشائها .

وبعد العرض السابق لمؤسسات التعليم العالي الجامعى فى مصر (الجامعات) ، يأتى عرض النوع الثانى من مؤسسات التعليم العالي فى مصر وهو مؤسسات التعليم العالي غير الجامعية ، وذلك فيما يلى .

ثانياً : مؤسسات تعليم عالي غير جامعية :

يمثل التعليم العالي غير الجامعى (الكليات والمعاهد المتخصصة التى تتبع وزارة التعليم العالي أو وزارات أخرى أو المستقلة منها والخاصة) ركناً أساسياً فى منظومة التعليم العالي فى مصر . وتتمثل أهمية هذا النوع من التعليم فيما يلى : (١)

- إن بعض هذه المعاهد تخرج نوعيات فنية متطورة ، ولا توجد كليات جامعية تنافسها فى تخريج تلك النوعيات .
- ينتظم فى هذا النوع من التعليم (كليات ومعاهد عالية ومتوسطة) أعداد كبيرة من الطلبة بلغت نحو (٤٦٤) ألف طالبا وطالبة فى العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وهذا يمثل نحو (٣٦%) من إجمالى المقيدى بالجامعات الحكومية والخاصة والبالغ عددهم (١,٢٧٨,٥٧٢) طالبا وطالبة فى نفس العام .

ويهدف التعليم العالي غير الجامعى إلى إعداد الفنى المتخصص من أجل خدمة المجتمع، ويفتح الباب للتوسع فى قبول مؤهلات أخرى من غير خريجي الثانوية العامة فى مجالات التعليم العالي التى تتناسب

١ - المرجع السابق ، ص ١٣ .

معها ، ويقدم التعليم العالى غير الجامعى من التخصصات الفنية والتربوية ما يسد ليس فقط حاجة قطاعات الإنتاج بل وكذلك حاجة المؤسسات التعليمية، ويمكن تقسيم مؤسسات التعليم العالى غير الجامعية إلى ثلاثة أقسام هى : (١)

- ١- كليات ومعاهد حكومية (عالية ومتوسطة) .
- ٢- معاهد خاصة (عالية ومتوسطة) .
- ٣- مؤسسات تعليم عالى تابعة لوزارات وهيئات أخرى (تابعة لقطاعات تنفيذية) .

وفيما يلى نبذة عن كل قسم منها: (٢)

١ - الكليات والمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) :

تضم الكليات والمعاهد العالية الحكومية كلياتى : التعليم الصناعى بالقاهرة وبنى سويف، وثلاثة معاهد عالية : للتكنولوجيا ببنها ، والطاقة بأسوان ، والإدارة والحاسبات ببور سعيد ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات هذا بالإضافة إلى معهد الدراسات الإسلامية وهو مؤسسة علمية للدراسات العليا تابعة لوزارة التعليم العالى .

١ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى فى مصر " ،

مرجع سابق ، ص ٤٢٣

٢- مستخلص من المصادر التالية :

- المرجع السابق ، صفحات متفرقة .

- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة

التعليم العالى ، مرجع سابق، ص ص ١٣ ، ١٤

- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر - الواقع

والمأمول " ، مرجع سابق ، ص ص ١٤١ - ١٤٣ .

أما المعاهد المتوسطة فقد بلغ عددها فى العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م (٤٦) معهدا وتضم هذه المعاهد (الفنية) (١٩) معهدا فنيا تجاريا ، (٢٢) معهدا فنيا صناعيا ، أربعة (٤) معاهد فنية فندقية بالإضافة إلى معهد خدمة اجتماعية ، ومدة الدراسة بها سنتان .

٢ - المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) :

وتضم المعاهد التكنولوجية والهندسية ، والسياحة والفنادق ، والإدارة ، والحاسب الآلى ، واللغات والترجمة ، والإعلام ، والاقتصاد ، والبيئة ، والخدمة الاجتماعية ، والدراسات التعاونية ، وغير ذلك من المجالات التى يتطلبها سوق العمل . وقد وصل عددها فى العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م إلى (٩١) معهدا منها (٨٠) معهدا عاليا ، (١١) معهدا متوسطا ، ومدة الدراسة بالمعاهد العالية أربع سنوات وبالمعاهد المتوسطة سنتان .

٣ - مؤسسات التعليم العالى التابعة لوزارات وهيئات أخرى (تابعة لقطاعات تنفيذية) وتشمل :

- أ- أكاديمية الفنون المصرية التابعة لوزارة الثقافة .
- ب- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى التابعة لجامعة الدول العربية .
- ج- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية التابعة لوزارة التنمية الإدارية .
- د- أكاديمية الإعلام الدولية التابعة لوزارة الإعلام .
- هـ- أكاديمية أخبار اليوم للهندسة وتكنولوجيا الطباعة والصحافة التابعة لمؤسسة أخبار اليوم .
- و- الجامعة العمالية التابعة للاتحاد العام لعمال مصر .
- ز- هيئة المعهد القومى للتدريب على أعمال الطيران المدنى التابعة

لوزارة الطيران وتضم : معهد مصر للطيران ، معهد هندسة وتكنولوجيا الطيران ، معهد المراقبة الجوية والدراسات الأكاديمية ، معهد الحاسبات وتكنولوجيا معلومات الفضاء والطيران .

- ح- الكليات والأكاديميات العسكرية وتضم : كلية الشرطة التابعة لوزارة الداخلية ، والكليات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع .
- هذا بالإضافة إلى أربعة معاهد للبحوث والدراسات العليا وهي :
- أ- معهد التخطيط القومى التابع لوزارة التخطيط .
- ب- معهد التبين للدراسات المعدنية التابع لوزارة الصناعة .
- ج- معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعى التابع للجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعى .
- د- المعهد القومى للاتصالات السلوكية واللاسلكية التابع لوزارة المواصلات .

ومن خلال العرض السابق لمؤسسات التعليم العالى فى مصر يتضح التنوع الكبير لهذه المؤسسات ، وهذا من شأنه أن يخلق نوعا من التنافسية بين هذه المؤسسات - المؤسسات الجامعية تحديدا - ولأن تعزيز تنافسية جامعاتنا سيصب فى مصالح أطراف عدة هي : الطلبة ، وأصحاب الأعمال والشركات ، والجامعات ، والاقتصاد القومى ، لذا فقد يكون من المفيد للبحث الحالى والهادف إلى تقييم الجامعات الخاصة المصرية أن يشير إلى أبعاد المنافسة بين الجامعات ، وقيم التقدم كأساس لهذه المنافسة ، وذلك فيما يلى :

مفهوم القدرة التنافسية في التعليم الجامعي :

يعنى مفهوم القدرة التنافسية في التعليم الجامعي شقين أساسيين هما : (١)

أ- قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية ، وخصائص أعضاء هيئة التدريس ، والمكتبات ، والقاعات ، والتجهيزات الدراسية والبحثية ، وتسهيلات التدريب العملى للطلبة ، ونمط الإدارة ، ونظم الجودة، وابتكار نظم وبرامج تأهيل جديدة تتواءم مع المستجدات البيئية .

ب- القدرة على جذب واستقطاب الطلبة من السوق المحلية والخارجية ، ولاشك أن النجاح فى الشق الثانى متوقف على النجاح فى الشق الأول .

أبعاد المنافسة بين الجامعات (فى القرن الحادى والعشرين) :

أصبحت المنافسة بين الجامعات أكثر حدة مما كانت عليه فى الربع الأخير من القرن العشرين لاسيما على الساحة المحلية ، فبعد أن كان

١ - انظر :

- أحمد سيد مصطفى : التسويق العالمى - بناء القدرة التنافسية للتصدير ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢١ .

- Philip Kotler : Marketing Management , New Jersey , Prentice Hall International, 2000 , PP . 256 – 257 .

التنافس بين الجامعات قاصراً على العالم المتقدم ، دخلت المنافسة إلى الساحة المحلية ، فأصبح التنافس اليوم قائماً بين : (١)

- أ- الجامعات الخاصة المحلية .
- ب- الجامعات الخاصة المحلية وجامعات قادمة من وراء البحار .
- ج- الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ، وهو سياق تنافسي تتركه - بوعى - الجامعات الخاصة ، وتسعى للفوز فيه من خلال زيادة حصتها السوقية في سوق التعليم الجامعي .
- د- تنافس بين كل ما تقدم والجامعات الأجنبية التي أتت لتستثمر أموالها ولتقيم مبانيها وتمارس خدماتها محلياً ، أو تلك التي تنشأ برامج مشتركة مع جامعات خاصة محلية، أو التي تستقطب طلاباً وطالبات من الداخل للسفر للالتحاق بها ، أو الدراسة بها عن بعد (إلكترونيا) .

قيم التقدم كأساس للمنافسة بين الجامعات :

إن تقدم أى مجتمع من المجتمعات مرهون بخصائص ثقافته وبمدى سيادة قيم التقدم على مستوى شرائح ومنظمات هذا المجتمع ، فالقيم هي أساس لسلوك الناس فرادى وأيضاً الجماعات فى المنظمات العامة والخاصة ، وهى أساس لفاعلية الأداء فى كل المجالات - بما فيها الجماعات - وعلى كل المستويات . وأهم قيم التقدم فى هذا الصدد : (٢)

١- أحمد سيد مصطفى : " تنافسية التعليم الجامعي فى القرن الحادى والعشرين - دعوة للتأمل " ، المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة "، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

٢ - المرجع السابق ، ص ص ٢٨ - ٣١ .

- أ- قيمة التخطيط العلمى لبرامج ومناهج التعليم الجامعى التى تجمع بين التدريس والبحث العلمى ، وليس مجرد التدريس .
- ب- قيمة ثقافة النظم (بدلا من ثقافة الأشخاص) بمعنى أن تصمم النظم لتبقى وتتطور ، بغض النظر عن تغير رؤساء الجامعات ، أو عمداء الكليات ، أو رؤساء الأقسام العلمية .
- ج- قيمة الإنقاف فى وضع الكتاب الجامعى وفى التدريس وفى الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه ، وحفز الطلبة على التفكير العلمى والتفكير الابتكارى والانخراط فى فرق عمل منتجة .
- د- قيمة قبول النقد ونقد الذات ، وهى من القيم الضرورية التى يجب التحلى بها وزرعها أيضا فى الطلبة.
- هـ- قيمة استشراف المستقبل ، وهذا ضرورى فى ضوء التغير المستمر فى حاجات أسواق العمل المحلية والخارجية ، فى عالم سريع التغير تكنولوجيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا .
- و- قيمة روح الفريق التى يتعين أن تشيع بين أعضاء هيئة التدريس ليزرعوها ويرووها وينموها فى طلابهم ، فتجارب الدول المتقدمة كافة تثبت أن وراء النجاح والتقدم عوامل عديدة كان القاسم المشترك الأعظم بها هو الأداء الجماعى وروح الفريق .
- ز- قيمة القياس المرجعى Benchmarking وذلك بأن تختار الكلية وكذا الجامعة منافسا نموذجيا وتحدد مجالات تميزه ثم تضع برنامجا لعبور الفجوة والارتقاء لمستوى هذا المنافس النموذجى ، حتى إذا ما تم ذلك يجرى رصد منافس نموذجى آخر وإعادة الكرة . إنها إحدى أدوات التحسين المستمر ضمن نهج إدارة الجودة الشاملة .^(١)

١- أحمد سيد مصطفى : إدارة الإنتاج والعمليات فى الصناعة والخدمات ، ط ٤ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٩ ، ص ٥٦٦ .

تعقيب :

من خلال العرض السابق لمؤسسات التعليم العالي - والجامعى تحديدا - فى مصر ، تبدو الكثرة والتنوع والانتشار واضحة لهذه المؤسسات والتي كان من بينها الجامعات الخاصة، وفى هذا دليل بين على صدق وجدية المحاولات التى تبذل من أجل تطوير نظم التعليم الجامعى وتنويعها كاستجابة لمطالب المتغيرات المجتمعية المتلاحقة .

ولأنه لا يمكن الفصل بين النظام التعليمى بمشكلاته وتحدياته ، وبين واقع المجتمع ، بل يمكن القول إن النظام التعليمى يعكس من خلال بنيته ووظائفه وأهدافه ما يسود المجتمع من متغيرات وأوضاع (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) ، لذا فإن التنامى السريع لظاهرة خصخصة التعليم الجامعى فى البلاد العربية ، لا تعدو كونها انعكاسا أو استجابة لمتغيرات عاشتها وتعيشها هذه المجتمعات أو البلدان ، فما هى إذن المتغيرات المجتمعية التى دفعت بالحكومة المصرية إلى السماح بإنشاء جامعات خاصة كاستجابة حتمية لهذه المتغيرات ، إلى حد اعتبار هذه الجامعات الخاصة رافدا أساسيا من روافد التعليم الجامعى فى مصر ؟ ، والإجابة عن هذا التساؤل هى موضوع الفصل القادم.

الفصل الخامس

بعض المتغيرات المجتمعية الدافعة

لإنشاء الجامعات الخاصة المصرية

مقدمة :

أولاً: بعض المتغيرات العالمية

١ - العولمة :

- نشأة العولمة .
- مفهوم العولمة .
- تضمينات تعريفات العولمة .
- أشكال العولمة .
- أدوات العولمة .
- تحديات العولمة .
- ٢ - الثورة المعلوماتية .
- ٣ - الثورة العلمية والتكنولوجية .
- ٤ - ثورة الاتصالات .
- ٥ - الخصخصة .

- الخصخصة والمفهوم الجديد للجامعة .

ثانياً : بعض المتغيرات المحلية .

- ١- التحول الأيديولوجي (من الاشتراكية إلى الرأسمالية) .
 - ٢- تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وعوامله:
 - عامل الانفجار السكاني .
 - عامل زيادة الطموح التعليمي
 - عامل السياسات الحاكمة للتعليم الثانوي العام والفني
 - عامل التغير في التركيب الاقتصادي .
 - عامل التغير في التركيب الوظيفي
 - عامل ارتفاع مستوى المعيشة
 - ٣- أزمة تمويل التعليم الجامعي .
- تعقيب .

يعيش العالم الآن - ونحن في بدايات الألفية الثالثة - حقبة جديدة مثيرة من التقدم الإنسانى نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة التى حدثت فى القرن العشرين - وبصفة خاصة خلال العقود الخمسة الأخيرة - فى مجالات لم تسمع بها أذن ولا كانت تخطر على بال بشر : غزو الفضاء ، فيزياء الليزر ، الكيمياء الإحصائية ، طفل الأنابيب ، الهندسة الوراثية، بنوك الأمشاج واستنساخ بدأ بالنعجة " دوللى " على يد العالم " إيان ولموت " حيث جاءت كأول أنثى مستنسخة من الثدييات الحافرية Ungulata : Order ، ويصف ذلك أحد الشعراء قائلا :

العلم فى يومنا شيوترخ	وكل علم عظيم الشأن يرتسخ
هزى برأسك يا دوللى	فكل شئ غدا بالكون يُنتسخ
مفاخرة هلم فاستسخوا	فإن ما قد فنى منكم سينتسخ
يا قوم وابتسموا	

الفصل الخامس

بعض المتغيرات المجتمعية الدافعة لإنشاء الجامعات الخاصة المصرية

مقدمة :

يعيش العالم - مع بداية القرن الحادى والعشرين - فى ظل نظام عالمى جديد زاخر بالمتغيرات التقانية ، والسياسية ، والاقتصادية ، برزت فيه المعلومات بكافة مفاهيمها التكنولوجية ، وتداعياتها الاجتماعية، كواحدة من أقوى العوامل البيئية والحضارية فى المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، التى جعلت التاريخ الذى نحيا يبدو غير التاريخ الذى نعلم ونفهم ، وكأنها موجهة عارمة اجتاحت الكثير من المفاهيم التقليدية فى كافة المجالات ، مما دعى البعض إلى إطلاق مسمى " الموجة الرابعة " (١) ، وبدأ الحديث عن " الموجة الخامسة " تعبيراً عن ما يحدث من متغيرات متلاحقة فى عالم اليوم .

ويتعرض المجتمع المصرى - كبقية المجتمعات - لمتغيرات وتحديات فرضتها الظروف العالمية عليه ، وعلى رأس هذه المتغيرات العالمية " العولمة " بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١) . وبأدواتها من ثورات تكنولوجية ومعرفية واتصالات ، واقتصاد السوق ، وشركات متعددة الجنسية.

* كان الفأس هو رمز " الموجة الأولى " ، ونظام تجميع الماكينات والأدوات هو رمز " الموجة الثانية " ، وأصبح الكمبيوتر (المعلومات) هو رمز " الموجة الثالثة " أو " ما بعد الصناعة " .

١ - جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : " تحقيق الجودة الشاملة فى التعليم العام " ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة (٢٨) ، القاهرة ، ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، ص ٢٥ .

كما أن المجتمع المصرى قد تعرض لعدة تغيرات محلية : اجتماعية واقتصادية وتاريخية ، كان على رأسها التحول الأيديولوجى (من الاشتراكية إلى الرأسمالية) ، وتنامى الطلب الاجتماعى على التعليم والتعليم الجامعى تحديدا ، وتعد فترة تسعينيات القرن العشرين فترة حاسمة ، فى تاريخ التعليم الجامعى المصرى ، حيث شهدت توسعا وتنوعا كبيرا فيه . فمع بداية عام ١٩٩١م شهدت ساحة التعليم الجامعى بداية التعليم الجامعى المفتوح ، وفى عام ١٩٩٣م الانتساب الموجه ، وفى عام ١٩٩٦م التعليم الجامعى الخاص ، وفى تلك الفترة بدأ إدخال أقسام التدريس بلغة أجنبية بالجامعات الحكومية . (١)

ويرجع هذا التنوع فى التعليم الجامعى إلى الاستجابة لاهتمامات واحتياجات الأفراد المتعددة ، والتكيف مع متغيرات تفرضها التطورات العالمية وظروف المجتمع . ذلك أن الدول عبر أرجاء العالم تلجأ إلى إعادة تنظيم نظم التعليم بها ، نظرا لأن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة تجرفها بقوة ، وينظر إلى التعليم فى كل مكان باعتباره الطريقة الرئيسية لمنح الأفراد القدرة لمواجهة هذه التغيرات . (٢) ولذا سوف يحاول هذا الفصل الوقوف على أهم المتغيرات العالمية والمحلية ، الكامنة وراء إنشاء الجامعات الخاصة المصرية ، وذلك فيما يلى :

١- نجوى يوسف جمال الدين : " التنوع فى التعليم الجامعى المصرى وحتمية التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس " ، التربية والتنمية ، س (٧) ، ع (١٨) ، مرجع سابق ، ص ٢ .

٢ - حياة دين : " إصلاح التعليم الثانوى فى المغرب - تحديات وآمال " ، مستقبلات ، المجلد (٣٤) ، ع (٢) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، يونيه ٢٠٠٤ ، ص ٢٦٧ .

أولاً : بعض المتغيرات العالمية

تجلت فى نهاية القرن العشرين - ودخلت إلى القرن الحادى والعشرين - متغيرات عالمية شديدة ، غيرت وجه العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، فنحن نعيش حضارة جديدة ، هى مزيج من التقدم التكنولوجى ، والثورة المعلوماتية الفائقة السرعة فى إطار نظام عالمى جديد " العولمة " له هياكله ، وله نظامه الإنتاجى المتميز ، وله انعكاساته وآثاره فى مختلف المجالات ، وهذا يؤدى بالضرورة إلى تغيير جذرى فى شكل الحياة، وفى مؤسسات التعليم ومخرجاته وفى متطلبات سوق العمل .

وبما تحمله من متغيرات فقد فرضت " العولمة " تحديات جذرية ومصيرية على جميع الدول والحكومات فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ^(١) . وأصبح الحل الوحيد أمام هذه الحكومات ، لا يتمثل فى مقاومة هذه المتغيرات ، ولكن فى كيفية إدارتها وفهم خصائصها ، وقياس أبعادها ، والأخذ بالسياسات التى تواكبها ، وتسهم فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى الجديد .

١ - عبد الفتاح على الرشدان : " دور التربية فى مواجهة تحديات العولمة فى الوطن العربى " ، الملتقى العربى حول " التربية وتحديات العولمة الاقتصادية " ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لليونسكو ، القاهرة ، ٢٨ سبتمبر - أول أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ٣ .

وهذا بطبيعة الحال يفرض على شعوب أممتا العربية أن تعيد النظر فى ترتيب أنظمتها فى ضوء النظام العالمى الجديد^(١). ذلك أن هذا النظام - الذى لم يعد اختيارا - يحمل فى طياته إعادة النظر فى كل القيم والمعتقدات والثورة على قبول المسلمات .^(٢)

ونظام التعليم من أكثر النظم تأثرا بإفرازات هذا النظام العالمى الجديد " العولمة " لكونه يضم الملايين من قطاعات الشباب بالإضافة إلى تزايد الطلب الاجتماعى عليه ، ولكى يستجيب النظام التعليمى لمتطلبات النظام العالمى الجديد فإن ذلك لا يستدعى فقط إصلاح النظام القائم ، وإنما يتطلب - فى كثير من الأحيان - نظاما جديدة وطرقا جديدة .

وليست الدراسة الحالية بصدد شرح تفاصيل التغيرات والمستجدات الدولية ، ولكنها تلقى ضوءا على أهم صور وأشكال التحديات التى فرضتها هذه التغيرات وكيف تمخض عنها حتمية السماح بإنشاء جامعات خاصة مصرية كاستثمار فى التعليم الجامعى ، وفى هذا الصدد سوف تركز الدراسة على المتغيرات العالمية التالية : العولمة ، الثورة المعلوماتية ، الثورة العلمية والتكنولوجية ، ثورة الاتصالات ، الخصخصة ، وفيما يلى نسلط الضوء على كل منها مع التركيز على متغير العولمة على اعتبار أن الأربع متغيرات الأخرى ما هى إلا مرتكزات للعولمة أو إفرازات لها .

١- فاروق عبده فليح : " أزمة التربية بين العولمة وخصوصية الثقافة " ، مجلة كلية التربية بدمياط، ع (٣٩)، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٢ .

٢ - بثينة حسنين عمارة : العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصرى، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠ ، ص ٩ .

١ - العولمة: Globalization

لقد أصبح الإنسان محاطا بقدر هائل من المعلومات ، والاكتشافات التكنولوجية ، فأضحى يسمع عن الكيمياء الإحصائية ، والبيولوجيا الإحصائية ، والذكاء الاصطناعي ، والجينوم ، والاستساخ ، وغيرها من المصطلحات التكنولوجية والمعلوماتية التي ارتكز على التقدم فيها مفهوم " العولمة " ، والذي من بين خصائصه ، إخضاع العالم لضوابط وقوانين مشتركة ، تضع فيه حدا لكل أنواع السيادة والتسييد .

والعولمة كظاهرة عالمية لها تجليات متعددة : اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، على منظومة الحياة المجتمعية بأكملها ^(١) . فقد غزت العولمة حياتنا ، حتى لم يعد لمجتمع ما في عالمنا المعاصر أن يبنى عنها ، أو يفر منها ، أو ينجو من آثارها وتداعياتها وتطبيقاتها في مختلف أشكال الحياة ، ومع مختلف قطاعات المجتمع بما فيها قطاع التعليم .

ومع أن الدراسة الحالية ليست مهمتها البحث في ظاهرة العولمة ، إلا أن هذا لا يعفى من التعرّيج على نشأة العولمة ، ومفهومها ، وأشكالها ، وأدواتها ، وتحدياتها ، وذلك بهدف التعرف على دورها كمغير عالمي رئيس وراء خصخصة التعليم الجامعي وإنشاء جامعات خاصة مصرية وذلك فيما يلي :

¹ - Garnoy Martin : " Globalization and Educational reform , what planners need to know" , UNESCO , Paris , 1999 , P . 13 .

نشأة العولمة :

لقد شاع استخدام مفهوم العولمة فى مجالات الحياة كافة وبشكل مكثف منذ بداية تسعينات القرن الفائت. حيث أشار قاموس إكسفورد لمفهوم العولمة للمرة الأولى عام ١٩٩١م، باعتبارها من الكلمات الجديدة التى برزت حديثاً ^(١) . إلا أن ذلك لا يعنى أن هذا المفهوم لم يكن قائماً فى السابق ، بل وجد غير أنه لم يحظ بأى اهتمام يذكر من قبل. ^(٢)

ومهما أظهرت العولمة من تطورات فإن نشوتها يرتبط بظهور الرأسمالية الصناعية العالمية ، فقد جاءت العولمة فى ظل ظروف دولية واقتصادية أسهم فى صياغتها انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتفكك المنظومة الاشتراكية ، الأمر الذى مهد الطريق لنظام عالمى مختلف عما كان سائداً فى ظل الحرب الباردة بين النظامين : الاشتراكى والرأسمالى .

مفهوم العولمة :

على الرغم من شيوع مفهوم العولمة والاهتمام الكبير به من قبل الكثير من المفكرين والعلماء فى شتى حقول المعرفة ، فإن هذا المفهوم مازال فى طور التكوين ، ومازالت جدلية النقاش حول ماهيته قائمة ، ومن ثم مازال غائماً وعائماً على ساحة التفكير المعاصر .

وفى هذا الصدد يقول " جيمس روزنار " - أحد أبرز علماء السياسة الأمريكية - " إن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف أنشطة العولمة تبدو عملية صعبة ، لأن العلماء والباحثين انقسموا حولها ما بين مؤيدين

^١ - Ronald , Rebertson : Globalization , London , Sage Co . , 1992 , P . 8 .

^٢ - يوسف محمد خضور : " العولمة تاريخاً ومصطلحاً " ، مجلة العلوم التربوية ، ع (٤) ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

ورافضين ومستسلمين ، كل حسب انتمائه الفكرى والأيدىولوجى ، لكن القاسم المشترك بينهم جميعا ، أنهم لم يحددوا تاريخا معيناً لبداية هذه الظاهرة ، وأن المصطلح مازال فى طور التكوين ، فهو مازال غامضا وغائما على ساحة التفكير المعاصر.^(١)

ففى حين أشار " جون توملنسون " John , Tomlinson إلى خطورة العولمة معتبرا إياها قهرا ثقافيا^(٢). نجد أن دافيد روسكوب " الأمريكى David , Rothkop يرى أنها خطوة أساسية نحو عالم أكثر استقرارا وهناءة وحياة أفضل^(٣) . وفى حين يقرر الأمريكى " توماس فريدمان " Thomas , Friedman إن العولمة هى الأمركة^(٤) نجد أن " أحمد يوسف " يرى أنها عملية مستقلة عن إرادة كل القوى مهما كانت مهيمنة .^(٥)

وعلى أية حال فإن هناك محاولات كثيرة ومتعددة لتحديد المقصود بالعولمة ، ومن هذه المحاولات : محاولة حامد عمار الذى يرى أن "

١ - جيمس روزنار : ديناميكية العولمة - نحو صياغة عملية ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، القاهرة ، دار سياح ، ١٩٩٥ ، ص ١٥ .

٢ - John , Tomlinson : Modern and Pastmodern , London , Sage Co. , 1998 , P . 176 .

٣ - David , Rothkop : " Inpraise of Cultural Imperialism ? Effects of Globalization , Forrign Policy , June (22) , 1997 , P . 22 .

٤ - Thomas , Friedman : " The Lexus and the Olive Tree " , New York Times , 1999 , P . 7 .

٥ - أحمد يوسف أحمد : " العولمة والنظام الإقليمى العربى " ، من سلسلة محاضرات الموسم الثقافى (٢) ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة والاقتصاد ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٣ .

جوهر العولمة يكمن فى أيديولوجية الليبرالية^(*) الجديدة ومكوناتها التى تعد امتدادا للنظام الرأسمالى القديم فى ألقنة ودعاوى وشعارات ، تبدو كما لو أنها تتحو إلى طريق العالمية الإنسانية فى القرية الكوكبية ، وكثيرا ما يتردد فى أجوائها توجهها لملايين البشر فى شتى أنحاء العالم من أجل حياة أفضل ، بل وللتخفيف من حدة الفقر من خلال الاقتصاد الحر والديمقراطية ، وتبادل ثمرات التقدم التكنولوجى " (١)

ويقول اسكندر نعمة " إن العولمة الراهنة هى تأكيد لمقولة لينين القديمة: "الإمبريالية"^(**) أعلى مراحل الرأسمالية مع تبديل فى مواقع الكلمات، حتى تغدو "العولمة أعلى مراحل الإمبريالية"، ذلك أن علاقات

* الليبرالية (التحررية) Liperalism : تؤكد على الحرية العقلية وعلى المحتوى الروحى والأخلاقى ، والليبرالية الاقتصادية تعنى : نظرية فى الاقتصاد تؤكد على الحرية الفردية ، وتقوم عادة على المنافسة الحرة ، أما الليبرالية السياسية فتعنى : فلسفة سياسية تقوم على الإيمان بالتقدم واستقلال الفرد الذاتى ، وتتادى بحماية الحريات السياسية والمدنية [منير البعلبكى : قاموس المورد (إنجليزى - عربى) ، ط٧ ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٣ ، ص ٥٢٥] .

١ - حامد عمار : " تطور السياسة التعليمية فى مصر خلال نصف القرن الماضى "، المؤتمر السنوى الخامس " التغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاما"، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ٢٠ - ٢٣ أبريل ٢٠٠٣، ص ٤٧

** الإمبريالية Imperialism تعنى : السلطة - الحكم الإمبراطورى - الاستعمار [منير البعلبكى : قاموس المورد (إنجليزى - عربى) ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢] .

الهيمنة الإمبريالية هي التي توجه دفعة العولمة الراهنة ^(١). ولعل هذا يتفق مع تعريف السيد يس الذي يقرر إن العولمة في أحد جوانبها تتضمن معنى الهيمنة ، ويقصد بذلك هيمنة القيم الغربية بوجه عام والقيم الأمريكية بوجه خاص . ^(٢)

ويتضح من ذلك أن ثمة اختلافات واضحة بين الباحثين في تعريف العولمة ولذلك وحتى لا ينحى البحث عن مساره الأصل فقد ارتأى للباحث أن يهتم فقط بسرد تضمينات بعض هذه التعريفات وذلك فيما يلي :

تضمينات تعريفات العولمة :

استنادا على تعريفات العولمة السابقة ، ومن خلال استقراء بعض التعريفات الأخرى ، يمكن التوصل إلى الآتى :

١- إن مصطلح العولمة برز في مجال الاقتصاد ، وكناتج للثورة العلمية والتكنولوجية ، كما برز أيضا في إطار تطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين ، إنها إذن ليست ظاهرة بلا جذور ، وإنما هي ناتجة عن الطبيعة التوسعية للإنتاج الرأسمالي . ^(٣)

١- اسكندر نعمة : " العولمة الراهنة وأساليب مواجهتها " ، الثورة الثقافية ، ع (٢٢٨) ، دمشق (سوريا) ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٥ .

٢ - السيد يس : العولمة والطريق الثالث ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ، ١٩٩٩ ، ص ٩٥ .

٣- رشدى أحمد طعيمة : " مناهج التعليم العام في ظل العولمة " ، مجلة التربية والتعليم ، العددان (١٧ ، ١٨) ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٩ / يناير ٢٠٠٠ م ، ص ١٩ .

٢- هناك كثير من المصطلحات ارتبطت بمصطلح العولمة مثل :
القرية الكونية ، القرية العالمية ، المجتمع العالمى .. وكثير من
النظريات مثل : نظرية نهاية التاريخ ، صدام الحضارات ،
النظام العالمى الجديد ، نهاية الأيديولوجيا .

٣- إن العولمة فى عصرنا الحاضر لا تختلف من حيث الجوهر
والمضمون عن الشكل الذى ظهرت به عبر التاريخ ، لكنها
تحمل مجموعة من السمات والخصائص التى تميزها عن
سابقاتها، وأهم هذه السمات والخصائص :

أ- إنها ذات إيقاع سريع الانتشار ، وتغزو مختلف الأفاق
والجوانب المجتمعية ، وتهتم بتحكم للشركات متعددة
الجنسيات العابرة للقارات ، وتبادل تجارى غير متكافئ
وتقليص لأدوار الدولة التقليدية ، وإلغاء للحدود ، وتسعى
لفرض قيم وأفكار وأنواق استهلاكية من خلال غزو
ثقافى للمجتمعات النامية بشكل عام.^(١)
ب- إنها تعتمد على ثورة الاتصالات .

١- فاطمة يوسف القلبنى : " القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا
ومشكلات المجتمع " ، الندوة العلمية " العولمة وقضايا المرأة
والعمل " ، كلية الآداب بجامعة القاهرة فى الفترة من ٣ - ٤ /
٣ / ٢٠٠٢ ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،
٢٠٠٣ ، ص ٢٩٦ .

ج - إنها نظرية اقتصادية فى المنطق ، سياسية واجتماعية وثقافية فى النتائج ، تستهدف فتح الأسواق الاقتصادية وتطبيق سياسة السوق الحرة .^(١)

د - إن للعولمة بعدا أيديولوجيا لا يجوز تجاهله وأنها تتاور بمبادئ وقيم إنسانية كحقوق الإنسان ، الديمقراطية ، وحماية البيئة .

هـ -إنها نزعة للهيمنة وفرض وتسييد نموذج ما فى العالم - هو حاليا النموذج الأمريكى - بقصد الإغلاء من شأنه وتقديمه على غيره من بقية الأنماط والنماذج الأخرى^(٢)، حيث تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على بعض المؤسسات الدولية ، وتوجه نشاطات الهيئات الدولية الأخرى ذات الطابع الاقتصادى وتجعلها أدوات للسيطرة والتحكم فى المجتمعات .^(٣)

٤- إن العولمة ليست مفهوما مجردا ولكنها كيان فكرى حى ينمو ويتفاعل ويتحرك ، إنه كيان دائم الحركة والتطور يرفض السكون ويرفض الجمود ويرفض الانكماش ، بل دائم الامتداد

١ - إحسان هندی : " العولمة وأثرها السلبي على سيادة الدول " ، مجلة معلومات دولية ، ع (٥٨) ، س (٦) مركز المعلومات القومى السورى ، دمشق ، خريف ١٩٩٨ ، ص ٦٣ .

٢ - جابر على خطاب: أزمة الإنسان العربى المعاصر فى ضوء إشكاليات الانفتاح والعولمة ، القاهرة ، دار أخبار اليوم ، ٢٠٠١ ، ص ١٢٥ .

٣ - عبد الرحيم الخليفى : " العلاقة بين العولمة والتربية والتعليم " ، مجلة الوحدة الإسلامية ، ع (١٥) ، س (٢) ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١ .

والتوسع^(١) . فالعولمة على الرغم من أنها أصبحت واقعا اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا وثقافيا يميز العالم الجديد ، فإن الشواهد تشير إلى عدم استقرارها بعد ، وأن ردود الأفعال تجاهها مازالت متباينة .^(٢) ولذا يجب التعامل مع العولمة فهي مازالت قيد التشكيل بأدوات ومحددات نظرية ، على غير وعى بها تماما ، وليس من حقنا أن نرفض الأمر الواقع بشكل اعتباطي ، وليس لنا أن نقبله بكل بساطة ، بل لابد من اتخاذ موقف نقدي : نقبل العولمة إذا كنا سنتحكم فيها ، ونرفضها إذا هي تحكمت فينا لتتخذ بنا في مآهات تمس قيم الحق والخير والعدل.^(٣)

٥- إن ظهور العولمة كمصطلح لفظي تزامن مع تفكك الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي بشكل عام وتحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق ، وتدعيم فكرة النظام العالمي الواحد في الاقتصاد والسياسية والثقافة ، بعد القضاء على النظام العالمي ثنائي القطبية وإنهاء الحرب الباردة .

١ - محسن أحمد الخضيرى : العولمة ومقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر

اللدولة ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٢ .

٢ - حسن محمد حسان وآخرون : " التربية وقضايا المجتمع المعاصر " ، سلسلة

علم اجتماع التربية ، الكتاب الأول ، المنصورة ، دار

الأصدقاء للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢ ، ص ٧ .

٣ - عبد الإله بلقزيز : العولمة والمماتعة ، اللاذقية ، دار الحوار للطباعة والنشر

والتوزيع ، ٢٠٠٢ ، ص ٢ .

وبعد الوقوف على تسمينات التعريفات المختلفة التى وضعت لتعريف العولمة واستكمالاً للتعرف على هذه الظاهرة العالمية ، فيما يلى إشارة إلى أشكالها .

أشكال العولمة :

العولمة ظاهرة مركبة ولها أشكال مختلفة ، نذكر منها العولمة الاقتصادية (الأكثر تحققا على أرض الواقع) ، والعولمة السياسية (أكثر أبعاد العولمة إثارة للجدل) ، والعولمة الثقافية (البعد الأكثر غموضا فى أشكال العولمة) ^(١) ، وفيما يلى نبذة عن كل شكل من هذه الأشكال الثلاثة :

أ - العولمة الاقتصادية :

وتعنى التحول نحو اقتصاد السوق ومنع الدولة من التدخل فى النشاطات الاقتصادية ، ورفع الحواجز والحدود أمام حركة الشركات متعددة الجنسيات ، ومن أهم مؤسسات الرأسمال العالمى : البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، والتى أسست لترعى هذا الاتجاه ، وتدعم التحول العالمى باتجاهه عن طريق شروط المساعدات ، كما تعد منظمة التجارة العالمية (WTO) والتى تأسست عام ١٩٩٦م أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية ، ويشكل إنشائها منعطفا هاما فى التاريخ الاقتصادى العالمى ، ورغم أن منظمة التجارة العالمية تتسق عملها

١- محمد إبراهيم عطوة مجاهد : " بعض مخاطر العولمة التى تهدد الهوية الثقافية للمجتمع ودور التربية فى مواجهتها " ، مستقبل التربية العربية، المجلد (٧) ، ع (٢٢) ، المركز العربى للتعليم والتنمية (أسد ACED)، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، يوليو ٢٠٠١ ، ص ١٥٧ .

وسياستها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية ، فإنها هى الجهة الوحيدة التى تتولى إدارة العالم تجارياً .^(١)

وهدف العولمة الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأى أمر حياتى آخر ، فهى تهدف إلى سلعة العالم وتحويل أفراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التى تروج لها على النطاق العالمى^(٢) . من خلال حرية التجارة والتسويق ، والحد من التنظيمات وذلك بفرض زيادة تفعيل التجارة وزيادة الأرباح من خلال فتح أسواق عالمية وتقليص دور إشراف السلطات الحكومية .^(٣)

ب - العولمة السياسية :

هى الدعوة إلى اعتماد نموذج الديمقراطية الليبرالية^(٤) . باعتباره النموذج الذى يجب تبنيه فى السياسة الداخلية ، وما يتفرع عنه من مقولات حقوق الإنسان ، وما تسوغه من حق التدخل الخارجى بحجة

١- حافظ فرج أحمد : " مواصفات نظام تربوى مستقبلى يتفق ومستحدثات عصر

العولمة " ، المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى

مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ، المجلد الأول ،

مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

٢- عبد الخالق عبد الله : " العولمة - جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها " ،

مجلة عالم الفكر ، المجلد (١٨) ، ع (٢) ، المجلس الوطنى

للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩ ،

ص ٦٩ .

٣- ميسون يوسف محمد الفيومى : " تصور مقترح لتنمية الإنتاجية العلمية لأعضاء

هيئة التدريس بكليات التربية فى مصر " ، رسالة ماجستير

غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٩ .

٤ - طلال عتريس : " الهوية الثقافية فى مواجهة العولمة " ، مجلة معلومات دولية ،

ع (٥٨) ، س (٦) ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

ضمان الديمقراطية ، وحماية حقوق الإنسان ، كما حدث فى العراق مؤخرًا .

وهى بمثابة إعلان لنهاية حدود الدولة والحدود الجغرافية والسياسية ، كما أنها محصلة للتحويلات التى طرأت على النظام السياسى العالمى دون وجود منافس حقيقى يعيد التوازن للساحة السياسية الدولية. (١)

ج - العولمة الثقافية :

تعنى إشاعة قيم ومبادئ ومعايير نموذج معين وجعله نموذجاً كونياً يجب تبنيه وتقليده ، فهى تسعى إلى بلورة ثقافة عالمية جديدة واحدة على حساب الثقافات القومية السائدة فى المجتمعات (٢) .

ولاشك أن الجانب الثقافى قد أصبح يمثل واحداً من أصعب وأخطر وأهم جوانب العولمة أثراً على ثقافات الشعوب ، لما تحدثه من تقارب بين ثقافات الشعوب وذوبان الفوارق الحضارية بينهما ، لتصبح إحدى الأسلحة الفتاكة لكثير من الشعوب التى ليست لديها القدرة على الدفاع

١ - نبيل راغب : " أفتعة العولمة السبعة " ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢ .

٢ - محمد صلاح الدين فتحى أحمد : " دور الجامعة فى مواجهة الاغتراب الاجتماعى للشباب فى ضوء تحديات العولمة الثقافية - دراسة تحليلية " ، مجلة التربية والمجتمع ، المجلد الأول ، ع (٢) كلية البنات بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٦٥ .

عن هويتها ومصادر ثقافتها ^(١) . وخاصة إذا أدركنا أن فقدان الإنسان لثقافته يعتبر أشد الإصابات خطرا لأنها تدمر شخصيته ذاتها . ^(٢)

وبعد هذا التعرّيج على نشأة العولمة ومفهومها ، وتضمينات تعريفاتها ، وأشكالها يأتي الحديث عن أدوات العولمة ، فيما يلي :

الأدوات الأساسية للعولمة :

تتمثل الأدوات الأساسية للعولمة فى الأدوات الأربع التالية :

أ - الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات :

وهى من أهم الأدوات المؤثرة فى ظاهرة العولمة ، فعن طريقها تم اختراق حواجز الزمان والمكان ، وتحولت الحدود إلى كيانات مسامية ، وألغيت فكرة الحواجز والأسوار . وأصبحت الحوسبة هى سمة العصر ، فاخترلت كثيرا من الجهود ، ووفرت الفرص لتبادل تجارى وثقافى عبر الحدود ، ولم يعد للدولة مقدرة للسيطرة المحكمة عليه . ^(٣)

ب - اقتصاد السوق :

تتمثل الأداة الثانية فى سيادة الديمقراطية (بصرف النظر عن جوهرها الحقيقى) ، واقتصاد السوق ، وسقوط نظرية الاقتصاد الموجه ،

١- أحمد كامل الرشيدى : مشكلات الإدارة المدرسية فى الألفية الثالثة ، القاهرة ، كوميت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦ .

٢ - جوزيف س . ناى ، جون د. دوناهيو : الحكم فى عالم يتجه نحو العولمة ، تعريب : محمد شريف الطرح ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٣٥ .

٣ - إبراهيم محمد إبراهيم ، مصطفى عبد السميع محمد : " التعليم المفتوح .. تنظيم الكبار رؤى وتوجهات " ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م ، ص ٦٩ .

والتطبيقات الماركسية ، وتحول معظم الدول الاشتراكية إلى نظام السوق ، ومن ثم تم التحول من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقارات.^(١)

ويعنى اقتصاد السوق الحر (حرية التجارة) حرية تبادل السلع والخدمات وجعل السوق هو الحكم فى اختيار الجيد منها نوعية وسعرا ، ويعنى ذلك أن التعلل بالخصوصية السياسية والاجتماعية لمجتمع ما لن تجدى ، وخاصة بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) وتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO)^(٢) .

ج - الشركات العملاقة عابرة القارات :

والتي نمت نموا هائلا ، وأصبحت من القوة بحيث تكون مرتبطة بفروعها فى كل أنحاء العالم ، لدرجة أصبح معها رأس المال الموجود الآن فى الصناعات الكبرى فى مختلف دول العالم ذا طبيعة متعددة الجنسية ، بل أصبح من المتعذر فى كثير من الأحيان تتبع مصادر رأس المال الحقيقية بدقة ، كما أصبحت هذه الشركات من القوة بحيث تنافس قوة بعض الحكومات الكبيرة .

د - التكتلات الاقتصادية :

لاشك أن تغير الخريطة " الجيوسياسية " للعالم ، واختلاف ميزان القوى الدولى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ، وانفراد الولايات المتحدة

١ - المرجع السابق ، ص ٦٩ .

٢- إبراهيم محمد الخليفى : " التنشئة فى زمن العولمة - كيف نكون فيها أنادادا مكافئين " ، المؤتمر السنوى الثامن " الأسرة فى القرن الحادى والعشرين - تحديات الواقع وآفاق المستقبل " ، مركز الإرشاد النفسى بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ٤ - ٦ نوفمبر ٢٠٠١ ، ص ٢ .

الأمريكية بالسيطرة العالمية ، كان عاملا مهما في ترسيخ العولمة ، حيث ظهرت نتيجة لذلك التكتلات الاقتصادية المختلفة مثل الاتحاد الأوربي (EU) ، واتحاد أمريكا الشمالية (NFTA) ، وتجمع دول شرق آسيا (ASEAN) إذ لم يعد في مقدور دولة واحدة أن تتعامل بمفردها مع آليات هذا العالم الواحد ، أو هذا السوق العالمي الواحد .

ويتضح مما سبق أن العولمة أصبحت واقعا اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا وثقافيا يميز العالم الجديد . غير أن الشواهد تشير إلى أنها لم تستقر بعد ، وأن ردود الأفعال تجاهها مازالت متباينة ^(١) . حيث يدور الصراع بين أنصار العولمة " المتعولمون Globalisers " الذين يصفون العالم بأنه سائر حتما في طريقها ، وبين هؤلاء الذين يرفضون هذه الحتمية " الدولتيون (من دولة) Internationalists " . ^(٢)

ومهما يكن من تباين في ردود الأفعال تجاه العولمة ، إلا أن هذه الظاهرة أحدثت تغيرات جوهرية وتحديات كبيرة تمس الثقافات القومية ، والاقتصادات الوطنية ^(٣) . وفيما يلي إشارة إلى هذه التحديات .

١ - حسن محمد حسان وآخرون : " التربية وقضايا المجتمع المعاصر " ، سلسلة

علم اجتماع التربية ، الكتاب الأول ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٢- السيد يس : الحوار الحضارى فى عصر العولمة ، ط ٢ ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٣٧ .

٣ - حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٧ ، ص ٥٢ .

تحديات العولمة:

يمكن الإشارة إلى أهم تحديات العولمة فيما يلي : (١)

أ - التحدى المعرفى :

يتمثل هذا التحدى فى أن الفجوة المعرفية والعلمية - بين الدول - لم تعد كمية ، إنما أصبحت فجوة نوعية تتعلق بالمساهمة فى هذه الثورة التى تقوم على الابتكار وليس التطبيق .

ولمواجهة هذا التحدى ينبغى إنشاء مراكز تعمل فى مجال الابتكار والتطوير ، وهذا الأمر لن يتحقق إلا من خلال التعاون المشترك بين الحكومات وشعوبها ، والسماح بالاستثمار فى التعليم .

ب - تحدى التقدم :

فقد أصبح للتقدم فى العالم معنى محدد يربط بين عدة متغيرات مثل الديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان الفرد والمجتمع فى إطار اقتصاد السوق ، والثقافة الوطنية ، والنمو الاقتصادى ، والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية.

١- النظر :

أ- إبراهيم محمد إبراهيم ، مصطفى عبد السميع محمد : " التعليم المفتوح ..

تعليم الكبار رؤى وتوجهات " ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

ب- أحمد سيد مصطفى : المدير وتحديات العولمة - إدارة جديدة لعالم جديد

، القاهرة ، الإنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٠ - ٢٢ .

ج - _____ : تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجى ، ط ٣ ،

القاهرة ، الإنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١١ - ١٥ .

D - Samuel - Certo : Modern Management , Eightth ed ., New Jersey , Prentice Hall , 2000 , P P . 76 - 93 .

ج - تحدى الفعالية :

حيث إن مكانة الشعوب فى عالم اليوم أصبحت مرادفة للفعالية ،
أى القدرة على التفاعل الدولى النشط الإيجابى ، وأصبح امتلاك الفعالية
شرط للدخول فى الحوار الضرورى مع القوى العالمية .

وفى ضوء ما تقدم فإن المتأمل إلى التحولات الاقتصادية والسياسية
والعلمية والثقافية المذهلة والمتسارعة التى يشهدها العالم الآن يلاحظ أنها
ترجع إلى سببين :

الأول : إما أنها سبب من أسباب العولمة .

الثانى : أو أنها إفراز من إفرازاتها الضخمة والعميقة .

فالجميع فى النهاية معنيا بل ومتأثرا بالعولمة سواء أراد أم لم يرد،
ذلك أن العولمة لها تأثيراتها على جميع الشعوب بصورة مباشرة أو غير
مباشرة ، ولها إفرازاتها الإيجابية أو السلبية ، ولعل هذه الإفرازات
ستلقى بظلالها على كافة النظم فى المجتمعات ، ومن هنا فمن المتوقع أن
يكون لإفرازات العولمة تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على خدمات كثيرة
مثل خدمات الصحة والتعليم ، وذلك من خلال تأثيرها على عرض
وطلب هذه الخدمات ، والتأثير على كمية الخدمة المقدمة ونوعيتها وتكلفة
توفيرها .

فالنظام الاقتصادى العالمى تحكمه أسس عالمية مشتركة ، وتديره
مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كافة الاقتصاديات المحلية ،
فالعولمة الاقتصادية على الرغم من إيجابياتها الإيجابية⁽¹⁾ . بزيادة الرفاهية

¹ - Brown , Tony : “ Challenging Globalization as Discourse and
Phenomenon , International Journal of life long
Education , vol . (18) , No . (1) , Jan / Feb 1999 , P . 3

والنمو وحرية التجارة ، ليست منفصلة عن النظام الرأسمالى بكل سلبياته الاستغلالية^(١). وذلك بتقليص دور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع وتشجيع الخصخصة.

وتخطيط النظام التعليمى لى يواجه ما فرضته متطلبات العولمة ، لا يستدعى فقط إصلاح النظام الحالى وإنما يتطلب - فى كثير من الأحيان - نظاما جديدة وطرقا جديدة ، وفى إطار ذلك كانت خصخصة التعليم العالى مسارا استراتيجيا اتخذته معظم مؤسسات التعليم خاصة فى بلدان العالم النامى ودول شرق أوربا لحل مشكلاتها ، ومن خلال ما سبق ذكره عن العولمة ، يمكن تحديد المشكلات التى فرضتها العولمة ، وحثمت خصخصة التعليم الجامعى فى المجتمعات المعولمة أو التى تريد التعامل مع العولمة - كنوع من الاستجابة لها - وذلك فيما يلى :

١- إن العولمة متجسدة فى اتجاهات الحداثة ، لا تكفى بالتواجد مع النظم والأنماط السائدة داخل المجتمع ، بل إنها تزاحمها ، وتدخل الارتباك على هياكل هذه النظم والأنماط .

٢- إن مواجهة العولمة متجسدة فى اتجاهات الحداثة ، تستلزم التسلح بقدرات معينة ، واستخدام آليات خاصة تساعد على تجاوز سلبيات العولمة .

٣- إن العجز البادى عن امتلاك القدرات المادية المطلوبة لمواجهة مستحدثات العولمة وأدواتها التى من أهمها اقتصاد السوق ، يحتم السماح بخصخصة التعليم الجامعى ، حيث تقلصت فكرة هيمنة الحكومات على التعليم ، وظهور الطلب المتزايد على التعليم

١ - عبد الخالق عبد الله : العولمة - جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ،

مرجع سابق ، ص ٦٧ .

الجامعى ، مع عجز الحكومات أو عدم رغبتها فى تقديم الدعم اللازم له .

٤- إن العولمة تستهدف فتح الأسواق الاقتصادية ، وتطبيق سياسة السوق الحرة وتسعى إلى سلعة العالم وتحويل أفرادها إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات - بما فيها التعليم - التى تروج لها على النطاق العالمى ، وهذا يؤدى إلى إضعاف تحكم الدولة التقليدى ، وبروز الحكم العالمى الذى يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة ، التى تضم بجانب حكومات الدول : المنظمات الأهلية (غير الحكومية) ، والشركات عابرة القارات ، والهيئات الدولية .

٥- أصبح التعلل بالخصوصية السياسية والاجتماعية لمجتمع ما غير مجديا ، خاصة بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) ، وتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) .

٦- لم تعد الفجوة المعرفية والعلمية - بين الدول - فجوة كمية ، بل أصبحت نزعة تتعلق بالمساهمة فى هذه الثورة التى تقوم على الابتكار وليس التطبيق ، وهذا يتطلب إنشاء مراكز تعمل فى مجال الابتكار والتطوير ، الأمر الذى يحتم المشاركة الشعبية والسماح بالاستثمار فى التعليم الجامعى ، فى ظل عجز الحكومات عن الوفاء بمتطلبات إنشاء مثل هذه المراكز .

٧- أصبح للتقدم معنى محدد فى العالم يربط بين عدة متغيرات مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان الفرد والمجتمع ، فى إطار اقتصاد السوق ، الأمر الذى تعجز عن تحقيقه الحكومات وحدها . وفى ذلك يرى هارولد Harrold أن عصر العولمة والمعلوماتية والجات وظهور دولة

القطب الواحد قد أسهم فى وجود ضرورة للدعم الإيجابى للتمويل التعليمى متعدد المصادر الذى يضمن استمرارية تحقيق الدافعية والكفاءة . (١)

والخلاصة أن العولمة بإيجابياتها وسلبياتها أو بهما معا ، فرضت على المجتمع المصرى - كبقية المجتمعات - السماح بخصخصة التعليم الجامعى ، وإنشاء جامعات خاصة مصرية ، ذلك أن العولمة قامت على اقتصاد السوق وما يستتبع ذلك من سلوكيات تتجه إلى تعظيم الربحية على حساب كل شئ ، كما أن ثقافتها مادية بحتة تؤله المال ، هدفها الرئيس خلق أسواق جديدة ، وإطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى عنان لها ، وكان لابد من آليات نستخدمها ، للتعامل مع هذا الوضع المفروض ، تبتعد عن اتجاهات الرفض والقبول لذات الظاهرة ، والعبور من فوقها إلى واقع يتمثل فى الوقاية من التأثيرات المحتملة لتجلياتها من جانب ، والسرعة فى معالجة الآثار الحاصلة بسببها من جانب آخر ، وكان من هذه الآليات تحسين سبل الدراسة فى النظم التعليمية والتوسع فيها بإنشاء جامعات خاصة مصرية كاستجابة حتمية لظاهرة العولمة وإفرازاتها .

واستنادا على ما سبق ، وفى ظل النظام العالمى الجديد " العولمة " فإن المجتمعات المعاصرة تعيش ثلاث ثورات هى : الثورة المعلوماتية ، والثورة العلمية والتكنولوجية ، وثورة الاتصالات ، وقد أصبح لهذه

١ - P . Harrold : The Broab Sector Approach to Investment Lending , Sector Investment Programs , Washington , DC ., World Bank , Africa Technical Development series , World Bank Discussion , 2002 , P . 302 .

الثورات تأثيراتها الفاعلة في المجتمعات المختلفة بوجه عام.^(١) ومن البديهي أن تفرض هذه الثورات على النظم التعليمية سرعة التغير لمواكبة ما يحدث من تراكم معرفي ، وتجديد في الاحتياجات التعليمية والمهارية للقوى البشرية لظهور مهن جديدة ومستحدثة في مختلف المجالات وانقراض مهن أخرى . حيث تؤكد بعض الدراسات المستقبلية^(٢) على أنه بحلول عام ٢٠٢٥ قد تصبح مؤسسات التعليم العالي التقليدية من مخلفات الماضي ، نتيجة التغير الحادث في إنتاج المعرفة التي تدعمها وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة.

وفيما يلي تعريج على هذه الثورات الثلاث (المعلوماتية ، التكنولوجية ، ثورة الاتصالات) كمتغيرات عالمية لتوضيح كيف أنها كانت دافعا لخصخصة التعليم الجامعي في مصر .

٢ - الثورة المعلوماتية :

لقد أدت التطورات التكنولوجية الحديثة إلى زيادة كمية المعلومات المتوافرة لأكثر عدد من المستفيدين ، وبشكل أسرع من ذي قبل . حيث يؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي وتطبيقه على ميادين الحياة المختلفة إلى تطورات تقانية هائلة ، ويؤدي إلى تنامي المخترعات التكنولوجية ، حتى

١- عبد الخالق فؤاد محمود : " تطوير أساليب مراقبة الجودة في العملية التعليمية في التعليم الأساسي " ، صحيفة التربية ، ع (٢) ، ص (٥٢) ،
رابطة خريجي معاهد وكليات التربية ، القاهرة ، يناير ٢٠٠١ ، ص ٣٨ .

٢- طلعت عبد الحميد : " مواجهات إجرائية لاستراتيجية عربية للتعليم العالي " ، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث)
التعليم الجامعي العربي - آفاق الإصلاح والتطوير ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

صار من الصعب على المواطن العادى أو حتى المتخصص متابعة هذه المخترعات المتلاحقة . (١) مما يعنى أن المعلومات أصبحت من المصادر الغنية بالنسبة للمجتمعات التى تتجها ، وهذا ما يسمى بثورة المعلومات . (٢)

فقد شهد العقدين الماضيين - من القرن الماضى - ثورة فى أدوات حفظ المعلومات ونقلها وتوليدها ، والاستخدام المعقد لنتائجها ، مما جعل حجم المعرفة الإنسانية يتضاعف عدة مرات كما وكيفا فى فترة وجيزة وبمعدلات زمنية تتناقص باستمرار . (٣)

فمن حيث الكم نجد أن المعارف المتاحة للإنسان فى مجال العلوم الفيزيائية - مثلا - تتضاعف الآن مرة كل عشر سنوات ، فى حين أنها كانت فى الماضى تستغرق فترة تتراوح بين ثلاثة أو أربعة قرون ، وأن التى حدثت فى الخمسين عاما الأخيرة تفوق كثيرا ما حدث فى خمسين قرنا من الزمان فيما سبقها (٤) . كما أوضح تقرير جامعة (MII) الأمريكية أن المعلومات تتضاعف خلال فترة تتراوح بين (١٨) شهرا،

١- محمد محمد عبد الحليم : " المتطلبات التربوية من التعليم الجامعى فى ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية - دراسة تحليلية " ، التربية والتنمية ، ع (١٣) ، ص (٥) ، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٨ ، ص ١١٧ .

2 - Male , Marv : " Technology for Inclusion , Second ed , U.S.A, Allyn and Bacon , 1997 , P . 211 .

٣ - إبراهيم عصمت مطاوع : التنمية البشرية بالتعليم والتعلم فى الوطن العربى ، ط١ ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

٤ - حسين كامل بهاء الدين : مفترق الطرق ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩ .

(٢٤) شهرا ، وهذه الفترة تتضاءل فى نهاية العقد الحالى إلى أسبوعين أو ثلاثة أسابيع .^(١)

أما من حيث كيف فقد تجددت الهياكل المعرفية ، نتيجة النمو الهائل فى المفاهيم العلمية ، ونتيجة لظهور فروع معرفية وأنساق معرفية Disciplines جديدة فى شتى مجالات العلم ، تراكمت المعارف على أثرها بدالة أسية ، وتم اكتشاف نظريات حديثة تهز الصدق المطلق لنظريات تقليدية ، حيث قدمت الأولى تفسيرات أدق وأكثر منطقية للظواهر المختلفة ، ولم يعد الصدق المطلق هو السائد فى العلم ، ولكن حل محله الصدق النسبى .^(٢)

ويتضح من ذلك أن المعلومات والمعرفة أصبحت تميز عصر ما بعد الصناعة أو ما بعد الحداثة عن عصر الصناعة ، بعد أن أضحت المعرفة المتسارعة التى يصعب حجبها ، مصدرا للثروة وسلعة فى نفس الوقت ، وهذا جعل صدمة المستقبل التربوية تتطلب إعادة هيكلة أدوار المؤسسات التعليمية .

وإذا سلمنا بأن المعلومات والمعارف يمكن أن يكون لها تطبيقات فى الحاضر أو المستقبل - القريب أو البعيد - فإن الثورة المعلوماتية لابد أن تصاحبها أو تعقبها ثورة فى المجال التكنولوجى ، وهذا يضعنا أمام متغير عالمى ثالث ، يمثل دافعا من دوافع تخصيص التعليم الجامعى فى مصر ، ألا وهو الثورة العلمية والتكنولوجية .

١ - يوسف خليفة غراب : " إشكاليات الدعم التمويلي للتعليم المصرى فى ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة " ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

٢ - محمد أمين المفتى : " ظاهرة التغير وتطوير المناهج " ، مجلة دراسات فى المناهج وطرق التدريس ، ع (١١) ، يوليو ١٩٩١ ، ص ٨ .

٣ - الثورة العلمية والتكنولوجية :

إن إنتاج المعلومات هو رأس مال الموجة الثالثة (ما بعد الصناعة) فبينما كان الفأس هو رمز الموجة الأولى ، ونظام تجميع الماكينات والأدوات والعمال هو رمز الموجة الثانية ، فإن الكمبيوتر هو رمز الموجة الثالثة ، وأصبح الإنسان الآلى هو العامل المثالى له ، وأصبحت المعلومات واقتصاديات الموجة الثالثة ومؤسساتها من إدارات حكومية ومستشفيات ونقابات وأفراد هي المطلب الأساسى واليومي لكل البشر^(١) . بالإضافة لذلك فإن الطلب المتزايد على المعلومات وأسلوب العمل القائم على تكنولوجيا المعلومات واقتصاديات الموجة الثالثة كل ذلك يحتم علينا أن نعيد النظر فى دور التعليم الجامعى ومؤسساته فى ظل النظام العالمى الجديد " العولمة " .

فقد اتسمت السنوات العشر الأخيرة - من القرن الماضى - بالتطور الهائل فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، نتيجة للتقدم السريع فى علوم الحاسبات وشبكات المعلومات ، والتكنولوجيا الرقمية Digital Technology ، وسرعة انتشار استخدام شبكة الإنترنت Internet ، والبريد الإلكتروني ، والمؤتمرات التفاعلية الأخرى للتكنولوجيا الرقمية .

١- محمد بدر معبدى : " الجامعات العربية الإسلامية ودورها التثويرى فى الوحدة الثقافية والفكرية " ، المؤتمر الدولى حول " التوجهات التنموية فى تطوير التعليم الجامعى العربى - رؤى مستقبلية " ، الجزء الثانى ، كلية الدراسات الإنسانية (فرع البنات) بجامعة الأزهر ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ، القاهرة ، فى الفترة من ٤ - ٦ جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٢ - ٢٤ يونيو ٢٠٠٤ م ، ص ٥٧٥ .

وقد دخل العالم مرحلة جديدة عن طريق اكتشاف عدة مجالات
تكنولوجية جديدة منها : الكيمياء الإحصائية Computational Chemistry ،
والبيولوجيا الإحصائية Comp . Biology ، والتكنولوجيا فائقة الصغر
Nano Technology ، والذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence .

وتتل دراسات الاستشراف التكنولوجي Technology Forecasting
Studies على أن أهم التكنولوجيات الحاكمة المرشحة للازدهار في العقود
الأولى من الألفية الثالثة ، والتي سيكون لها أثر واضح في حياة البشر
هي : (١)

تكنولوجيا الوراثة Genetic Technology ، وتكنولوجيا الطاقة
Energy T . ، وتكنولوجيا المواد Materials T . ، وتكنولوجيا المخ
Brain T . ، وتكنولوجيا البيئة Environmental T . ، وتكنولوجيا
المعرفة Knowledge T .

ولأن مجتمع المعرفة يتطلب اهتماما متزايدا بالتعليم عامة وبالتعليم
الجامعي وتطوير مؤسساته خاصة^(٢). لذا فهناك ضرورة لتفعيل دور
التعليم الجامعي ، وتطوير بنية مؤسساته المختلفة للنهوض بالمجتمع
المصري ، والمشاركة في التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة ،
ومن ثم الإسهام في البناء الحضاري الحالي بمساراته المختلفة ، لأنه لا
معنى لتعليم لا يواكب التغيرات المعرفية ، كما أن مجتمع لا يتفاعل مع

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم ٢٠ عاما من
عطاء رئيس مستنير ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٥ .

٢ - Camara , Jarica dasilva : “ Globalaization and Teacher
Education “ , world congress of comparative
Education , University of cape town , south
Africa , 12 - 17 July 1998 , P . 1 .

هذه المتغيرات ولا يسهم فى إحداثها وتطويرها هو مجتمع يعيش متطفلا على الآخرين ، مجتمع تابع ، عاجز عن المناقشة والتطور^(١)، خاصة إذا علمنا أن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية تسير بخطى متسارعة جدا فى الدول المتقدمة - صاحبة هذه الثورة ومبتدعيها - على حين أن البلاد النامية والتي تشكل (٧٠ %) من سكان العالم ومن بينها بلادنا لا تملك إلا (٦ %) من هذا التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل الحادث فى الدول المتقدمة .^(٢)

وأمام هذه الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التى تصاحب مجتمع المعرفة لابد من توفر نظام تعليمى يحقق الجودة ، ويمنح الفرصة للحصول على خبرات تعليمية تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية الشاملة^(٣) . بمسايرة هذه التحولات المتسارعة التى تتسبب فى الإسقاطات المستقبلية المعتادة التى تنطلق من وضعية محددة المعالم، وقد نستطيع ذلك من خلال تعليم جامعى خاص ، يقوم بتدريس هذه التخصصات النادرة والتي لا يستطيع التعليم الجامعى الحكومى الوفاء بها منفردا نظرا لضخامة تمويلها .

١ - فايز مراد مينا : قضايا فى مناهج التعليم ، القاهرة ، الأجلو المصرية ، ٢٠٠٣ ، ص ٥ .

٢- إميل فهمى شنودة : " فلسفة التربية فى عصر الحاسبات الإلكترونية " ، المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى - رؤية مستقبلية " ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

٣- حسام محمد مازن : " الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربى طبقا لمستويات معيارية مقترحة للتعليم " ، المؤتمر العلمى السابع عشر " مناهج التعليم والمستويات المعيارية " ، المجلد الأول، مرجع سابق، ص ١١ .

ذلك أن التقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ، وتزايد قابليتها للتطبيق على شتى وظائف التعليم العالى واحتياجات سوق العمل المتغيرة ، يحتم ضرورة تنويع البنى والأشكال للتعليم العالى ، وإقامة أشكال غير تقليدية كالتعليم المفتوح ، والجامعات النيابية والجامعات الخاصة بعلوم البحار والمحيطات وعلوم البيئة وعلوم الطاقة وعلوم الصحراء وغير ذلك من تخصصات غير نمطية لا تستطيع ميزانية الدولة توفيرها ، حيث إن توفير تعليم جامعى يهتم بالعلوم والتكنولوجيا يحتاج بشدة للمزيد من الاستثمارات واستخدام أكثر كفاءة للموارد الموجودة .^(١)

وإذا كان المجتمع العالمى المعاصر يشهد تحولات علمية وتكنولوجية فى جميع نواحي الحياة ، فإن أبرز هذه التغيرات تكمن فى تكنولوجيا الاتصالات التى يسرت لنا تعدد مصادر المعرفة وتنوعها ، والتى أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التعليم^(٢) . وهذا يضعنا أمام متغير عالمى رابع دفع إلى خصخصة التعليم الجامعى فى مصر ألا وهو ثورة الاتصالات .

١- أميمة عبد العزيز : "التعليم العالى فى الدول النامية - الأخطار وبشائر المستقبل"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد (١١) ، ع (٢) ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٦٤ .

٢ - حافظ فرج أحمد : التربية وقضايا المجتمع المعاصر ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣ ، ص ١١ .

٤ - ثورة الاتصالات :

لقد حققت تكنولوجيا الاتصال تقدما هائلا نطلق عليه ثورة بحق ، فبدأ من الهاتف والكمبيوتر الشخصى ومرورا بالناسخة عن بعد والنشر بمعاونة الكمبيوتر ، ووصولاً إلى النشر بواسطة التوابع والأقمار الصناعية والألياف الضوئية والإنترنت ، أصبحت أساليب الاتصال فائقة السرعة ، تتخطى الحدود المكانية والأبعاد الزمانية ، وأصبحت السماوات مفتوحة ، وبات العلم ساحة تعليمية كبيرة ، فما تلبث الفكرة أو الاكتشاف فى الظهور فى أى مكان فى العالم حتى تنتقل وينتشر فى لا زمن فى بقية أنحاء العالم ، وهذا يؤدى إلى حدوث تأثير بين الثقافات المختلفة فى عالمنا الذى غدت أطرافه ملموسة بفضل أساليب الاتصال فائقة السرعة .

فبفضل تقدم الإلكترونيات التى تجاوزت أول كمبيوتر ضخم فى الحرب العالمية الثانية فى بريطانيا إلى شبكة الإنترنت (١٩٧٠م) والشبكة العالمية (WWW) World Wide Web عام (١٩٨٠م) إلى ما نراه اليوم من تقدم هائل فى عالم الكمبيوتر ، حدث ثورة كبيرة فى مجالات : معالجة وتخزين البيانات ، الذكاء الاصطناعى ، الإلكترونيات البصرية ، الفضائيات ، التكنولوجيا الرقمية .^(١)

وإذا كانت العولمة قد أحدثت تأثيراتها - من خلال العلاقات الارتباطية المتبادلة بين الأمم على نطاق العالم - فى دمج الجامعة بآليات السوق وأساليب إدارتها وشروطها التجارية القائمة على أسس الاقتصاد العالمى الحر ، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، قد أدخلت

١- حسن حسين البيلوى : " خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين - التحديات والاستجابات "، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

إلى الجامعة بل وأدجمتها فى ثقافة جديدة كلية ، غيرت من طبيعتها ، ليس فقط فى الإدارة والتعامل مع آليات السوق ، بل أيضا فى عمليات التعليم والتعلم ، وطرق وأساليب وتوجهات البحث العلمى ، والشراكة مع المجتمع ومؤسساته المختلفة .

واندماج الجامعة مع هذه الثقافة الجديدة .. ودخول هذه الثقافة الجديدة إليها ، معناه إحداث تغيرات جذرية فى بنية المناهج ، وبنية المحتوى ، وبنية الاتصال التربوى نفسه ، وبنية إنتاج وتوزيع المعرفة ، وارتباط ذلك كله بما يحدث فى العالم ، وهذا الأمر واضح بأنه مناقض تماما لهيمنة البيروقراطية فى الجامعات الحكومية ، وأنه لا يمكن أن تدخل هذه الثقافة إلا فى إطار علاقات جديدة من الخصخصة فى التعليم العالى . (١)

وإذا كانت المتغيرات العالمية المعاصرة سابقة الذكر (العولمة ، الثورة المعلوماتية ، الثورة التكنولوجية ، وثورة الاتصالات) قد أحدثت تنامى سريع لظاهرة خصخصة التعليم العالى على مستوى العالم العربى ، إلا أنه من أبرز المتغيرات العالمية التى دفعت إلى تخصيص التعليم الجامعى فى مصر كان متغير التحول الاقتصادى أو ما يسمى بالاتجاه نحو الخصخصة ، والذى ظهر أثره فى معظم مجالات أو قطاعات المجتمع بما فيها التعليم الجامعى .

وقد سبق فى الفصل (الثالث) الحديث عن الخصخصة تعريفا وموضوعا ، ويستكمل الحديث عنها هنا كمتغير عالمى خامس وراء إنشاء جامعات خاصة مصرية ، وذلك فيما يلى :

٥ - الخصخصة :

الخصخصة هي الجزء الاقتصادي من النظام العالمى الجديد (العولمة) ، أو هي العولمة الاقتصادية . ولقد فرض هذا النظام على الأفراد ولم يكن اختياريهم ، بل لم يكن اختيار القادة ، لأن تطور البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، لا يخضع فقط للقوانين الداخلية لتطوير هذه البلدان ، أو حتى لا يتأثر بها أحيانا ، إنما يبقى تابعا بشكل عام لقوانين تطور النظام الرأسمالى العالمى ^(١) . هذه التبعية التى تفرضها الرأسمالية الإمبريالية على دول العالم النامى من خلال المؤسسات العالمية التى تتحكم فيها هذه الدول الرأسمالية .

وتحت الضغط الدولى وقعت مصر الاتفاق الشهير مع البنك وصندوق النقد الدوليين فى يناير عام ١٩٩١م والذى تضمن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى،والذى يعتمد على ما عرف بالخصخصة^(٢)، وبعد التوقيع على هذا الاتفاق بدأت مصر فى تطبيق نظام الخصخصة وتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص .

ولم يتوقف الأمر عند مجرد نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، بل كانت هناك إجراءات وخطوات نحو مزيد من تحرير الاقتصاد ، كما يريد النظام العالمى الجديد ، وعلى مصر أن

١- طه عبد العليم طه ، عفاف إسماعيل عبد الحليم : " تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية فى ضوء الاستشراق السوفيتى والمادية التاريخية " ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٢ .

٢- أحمد مختار مكى : " المجتمع المصرى بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص - دراسة نظرية تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

تستجيب لكل متطلبات الليبرالية الجديدة ، وعليها أن تنهى تماما كل ما تبقى من النظام الاشتراكي . فصدر القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ الذى سمح للأجانب بالاستثمار فى الأسهم والسندات المتداولة فى السوق المصرية ، كما وقعت مصر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية فى عام ١٩٩٧ م ، وعليه فهى ملتزمة طبقا لهذه الاتفاقية بإزالة القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال .^(١)

وعلنا نجد فى القانون السابق (رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ م) تفسيرا للمادة الأولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة المصرية والتى جاء فيها " يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلب الأموال المشاركة فى رأسمالها مملوكة لمصريين"^(٢)

ومما سبق يتضح أن حركة الخصخصة ظاهرة عالمية ، وإن اختلفت أساليب التطبيق ومعدلات السرعة فى تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص من دولة إلى أخرى ، وقد صاحب هذه الظاهرة تغير النظرة السياسية العامة إلى النشاط الخاص ، فأعلنت مبادئ تحفز القطاع الخاص على زيادة نشاطه فى كثير من القطاعات والمرافق ومنها قطاع التعليم على كافة مراحل ومستوياته .

والتعليم الجامعى كمنظومة اجتماعية قد تأثر بالمتغيرات المجتمعية والتى كان من أبرزها سياسات العولمة الاقتصادية (الخصخصة) . فمع تطبيق هذه السياسة انطلقت بعض الآراء سواء من خبراء التعليم الجامعى

١ - شذا جمال الخطيب : العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال ، القاهرة ، مؤسسة طباطبا ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٠ .

٢ - قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، المادة الأولى .

أو من داخل الحكومة تتأدى بتطبيق سياسات الخصخصة على التعليم الجامعي عن طريق تخلي الدولة عن الإنفاق على التعليم الجامعي سواء بشكل كلي أو جزئي حتى يمكن تجديد هذا النوع من التعليم .^(١)

وجدير بالذكر أن متغير الخصخصة لم يؤد فقط إلى حتمية خصخصة التعليم الجامعي بإنشاء جامعات خاصة ، بل أدى إلى بناء مفهوم جديد للجامعة - حكومية أو خاصة - نخرج عليه فيما يلي :

الخصخصة والمفهوم الجديد للجامعة:

لقد أحدثت المتغيرات العالمية السابقة وعلى رأسها متغير الخصخصة نقلة نوعية في فكرة الجامعة ، سواء كان ذلك في التدريس أو المعرفة أو خدمة المجتمع ، وتحولت الجامعة من النموذج التقليدي إلى نموذج آخر هو نموذج الجامعة المصنع أو الجامعة الشركة Corporate University وهو النموذج المرن المندمج مع آليات السوق والذي يطلب من الجامعة أن تعمل بنفس أسلوب المنظمة التجارية الكبيرة Corporation القادرة على إدارة أعمالها وفقا لقوى وآليات السوق .

فالجامعة هنا إذن مؤسسة لإنتاج وتسويق المعارف والبرامج والمسابقات المهنية والتدريب والأبحاث المرتبطة بالسوق ، وعقد صفقات شراكة مع مؤسسات المجتمعات الأخرى ، قائمة على التعاقدات ومبدأ

١- سلطان أبو على : " المشروع الوطني المصري " ، دراسات استراتيجية ،

ع(٢٥) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،

١٩٩٦ ، ص ٥٧ .

المستفيد يدفع User - Pays ، وفى هذا الإطار تعمل الجامعة على تحقيق ما يلى : (١)

- ١- تجديد مصادر الدخل .
- ٢- الدخول إلى المشاريع التجارية فى السوق وفقا لشروطه الحاكمة فى الاقتصاد الحر .
- ٣- اكتساب وإدارة ملفات الاستثمارات Resource - out .
- ٤- الشراكة مع قطاعات الإنتاج والخدمات فى المجتمع .
- ٥- التنافس مع الجامعات الأخرى المحلية والعالمية .
- ٦- الارتباط بسوق التعليم العالى .. وهو ليس سوقا محليا فقط بل سوقا عالميا فى نفس الوقت .
- ٧- تسويق البحوث والمعارف المرتبطة باحتياجات العمل والإنتاج والخدمات .
- ٨- الانتقال من أساليب الإدارة العامة التقليدية للجامعة إلى نمط آخر هو رجال الأعمال الأكاديميين .

وهذا النموذج الجديد للجامعة - الجامعة المصنع أو الجامعة الشركة - هو نفسه ما يتطابق مع تعريف الخصخصة - الوارد فى مصطلحات البحث - وهو النموذج الجديد للجامعة فى القرن الحادى والعشرين ، بصرف النظر عن الطبيعة القانونية لملكية الجامعة (حكومية أو خاصة) .

١- حسن حسين البيلاوى : " خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين - التحديات والاستجابات " ، مرجع سابق ، ص ص

ولاشك أن هذا النموذج الجديد يثير إشكالية كبيرة بين المهتمين بالتعليم العالى ، ومن هذه الزاوية يرون أن شيوع هذا النموذج المرتبط بالخصخصة يهدد الوظيفة التقليدية للتعليم العالى ، فهل التعليم العالى صناعة أم أنه وظيفة اجتماعية فى نشر الفكر والثقافة والمعرفة ، لتنمية الهوية الثقافية ، وتحقيق الاندماج الاجتماعى ؟

ويقول حسن حسين البيلالوى عن هذه الإشكالية : " أعتقد أنه لا ينبغى رفض هذا النموذج الجديد - الجامعة المصنع أو الجامعة الشركة - الذى تقدمه الخصخصة وفقا للمتغيرات العالمية المهيمنة الآن ، فكأننا نرفض هذه المتغيرات ، التى أصبحت قائمة بالفعل وقوية ، وتعمل دون إرادتنا ، بل يجب أن نحلل أبعاده ، ونتبين كوامن الخطر فيه ، حتى نغتنم مواطن القوة فيه ، ونتجنب ما ينطوى عليه من مثالب أو مخاطر ، نراها فى ضوء البعد الاجتماعى الذى لا يجب ولا يمكن إغفاله فى عملية تنمية الهوية الثقافية أساس كل تقدم ونمو ونحن فى أمس الحاجة إليها فى تعاملنا فى عصر العولمة والمعلوماتية . (١)

وبعد تناول بعض المتغيرات العالمية التى شهدتها المجتمع المصرى - كغيره من المجتمعات الحديثة - والتى دفعت بالحكومة المصرية إلى السماح بإنشاء جامعات خاصة ، يأتى دور المتغيرات المحلية التى ساهمت فى الأخرى فى ضرورة إنشاء هذه الجامعات ، وفيما يلى نسلط الضوء على بعض هذه المتغيرات .

١ - المرجع السابق ، ص ١١٢ .

ثانيا : بعض المتغيرات المحلية :

المجتمع منظومة متكاملة لا يمكن فصل جزء منه لبحثه وتحليله دون الأخذ بعين الاعتبار للأجزاء الأخرى ، فلا يمكن بحث التعليم أو اتخاذ قرارا بشأنه أو وضع أى تصور أو استشراف لمستقبله دون النظر فى الجوانب الأخرى للمجتمع - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية - فكل منها يؤدي دورا ينعكس على العملية التعليمية ومؤسساتها ، وبالتالي تنعكس آثار العملية التعليمية على الجوانب الأخرى للمجتمع ، أى أن كل أجزاء المجتمع تؤثر وتتأثر ببعضها البعض .

ولأن المجتمع المصرى قد تعرض لمتغيرات تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية على مر العصور - خاصة فى القرن العشرين - فقد كان يترتب على هذه التغيرات فى كل مرة إعادة هيكلة لهذا المجتمع فى جميع جوانبه ، وقد ترتب على التغيرات السريعة والمتلاحقة فى الربع الأخير من القرن العشرين نتائج واضحة على الحياة الاجتماعية ، والقيم ، والتعليم ومؤسساته فى مصر ، والتى كان من بينها السماح بإنشاء جامعات خاصة بجانب الجامعات الحكومية وكان من أهم هذه المتغيرات - المحلية - التحول الأيديولوجى ، وتنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، وأزمة تمويل التعليم الجامعى ، وفيما يلى تعريج على كل منها .

١ - التحول الأيديولوجى (من الاشتراكية إلى الرأسمالية) :

الأيديولوجية هى " نسق من الأفكار يقوم - فى ارتكازه على نسق مقبول من القيم - بتحديد اتجاهات الناس وسلوكهم إزاء الأغراض

المبتغاة المتعلقة بتطور المجتمع ، أو الجماعات الاجتماعية أو الأفراد^(١). وبالتالي فلا يمكن عزل طابع السياسة التعليمية عن طابع السياسة العامة السائدة في الدولة ، حيث ترتبط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة (التوجه الأيديولوجي) وتتأثر باتجاهاتها وتشريعاتها وأجهزتها المختلفة .

فبعد الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، ساد الاعتقاد بأن الدولة يجب أن يكون دورها مركزيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية^(٢) . وذلك استنادا إلى الثقة بقدرتها على حسن تعبئة وتوزيع الموارد ، واعتقادا بأن الاستثمار العام والتخطيط المركزي أقدر على التعجيل بالنمو الاقتصادي ، وكان هذا التوجه يستند إلى الأيديولوجية الاشتراكية .

وبالنسبة للتعليم الجامعي ، فقد تدعم الاتجاه نحو سيطرة الدولة على الجامعات بنمو الفكر الاقتصادي الاشتراكي ، وقيام الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الأخرى وخاصة الدول النامية - ومنها مصر - التي نظرت إلى مؤسسات التعليم جميعها ومنها الجامعات باعتبارها مشروعات حكومية تستهدف إنتاج المواطن الذي يؤمن بقيم مجتمعه الاشتراكي ، ويسهم في إحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة .^(٣)

١ - السيد يس: الحوار الحضاري في عصر العولمة، ط٢ ، مرجع سابق، ص ٣١ .

٢ - عبد السلام الشبراوي عباس : " الجهود غير الحكومية في مجال التعليم - دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامي بقرية تفهنا الأشرف محافظة الدقهلية " ، مرجع سابق ، ص ٤٢٠ .

٣ - محمد سيف الدين فهمي : " خصخصة التعليم الجامعي - المبررات والمحاذير " ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

وبعد سقوط الكتلة الاشتراكية عام ١٩٨٩م والذي تبعه سقوط الاتحاد السوفيتي ، وانهيار سور برلين^(١) . تهاوت النظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية وسادت بذلك الأيديولوجية الرأسمالية^(٢) . ولم تكن مصر - والعالم الثالث عموما - ببعيد عن هذه المتغيرات والتحولات الأيديولوجية. فمذ قيام ثورة ١٩٥٢م وحتى عام ١٩٧٠ كانت الأيديولوجية السائدة في المجتمع المصري هي الأيديولوجية الاشتراكية التي تقضى بإحكام سيطرة الدولة على كل الأمور في كافة جوانب المجتمع . ولذا كان إسهام القطاع الخاص في عملية التنمية محدودا إلى درجة كبيرة في الفترة التي تلت قيام ثورة ١٩٥٢م ، وظل الوضع على ما هو عليه حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين وبالتحديد عام ١٩٧٤م ، حيث تحول المجتمع المصري اقتصاديا وسياسيا إلى نظام ليبرالى يأخذ بتنظيم الاقتصاد على أساس حر (سيادة اقتصاديات السوق) أو ما أطلق عليه وقتها بالانفتاح الاقتصادى^(٣) . وصاحب ذلك بطبيعة الحال انضمام مصر إلى منظومة الدول الرأسمالية ، وكان هذا - الانفتاح الاقتصادى - يعنى ثلاثة أمور ، هي:^(٤)

١- فتح الباب أمام السلع والاستثمارات الأجنبية .

- ١ - السيد يس : الحوار الحضارى فى عصر العولمة، ط٢، مرجع سابق، ص ٢٥٨.
- ٢- عبد السلام الشبراوى عباس : " الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم - دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية " ، مرجع سابق ، ص ٥٤٢١ .
- ٣ - كمال نجيب : "الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية " ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .
- ٤ - جلال أمين : ماذا حدث للمصريين ؟ ، تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن (١٩٤٥-١٩٩٥م)، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ١٣ .

٢- إطلاق حرية الاستهلاك والاستثمار للمصريين .

٣- سحب الدولة يدها من مختلف صور التدخل فى القرارات الفردية وتخليها التدريجى عن كثير من مسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية التى تحملتها فى ستينيات القرن العشرين .

وكان للأخذ بهذه السياسة " الانفتاح الاقتصادى " عدة نتائج أثرت على الكيان الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، والذى لا يمكن تجاهل أثرها على التعليم . والمتمثل فى إعادة النظر فى مسئولية الدولة المطلقة عن التعليم وضرورة ترك جانب من شئونه للقطاع الخاص ، نتيجة لزيادة ديون مصر والتى هى محصلة السياسات الاقتصادية الجديدة (١) . ومن هنا بدأت الفئات الاجتماعية القادرة نتيجة لعدم رضائها عن التعليم فى المدارس الحكومية ذات المستوى المتدنى فى العدول عن إرسال أبنائها إليها ، وشرعت فى استحداث نظامها التعليمى الخاص الذى يتناسب مع توجهاتها وطموحاتها ، وكان من بين القنوات التعليمية التى طالبت بها تلك الفئات إنشاء جامعات خاصة مصرية يوكل إليها تعليم أبنائها (٢) . ذلك أن هذه الفئات استطاعت بما تملك من رأس مال - بعد اضمحلال دور رأس المال الوطنى - أن يكون لها تواجد سياسى يمكنها من الضغط على القرار السياسى ، وقد يكون ذلك هو التفسير المنطقى لبعض مخاوف معارضى إنشاء الجامعات الخاصة المصرية .

١ - منى قاسم : " الإصلاح الاقتصادى فى مصر " ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤ .

٢ - عنتر لطفى محمد : " الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر - دراسة نقدية " ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

وبعد توضيح دور التحول الأيديولوجي - كمتغير محلي - فى إنشاء الجامعات الخاصة المصرية يأتى التعرّيج على دور المتغير الثانى وهو تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، وذلك فيما يلى :

٢ - تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى وعوامله :

إن تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ظاهرة صحية ، ينبغى دعمها وتشجيعها ، ولا ينبغى الحد منها ، لأن هذا الدعم والتشجيع سيسهم فى تنمية القوى البشرية المصرية ، ويرفع مستوى تأهيل القوى العاملة ، مما يمكنها من الاضطلاع بدورها الطبيعى فى تحقيق التنمية الشاملة بأشكالها المختلفة .

ومن الملاحظ أن معظم المتغيرات والعوامل تعمل لصالح زيادة التدفق الطلابى نحو التعليم العالى ، ويمكن إرجاع تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى فى مصر إلى عدة عوامل محلية من أهمها : الانفجار السكانى ، زيادة الطموح التعليمى ، السياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى ، التغير فى التركيب الاقتصادى ، التغير فى التركيب الوظيفى ، ارتفاع مستوى المعيشة . وفيما يلى نسلط الضوء على كل عامل من هذه العوامل الستة .

أ - عامل الانفجار السكانى :

تعتبر الزيادة فى السكان عاملاً أساسياً فى تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم ، فمن المعلوم أن هناك زيادة سريعة فى السكان ، خصوصاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سواء بالنسبة للزيادة المطلقة فى أعداد السكان ، أو بالنسبة لمعدلات النمو ، ويظهر ذلك جلياً فى الدول النامية ، أو الأقل تقدماً .

ويعتبر النمو السكاني المتزايد من أكثر المظاهر المميزة للمجتمع المصري ، ففي الفترة من (١٩٤٢ - ١٩٦١) زادت معدلات النمو الطبيعي للسكان من (٩,٤ فى الألف) عام ١٩٤٢م إلى (٢٦,٦ فى الألف) عام ١٩٥١م ثم إلى (٢٨ فى الألف) عام ١٩٦١^(١) ، وقد نتج عن ذلك زيادة سريعة فى السكان فى الفترة من (١٩٣٧ - ١٩٦٠ م) ، فازداد سكان مصر من حوالى (١٦ مليون) نسمة إلى حوالى (٢٦ مليون نسمة) ، وبسبب ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال ، نتيجة الرعاية الصحية استمرت الزيادة

* تحسب معدلات الزيادة الطبيعية للسكان فى الألف لأن :

معدل الزيادة الطبيعية للسكان فى عام هو عبارة عن الفرق بين معدل المواليد الخام ، ومعدل الوفيات الخام ، وكلا المعدلين يحسب فى الألف كما يلى :

عدد المواليد الأحياء

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد السكان فى منتصف العام}}{1000} \times 1000$$

عدد المواليد الوفيات

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد السكان فى منتصف العام}}{1000} \times 1000$$

إذن معدل الزيادة الطبيعية = معدل المواليد الخام - معدل الوفيات الخام ، وبالتالي ستكون النتيجة فى الألف .

وجدير بالذكر أن معدل الزيادة الطبيعية فى السكان ليس هو معدل النمو السكاني ، لأن معدل النمو السكاني

= معدل الزيادة الطبيعية + معدل الهجرة الصافى

المهاجرون إلى الداخل - المهاجرون إلى الخارج

$$\text{ومعدل الهجرة الصافى} = \frac{\text{عدد السكان فى منتصف العام}}{1000} \times$$

عدد السكان فى منتصف العام

لتصل إلى (٤٤ مليون) نسمة عام ١٩٨٢م ، ثم إلى حوالى (٥٠ مليون) نسمة عام ١٩٨٨ .^(١)

وفى عام ١٩٩٠م وصل عدد سكان مصر إلى (٥٦ مليون) نسمة ، وازداد بعد ذلك ليصل إلى حوالى (٦١,٥٠ مليون) نسمة فى عام ١٩٩٦م ، وبمعدل نمو سنوى مقداره (٢,٠٨ %)^(٢) . ويبلغ إجمالى سكان مصر حاليا (٦٩,٩٩٧ مليون) نسمة^(٣) . ويتوقع أن يصل عددهم إلى (٨٧,٧ مليون) نسمة فى عام ٢٠١٥م^(٤) . وإلى ما يقرب من (١٠٠ مليون) نسمة فى عام ٢٠٢٥^(٥) . هذا ويمكن تخيل حجم مشكلة الزيادة السكانية إذا علمنا أن مصر تزيد حاليا بمعدل فرد كل (٢٤,٤ ثانية) .^(٦)

- ١ - محمد سيف الدين فهمى : " التخطيط التعليمى - أسسه وأساليبه ومشكلاته " ، ط ٥ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ ، ص ٢٩ .
- ٢ - جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٢ - ١٩٩٧م ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٨ ، ص ٢١ .
- ٣ - جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٤م ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٥ ، ص ٢٤ .
- ٤ - البنك الدولى : مؤشرات التنمية فى العالم ، القاهرة ، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط (ميريك Meric) ، مارس ٢٠٠٠ ، ص ٣٨ .
- ٥ - سعيد جميل سليمان وآخرون : " دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدنى فى مواجهة المشكلة السكانية - دراسة ميدانية " ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧٧ .
- ٦ - جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب : كتاب الأحياء للصف الأول الثانوى ، طبعة ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، ص ١٢٣ .

وبالطبع فإن هذه الزيادة السكانية المستمرة مع التزام الدولة بتحقيق الإلزام حتى نهاية المرحلة المتوسطة ، يؤدي إلى زيادة فى الفرص المقدمة للتعليم الثانوى وما يتلوه من تعليم جامعى .

وتشير خصائص التوزيع الديموجرافى للسكان فى مصر -وفقا لتعداد عام ١٩٩٦م - إلى أن نسبة عدد الأطفال الأقل من (٦ سنوات) تصل إلى (١٥,١ %) ، ومن (٦ إلى أقل من ١٠ سنوات) تصل إلى (٩,١ %) ، ومن (١٠ إلى أقل من ١٥ سنة) تصل إلى (١٠,٧ %) ، ومن (١٥ إلى أقل من ٦٠ سنة) تصل إلى (٩,٩ %)^(١). وفى ذلك إشارة إلى أن القاعدة العريضة من عدد السكان ممن هم فى سن التعليم ، وهذا يوضح مدى التحدى الذى يواجهه المؤسسات التعليمية والجامعات فى مواجهة هذا التدفق الطلابى الهائل . والدليل على ذلك تميز الاتجاه العام للطلبة المقبولين بالجامعات بالتزايد خاصة فى العقد الأخير من القرن العشرين ، حيث بلغ أعداد المقبولين من حملة الثانوية العامة فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ نحو (٢٤٢ ألف) طالبا وطالبة مقابل (٩١ ألف) طالبا وطالبة عام ١٩٨٢/٨١م، بنسبة زيادة قدرها (١٦٦ %) ، وبالنسبة لشريحة السكان (الفئة العمرية ١٨ - ٢٣ عاما) فقد بلغت نسبة المقيدى بالتعليم العالى والجامعى حوالى (٣٠,٥ %) فى عام

١- محمد إبراهيم عطوة مجاهد : " التعليم العالى بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية " ، المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى - رؤية مستقبلية "، مرجع سابق، ص ٢٨٩ .

٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، فى حين كانت النسبة المناظرة فى عام ٨٥ / ١٩٨٦ م حوالى (١٦,٩ %) (١) .

ولعل هذا الإقبال المتنامى على التعليم العالى فى ضوء معدلات النمو السكانى المتزايد كان أحد العوامل التى دفعت " شعبة التعليم الجامعى بالمجالس القومية المتخصصة " إلى إصدار توصية بزيادة أعداد الطلبة فى الجامعات ، والعمل على زيادة أعداد الجامعات فى مصر إلى (٣٠) جامعة تزداد تدريجيا إلى (٦٠) جامعة حتى عام ٢٠٢٠ م ، بحيث يكون هناك جامعة لكل (١,٥ - ٢ مليون) مواطنا من عدد السكان ، مع ضرورة خفض الكثافة الطلابية إلى ما لا يزيد عن (٤٠ ألف) طالبا وطالبة بكل جامعة بما فيهم طلبة الدراسات العليا والبحوث ، الذين يجب أن تتراوح نسبتهم بين (٢٠% - ٢٥%) من إجمال الطلبة المقيدون بالجامعات المصرية (٢) . وجدير بالذكر أن الدولة تحاول الآن توفير (٢٠) جامعة فى خطة عشرية بواقع إقامة جامعتين جدينتين كل عام . (٣)

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فى مجال التعليم الجامعى والعالى (١٩٨٢ - ٢٠٠٣) " ، مرجع سابق ، ص ٦ .

٢ - جابر محمود طلبة : " التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل " ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

٣ - محمود قمبر : " تجارب عالمية فى تطوير التعليم الجامعى " ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) " التعليم الجامعى العربى - آفاق الإصلاح والتطوير "، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٥٠٨ .

ويعنى هذا أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى مصر لا توفر فرصا كافية للراغبين فى هذا النوع من التعليم ، وأنها لا تستطيع الوفاء بالطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم الجامعى بما يلبى آمال وطموحات ورغبات المواطنين كى يعيشوا عصرهم " عصر العولمة " ومن هنا كان الاتجاه نحو الاستثمار فى التعليم الجامعى بإنشاء جامعات خاصة مصرية .

ب - عامل زيادة الطموح التعليمى :

فعلى المستوى الفردى يوجد حماس متصاعد وطموح تعليمى متزايد وخصوصا على التعليم العالى ، نظرا لما يضيفه على صاحبه من وجهة اجتماعية ، فضلا على أنه مازال يمثل الأساس للترقى الاجتماعى، والوصول إلى المراكز الاجتماعية المرموقة ، على الرغم من تخلى الدولة عن سياسة تكليف الخريجين ، ويدعم ذلك وزير التعليم الأسبق - حسين كامل بهاء الدين - بقوله " إنه يجب ألا تغيب حقيقة أن الشهادة العلمية هى أمل كل مواطن ، حيث أضحت شهادة اجتماعية يتزوج بها المرء ويتحقق بها وضعه الاجتماعى ، كما تفتح أمامه آمالا كبرى لتحقيق ذاته " ، ومما يدعم ذلك أيضا إصرار أولياء الأمور من مختلف الطبقات الاجتماعية على إلحاق أبنائهم بإحدى الكليات الجامعية أو المعاهد العليا ، على الرغم من توقعهم أنهم قد لا يعملون بهذه الشهادة بعد التخرج . (١)

١ - محمد إبراهيم عطوة مجاهد : " التعليم العالى بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية " ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

ج - عامل السياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى :

من الملاحظ أن اللوائح والسياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى تساعد على فيضان التدفق الطلابى المتجه من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية ، وذلك لعدة اعتبارات من أهمها :^(١)

١- تتحدد أهداف التعليم الثانوى فى " إعداد الطلبة للحياة العامة ، وإعدادهم للتعليم العالى بما فى ذلك ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية " ^(٢). إلا أن الواقع العملى يشير إلى أن تحقيق الهدف الأول لا يزال محدودا ، حيث أنه يندر وجود فرص عمل حقيقية أمام خريجى الثانوى العام - إذا رغبوا فى العمل - ومن ثم لا يجدون غير أبواب الجامعات والمعاهد للالتحاق بها.

٢- يشترط نظام القبول بالتعليم العالى فى المتقدم للالتحاق به أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة فى نفس العام ، مما أدى إلى تراحم الطلبة على الجامعات والمعاهد باعتبار أن فرصة الالتحاق سوف تضيع إذا لم يغتنموها .

٣- اتجاهات المجتمع السلبية ونظرتة المتدنية للتعليم الفنى المتوسط تجعل الطلبة يحجمون عن الالتحاق به ، ويتحولون نحو التعليم الثانوى العام باعتباره الموصل للمراحل التعليمية الأعلى ، والمكانة الاجتماعية الأرقى .

١ - المرجع السابق ، ص ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

٢ - القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم العام والمعدل بالقانون رقم ٢٢٣

للسنة ١٩٨٨ ، صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شوال

١٤٠١هـ الموافق ٩ أغسطس ١٩٨١ م ، مادة (٢٢) .

٤- إن التعليم الفنى لا يتيح لخريجيه مواصلة التعليم العالى إلا فى أضيق الحدود وبشروط معينة ، مما يعمق الاتجاه السلبي نحو التعليم الفنى ، ويزيد الإقبال على التعليم الثانوى العام ، وبالتالي زيادة الإقبال على التعليم العالى .

٥- اتجاه الوزارة نحو تخفيض أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الفنى وخصوصا التعليم الفنى التجارى ، قد ترتب عليه زيادة أعداد الطلبة المقبولين بالتعليم الثانوى العام ، ومن ثم زيادة أخرى فى الأعداد المتجهة نحو التعليم العالى .

د - عامل التغير فى التركيب الاقتصادى :

وهو العامل الرابع من العوامل المحلية المؤدية إلى تنامي الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، فقد كان لظهور حركات التصنيع وتطورها خصوصا فى القرن العشرين أثر عظيم فى إحداث تغير هائل فى التركيب الاقتصادى ، سواء كان ذلك فيما يتصل بمدى إسهام كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى فى قيمة الإنتاج العام ، أو بحجم قوة العمل التى تعمل فى كل منها .

ولاشك أن طبيعة النمو الاقتصادى الحالى واحتمالاته المستقبلية فى الدول النامية ، تؤكد أنه سيحدث انكماش نسبى فيمن يعملون بقطاع الزراعة ، فى حين أن هناك زيادة عديدة فيمن يعملون بقطاعى الصناعة والخدمات ، ومن الواضح أن حجم القوى العاملة فى قطاع الصناعة يتزايد بمعدل أكبر نتيجة اهتمام هذه الدول بالتصنيع وزيادة استثماراتها فيه .

ففى مصر وفى الفترة من (١٩٣٧ - ١٩٧٤ م) نجد أن نسبة المشتغلين بالزراعة من إجمالى السكان العاملين قد انخفض من (٦٩ %)

عام ١٩٣٧م إلى (٤٤,٦%) عام ١٩٧٤م، فى حين ارتفعت نسبة المشتغلين بقطاع الصناعة خلال المدة نفسها من (١٠,٦%) إلى (١٩,٧%) ، كما ارتفعت نسبة المشتغلين بقطاع الخدمات فى نفس المدة من (١٠%) إلى (١٨,٥%) ، كما ارتفعت أيضا نسبة المشتغلين بقطاع التجارة والنقل خلال نفس المدة من (١٠,٤%) إلى (١٧,٢%) من مجموع المشتغلين .^(١)

ويتضح من هذه الإحصائيات أن هناك نموا فى العاملين بقطاعي الصناعة والخدمات ، وهذا بدوره يستتبع زيادة الطلب على التعليم ، ولاسيما العالى منه ، ذلك أن العمل فى هذين القطاعين يتطلب عادة مستويات تعليمية عالية وتخصصات على درجة كبيرة من التنوع ، خاصة مع بداية الألفية الثالثة وما صاحبها من تقدم وتنوع معرفي وتكنولوجي هائل وعلى درجة عالية من التعقيد والأهمية ، فى جميع المجالات الحياتية .

هـ - عامل التغير فى التركيب الوظيفي :

لم يؤد التطور الاقتصادى الحديث إلى نمو أنشطة الصناعة أو الخدمات من حيث الإنتاج أو العمالة فحسب ، بل أدى أيضا إلى تغير فى التركيب الوظيفي بجميع القطاعات الأخرى الاقتصادية ، فالخبرة المكتسبة عن طريق الوراثة ، أو عن طريق النشأة فى مجال العمل والتي قد تصلح فى مجتمع زراعى بدائى أو مجتمع حرفي ، لم تعد صالحة لعالم صناعي تكنولوجي طبيعته التغير والتطور ، ومن أهم صفاته التخصص والتنوع .

١ - جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التنمية فى مصر ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٢٠ .

كما أن نمو الصناعة وفقا لأساليب الإنتاج الحديثة قد تتطلب مزيدا من خريجي الكليات والمعاهد المختلفة ، هذا بالإضافة إلى أن الاتجاه نحو تنمية نظام الحكم المحلى قد خلق مجالات جديدة للتوظيف للمتخصصين فى شئون الحكم المحلى والإدارة والتخطيط الإقليمى وغيرهم ^(١) . كل هذه التغيرات فى التركيب الوظيفى قد أدت إلى زيادة الطلب على التعليم خصوصا فى مراحله الثانوية والعالية ، كما أدت إلى ضرورة تعدد أنواعه وتنوع تخصصاته.

و - عامل ارتفاع مستوى المعيشة :

من الواضح أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع مستوى المعيشة والطلب على التعليم ، فكلما ازداد دخل الفرد كلما ازدادت رغبته فى التعليم أو إعطاء أبنائه الفرصة للاستزادة منه ، وفى المجتمعات الريفية أو الفقيرة يضطر الفرد إلى دخول سوق العمل فى أقرب وقت ممكن لكسب الرزق ، أما فى المجتمعات الغنية حيث يرتفع مستوى الدخل للأفراد ، وحيث يستطيع الآباء الاستغناء عن مساعدات أبنائهم فى المعيشة ، فإن الآباء غالبا ما يرغبون بل ويطالبون بإعطاء أبنائهم فرصا أعظم للتعليم ، وسنوات أطول للدراسة .

ويتضح من العرض السابق لأهم عوامل تنامي الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى، أن تزايد هذا الطلب يضع الجامعات المصرية (الحكومية) أمام تحد كبير فيما يتعلق بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين هذا الكم المتزايد من المتعلمين ، ونوعية التعليم الذى يقدم لهم، فى ظل تغيرات تكنولوجية ومعلوماتية فائقة الكم والنوعية .

١ - محمد سيف الدين فهمى : " التخطيط التعليمى - أسسه وأساليبه ومشكلاته " ،

طه ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

وتتمثل المشكلة فى ضرورة تلبية الطلب المتزايد على فرص التعليم العالى من جهة ، وقصور الموارد المالية الحكومية فى الوفاء بهذه المتطلبات من جهة أخرى ، ومن هنا سمحت الحكومة للقطاع الخاص بالمشاركة فى تلبية هذا الطلب الاجتماعى المتزايد ، والذى لا يمكن للتعليم العالى الحكومى الوفاء به منفردا نظرا لاعتبارات كثيرة على رأسها أزمة التمويل التى تعاني منها الجامعات الحكومية ، والتى تعتبر دافعا محليا ثالثا وراء إنشاء الجامعات الخاصة المصرية ، ويتضح ذلك فيما يلى :

٣ - أزمة تمويل التعليم الجامعى :

استعانت مصر منذ الثمانينيات بتطبيق برامج البنك الدولى المرتبط بوكالات التمويل الدولية ، حيث دُفعت مصر إلى ذلك الاتجاه التمويلى نتيجة وجود عجز مالى بلغ أكثر من (١٥ %) ، ومديونية قومية بنسبة (٢١ %) من إجمالى الناتج القومى، ومعدل تضخم بلغ (٢٣ %) ، وعجز مزمن فى الميزان التجارى ^(١) . وفى هذا الصدد ارتفعت أصوات تنادى بضرورة المشاركة والتعاون فى تمويل وإنشاء صندوق وطنى لتمويل التعليم بعيدا عن الهيمنة الداعمة . ^(٢)

ومما هو جدير بالذكر أن معظم جامعات الدول - ومنها الجامعات المصرية - فى عالمنا المعاصر تعاني من أزمة مالية حادة (وقد سبق

١- يوسف خليفة غراب : " إشكاليات الدعم التمويلى للتعليم المصرى فى ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة " ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

٢ - Alan , Wagner : " Financing Higher Education New Approaches - New Issues" , Journal of Higher Education Management , vol . (8) , No . (1) , Mar . 1996 , P . 7 .

مناقشة تحدى التمويل الجامعى فى الفصل الثانى غير أن البحث يتناوله هنا كدافع وراء السماح بخصخصة التعليم الجامعى) ، ففى أغنى دولة فى العالم ، أجبرت الأزمة المالية جامعات أمريكية كثيرة على إلغاء مقررات يقل إقبال الطلبة عليها ، والاستغناء عن كثير من أساتذتها ، وإغراء آخرين بالتقاعد المبكر ، واستخدام عناصر خارجية لبعض الوقت بأجور ضعيفة ، ورفع معدل أستاذ / طالب ، وزيادة المصروفات الدراسية . (١)

وبلغت مديونية الجامعات البريطانية حتى عام ٢٠٠٢م (ألف مليون) جنبها استراليا (٢). واضطرت جامعة السوربون إلى إطفاء الأنوار ليلا اقتصادا فى نفقات الكهرباء ، وتقاسى جامعات فرنسا عموما من حالة موت بطئ (٣) . وأوضاع الجامعات الروسية أكثر سوءا ، حيث أصبح ضعف رواتب الأساتذة سببا فى هجرة الأكفاء منهم لجامعاتهم (٤) . وتعانى جامعات النمسا من ضعف رواتب الأساتذة ، وتعطيل الأجهزة ، ونقص أموال الصيانة (٥). وفى ألمانيا باعت الحكومة (٦/١) احتياطي الدولة من الذهب بقيمة (٥ مليار) يورو ، تودع

١ - Altbach , Philip and Others : “ Higher Education in American Society “ New York , Pergamon press , 1994 , P . 338 .

٢ - جريدة الجارديان البريطانية فى ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٢ ، ص ٥ .

٣ - Henri Tesenas du Montcel : “ L’universite peut Mieax Faire , Paris , Seuil , 1985 , P . 23 .

٤ - جريدة الأهرام المصرية فى ١٦ / ٢ / ٢٠٠٣ ، ص ٦ .

٥ - _____ فى ١٦ / ٧ / ٢٠٠٣ ، ص ٦ .

للاستثمار بعائد قدره (٢٠٠ مليون) يورو لتمويل خطة المستشار
شرودر لإصلاح نظام التعليم .^(١)

وإذا كانت هذه الوقائع دلالة حية على انهيار الصروح الجامعية فى
دول أجنبية أغنى من مصر والتي بلغت ديونها عام ٢٠٠٤ ما قيمته
(٤٦٠ مليار) جنيها مصريا، برغم ما أسقط منها فى مؤتمر باريس^(٢).
كما تراجع فيها معدل الإنفاق الحقيقى على الطالب الجامعى بنسبة
(١١,٣ %) فى خلال عشر سنوات من عام ٨٦ / ١٩٨٧ حتى
عام ٩٦ / ١٩٩٧م^(٣). فماذا تفعل الدولة إذن للنهوض بجامعاتها فى ظل
هذه الأوضاع المتردية لتساير التطورات والمتغيرات العالمية منها
والمحلية ؟ .

وللإجابة عن هذا السؤال صيغت عدة حلول كان من بينها " إقرار
سياسة ترشيد المجانية " ، حيث تحافظ الدولة رسميا على مبدأ مجانية
التعليم فى كل مراحله ، وقد أقر ذلك الدستور . ولكنها عمليا أصبحت
صورية أو متآكلة ، ذلك لأنه فى الجامعات - وبالذات فى كليات القمة -
حوالى (٧٥ %) من الطلبة ينتسبون إلى أسر برجوازية متقفة ، مما
يعنى حرمان العدد الأكبر من أبناء الطبقة الشعبية من تعليم جامعى يقال
أنه مجاني ، وهذا الوضع يؤكد حقيقة أن الدولة تعلم أبناء الأغنياء على

١ - جريدة الأهرام المصرية فى ٢١ / ١ / ٢٠٠٣ ، ص ٤ .

٢ - محمود قمبر : " تجارب عالمية فى تطوير التعليم الجامعى " ، مرجع سابق ،
ص ٥٢٩ .

٣ - هنداوى محمد حافظ : " دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى الحكومى والخاص
فى كل من مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " ،
مرجع سابق ، ص ٤٥٧ .

حساب الفقراء ، علما بأن نسبة لا بأس بها من طلبة الجامعة البرجوازيين تعلموا في مراحل التعليم العام في مدارس خاصة دفعوا لها عن كل فرد أكثر من خمسين (٥٠) ألف جنيهها مصرياً في المتوسط العام ، ثم تكرمهم الدولة وتعلمهم بالمجانبة الشكلية في الجامعة .^(١)

وفي هذا الصدد يصرح رئيس الدولة - الرئيس مبارك - في عام ١٩٨٥م رداً على بعض أصحاب فكرة إنشاء جامعات خاصة مصرية بقوله : " إنه مدرك تماماً للأسباب التي أبدوها ، وإنه يعلم جيداً أن القادرين والموسرين يزاحمون فعلاً أبناء الطبقات الكادحة في مجانية التعليم الجامعي .. وأن هذا العبء الضخم الملقى على عاتق الإمكانات المحدودة لجامعات تعلم بالمجانبة الكاملة قد أثرت على المستوى الكيفي للتعليم " .^(٢)

بهذا يصبح تعليم المجانية من أسوأ أنواع التعليم ، ويكفى أن نعلم أن حجم الإنفاق على الأنشطة التعليمية والبحثية والبيئية في الجامعات الحكومية المصرية قد بلغ ما يقرب من (٣٣,٢) مليار جنيهها مصرياً خلال الفترة من ٩١ / ١٩٩٢ حتى ٩٩ / ٢٠٠٠ م ، ويتم تمويل معظم هذا الإنفاق بشكل دوري من بنك الاستثمار القومي في صورة قروض محلية ، تنقل كاهل الدولة^(٣) . ومع هذا فإن كلفة الطالب - كما تدفعها

١ - محمود كمبر : " تجارب عالمية في تطوير التعليم الجامعي " ، مرجع سابق ، ص ٥٢٩ .

٢ - جريدة الأخبار المصرية - من حديث للرئيس محمد حسنى مبارك - فى ٢٤ / ٤ / ١٩٨٥ ، ص ٥ .

٣ - محمد زيدان إبراهيم ، محمد عبد الفتاح إبراهيم : " دور المعلومات المحاسبية فى الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثمارى بقطاع التعليم الجامعى - دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية فى مصر " ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد (٢٣) ، ع (١) ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص ٨٣ .

الدولة - قد بلغت في آخر زيادة لها (٦٣٠٠) جنيتها مصريا أى حوالى ألف دولار أمريكى ، بما يقل عشرين مرة عن كلفة طالب الجامعة فى الولايات المتحدة الأمريكية . (١)

وفى عصر الليبرالية الجديدة ، وخصخصة الاقتصاد ، وتدنى الإنفاق على التعليم الجامعى ، مع فتح الجامعات لتعليم أكبر عدد من شباب المواطنين تلبية للزخم الكبير فى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى من قبل مختلف الفئات والأعمار فى المجتمع ، لذلك كان لابد من ترشيد المجانية ، وتحميل المستفيد جزءا من كلفة التعليم ، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم لتخفيف أعباء الحكومة .

تعقيب :

يمثل قطاع التعليم بوصفه نظاما فرعيا تابعا للنظام الكلى للمجتمع أهم قطاع تنعكس عليه وبصورة مباشرة ما يصيب النظام العام للمجتمع من متغيرات وتحولات ، وتخطيط النظام التعليمى لكى يواجه ويواكب هذه المتغيرات والتحولات لا يستدعى فقط إصلاح النظام القائم وإنما يتطلب - فى كثير من الأحيان - نظاما جديدة وطرقا جديدة توضع فى صورة اختيارات أو بدائل حرة للمستقبل أمام متخذى القرار ، مع تقديم الإجراءات اللازمة للقرار السياسى الذى يعضد إنجاح أى مشروع تعليمى .

وبعد طى صفحة القرن العشرين - بوداعنا للألفية الثانية - نستوقفنا المتغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى

١- من حوار مع رئيس وزراء مصر د. أحمد نظيف : مجلة آخر ساعة ، ع (٣٦٤٦) ، ١٨/٩/٢٠٠٤ ، ص ٧ .

شهدها هذا القرن الفائت ، والذي حمل فى ثناياه سمات عديدة وخصائص متنوعة من الصعب احتوائه بتسمية معينة واحدة .

ففى المجال السياسى :

تقلص دور الدولة ، نظرا لظهور مجموعة من المؤسسات والمنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية ، والتي أصبحت تلعب دورا فعالا فى معالجة قضايا كثيرة كحقوق الإنسان ، والسكان ، والبيئة .

وفى مجال العلم والتكنولوجيا :

أصبح التزايد المعرفى مذهلا إلى الدرجة التى جعلت بعض الكتابات تعتبر أن كلمة " انفجار " هى أصدق تعبير عن هذا التزايد ، كما صاحب هذا الانفجار سرعة مذهلة فى تطبيق نتائج العلم وهو ما يسمى بالتكنولوجيا ، مما أسهم فى تغيير معالم الحياة ووقعها بشكل كبير .

أما فى المجال الاقتصادى :

فقد ظهرت بعض المستجدات والتطورات الاقتصادية ، من أبرزها الدور المتزايد للشركات عابرة القارات والتي لا تنتمى لدولة أو منطقة جغرافية معينة ، وكذلك الاتجاه العالمى المتزايد نحو تحرير التجارة العالمية التى دخلت مرحلة الانفتاح التام غير الخاضع للقيود أو التحكم ، وذلك بعد توقيع اتفاقية الجات ، وقيام منظمة التجارة العالمية ، هذا بالإضافة إلى انتشار النموذج الاقتصادى الرأسمالى الذى كان من أبرز نتائجه تحرير الاقتصاد ، ونمو وانتشار القطاع الخاص أو نمو وانتشار الخصخصة Privatization فى معظم المجتمعات .

وقد أدت هذه التطورات الاقتصادية الحديثة - وخاصة بعد انهيار

الاتحاد السوفيتي ونمو الفكر الاقتصادي الرأسمالي والليبرالي وسيادة اقتصاديات السوق - إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم ، ومنها المفاهيم المرتبطة بالتعليم ، وكان من أهم ملامح التغيير إعادة النظر في مسئولية الدولة المطلقة على التعليم وضرورة ترك جانب من شؤونه للقطاع الخاص، باعتباره المسئول الأول عن التنمية والاستثمار والإنتاج وطبيعي ألا تكون مصر بمعزل عن هذه التغيرات والتحولات ، وهي البلد المحوري في منطقتها ، بل والبلد ذات الأهمية الاستراتيجية في مجالات السياسة الدولية ، ففي ظل تداعيات النظام الاقتصادي العالمي ، وسيطرة قوى السوق ، توجهت الدعوة إلى تطوير التعليم الجامعي الرسمي ، وحث رأس المال الخاص على تقديم الدعم المادي لعملية التطوير ، وساعد على ذلك ضعف قدرة الدولة على الإنفاق بسخاء على التعليم الجامعي المتنامي ، والذي صار مكلفا بدرجة كبيرة خاصة بالنسبة للتخصصات غير النمطية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة والمطلوبة لسد الاحتياجات الجديد لسوق العمل .

وتأسيسا على ما سبق فقد سمحت الحكومة المصرية بالاستثمار في التعليم الجامعي وإنشاء جامعات خاصة مصرية كاستجابة حتمية لهذه المتغيرات المجتمعية العالمية منها والمحلية ، وكبديل من البدائل التي وضعت أمام متخذي القرار لمواجهة تداعيات هذه المتغيرات وما تمليه من تحولات ، هذا وسوف يهتم الفصل القادم بمعالجة تطور وواقع هذه الجامعات "الخاصة" ، وذلك فيما يلي.

الفصل السادس

الجامعات الخاصة المصرية

- مقدمة .
- تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية :
 - أولا : الجامعة الأهلية (١٩٠٠ - ١٩٢٥ م) .
 - نشأتها وتنظيمها .
 - قواعد القبول بها .
 - رسوم الدراسة وحضور المحاضرات .
 - تعثر الجامعة الأهلية وقيام الجامعة المصرية (الحكومية) عام ١٩٢٥ .
 - ثانيا : الجامعة الحرة فى الخمسينات (١٩٥٩ م)
 - مبررات فكرة إنشاء الجامعة الحرة " خاصة بمصروفات " .
 - توقف فكرة إنشاء الجامعة الحرة .
 - ثالثا : الجامعة الخاصة فى السبعينات (١٩٧٢ - ١٩٧٩ م) .
 - رابعا : الجامعة الخاصة فى الثمانينات (١٩٨١ - ١٩٨٩ م) .
 - خامسا : نشأة الجامعات الخاصة فى التسعينات (١٩٩٢ م) .
 - مراحل إصدار قانون إنشاء الجامعات الخاصة المصرية .
 - بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية (٩٦ / ١٩٩٧) .
 - تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية .
 - القوانين واللوائح المنظمة للجامعات الخاصة المصرية .
 - سياسة القبول فى الجامعات الخاصة المصرية .
 - موقف قبول وقيد الطلبة فى الجامعات الخاصة المصرية .
 - موقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة المصرية .
 - الاعتراف بالشهادات ومعادلة الدرجات ونوعية التخصصات فى الجامعات الخاصة المصرية .
 - المصروفات والمنح الدراسية فى الجامعات الخاصة المصرية .
 - إدارة الجامعات الخاصة المصرية .
 - العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة المصرية .
- الفلسفة الحاكمة للجامعات الخاصة المصرية .
- تعقيب .

إن السعى وراء الجديد ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة ، والجديد لا يعنى إنكار القديم ، أو قطع صلة الفرد ومجتمعه بماضيه ، والجديد لكى يقوم ويتعزز ويستمر لا يعتمد كلية على القديم ، وإنما ينتقى منه ، ويعود على بعض المواقع المتقدمة فيه ، ويسخر نفسه لخدمتها وتطويرها.

وخلال السنوات الأخيرة أخذت بوابر نظم تعليمية جديدة فى الظهور ، وهذه النظم إذا صح قيامها واكتمالها خلال السنوات القادمة ، فمن المرجح أن تصبح نقطة انطلاق وتحول فى تفكيرنا وممارستنا التربوية ، مثلما تصبح قوة فعالة فى تمكين النظم التعليمية الأخرى من النمو والتطور والرسوخ ، ومن النظم التعليمية المستحدثة فى مصر نظام التعليم الجامعى الخاص والمتمثل فى إنشاء الجامعات الخاصة المصرية .

الفصل السادس

الجامعات الخاصة المصرية

مقدمة :

فيما مضى كان دور الدولة يتمثل فى التخطيط وفى الإدارة وفى القطاع العام والنشاط الاقتصادى ، وفى أداء معظم الخدمات ، فضلا عن الحفاظ على النسيج الوطنى والهوية والوحدة الوطنية وتكافؤ الفرص وعدالة التوزيع .. أما الآن وفى إطار الانتقال إلى الاقتصاد الحر والعلاقات الدولية فى زمن العولمة ، فإن دور الدولة يختلف عما كان عليه فى مرحلة الاقتصاد الموجه ، لتأخذ الدولة دور القائد الذى يخطط ويراقب ولكن لا ينشغل بالتنفيذ والمشاركة الفعلية فيما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص ، أو المجتمع المدنى ، ويبقى دور الدولة فى رعاية ما يسمى بالصالح العام أو الحفاظ على الرضاء الاجتماعى العام والتوازن بين المصالح المختلفة ورعاية غير القادرين ، ومنع سيطرة رأس المال على الحكم وضبط تأثير اقتصاد السوق على المجتمع .

وفى ضوء ذلك ، ونأسيما على المؤشرات والتوقعات الخاصة بتحديات التعليم الجامعى - سبقت الإشارة إليها فى الفصل الثانى - يظهر بجلاء أن التعليم الجامعى العربى يحتاج إلى نظم أخرى - خاصة فى التمويل وتوزيع النفقات واستخدامها - تتقذه من أزماته الحالية وتقيه من أزماته المستقبلية ، وبالفعل فقد طرح على الساحة العربية بديلان لذلك هما :

البديل الأول : إقامة مؤسسات تعليمية مشتركة (حكومية / أهلية) ،

فلا يكتفى بالجامعات والمعاهد الحكومية بل يضاف إليها جامعات ومعاهد مشتركة بين الحكومة والأفراد، بحيث تتعاون وتسهم الجهات الحكومية مع الجهات الأهلية في رأس مال الجامعة أو المعهد ، وفي الإنفاق عليه وإدارته والإفادة من الأجر التي يدفعها الطلبة أو تتبرع بها الجهات الأهلية . وهذا البديل يمكن الجهات الحكومية من الرقابة على المؤسسة وتوجيه مسيرتها ، وتخفيف العبء المالي ، كما يساعد الجهات الأهلية بالدعم الحكومي وترشيد الاستثمار. (١)

البديل الثاني : ولعله أول بديل طرح على الساحة العربية - ومازال مطروحا في بعض البلاد العربية مثل سوريا (٢) - وهو خروج الدول من سياستها التقليدية في حصر التعليم الجامعي بمؤسساتها الرسمية وسماحها بافتتاح جامعات خاصة إلى جانب الجامعات الحكومية، الأمر الذي يوفر على الدولة تحمل جزء كبير من النفقات ، ويتيح للجامعات الخاصة أن تتنافس بعضها من ناحية كما تتنافس نظيراتها الحكومية من ناحية أخرى ، وأن تستقطب الطلبة الذين يدفعون أجور تعليمهم ، ويختارون بحرية أكثر التخصصات التي يرغبون في تعلمها . وقد

١- أنطوان حبيب رحمة : " اقتصاديات التعليم العالي العربي اللازمة لمواجهة تحديات مطلع القرن القادم "، مؤتمر " حول التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين " ، كلية التربية بجامعة الكويت ، ٢٧ - ٣٠ أبريل ١٩٩٤ ، ص ص ٥٥٤ - ٥٥٥ .

٢- جريدة تشرين (السورية) : " على طريق التطوير والتحديث - الجامعات الخاصة " ، عدد ١٣ ، تشرين الأول ٢٠٠١ ، الموقع على الإنترنت :

اتجهت مصر إلى استخدام هذا المسار أو البديل رغم تضارب الآراء حول إيجابياته ومثالبه .

ومن المعروف أنه لا توجد صورة واحدة لأمة أو مجتمع معين في المستقبل ، وإنما توجد بعض البدائل ^(٩)، وقد يكون أحد البدائل (السيناريوهات) التي تتم دراستها والاهتمام بها ما يتعلق بالصورة المستهدفة لهذا المجتمع في زمن معين . ونظرا لأن بديل الجامعات الخاصة أصبح هو الصورة المستهدفة للمجتمع المصري في زمن العولمة والرسملة بما ينطويان عليه من خصائص وتداعيات ، وبعد أن أصبحت الجامعات الخاصة رافدا أساسيا من روافد التعليم الجامعي في مصر ، لذا فقد تراءى للباحث أن يعرض لتطور نشأة هذه الجامعات في مصر من منظور تاريخي مجتمعي ، يلي ذلك إلقاء الضوء على نظام الجامعات الخاصة المصرية من مختلف الزوايا ، ثم استخلاص الفلسفة التي تحكم هذا النوع من الجامعات وتوجهه ، وذلك فيما يلي :

* لقد توصل مشروع مصر ٢٠٢٠م إلى وجود خمسة بدائل (سيناريوهات) للمجتمع المصري عام ٢٠٢٠م هي : السيناريو المرجعي ، سيناريو الدولة الإسلامية ، سيناريو الرأسمالية الجديدة ، سيناريو الاشتراكية الجديدة ، السيناريو الشعبي (التأثر الاجتماعي) .

ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

- إبراهيم العيسوي : " بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠م ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، (١) ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٨ .
- إبراهيم العيسوي ، وآخرون : " بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠م " ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، (٢) ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٨ .

تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية :

رغم أن الجامعات الخاصة المصرية حديثة العهد - حيث بدأ إنشاءها عام ١٩٩٧/٩٦م - فإن فكرة التعليم الجامعى الخاص ليست فى الحقيقة فكرة طارئة ، فرضتها متغيرات وتحولات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية جديدة فحسب ، بل إن التعليم الجامعى فى نشأته التاريخية كان فى الحقيقة تعليما خاصا ، تتولى أمر تقديمه مؤسسات أهلية أو خاصة .

فمؤسسات التعليم الجامعى التى نشأت فى العصور الوسطى ، والتى تعد بحق أصل صيغة التعليم الجامعى الحديث كانت مؤسسات خاصة أو أهلية ، أنشأتها وأدارتها اتحادات للطلبة أو اتحادات لأعضاء هيئة التدريس ، وارتبطت ارتباطا ما بالمؤسسات الدينية أو بأمراء المقاطعات ، وكانت تتمتع باستقلال مالى وإدارى ، إلا أن هذا الطابع الخاص انحسر تدريجيا مع نمو الدولة القومية فى أوربا ، واستقرار فكرة مسئولية الدولة عن التعليم فى مختلف صوره ومراحله ، وظهر ذلك جليا فى إنشاء الجامعات الحكومية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وهى الجامعات التى تتولى الدولة مسئولية الإنفاق عليها وتحديد أهدافها واعتماد برامجها . (١)

وفى مصر ظهرت الحاجة لجامعة على الطراز الحديث مع أواخر القرن التاسع عشر ، عندما كثر سفر أبنائها للخارج رغبة فى التزود بالعلم من جامعات أوربا ، ورغبة فى اللحاق بركب الحضارة الغربية ، ومسايرة للتطور العلمى الذى يشهده العالم ، ولم يكن السفر للخارج متاحا إلا لأبناء الأغنياء ، أما المتفقون من بقية أبناء الشعب فقد كان عليهم أن ينتظروا ليأخذوا عن هؤلاء المحظوظين الذين أتاحت لهم فرصة التعليم

١ - محمد سيف الدين فهمى: "مخصصة التعليم الجامعى - المبررات والمحاذير" ،

مرجع سابق ، ص ٥٩ .

فى جامعات أوربا ^(١) . فكان إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨م استجابة لهذه الحاجة .

وبدءا بالجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ ، ومرورا بمشروع الجامعة الحرة عام ١٩٥٩م ، وصولا إلى بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية عام ١٩٩٦م ، سوف يتناول الباحث تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية من منظور تاريخى مجتمعى .

ولأن فكرة خصخصة التعليم الجامعى - كما يقصدها البحث الحالى - ترى أن الجامعات الخاصة الحالية مشروعا استثماريا له عائده الخاص ، بجانب قيامه بدوره فى تحقيق أغراض الجامعة من تعليم ، وبحث علمى ، وخدمة للبيئة ، لذا تجدر الإشارة إلى سبب وضع الجامعة الأهلية فى السياق التاريخى لتطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية ، رغم أن إنشاء هذه الجامعة " الأهلية " قد اقترن بالفكر الوطنى ونشأت بمبادرة الأهالى وجهودهم وبفضل تبرعات الأثرياء من المصريين .

وتبرير ذلك هو أن التعليم الجامعى فى نشأته التاريخية كان فى الحقيقة تعليما خاصا تتولى أمر تقديمه مؤسسات أهلية أو خاصة - سبق توضيح ذلك آنفا - بالإضافة إلى أن الجامعة الأهلية - فى مصر - لم تنشأ بقرار حكومى كما تعتبر أول جامعة من نوعها فى بلاد العرب وفى الشرق الأوسط ، فهى بذلك تمثل قاعدة للانطلاق التاريخى عند الحديث عن التعليم الجامعى (حكوميا أو خاصا) وتطوره ، كما سيتضح فيما يلى :

١ - سامية السيد بغاغو : " رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

أولا : الجامعة الأهلية (١٩٠٠ - ١٩٢٥ م)

إن التتبع التاريخى لنشأة الجامعة فى مصر يشير إلى أن فكرة إنشاء أول جامعة - أهلية - فى مصر تمت فى أحضان الحركة الوطنية، وكفاح الشعب المصرى ضد القوى الأجنبية ، وذلك لتخريج كوادر مصرية تتبنى الدفاع عن وطنهم ، وقضاياهم المصيرية فى مواجهة أعتى استعمار غربى شهدته مصر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . (١)

فالجامعة المصرية كانت مطالبا شعبيا ووطنيا ، نشأت بمبادرة الأهالى وجهودهم - ولم تنشأ من فراغ أو بقرار حكومى - وبفضل تبرعات المصريين خاصة الأثرياء الذين لم ييخلوا بأموالهم على هذا المشروع العظيم ، وكان بإمكانهم إرسال أبنائهم للخارج لتلقى علومهم فى جامعات أوروبا، وبذا يكونوا قد أدوا خدمة إلى مختلف طوائف الشعب (٢) ، وسوف يتضح ذلك عند الحديث عن نشأة الجامعة الأهلية فيما يلى :

نشأة الجامعة الأهلية (١٩٠٨ م) :

منذ التسعينيات من القرن التاسع عشر ، بدأت الدعوة لإنشاء جامعة مصرية ، حيث نشر فى هذه الفترة العديد من المقالات التى هيات الرأى العام لهذه الفكرة (٣) . وعلى الرغم من محاولات المعتمد البريطانى

١ - شبل بدران: " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعية " ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

٢ - سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور (١٩٠٨ - ١٩٢٥ م) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، ص ٩ .

٣ - محمد حمدى النشار: " هياكل وأنماط التعليم الجامعى وتطور التعليم الجامعى فى مصر " ، المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٥ .

- اللورد كرومر - عرقلة المشروع ، فقد نفذت إرادة المثقفين والوطنيين المصريين ، وتم الإعداد للجامعة المزمع إنشائها فى خلال عامين ، وإعداد كل ما يلزم لها ، وعقد مجلس الإدارة أول جلساته يوم ٢٤ مايو ١٩٠٨ برئاسة الأمير أحمد فؤاد. (١)

وقد بدأت الدعوة إلى الجامعة - شأنها كشأن كل فكرة جديدة - بسيطة أولية ، عندما طالب مصطفى كامل سنة ١٩٠٠م بإنشاء مدرسة جامعة فى ضواحي القاهرة ، يكون بها قسم ابتدائى ، وقسم ثانوى (تجهيزى) ، وقسم عالٍ ، وقسم خاص للفنون والصنائع ، وتكون كلها داخلية حتى يسير فيها المتعلمون على نظام واحد ، ويتخرجوا على مبادئ واحدة ، وتكون على طراز المدارس الكبرى فى أوربا . (٢)

وفى سنة ١٩٠٤م كرر مصطفى كامل طلبه مرة ثانية ، فكتب على صفحات جريدة اللواء يقول : " قد آن لأغنياء البلاد أن يفكروا فى الوقت الحاضر فى عمل جديد الأمة فى أشد الحاجة إليه ، ألا وهو إنشاء جامعة للأمة بأموال الأمة " ، ونفس الشئ يذكره مرة أخرى فى سنة ١٩٠٥م (٣) . وفى سنة ١٩٠٦م حذب تخصيص الأموال التى جمعت للاحتفال به عند عودته من أوربا لإنشاء كلية جامعة ، وبدأت الفكرة تسير فى خطوات جدية نحو التجسيد والتنفيذ الفعلى ، فقد بادر مصطفى

١ - سامية حسن إبراهيم : الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير (١٩٠٨-١٩٢٥م) ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٢- تودرى مرقص حنا : "موقف الراى العام من إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر" ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

٣ - سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم فى مصر ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٥ ، ص ٤٦١ .

كامل بنشر نداء على صفحات جريدة اللواء فى ٣ سبتمبر ١٩٠٦م قال فيه : " إذ لم يجيب هذا النداء ألف مصرى وهم ألوف عديدة ، فلنخبئ وجوهنا أمام كل الأمم ، ولنعتزف بأننا عاجزون عن مباراة الأجانب فى مضمار الحياة الأدبية والمادية " (١) وفى ندائه أهاب مصطفى كامل بالقادرين أن يبادروا بالاكتتاب لإنشاء جامعة تضم كليات مختلفة ، على منوال جامعات أوربا على الشروط الآتية : (٢)

- ١- لا تختص بجنس أو دين ، بل تكون لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم فتكون وساطة للألفة بينهم .
- ٢- أن تكون إدارتها فى السنين الأولى فى أيدى جماعة ممن يصلحون لإدارة مثل هذا المعهد العلمى الكبير وتثبت كفاءتهم للملا .
- ٣- أن يكتتب على الأقل ألف من سكان مصر كل منهم بمبلغ لا يقل عن مائة جنيه ، ويجوز أن يزيد هذا المبلغ إلى ما شاء كرم الواهب وحبه لوطنه وللإنسانية .
- ٤- أن يقام بناء هذه الجامعة فى بقعة خلوية من أجمل بقاع مصر على شاطئ النيل .

وافتح الاكتتاب العام لإنشاء الجامعة ، وكان أول من تبرع هو مصطفى كامل ، وقد تبرع بخمسمائة جنيهها ، ثم روى تحويل الهبات

١ - المرجع السابق ، ص ٤٦٢ .

٢ - أحمد شفيق باشا : " مذكراتى فى نصف قرن " ، الجزء الثانى ، ط ١ ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٣٦ ، ص ص ٤٩ - ٥٠ .

المالية إلى هبات عقارية ، فأوقف مصطفى كامل على الجامعة ستة أفدنة، وفعل مثله الكثيرون .^(١)

وقد حاول الإنجليز عرقلة إنشاء تلك الجامعة ، ودعوا إلى الإكثار من الكتاتيب ، بحجة أن البلاد فى أشد الحاجة إلى التعليم الأولى منها إلى الجامعة ، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح وانتصرت الإرادة المصرية ، وخرج المشروع إلى حيز التنفيذ فى أعقاب حادثة دنشواى والتي كان لها دور كبير فى التعجيل بإنشاء الجامعة ، فلقد كانت الحركة الوطنية فى أوج قوتها وهى تتاضل ضد الاحتلال ، وأنت حادثة دنشواى لتزيد الحركة الوطنية قوة وصلابة ، وتضعف فى نفس الوقت سطوة المحتل . حيث أعقبت هذه الحادثة استقالة اللورد كرومر الحاكم المطلق لمصر على قرابة ربع قرن (١٨٨٢ - ١٩٠٧ م)^(٢) . وبدأت فى ذلك الوقت بعض المرونة فى موقف الإنجليز مما سمح للقيادات الوطنية بحركة أفضل .

وفى هذه الآونة قام قاسم أمين بجهود كبيرة ، حتى لا يخفق المشروع - خصوصا بعد أن حدث فتور فى الاكتتاب - فأخذ يستنهض الهمم لجمع الأموال ، موضحا الهدف الكبير من إنشاء الجامعة بقوله ' ولى أمل عظيم أن إنشاء الجامعة سيكون سببا فى ظهور شبيبة هذا الجيل وما يليه على أحسن مثال ، كما ذكر أن الجامعة سوف تفتح أبوابها

١ - حسن الفقى : التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر ، ط٢ ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ ، ص ١٤٠ .

2 - Valentin Chirol : The Egyptian Problem , London , Macmillan Co ., 1921 , P . 68 .

لجميع سكان القطر المصرى ، بلا تمييز بين الأجناس أو الديانات ، وأنها علمية محضة ، ليس لها أقل صفة دينية، ولا أقل علاقة سياسية.^(١)

وفى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٠٦ ، اجتمعت اللجنة القائمة على تنفيذ هذا المشروع ، وأعلن قاسم أمين - رئيس الاجتماع - مواصلة الاكتتاب حتى بلغ ٦٥٣٦ جنيها مصريا .^(٢)

واستمرت الإكتتابات والهبات ، وأنشئت الجامعة الأهلية ، وافتتحت رسميا فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨م ، لتكون أول جامعة من نوعها فى بلاد العرب وفى الشرق الأوسط^(٣) . وبدأت الجامعة بتدريس المواد التالية : الحضارة الإسلامية ، والحضارة الشرقية القديمة ، والجغرافيا ، والتاريخ عند العرب ، وآداب اللغة الفرنسية ، وآداب اللغة الإنجليزية ، وقد أقبل الطلبة عليها إقبالا عظيما ، حتى بلغ عددهم فى نهاية ذلك العام (٦٩٧) طالبا وطالبة منهم (٢٢) طالبة ، وبعدها ازدادت الأعداد المقبلة على التعليم ، مما يدل دلالة واضحة على مقدار الفراغ الذى سدته هذه المؤسسة الأهلية والتي قامت على أكتاف الشعب .^(٤)

- ١ - أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر (١٩٠٧ - ١٩٠٨)، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٤٦، ص ١٧٠
- ٢- عبد المنعم الدسوقي الجيمى : " الجامعة المصرية الأهلية " ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص ١٨ .
- ٣- أمين سامى : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ - ١٩١٥م ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩١٧م ، ص ٩٧ .
- ٤- محمد خيرى حربى ، السيد محمد الغراوى : تطور التربية والتعليم فى إقليم مصر فى القرن العشرين ، القاهرة ، مركز الوثائق التربوية بوزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٨ ، ص ٢٢ .

وفى العام الثانى لافتتاح الجامعة الأهلية (١٩٠٩) ، زيد على العلوم التى تدرس بها العلوم الآتية : آداب اللغة العربية ، وعلم الطبيعة والرياضيات العالية ، وعلم الفلك عند العرب ، وتاريخ آداب اللغة العربية ، والاقتصاد والسياسة ، ومحاضرات فى تاريخ المرأة فى العصور المختلفة (خاصة بالسيدات) ^(١) . وفى العام الدراسى ١٩١٣ / ١٩١٤ قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية ، ومدة الدراسة به سنة واحدة ^(٢) . هذا وافتتحت المكتبة الخاصة بالجامعة الأهلية فى فبراير عام ١٩٠٩ م . ^(٣)

دوافع إنشاء الجامعة الأهلية :

يتضح مما سبق أن الدعوة إلى إنشاء الجامعة الأهلية قد اقترنت بالفكر الوطنى الذى يرمى إلى خلق طبقة من المتقنين الوطنيين لتتولى قيادة كافة المجالات لمواجهة الاستعمار فى تقليل فرص التعليم بين المصريين ، وقصر وظيفته على تخريج موظفين يسرون دولا العمل فى مؤسسات العمل المختلفة ، لذا فقد بدأت فكرة هذا المشروع بمبادرة مجموعة من القيادات الوطنية المستتيرة دون انتظار لموافقة الدولة الرسمية ، ودون أن تكلف الحكومة بأية أعباء مالية .

١ - عبد المنعم الدسوقي الجيمى : " الجامعة المصرية الأهلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

٢- جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ، مطبعة الهلال ، د.ت ، ص ٤٥ .

٣- الجامعة المصرية : " حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٠ - ١٩١١ " ، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة فى ١٥ مارس ١٩١١ ، ص ١٧ .

ومن ثم فقد كان إنشاء الجامعة الأهلية ثورة على نظام فرض على المصريين فرضا ، على نظام قضى عليهم بالألا حق لهم فى طلب العلم إلا مغتربين عن بلادهم ، وحكم عليهم بأن أبواب المعرفة يجب أن تظل موصدة فى هذه البلاد ، وبأن هناك مستوى مقدر من العلوم يجب ألا يتجاوزوه ، وهذا النظام المفروض جزء فى الواقع من العبودية المفروضة عليهم فرضا ، فكان إنشاء الجامعة الأهلية ضربة وجهت لتقويضه ، وأول خجر فى بناء الاستقلال^(١).

تنظيم الجامعة الأهلية :

وضع للجامعة الجديدة قانونا صدقت عليه الجمعية العمومية فى جلستها المنعقدة فى ٢٠ مايو ١٩٠٨م ، وورد فى عقد تأسيس الجامعة الأهلية أن الهدف من هذه الجامعة هو ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم ، وذلك بنشر الآداب والعلوم ، وورد فى المادة الثانية من الباب الأول فى نظام الجامعة أن مركزها القاهرة ، ويجوز لها أن تنشئ مجال للتعليم ومعاهد للآداب والعلوم فى كل مدينة أو قرية بالقطر ترى فائدة فى إيجاد تلك المجال أو المعاهد بها .^(٢)

وبدأت الدراسة بالجامعة على هيئة محاضرات ، يلقيها أساتذة مصريون وأجانب ، بعد الظهر يوميا ، واتخذت مكانا لها قصر " .

١- أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، القاهرة ،

مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥٠ ، ص " خ " من المقدمة .

٢ - إميل فهمى شنودة : التعليم الحديث - دراسة وثائقية ، القاهرة ، الأنجلو

المصرية ، ١٩٧٧ ، ص ١٩٢ .

جناكليس " - بنيت مكانه فيما بعد الجامعة الأمريكية بالقاهرة - وكان هذا القصر بإيجار سنوى قدره أربعمائة (٤٠٠) جنيهًا مصرياً . (١)

ولما ظهر أن مصر ليس بها العدد الكافى من الأساتذة الذين يقومون بأعباء العمل فى الجامعة الجديدة ، بادر المسئولون إلى إرسال بعثات علمية للجامعات الغربية ، ليكون أعضاؤها نواة لهيئة التدريس بالجامعة ، ووضعت لائحة خاصة لتلك البعثات ، وقررت اللجنة الفنية أن يكون عدد هؤلاء المبعوثين عشرة (١٠) من الطلبة ، نصفهم يختص بالأدب ، والنصف الآخر يختص بالعلوم ، ويتعهد المبعوث عند عودته إلى مصر أن يخدم الجامعة ، فترة لا تقل عن عشر سنوات ، وأن يستعمل اللغة العربية فى التدريس ، هذا وكانت جهة البعثات هى إنجلترا وفرنسا . (٢)

واستمرت الجامعة على هذا الحال ، حتى احتفل بوضع حجر أساسها بالدقى فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة " فاطمة إسماعيل " وذلك فى ٣٠ مارس من عام ١٩١٤ ، إلا أن البناء لم يلبث أن توقف بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى ، وزيادة أسعار مواد البناء . (٣)

١ - أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

٢ - يوسف إبراهيم يوسف : متحف التعليم - فلسفته وأبعاده التاريخية ، مراجعة : عبد الرحمن فهمى ، القاهرة ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧١ ، ص ص ٤٠٣ - ٤٠٤ .

٣ - جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

وفى عام ١٩١٥ انتقلت الجامعة إلى قصر محمد صديق بشارع الفلكى ، نظرا لقيام الحرب العالمية الأولى ، ومحاولة الاقتصاد فى قيمة الإيجار ، حتى يتم بناء الجامعة ، وكان الإيجار لمدة سنتين الأولى بقيمة (٢٥٠) والثانية بقيمة (٣٠٠) جنيها مصريا .^(١)

قواعد القبول بالجامعة الأهلية :

لم تكن هناك شروطا معينة لقبول الطلبة بالجامعة الأهلية ، فليس للجامعة طلبة متخصصين ، وإنما تأخذ الجامعة طلابها من المدارس المختلفة سواء منها العالية أو الثانوية وسواء منها المدنية أو الدينية ، فقد تقرر قبول جميع من يتقدم من المتخرجين فى المدارس والطلبة الموجودين فيها ، وكذلك طلبة الأزهر الشريف ، ومدرسة دار العلوم ، ومدرسة القضاء الشرعى ، وكل من لا يدخل ضمن هذه الطوائف ممن يقدم طالبا للجامعة بغية الاستمرار فى حضور درس واحد أو الحصول على إجازة أو لقب^(٢). وقد صنف الطلبة الذين سيقبلون فى الجامعة الأهلية إلى نوعين هما :^(٣)

أ- طلبة منتسبون : وهم الطلبة المتخرجين من المدارس العادية والخصوصية والأزهر ، كذلك كل أجنبى عن هذه المدارس بشرط أن يقدم طالبا للجامعة بنية الاستمرار فى حضور درس

١- الجامعة المصرية : " حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٤ - ١٩١٥ " ، تقرير

مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار

الجامعة فى ١٧ يونيو ١٩١٥ ، ص ٦ .

٢ - أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، مرجع

سابق ، ص ٥٤ .

٣ - تودرى مرقص حنا : " موقف الراى العام من إنشاء الجامعات الخاصة فى

مصر " ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦ - ٦٧ .

واحد فأكثر من دروسها لأجل الحصول على شهادة أو لقب مما
تقرره لطلابها فى المستقبل ، ولا يعتبر من طلبة الجامعة بصفة
نهائية إلا بعد مضى شهر واحد ليتيسر للأستاذ أن يتحقق من
مقدار معارفه .

ب- طلبة مستمعون متطوعون : وهم كل من يطلب إلى سكرتير
الجامعة قبوله بهذه الصفة ويدفع الرسم المقرر عنها .
رسوم الدراسة وحضور المحاضرات بالجامعة الأهلية :
كان يسمح بدخول المحاضرات لحاملى تذاكر الدخول وهى نوعان : (١)
أ- تذاكر عامة تتيح لحاملها حضور جميع دروس الجامعة .
ب- تذاكر خصوصية تتيح لحاملها حضور محاضرات فى مادة
واحدة .

وكانت التذاكر توزع مقابل رسوم يدفعها الطالب سنويا ، وكان
الطالب المنتسب يدفع رسوما أقل من الطالب المستمع المتطوع ، فكان
ثمن التذكرة العمومية للطالب المنتسب (١٢٠) قرشا ، والتذكرة
الخصوصية (٤٠) قرشا ، أما بالنسبة للطالب المستمع المتطوع فكان
ثمن التذكرة العمومية (٢٤٠) قرشا ، والخصوصية (٨٠) قرشا ،
كما تم طبع تذاكر لحضور محاضرة واحدة تعطى للمستمعين المتطوعين
وثمنها خمسة (٥) قروش ، وحدد رسم لدخول مكتبة الجامعة حين يتم
ترتيبها وذلك فى نظير رسم سنوى قدره عشرون (٢٠) قرشا . وهذه

١- سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير (١٩٠٨ - ١٩٢٥)،
مرجع سابق ، ص ص ٧٤ - ٧٥ .

الرسوم تعتبر قليلة عند مقارنتها بالرسوم الدراسية للمدارس العالية آنذاك والتي تراوحت ما بين (١٥ - ١٦) جنيها مصريا في السنة .^(١)

تعر الجامعة الأهلية وقيام الجامعة المصرية (الحكومية) عام ١٩٢٥ :

لم تمض على الجامعة الأهلية أعوام حتى أخذت الهمم تقتصر ، والعزائم تضعف ، وأخذ الناس ينصرفون عنها قليلا ، فقل اكتتاب الناس بالأموال ، وحدث اختلاف بين أعضاء مجلس الإدارة ، كان من شأنه أن زاد الجامعة ضعفا ، ونتيجة لقلّة الأموال اضطرت الجامعة إلى تخفيض نفقاتها ، فأهملت دعوة الأساتذة الأجانب ، وضعفت عنايتها بالبعثات العلمية فقللت عدد الإرساليات ، ولم يكن للجامعة طلبة متخصصون ، وإنما كانت تستعير طلابها من المدارس المختلفة سواء منها الدينية أو المدنية وسواء منها العالية أو الثانوية ، ومن هنا صعب أن تثمر الثمر المنتظر ، ومن أسباب ضعف الجامعة أيضا أن دروسها كانت ليالية يحضرها الأفراد بعد أن يكونوا قد أمضوا يومهم في الكد والعمل ، فهم إلى الراحة أحوج منهم إلى الدرس والتحصيل^(٢). هذا فضلا عن عدم الاعتراف بشهادتها ، الأمر الذي لا يخول لحاملها التوظيف في الحكومة، مما جعل الطلبة ينصرفون عنها شيئا فشيئا .^(٣)

١- سامية السعيد بغاغو : " رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة في مصر في ضوء

القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٢ - سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم في مصر ، مرجع سابق ،

ص ٤٦٤ .

3 - Ismail M . El - Kabani : A Hundred Years of Education in Egypt , Cairo , Government Press , 1948 , P . 17 .

وفى الوقت الذى بدأت تتعثر فيه الجامعة الأهلية - نتيجة للعوامل السابقة - وفى عام ١٩١٧م فكرت الحكومة المصرية (وزارة المعارف) فى إنشاء جامعة أخرى (حكومية) على أن تضم المدارس العليا القائمة وقتئذ إلى إدارة واحدة تكون هى الجامعة ^(١) . ووافق مجلس الوزراء على اقتراح وزارة المعارف بإنشاء جامعة حكومية بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩١٧م. ^(٢)

وفى عام ١٩٢٣م تم الاتفاق بين الحكومة والمسؤولين عن الجامعة الأهلية - إنفاذا لها - على إدماج الجامعة الأهلية فى الجامعة الجديدة ، على أن تكون الجامعة القديمة نواة لكلية الآداب. ^(٣)

وفى ٢٧ فبراير ١٩٢٥ وافق مجلس الوزراء المصرى على إنشاء الجامعة الجديدة (الحكومية) بعد أن تقدم عدلى يكن باشا وزير المعارف بمذكرة للمجلس اقترح فيها إنشاء الجامعة ، نظرا لارتفاع عدد الناجحين فى الثانوية العامة من (٢٨) طالبا فى عام ١٨٩١م إلى (٣٥٣) طالبا

١ - جمهورية مصر العربية - مجلس الشورى: " الجامعات حاضرها ومستقبلها " ، التقرير المقدم من لجنة الخدمات فى دورة الانعقاد العادى الخامس، القاهرة، الهيئة العامة للطباعة الأميرية، ١٩٨٥، ص ١٠.

٢ - سامية حسين إبراهيم : الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير (١٩٠٨ - ١٩٢٥) ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

٣ - جمهورية مصر العربية - مجلس الشورى : " الجامعات حاضرها ومستقبلها " ، مرجع سابق، ص ١٠.

فى عام ١٩١٥ ، و (٦٨٢) طالبا فى عام ١٩١٦ ، وأن عددا كبيرا من أثرياء المصريين يرسلون أبنائهم إلى الجامعات الأوربية .^(١)

وفى ١١ مارس ١٩٢٥ صدر قانون بإنشاء الجامعة الحكومية باسم " الجامعة المصرية"^(٢) . وقد بدأت بأربع كليات هى : الآداب ، العلوم ، الطب ، الحقوق ، وبعد عشر سنوات وفى عام ١٩٣٥م أدمجت فى الجامعة المدارس العالية للهندسة ، والزراعة ، والطب البيطرى ، ثم مدرسة دار العلوم عام ١٩٤٦^(٣) . وحل اسم كلية محل مدرسة بالنسبة لها جميعا .

هذا وقد عقد مجلس الجامعة الحكومية أولى جلساته بديوان عام وزارة المعارف برئاسة " على ماهر باشا " الرئيس الأعلى للجامعة بتاريخ ١٢ مايو ١٩٢٥م ، وقد أطلق على الجامعة المصرية فيما بعد جامعة " فؤاد الأول " - وهى جامعة القاهرة الآن^(٤) - ورغم أن الحكومة أشرفت على هذه الجامعة الجديدة " الجامعة المصرية " ودعمتها فإنها ظلت بمصروفات بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بسنوات ، إلى أن

١- محمد أبو الغار : إهدار استقلال الجامعات ، ط ١ ، القاهرة ، بدون ناشر ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠ .

٢ - على عبد الواحد والى ، وآخرون : أصول التربية ونظام التعليم ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥ ، ص ٢٣٨ .

٣ - إميل فهمى شنودة : التعليم فى مصر ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥ ، ص ١٤٧ .

٤- سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير (١٩٠٨ - ١٩٢٥) ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

طبقت الدولة مجانية التعليم فى بداية الستينيات فأصبح التعليم الجامعى مجانا . (١)

ومع زيادة الوعى الديمقراطى فى البلاد وخاصة فى الأربعينيات - من القرن العشرين - وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة والإقبال على التعليم العالى بصفة خاصة ، أنشأت الدولة جامعة " فاروق الأول " عام ١٩٤٢م ، وهى جامعة الإسكندرية الآن ، ثم جامعة " إبراهيم باشا الكبير " عام ١٩٥٠م وهى جامعة عين شمس الآن - تم تشكيل المجلس الأعلى للجامعات فى نفس العام (٢) - ثم جامعة " محمد على " والتي أطلق عليها عند افتتاحها عام ١٩٥٧ جامعة أسيوط . (٣)

واستمر الوضع على ذلك دون وجود لجامعة خاصة " بمصروفات " فى مصر حتى عام ١٩٥٩ حيث كانت هناك محاولة لإنشاء جامعة خاصة " بمصروفات " أطلق عليها " الجامعة الحرة " ، غير أن هذه المحاولة لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، كما سيتضح فيما يلى :

١ - جمال على الدهشان : " إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأيد والرفض " ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

٢ - أحمد إبراهيم أحمد السيد : " دراسة نقدية تحليلية فى سياسة التعليم الجامعى فى مصر منذ بداية القرن العشرين " ، المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية " ، مرجع سابق ، ص ٤١٥ .

٣ - سامية السعيد بفاغو : " رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ " ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

ثانيا : الجامعة الحرة فى الخمسينيات (١٩٥٩م)

خلال النصف الأول من القرن العشرين لم يطرح أحد فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات إلا فى نهاية عقد الخمسينيات وذلك عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، فمنذ ذلك الوقت تعرضت الفكرة للظهور والاختفاء عدة مرات - عندما كان يشغل " كمال الدين حسين " منصب وزير التعليم المركزى فى دولة الوحدة بين مصر وسوريا - الأمر الذى كان مرتبطا بالنقد من قبل أساتذة الجامعات والكتاب والباحثين والخبراء والمتخصصين فى مجال التعليم ، وقد أفضى هذا النقد لوجود اتجاهات متباينة ، فكان بعضها مؤيدا ، بينما كان البعض الآخر معارضا لفكرة إنشاء جامعة خاصة . (١)

وقد برزت هذه الاتجاهات بصورة واضحة إبان دراسة مشروع لجامعة خاصة أطلق عليها " الجامعة الحرة " ، وتم عقد لقاءات شارك فيها عدد كبير من رجال الأعمال وبعض الشركات الكبرى ، حيث قرروا الإسهام فى تأسيس هذه الجامعة ، وفى هذا الإطار قدر إنشاء أربع عشرة (١٤) كلية يغلب عليها الطابع العملى . (٢)

إلا أن الملاحظ أن مشروع الجامعة الحرة ، لم يصبح محل نقد فى نهاية عقد الخمسينيات (١٩٥٩م) ، وذلك لوقوف السلطة السياسية التى كانت تمثل الطبقة المتوسطة خلفه ، وللحاجة الحقيقية للفنيين من ذوى

١ - جمال على الدهشان : " إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض " ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

٢ - عمرو هاشم ربيع : " قضية الجامعة الأهلية فى سياسة التعليم الجامعى " ، مرجع سابق ، ص ٣٧٨ .

التخصصات النادرة التى لا تخرجهم الجامعات المجانية وقتئذ . (١)
ويمستدل من ذلك أن إثارة موضوع جامعة خاصة بمصروفات فى هذه
الآونة كان مرتبطا بالتعاون بين النخبة الحاكمة والرأسمالية الوطنية .

مبررات فكرة إنشاء الجامعة الحرة " خاصة بمصروفات " :

كانت هناك عدة مبررات أو أهداف وراء فكرة إنشاء الجامعة
الحرة " كجامعة خاصة " نوجزها فيما يلى : (٢)

- تخريج الفنيين من نوى التخصصات النادرة التى تحتاج إليها
البلاد (خاصة بعد الحصار الذى فرضه الغرب فى أعقاب عام
١٩٥٦م) (٣)

- استيعاب عدد كبير من الطلبة الذين لا يقبلون بالجامعات
الحكومية ، ويضطرون للسفر للخارج لإتمام دراستهم الجامعية
وذلك لحمايتهم من تعرضهم لنمط قيمى مختلف .

- توفير عائد مالى يقدر بحوالى (٢,٥) مليون جنيهها مصريا
ينفقها الطلبة بالخارج .

ورغم قوة هذه المبررات فإن فكرة إنشاء الجامعة الحرة لم تخرج
إلى حيز التنفيذ بتوقف المشروع حيث واجهته عقبات كثيرة فيما يلى
إشارة إليها :

١ - تودرى مرقص حنا : " موقف رأى العام من إنشاء الجامعات الخاصة فى
مصر " ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

٢ - جمال على الدهشان : " إنشاء جامعات خاصة فى مصر بين التأييد والرفض " ،
مرجع سابق ، ص ٦٣ .

٣ - عمرو هاشم ربيع : " قضية الجامعة الأهلية فى سياسة التعليم الجامعى " ،
مرجع سابق ، ص ٣٧٧ .

توقف فكرة إنشاء الجامعة الحرة :

رغم أن القائمين على فكرة إنشاء الجامعة الحرة آنذاك قد صاغوا أهدافها بوضوح ، ووضعوا الترتيبات اللازمة لإنشائها ، فإن هذه الجامعة لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، حيث واجهتها عقبات كثيرة أهمها التمويل ، ولكن تبقى قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١م من أهم العوامل التى ساعدت على اختفاء مشروع هذه الجامعة وانزوائه ، إذ أن هذه القوانين رفعت مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التى انعكست بشكل حقيقى على طلبة الجامعة^(١). ويتضح ذلك فى إلغاء المصروفات الدراسية من التعليم الجامعى عام ١٩٦٢م ، ليصبح التعليم الجامعى بالمجان ، وفى نفس العام تقرر أيضا إنشاء فروع للجامعات الكبرى فى الأقاليم لتيسير التعليم أمام أبناء الأقاليم ، دون تكبد مشقة السفر وارتفاع التكاليف^(٢) . هذا فضلا عن التيسيرات التى قدمت للطلبة مثل إقراضهم ما يحتاجون إليه من نفقات فى أثناء تعليمهم الجامعى ، مع سداد هذا القرض بعد إتمام دراساتهم أو استلامهم العمل، والتوسع فى الخدمات الاجتماعية بما يقدم من معونات مالية للطلبة غير القادرين ماليا.

١ - عمرو هاشم ربيع : " الجامعة الأهلية - فكرة سابقة لأوانها " ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

٢ - سامية السعيد بغاغو : " سياسة القبول بالجامعات ومدى تحقيقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية - دراسة ميدانية على جامعة طنطا " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية بجامعة طنطا ، ١٩٨٥ ، ص ٩٨ .

وفى مثل هذا المناخ الذى سادت فيه مبادئ العدالة الاجتماعية والتكافؤ الاقتصادى بين المواطنين الذى يقضى على احتكار القلة للكثرة، ويقلل الفوارق بين الطبقات ، كان من الطبيعى أن يتوقف مشروع قد يخلق نوعا من التمييز - ولو بدون قصد - بين الطبقات ، ومن ثم توقفت فكرة إنشاء الجامعة الخاصة التى عرفت وقتها بالجامعة الحرة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مبررات فكرة إنشاء " الجامعة الحرة " التى سبق توضيحها، والتى لم تشفع لقيام مثل هذه الجامعة الخاصة فى الخمسينيات من القرن العشرين ، هى نفسها المبررات التى شفعت لقيام الجامعات الخاصة المصرية فى التسعينيات من ذات القرن - سبق توضيح ذلك فى الفصل الرابع - ، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أن هذه المبررات قد أضيف إليها مبررات أخرى جديدة نتيجة لمتغيرات مجتمعية شهدها المجتمع المصرى كبقية المجتمعات الحديثة - تناولها الفصل السابق - كان على رأسها التحول الأيديولوجى للسياسة المصرية من النهج الاشتراكى الذى يؤمن بإحكام سيطرة الدولة على كل الأمور فى كافة جوانب المجتمع - ومن ثم لم يسمح هذا النهج بقيام مثل هذه الجامعات - إلى النهج الرأسمالى والليبرالى الذى يؤمن بالاقتصاد الحر " الخصخصة " من ناحية ورسملة العالم - فى ظل العولمة - من ناحية أخرى ، وسوف يتضح ذلك فيما بعد .

كما يجب التنويه إلى أن كلمة " الأهلية " فيما يلى يقصد بها " الخاصة " ^(١) ، وذلك أن الداعين لإنشاء جامعات خاصة منذ فترة السبعينيات وحتى قيامها بالفعل - فى التسعينيات - قد استخدموا كلمة " الأهلية " بدلا من كلمة " الخاصة " فى المناداة لهذا الموضوع ، وقد يكون

١ - سبقت الإشارة إلى ذلك فى مقدمة الدراسات السابقة بالفصل الأول من البحث .

ذلك تمسحا فى تجربة الجامعة الأهلية (١٩٠٨) سابقة الذكر كتجربة وطنية ، إلا أن ثمة فرقا شاسعا بين هذه الجامعة القديمة " الأهلية " وتلك القائمة اليوم " الخاصة " والتي دعوا لها باسم " الأهلية " ، فالجامعة القديمة " الأهلية " كانت تعبر عن حركة أمة حرمتها سلطات الاحتلال من هذا النوع من التعليم (الجامعى) فتأقت إليه باعتباره سلاحا فى معركة النضال ضد الاستعمار ، أما الجامعات الخاصة القائمة اليوم والتي دعوا لها باسم الأهلية فتقع فى دائرة التجارة الخاصة أو الاستثمار فى مجال التعليم ، كما سيتضح فيما يلى :

ثالثا : الجامعة الخاصة فى السبعينيات (١٩٧٢ - ١٩٧٩ م) :

منذ مطلع السبعينيات - من القرن الفائت - أعيد طرح فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات بعد أن شهدت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر تغيرات رئيسية وسريعة ومتلاحقة ، كان أهمها انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وما ترتب عليه من ارتباط وثيق للاقتصاد المصرى بالنظام الرأسمالى ، وترسانة التشريعات المتعلقة بالاستثمار العربى والأجنبى .

وفاضت الأحاديث حول خسائر وعدم كفاءة القطاع العام ، وثار الحديث حول مجانية التعليم بين رافض لها وبين داع لترشيدها ، وارتفعت الأصوات مرة أخرى من أجل إنشاء جامعة أهلية تدار وتمول عن طريق القطاع الخاص بعيدا عن سيطرة الدولة .

فى ٢٨ مايو ١٩٧٢ عرض الموضوع -على مجلس الشعب- ونوقش ورفض شكلا، ورأت اللجنة-المقدمة له-فى حينها أن البديل المتاح والذى

يمكن تحقيقه في هذا الوقت هو التوسع في الانتساب^(١). وتجدد الاقتراح عام ١٩٧٣ على أن تدار هذه الجامعة الأهلية عن طريق القطاع الخاص بوصفها شركة استثمارية ، وكان ذلك ضمن إرهاصات الانفتاح الاقتصادي الذي أعلن عنه رسميا عام ١٩٧٤ ، ووصل الأمر إلى أن تقدمت وزارة التربية والتعليم بمشروع عملي في هذا الصدد^(٢) . وفي فبراير ١٩٧٤ كلف مجلس الوزراء اللجنة الوزارية للتعليم ببحث ودراسة الموضوع وعرض ما تم التوصل إليه على المجلس ، إلا أنه لم يطرأ أي جديد على هذا الموضوع خلال هذه الفترة .^(٣)

وقد حاولت المجالس القومية المتخصصة عام ١٩٧٤ أن تدخل فاعلا في موضوع الجامعة الأهلية المقترحة ، فقامت بإعداد تقرير عرض وجهتي نظر ، الأولى مؤيدة وترى أنه يمكن لبعض الهيئات والمؤسسات أن تتبنى قيام الجامعة الأهلية لتحقيق رغبات المواطنين ، أما الرأي الثاني فقد كان يعارض إنشاء هذه الجامعة ، لأنها تتعارض مع تكافؤ الفرص ، وإضافة للرأيين السابقين كان هناك رأي ثالث يؤيد إصلاح النظام التعليمي القائم قبل التفكير في أي تطوير جديد .

وفي عام ١٩٧٥ ومع بداية عصر الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص، عادت دعوة إنشاء الجامعة إلى الظهور ، فقد اهتم مجلس الشعب بالدعوة وناقشها باستفاضة لدرجة أن لجنة التعليم بالمجلس حددت

١- عصام الدين هلال : " الجامعات المصرية الخاصة في إطار اللحظة التاريخية

الراهنة " ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

٢ - شبل بدران : " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطني والفكر التبعية " ، مرجع سابق

، ص ٩٥ .

٣ - عمرو هاشم ربيع: "الجامعة الأهلية فكرة سابقة لأوانها"، مرجع سابق، ص ٣٧ .

المبالغ الذى سيدفعها الطلبة نظير القيد بالجامعة الأهلية ، والتي بلغت ألف (١٠٠٠) جنيه استرلينى للطالب الوافد ، وخمسمائة (٥٠٠) جنيه مصرياً للطالب المصرى ، إضافة لمصروفات سنوية قدرها مائتتين (٢٠٠) جنيه استرلينياً للوافد ، مائة (١٠٠) جنيه مصرى للطالب المصرى ، وذلك بالنسبة للكليات العملية ، ونصف هذه المبالغ تدفع بالنسبة للكليات النظرية ، مع الاقتراح بأن يكون قبول الطلبة مؤقتاً بالجامعات العامة لحين إنشاء الجامعة الأهلية . (١)

ولكن المجلس القومى للتعليم أعد تقريراً قال فيه إن الجامعة الأهلية تخالف مبادئ الدستور - خاصة المادتين ١٨ ، ٢٠ - الذى ينص على مجانية التعليم وتكافؤ الفرص ، كما أنها ستميز بين الطلبة على أساس الغنى والفقير ، وأنه من الأفضل التركيز على إصلاح العملية التعليمية بالجامعات بدلاً من إنشاء الجامعة الأهلية ، وقد اقترح أن يصدر لهذه الجامعة قانوناً خاصاً يحدد أهدافها وطريقة إدارتها ، وذلك كمخرج للعائق الدستورى ، وبسبب عدم دستورية الدعوة للجامعة الأهلية تم إرجاء تنفيذها . (٢)

وفى عام ١٩٧٩ أعلن وزير التعليم (د . حسن إسماعيل) فى مجلس الشعب أن إنشاء الجامعة الأهلية مطلب جماهيرى يجب أن يتم ،

١ - لبيب السباعى : " جامعة أهلية فى مصر من كمال الدين حسين إلى أحمد فتحى

سرور " ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ٢٧ / ١ / ١٩٩٢ ، ص ٦٠ .

٢ - لبيب السباعى : " جامعة أهلية فى مصر - لمن ؟ " ، الأهرام الاقتصادى ، عدد

٢٧ / ٧ / ١٩٩٢ ، ص ٦٠ .

ويجب أن يوجه لخدمة أفراد المجتمع ويسهم فى عملية التنمية^(١). ولقد ناقش مجلس الشعب هذا الموضوع حيث عقدت ثلاث جلسات استماع يومى ٦ ، ٧ فبراير ١٩٧٩ ، ويوم ٤ مارس ١٩٧٩ ، حضرها وزير التعليم والبحث العلمى والثقافة ونخبة من رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات وأساتذة الجامعات ورجال الفكر فى مصر ، واستمرت جلسات الاستماع مدة عشر ساعات ، تم الاستماع فيها إلى (٣٥) متحدثاً، ولقد اتجهت غالبية منهم إلى تأييد فكرة إنشاء الجامعة الأهلية ، وانتهى الأمر إلى الموافقة على الفكرة - من خلال اللجنة المختصة - فى الفصل التشريعى الثانى فى دور الانعقاد العادى الثالث عام ١٩٧٩^(٢) . على أساس أن إنشاء الجامعة الأهلية ضرورة لا تخالف مبادئ الدستور فى المساس بتكافؤ الفرص أو مجانية التعليم ، ذلك لأن الدستور إذا كان ينص على مجانية التعليم فإن النص قد قرر بوضوح أن هذه المجالات تقتصر على مؤسسات الدولة التعليمية. ويستفاد من هذا النص أمران : (٣)

الأمر الأول : إن المجانية مقصورة على مؤسسات الدولة التعليمية .

الأمر الثانى : إن المشروع الدستورى قد افترض وجود مؤسسات تعليمية لا تتبع جهاز الدولة تبعية مباشرة ، وإن كانت تخضع للإشراف العلمى للدولة ، وهذا هو الذى جرى عليه العمل ونظمته القوانين قبل دستور

١ - شبل بدران : " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعية " ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

٢ - جمهورية مصر العربية : مكتبة التشريعات العربية : مذكرة إيضاحية لقرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، ص ٥ .

٣ - المرجع السابق ، ص ٦ .

١٩٧١ ، وفى ظل هذا الدستور وجدت المدارس الخاصة الابتدائية والثانوية والمعاهد الفنية الخاصة فى إطار القانون المنظم للتعليم الخاص، كما وجدت المعاهد العليا الخاصة ، والتي ينظمها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠م ، وهكذا يتبين بوضوح لا لبس فيه أن المجانية التى نص عليها الدستور مقصورة على الجامعات الحكومية باعتبارها مؤسسات الدولة التعليمية . ولا تتعدى ذلك إلى مجال الجامعات الخاصة باعتبارها ليست مؤسسات الدولة التعليمية .

وترتبطا على ذلك فإن رأى الدستوري السليم لا يرى أن الدستور قد منع أو حظر إنشاء جامعات خاصة ، غير أن تصادم الآراء من قبل المؤيدين والمعارضين أدى مرة أخرى إلى تأجيل المشروع . ليشهد صعودا جديدا فى الثمانينيات كما سيرد فيما يلى .

رابعاً : الجامعة الخاصة فى الثمانينيات (١٩٨١ - ١٩٨٩م)

لقد شهد عقد الثمانينيات صعودا جديدا لفكرة إنشاء الجامعة الأهلية، حيث أوصى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا عام ١٩٨١م بأن ينظر فى إنشاء جامعة أهلية على أن تكون فكرة إنشائها موازية للإصلاح الجامعى وليست بديلا عنه ، وأن تكتسب الجامعة المقترحة الطابع العربى والأهلى ، متحررة من القيود والروتين ، وعلى أحدث الأسس العلمية ، ويكون غرضها الأساسى تزويد الوطن العربى أولا والبلاد النامية ثانيا بالتخصصات التى قد لا تتمكن الجامعات الحكومية ذات الأعداد الكبيرة من توفيرها ، وأن يمثل فى مجلس إدارتها

كبار المشتغلين بالتعليم الجامعى بطريقة يتفق عليها فى النظام الأساسى للجامعة . (١)

وفى عام ١٩٨٦م تم إحياء المشروع عن طريق دعوة وزير التعليم العالى لإنشاء " جامعة تكنولوجية " يدرس فيها مواد علمية محددة فى التخصصات التكنولوجية النادرة وغير النمطية (٢) . ويكون تمويلها عن طريق شركة مساهمة تطرح أسهمها للمواطنين بجانب التبرعات والقروض وغيرها من الوسائل ، ولكن لم يتحقق من الفكرة الجديدة إلا إنشاء كلية للتكنولوجيا فى مدينة ٦ أكتوبر بمصر وفات . (٣)

وفى عام ١٩٨٧ وتحديدًا فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ ، ناقش مجلس الشعب مرة أخرى موضوع ازدياد ظاهرة سفر المصريين إلى الجامعات العربية والأجنبية ، للحصول على أماكن للتعليم بها فى نوعيات معينة من التخصصات العلمية خاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينات ، والتأكيد مرة أخرى على الأخذ بفكرة إنشاء الجامعة الأهلية فى مصر . (٤)

-
- ١ - جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا : سياسة التعليم - مبادئ ودراسات وتوصيات ، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨١ ، ص ص ٢١٨ - ٢١٩ .
 - ٢ - سامية السعيد بفاغو : " رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .
 - ٣ - لبيب السباعى : " جامعة أهلية فى مصر - لمن ؟ " ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .
 - ٤ - جمهورية مصر العربية ، مكتبة التشريعات العربية : مذكرة إيضاحية لقزار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، ص ٥ .

وفى ٩ نوفمبر ١٩٨٨م أعلن وزير التعليم قبوله بإنشاء جامعة أهلية ، إذا كانت ستلبي حاجة المجتمع لتخصصات تفتقر إليها الجامعات الحالية ، وتخفف عن كاهل ميزانية الدولة ، وأنه يوافق على إنشاء هذه الجامعة باعتبار أن النشاط الأهلى مسموح به فى التعليم مشيراً فى ذلك الوقت إلى وجود المعاهد الخاصة العليا منذ عام ١٩٧٠م ، ويستطرد قائلاً : إن مشروع الجامعة الأهلية محاولة لجذب رؤوس الأموال العربية من خلال تعليم الطلبة الوافدين ، وإعطاء فرصة أمام طلبة الثانوية العامة الحاصلين على مجموع قليل للالتحاق بالمؤسسات التعليمية فى مصر ، والتخلص من ظاهرة عودة المصريين للجامعات المصرية بعد عام واحد من الدراسة بالخارج .^(١)

وقد لاقى الرأى السابق لوزير التعليم قبولا من مجلس رؤساء الجامعات ، الأمر الذى كان من شأنه الإسراع بخطى أكبر نحو تنفيذ المشروع .

وفى أغسطس عام ١٩٨٩م أعلن عن موافقة وزير التعليم بشأن اقتراح تقدمت به جمعية " اقرأ " ^(٢) التى يرأسها جماعة من السعوديين لإنشاء جامعة أهلية بمدينة السادات ^(٣) . وبعد يومين فقط صرح الوزير بأنه موافق من حيث المبدأ على إنشاء جامعة أهلية فى مصر - بناءً على

١ - جريدة الوفد المصرية فى ١٥ / ١٢ / ١٩٩١ ، ص ٦ .

* جمعية " اقرأ " : جمعية سعودية يترأسها سعودى ولها مجلس إدارة يضم بعض الشخصيات المصرية وقد أشهرت هذه الجمعية فى ٩ إبريل من عام ١٩٨٩ .

٢ - عمرو هاشم ربيع : " قضية الجامعة الأهلية فى سياسة التعليم الجامعى " ، مرجع سابق ، ص ٣٨٤ .

مشروع جمعية " اقرأ " - بمصروفات تقدر بنحو عشرة آلاف جنيهها مصرياً تسدد سنوياً، غير المصروفات الإضافية ، وهى جامعة للعلوم والتكنولوجيا مقرها مدينة السادات (**) وتبدأ الدراسة بها فى العام الجامعى ٩٠ / ١٩٩١ م. (١)

ويتضح من ذلك أن الدولة قد آزرت الدعوة لإنشاء جامعات أهلية بمصروفات أكثر من ذى قبل ، إلا أن هذه الدعوة منيت كسابقاتها بالفطور ، لتقوى مرة أخرى فى التسعينيات ، ولكن فى هذه المرة كان العزم مؤكداً على ضرورة أن يرى مشروع الجامعة الأهلية النور كما سيبتين فيما يلى :

خامساً : نشأة الجامعات الخاصة المصرية فى التسعينيات (١٩٩٢ م)

فى جميع المرات السابقة كان الحماس يتجدد كلما تجدد الحديث عن مشكلة التعليم فى مصر ، وعاماً بعد عام كانت مشاكل التعليم تلقى بنقلها الكبير على كاهل الدولة والأفراد معا ، إلى أن أصبحت فى مقدمة الهموم الكبرى التى تشغل رأى العام المصرى فى أوائل التسعينيات . فقد أصبح هناك إجماع على أن التعليم فى مصر قد وصل إلى مرحلة من التدهور تنذر بكارثة ، وأن الحاجة أصبحت ماسة لإعادة النظر كلية فى أهداف التعليم وطريقته ، خاصة فى ظل سياسة الخصخصة التى تبنتها الدولة مسaire ل نهجها الرأسمالى الجديد .

وفى هذا الإطار تجددت الدعوة إلى إنشاء الجامعة الأهلية ، ولكنها هذه المرة بمبادرات فردية ساندتها الدولة فى وقت لاحق ، وصاحب

** مدينة السادات : تقع فى منتصف الطريق تقريبا بين القاهرة والإسكندرية .

٢ - شبل بدران : " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعية " مرجع سابق ،

الدعوة هذه المرة هو الكاتب الصحفى "مصطفى أمين" الذى طرحها من خلال عموده اليومي "فكرة" فى جريدة الأخبار ، وذلك فى أكتوبر ١٩٩١م ، ومن جانبه خصص مليون جنيهها مصرى من مشروع ليلة القدر الذى يتبناه، وذلك كبداية للاكتتاب فى إنشائها ، وسرعان ما استجاب عدد من رجال الأعمال والهيئات لدعوته ، ووصل الرقم إلى خمسة (٥) ملايين جنيه مصرى ، وفى نفس الوقت ساند المهندس حسب الله الكفراوى - وزير الإسكان والتعمير آنذاك - دعوة مصطفى أمين وتحمس لها بشدة ، وخصص مكانا للجامعة المقترحة فى مدينة السادات . (١)

وفى هذا الصدد وخلال شهر نوفمبر ١٩٩١ أبدى الرئيس " محمد حسنى مبارك " فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى ملاحظات هامة حول قضية الجامعة الخاصة. حيث أكد أنها لابد وأن تكون جامعة شعبية التمويل ولا دخل للحكومة بها ، وطالب الرئيس من الجميع أن يشاركوا بالحوار حول كل ما يتعلق بهذه الجامعة . (٢)

وبينما اشتد الحوار مجددا بين المؤيدين والمعارضين للفكرة - مثلما كان الحال فى المرات السابقة - أزرت الدولة الدعوة هذه المرة بشكل أكثر من ذى قبل ، ويبدو أن عقبة التمويل التى كانت أحد الأسباب الرئيسة لإفشال الدعوة فى المرات السابقة أصبح من الممكن حلها فى الوقت الراهن مع ازدياد عدد القادرين والأغنياء ورجال الأعمال الذين سيكتتبون فى تأسيس الجامعة ، الأمر الذى شجع الحكومة على المضى فى تنفيذ وتطبيق شروط وبرامج توجهها الأيديولوجى الجديد ، وهو

١ - لبيب السباعى : " جامعة أهلية فى مصر - لمن ؟ " ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

٢ - جريدة الأخبار المصرية فى ٢٠ / ١١ / ١٩٩١ ، ص ٤ .

التوجه الرأسمال الليبرالى تمشيا مع النظام العالمى الجديد ليصل هذا التطبيق - فى عملية التخصص - إلى التعليم الجامعى .

ولذلك أبدت القيادة السياسية ممثلة فى رئيس الجمهورية ، اهتماما ملحوظا بمتابعة ودراسة فكرة إنشاء الجامعة الخاصة وأسلوب تنفيذها ، وعقدت عدة اجتماعات لهذا الغرض حضرها وزيرى الإسكان والتعمير ، والتعليم ، ورئيس مجلس الشعب ، ورئيس مجلس الشورى . (١)

وفى عام ١٩٩٢م أحال مجلس الشعب بجلسته المنعقدة فى مساء يوم ١٥ إبريل ١٩٩٢م، مشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة إلى لجنة التعليم والبحث العلمى لبحثه وتقديم تقرير عنه للمجلس ، فعقدت اللجنة اجتماعين لنظره يوم ١٦ إبريل ١٩٩٢م (اليوم التالى) صباحا ومساء ، حضرهما مندوبين عن الحكومة (٢) . وبعد أن نظرت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية أجريت بعض التعديلات أهمها : (٣) - تعديل نص المادة السابعة والذى جاء بمشروع القانون على النحو التالى : " ... ويجب أن يكون رئيس الجامعة أو أحد نوابه من المصريين " إلى ".... ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصرياً " .

١ - لبيب السباعى : " جامعة أهلية فى مصر - لمن ؟ " ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

٢ - جابر محمود طلبة : " تخصصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

٣ - جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب : " تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى عن مشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الفصل التشريعى السادس ، دور الانعقاد الأول ، مضبطة الجلسة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٩٢ .

- الاتفاق على ضرورة عدم النص فى القانون على تحديد الحد الأدنى للقبول بهذه الجامعة - الخاصة - حيث نصت الفقرة (هـ) فى المادة الثالثة من مشروع القانون على : " ... ألا تقل نسبة الدرجات الحاصلين عليها فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها عن (٦٥ %) من مجموع الدرجات بما يحقق تكافؤ الفرص " .

ووافقت لجنة التعليم بمجلس الشعب بالإجماع على مشروع إنشاء الجامعات الخاصة حيث أعلن أعضاء اللجنة تأييدهم لإنشاء الجامعة لغلق الأبواب الخلفية أمام التحاق الطلبة المصريين بالجامعات الأجنبية ، وتوفير العملات الصعبة لمصر . ولإستصدار قانون بشأن الجامعات الخاصة يلزم أولا عرض مشروع القانون على مجلس الشعب لمناقشته وأخذ الموافقة عليه ، كما سيتضح فيما يلى :

مراحل إصدار قانون إنشاء الجامعات الخاصة المصرية :

بعد موافقة لجنة التعليم بمجلس الشعب بالإجماع على مشروع إنشاء الجامعات الخاصة، تم عرض مشروع القانون على مجلس الشعب لمناقشته ، ودار حوار واسع فى رأى العام حول إنشاء هذه الجامعات ، شارك فيه عدد من المسئولين وأساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين ورجال الأعمال وأعضاء المجلس ، وانقسم الحوار بين مؤيد ومعارض - مثلما كان يحدث فى المرات السابقة - غير أن العزم فى هذه المرة كان مؤكدا على ضرورة أن يرى المشروع النور .

فقد نوقش المشروع خلال جلستين : الأولى رقم (١٠٦) بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٩٢ وأخذت خلالها موافقة أعضاء المجلس على مشروع

القانون من حيث المبدأ . (١) والجلسة الثانية رقم (١٠٧) بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٩٢ اختتم بها مجلس الشعب دورته البرلمانية بالموافقة نهائياً على مشروع قانون إنشاء الجامعات الخاصة . وذلك بعد مناقشة سريعة طرح خلالها بعض النواب عدة تحفظات ومخاطر قد تترب على إنشاء مثل هذه الجامعات ، كما وافق المجلس خلال هذه الجلسة على إدخال التعديلات عليه وأهمها حذف الفقرة (هـ) من المادة الثالثة ، وتعديل نص المادة السابعة (٢) . - سبقت الإشارة إلى ذلك آنفاً - وقد رأس الجلسة الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس المجلس . (٣)

وبناءً على موافقة مجلس الشعب أصدر الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م بشأن إنشاء الجامعات الخاصة فى ٢١ المحرم ١٤١٣هـ الموافق ٢٢ يوليو ١٩٩٢م، ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٩٢م. (٤)

وتضمن القانون إحدى عشرة مادة ، ونصت المادة الأولى منه على أنه " يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة فى

١ - عصام الدين هلال : " الجامعات المصرية الخاصة فى إطار اللحظة التاريخية للراهنه " ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

٢ - جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب : مشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الفصل التشريعى السادس ، دور الانعقاد الثانى ، مضبطة الجلسة رقم (١٠٧) بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٩٢ ، ص ص ٢٦ - ٢٧ .

٣ - جريدة الأهرام المصرية فى ٢٠ / ٧ / ١٩٩٢ ، ص ٧ .

٤ - القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الجريدة الرسمية العدد (٣١) تابع، بتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٩٢ ، ص ص ١١ - ١٤ .

رأس مالها مملوكة لمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناءً على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء" (١).

ورغم صدور قانون إنشاء الجامعات الخاصة عام ١٩٩٢ فإن هذه الجامعات لم تبدأ عملها إلا فى العام الجامعى ٩٦ / ١٩٩٧م كما سيتبين فيما يلى :

بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية (٩٦ / ١٩٩٧م) :

على الرغم من صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة فإن الأمر تطلب أربع سنوات كاملة من المحاولات للحصول على موافقة وزارة التعليم ثم مجلس الوزراء تنفيذا لما جاء بالمادة الأولى - سألغة الذكر من القانون ، إلا أن مجلس الوزراء بادر فى أغسطس عام ١٩٩٦ بالموافقة على إنشاء أربع جامعات خاصة دفعة واحدة وفى جلسة واحدة وهى جامعات : ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، وفى نفس العام (١٩٩٦) صدر لكل جامعة قرار من رئيس الجمهورية بالإنشاء ، مما دفع بجريدة الأهرام المصرية أن تكتب هذه الفقرة تحت عنوان " ولادة غير شرعية " (٢). لما فيها من مخالفة لما جاء بالمادة الأولى من القانون (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، حيث

١ - المرجع السابق ، المادة الأولى ، ص ١١ .

٢ - جريدة الأهرام المصرية فى ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٣ ، ص ٢٩ .

يجب أن تسبق موافقة مجلس الوزراء موافقة وزير التعليم ، إلا أن مجلس الوزراء قد وافق على إنشاء هذه الجامعات الأربع دون انتظار لموافقة وزير التعليم ، الأمر الذى يتضح معه قوة الإرادة لحسم هذا الموضوع .

وعلى أية حال فقد بدأت الجامعات الأربع - سائلة الذكر - معا فى فتح أبوابها واستقبال الطلبة فى عام جامعى واحد وهو العام الجامعى ٩٦ / ١٩٩٧ م ، وبدأ بذلك زحف المال الخاص على التعليم الجامعى مع تقلص دور الدولة عن مسئولياتها التعليمية فى ظل الخصخصة ، وفى عام ٢٠٠٢م صدر قرارين جمهوريين بإنشاء جامعتين جديدتين هما : الجامعة الفرنسية ، والجامعة الألمانية ، وقد بدأت الدراسة بالجامعة الفرنسية فى أكتوبر ٢٠٠٢م ، بينما بدأت الدراسة بالجامعة الألمانية فى أكتوبر ٢٠٠٣م^(١) . هذا إضافة إلى جامعات خاصة صدر بإنشائها قرارات من رئيس الجمهورية وأخرى وافق مجلس الجامعات الخاصة على إنشائها (تحت التأسيس) وسوف يتضح ذلك فيما بعد عند الحديث عن تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية ، ولأنه لا يمكن الفصل بين النظام التعليمى بمشكلاته وتحدياته ، وبين واقع المجتمع ، بل يمكننا القول إن النظام التعليمى يعكس من خلال بنيته ووظائفه وأهدافه ، ما يسود المجتمع من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية ، لذا فإن الباحث يتوقع أننا سنشهد مزيدا من الجامعات الخاصة فى مصر ، وذلك استنادا إلى عدة أسباب أهمها :

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات ، بيان إحصائى بالجامعات الخاصة المصرية عن العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ .

١- اتجاه الدولة نحو سياسة الخصخصة ، وتقلص دورها عن مسئولياتها والتزاماتها التعليمية وتركها للقطاع الخاص والمبادرات الأهلية والفردية ، وبالتالي استمرار زحف المال الخاص وشركات توظيف الأموال على التعليم وعلى أنواع معينة من هذا القطاع ، يقل فيها تكلفة المتعلم ويزداد عائد الربح . ومن الأمور التي بدأت بها الدولة فى هذا الاتجاه نذكر : أنظمة التعليم المفتوح ، الانتساب الموجه ، والتدرج فى زيادة المصروفات الدراسية عاما بعد عام - فى نظام التعليم المفتوح بلغ عدد المقيدى فى العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ (٥١) ألف طالبا وطالبة ، وفى نظام الانتساب الموجه بلغ عدد المقيدى (٢٩٨) ألف طالبا وطالبة يمثلون (٢٤ %) من إجمالى المقيدى بالجامعات المصرية للعام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ - (١) . وهى أمور تسببت دون حوار قومى لترسيخ الأيديولوجيا الرأسمالية فى مجال التعليم سعيا للحاق بالسوق الرأسمالى العالمى .

٢- تنامي الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة وعلى التعليم الجامعى بصفة خاصة، مع وجود الزيادة العالية والمطرودة فى السكان ، الأمر الذى يؤدى إلى اندفاع أعداد كبيرة من التعليم الأساسى نحو التعليم الثانوى ثم الجامعى . ويشهد على ذلك أن

١- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فى مجال التعليم الجامعى والعالى (١٩٨٢ - ٢٠٠٣) ، مرجع سابق، ص ٩.

الاتجاه العام للطلبة المقبولين بالجامعات قد تميز بالتزايد ، حيث بلغ أعداد المقبولين من حملة الثانوية العام فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ نحو (٢٤٢) ألف طالبا وطالبة ، مقابل (٩١) ألف طالبا وطالبة فى عام ٨١ / ١٩٨٢ بنسبة زيادة قدرها (١٦٦%) ، وبالنسبة لشريحة السكان (الفئة العمرية ١٨ - ٢٣ عاما) فقد بلغت نسبة المقيدین بالتعليم العالی والجامعى حوالى (٣٠,٥ %) فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ فى حين كانت النسبة المناظرة فى عام ٨٥ / ١٩٨٦ حوالى (١٦,٩ %) (١) .

٣- إن سياسة تحرير الاقتصاد المصرى - فى ظل الوضع العالمى الراهن - تعایش نزعة قوية لسرعة تكوين النظام الرأسمالى وما يستتبعه من عمليات إجماع لكافة مجتمعات العالم الثالث ، ومحاولة شد الأنظمة الاشتراكية - المتهاوية - إلى السوق الرأسمالى العالمى .

وفيما يلى تعريج على تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية
 عله يكون شاهدا على صدق هذا التوقع .

تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية :

بدء ميلاد الجامعات الخاصة المصرية عام ١٩٩٦م بأربع جامعات دفعة واحدة تلى ذلك وفى عام ٢٠٠٢م ميلاد الجامعتين الفرنسية والألمانية ، ليصبح بذلك عدد الجامعات الخاصة المصرية ست جامعات قائمة فى الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٢م .

١ - المرجع السابق ، ص ٦ .

وفى عام ٢٠٠٤م وافق مجلس الجامعات الخاصة بجلسته المنعقدة فى ٢٤ مايو ٢٠٠٤م وذلك من حيث المبدأ على إنشاء ثلاث جامعات خاصة جديدة هى : جامعة الأهرام الكندية ، الجامعة المصرية البريطانية، وجامعة النيل للدراسات العليا .^(١)

كما صدر فى نفس العام (٢٠٠٤م) قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء جامعة خاصة باسم " الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات " ويكون مقرها : القاهرة - المعادى الجديدة (وتعمل الآن فى مقرها المؤقت: القاهرة - المقطم - الهضبة الوسطى) وبدأت بها الدراسة فى العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وتتكون إلى الآن من كليتين هما : كلية علوم الكمبيوتر ، كلية إدارة الأعمال .^(٢)

وفى عددها الصادر فى ١ / ٧ / ٢٠٠٥ طالعنا جريدة الأهرام المصرية بأن مجلس الجامعات الخاصة قد أقر بشكل نهائى إنشاء ست (٦) جامعات خاصة جديدة ، سبق له الموافقة المبدئية على إنشائها بعدما انتهت من تقديم تقاريرها المالية والإدارية والهندسية والعلمية التى تؤكد جدية البعد التعليمى والعلمى ، ووافق المجلس على أن تبدأ هذه الجامعات الست فى تقديم أوراقها النهائية ، وهذه الجامعات هى : جامعة طيبة (النهضة) ، جامعة سيناء للتنمية ، جامعة الجمهورية للثقافة والعلوم، الجامعة المصرية الروسية، جامعة القاهرة الجديدة (المستقبل) ،

١- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر - الواقع والمأمول " ،

مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

٢ - جريدة الأهرام المصرية فى ١٧ / ٧ / ٢٠٠٥ ، ص ٢٤ .

جامعة فاروس . هذا ومن المقرر أن يقوم مجلس الجامعات الخاصة برفع تقارير عن هذه الجامعات إلى مجلس الوزراء لدراستها وإقرارها تمهيدا لاستصدار القرارات الجمهورية الخاصة بإنشائها .^(١)

وترتيباً على ذلك يتضح أن عدد الجامعات الخاصة المصرية ، قد تطور من أربع (٤) جامعات عام ١٩٩٦ ، ليصل إلى أربعة عشر (١٤) جامعة حتى عام ٢٠٠٦ (حتى الآن) ، منها تسع (٩) جامعات قائمة وتعمل ، وجامعة واحدة صدر بإنشائها قراراً جمهورياً ولم تبدأ بها الدراسة بعد ، وأربع (٤) جامعات أخرى جارى اتخاذ إجراءات استصدار قرارات جمهورية بإنشائها ، وفيما يلى بياناً بهذه الجامعات الأربعة عشر يوضح اسم الجامعة ، ومقرها ، والقرار الجمهورى الصادر بإنشائها وتاريخ بدء الدراسة بها .

جدول (٦)

بيان بالجامعات الخاصة المصرية

يوضح اسم الجامعة ، ومقرها ، والقرار الجمهورى الصادر بإنشائها ، وتاريخ بدء الدراسة بها طبقاً لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦^(٢)

١ - جريدة الأهرام المصرية ، عدد ١ / ٧ / ٢٠٠٥ ، ص ٨ .

١ - جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : بيان إحصائى بالجامعات الخاصة المصرية طبقاً لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ /

م	اسم الجامعة	مقرها	رقم القرار الجمهورى بالإنشاء وتاريخه	تاريخ بدء الدراسة
١-	٦ أكتوبر	الجيزة - مدينة ٦ أكتوبر	٢٤٣ لسنة ١٩٩٦	١٩٩٦
٢-	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	الجيزة - مدينة ٦ أكتوبر	٢٤٤ لسنة ١٩٩٦	١٩٩٦
٣-	مصر للعلوم والتكنولوجيا	الجيزة - مدينة ٦ أكتوبر	٢٤٥ لسنة ١٩٩٦	١٩٩٦
٤-	مصر الدولية	القاهرة - مدينة العبور	٢٤٦ لسنة ١٩٩٦	١٩٩٦
٥-	الفرنسية فى مصر	القاهرة - مدينة الشروق	٢٦ لسنة ٢٠٠٢	٢٠٠٢
٦-	الألمانية بالقاهرة	القاهرة - القاهرة الجديدة	٢٧ لسنة ٢٠٠٢	٢٠٠٣
٧-	الأهرام الكندية	الجيزة - مدينة ٦ أكتوبر	٣٩٣ لسنة ٢٠٠٤	٢٠٠٥
٨-	البريطانية فى مصر	القاهرة - مدينة الشروق	٤١١ لسنة ٢٠٠٤	٢٠٠٥
٩-	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	القاهرة - المقطم	٤٣٠ لسنة ٢٠٠٤	٢٠٠٥
١٠-	سيناء	شمال سيناء - العريش ، الإسماعيلية - القنطرة شرق	٣٦٣ لسنة ٢٠٠٥	لم تبدأ حتى الآن

١١-	فاروس	الإسكندرية - سموحة	جارى اتخاذ إجراءات
١٢-	المصرية الروسية	القاهرة - مدينة بدر	استصدار
١٣-	المستقبل (القاهرة الجديدة)	القاهرة - القاهرة الجديدة	قرارات جمهوريّة
١٤-	النهضة (طيبة)	بنى سويف - بنى سويف	بإنشائها

ويتضح من الجدول رقم (٦) أن بداية الجامعات الخاصة المصرية - فى تسعينيات القرن العشرين - كانت قوية ، حيث بدأت بأربع جامعات دفعة واحدة فى عام ١٩٩٦ ، تلاها وفى غضون خمس سنوات فقط من عملها ، صدور قراراتين جمهوريين بإنشاء جامعتين جديدتين (الفرنسية ، والألمانية) فى عام ٢٠٠٢ ، وفى عام ٢٠٠٤ صدرت ثلاثة قرارات جمهورية بإنشاء ثلاث جامعات أخرى ، تلى ذلك وفى عام ٢٠٠٥ قرار جمهورى بإنشاء جامعة سيناء ، بالإضافة إلى جملة من الموافقات المبدئية على إنشاء جامعات خاصة جديدة منها أربع جامعات جارى اتخاذ إجراءات استصدار قرارات جمهورية بإنشائها.

وإن دل ذلك على شئ فإنه يدل على أن الدولة قد رفعت بالفعل وبقوة شعار خصخصة التعليم الجامعى ، مساندة للنظام العالمى الجديد ، الذى يشجع اقتصاديات السوق والمنافسة بالتحول نحو الخاص ، وتكاملا مع ذلك فإن الباحث يتوقع امتداد هذا التوجه إلى التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة ، لتقتصر مجانية التعليم الحقيقية على التعليم الأساسى (الابتدائى + الإعدادى) فقط.

كما يتضح أيضا من الجدول رقم (٦) أن الجامعات التسع العاملة - حتى الآن - مركزة فى محافظتين فقط (القاهرة والجيزة) ، وهذا يشير

إلى ضرورة توزيع ما يستجد من جامعات خاصة على مدن الجمهورية المختلفة ، خاصة المدن الجديدة ، الأمر الذى قد يساعد فى تخفيف العبء المادى والنفسى (بسبب اغتراب الطلبة) على أولياء الأمور من ناحية ، كما يساعد على جذب السكانى للمدن الجديدة من ناحية أخرى ، وقد يكون فى توزيع جامعات : سيناء ، وفاروس ، والنهضة على محافظات أخرى غير القاهرة والجيزة ما يؤيد ذلك .

وإذا كان الرأى الدستورى السليم لا يرى أن الدستور قد منع أو حظر إنشاء جامعات خاصة - سبق توضيح ذلك فى هذا الفصل عند الحديث عن الجامعات الخاصة فى السبعينيات - فإن إنشاء مثل هذه الجامعات مع ذلك يجب أن يظل مرهونا بموافقة صريحة من الدولة ، ويظل مرهونا أيضا بإشراف الدولة على تلك الجامعات إشرافا لا يخل باستقلالها من ناحية ، ولا يخرجها عن إطار النظام العام فى الدولة وحاجات المجتمع من ناحية أخرى ، وأمام كل هذه الاعتبارات كان من الضرورى وضع قوانين ولوائح لتنظيم هذه الجامعات والعمل بها ، وفيما يلى تعريجا على هذه القوانين واللوائح .

القوانين واللوائح المنظمة للجامعات الخاصة المصرية :

لتنظيم الجامعات الخاصة المصرية والعمل بها صدرت عدة قوانين ولوائح أهمها : القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ ، اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ ، ضوابط إنشاء الجامعات الخاصة ، وفيما يلى نشير إلى كل منها :

أ - القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ (١)

كان من الضروري وضع قانون مستقل ينظم الجامعات الخاصة المصرية بعيدا عن نطاق القوانين القائمة وخاصة القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة ، والقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

وترتبيا على ذلك صدر القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ٢٢ / ٧ / ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، وتضمن إحدى عشرة مادة ، نصت المادة الأولى منه على أنه " يجوز إنشاء جامعات خاصة ، تكون أغلبية الأموال المشاركة فى رأس مالها مملوكة لمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح ، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قررا من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء " .

وحدد القانون فى مادته الثانية أهداف الجامعة وذلك على النحو التالى نصه :

" تهدف الجامعة إلى الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير ، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة " .

كما حددت المادة الثالثة شخصية ومكونات الجامعة وذلك على النحو التالى نصه:

" يكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة ، ويمثلها رئيسها أمام الغير ، وتتكون من أقسام وكليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية " .

ب - اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ (١)

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، وفى عام ٢٠٠٢ تم تعديل هذه اللائحة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢١٩) لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه .

وتضمنت هذه اللائحة سبعة أبواب تحمل العناوين التالية (على الترتيب) : مجلس الجامعات الخاصة ، إجراءات إنشاء الجامعات الخاصة ، القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس ، شئون الطلاب ، الشئون المالية ، العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة، صندوق التعليم الجامعى الخاص .

ونظرا لأهمية دور مجلس الجامعات الخاصة (الباب الأول من اللائحة) والمتمثل فى اشتراكه فى تسيير غالبية المواد الواردة فى الأبواب الستة الأخرى من اللائحة ، ولكونه هو المختص بوضع السياسة العامة للتعليم الجامعى الخاص - كما ورد باللائحة - لذا يصبح من الضرورى أن نعطى له مساحة توضيحية أوفر وذلك فيما يلى :

١ - قرار رئيس الجمهورية رقم (٢١٩) لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم

(١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الجريدة

الرسمية ، س (٤٥) ، ع (٣١) مكرر ، بتاريخ ٨ / ٤ /

٢٠٠٢ ، ص ٥ - ١٦ .

مجلس الجامعات الخاصة :

تضمنت اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة سبعة أبواب اختص الباب الأول منها بمجلس الجامعات الخاصة والذي جاء فى مادتين : المادة الأولى تناولت كيفية تشكيل هذا المجلس بينما اهتمت المادة الثانية بتوضيح اختصاصاته وهى كما يلى : (١)

يختص المجلس بوضع السياسة العامة للتعليم الجامعى الخاص فى إطار التخطيط العام للتعليم العالى والعمل على توجيه هذه السياسة بما يتفق مع حاجة البلاد ، والتسيق فيما بين الجامعات الخاصة وفيما بينها وبين الجامعات الحكومية ، وله على وجه الخصوص ما يأتى :

١ - فحص طلبات إنشاء الجامعات الخاصة للتحقق من استيفائها للضوابط الواردة بقانون إنشاء الجامعات الخاصة وهذه اللائحة ، وبخاصة :

أ- مدى قدرتها على الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى ، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات ، بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير ، وتوفير أحدث الأجهزة المتطورة .

ب- توافر الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق أهداف الجامعة قبل البدء فى مزاولة نشاطها ، وبما يضمن استمرار هذا النشاط.

- ٢- اقتراح وسائل التعاون بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية والجامعات الأجنبية .
 - ٣- اقتراح تطوير نظم الامتحانات .
 - ٤- تحديد أعداد المقبولين سنويا بالكليات والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية بالجامعات الخاصة بما يتناسب ويضمن حسن سير العملية التعليمية .
 - ٥- متابعة نشاط الجامعات الخاصة وتقييم أدائها وفقا للمعايير والقواعد والإجراءات التي يضعها المجلس ، والتقارير الدورية التي يعرضها مستشارو تلك الجامعات ممثلو الوزير المختص (وزير التعليم العالي) ، ويجوز نشر نتائج هذه التقارير فى النشرات الصادرة عن وزارة التعليم العالي .
 - ٦- دراسة أسباب ما يتكشف من أوجه قصور نشاط الجامعات الخاصة عن أداء رسالتها، واقتراح وسائل إزالة هذه الأسباب ، وعلاج آثارها .
 - ٧- دراسة ما يعرض على المجلس من حالات مخالفة الجامعة الخاصة للقانون أو لهذه اللائحة أو قرار إنشائها أو نظمها أو قرارات المجلس ، واقتراح التدابير الكفيلة بإزالة أسباب المخالفة.
 - ٨- إعداد الدراسات المتعلقة بمعادلة الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعات الخاصة بتلك التي تمنحها الجامعات الحكومية ، وذلك وفقا للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية .
- وجدير بالذكر أن مجلس الجامعات الخاصة قد اتخذ مجموعة من

الإجراءات والتدابير لتصحيح المسار بالجامعات الخاصة ، بما فى ذلك إنشاء لجان المتابعة الميدانية ، وتوفير التدريب العملى لكليات الطب بتلك الجامعات ، وتحديد أعداد المقبولين ، ووضع دليل للقبول بالجامعات الخاصة لتعريف الطلبة بالفرص المتاحة والشروط اللازمة للالتحاق وتوفير معلومات كافية عن الجامعة . هذا بالإضافة إلى إنشاء مكتب قبول الجامعات الخاصة بموجب القرار الوزارى رقم ٢٩٧ لسنة ٢٠٠٣م^(١). والذي كان له دور فى تلافى الكثير من التجاوزات فى قبول الطلبة ببعض الجامعات الخاصة .

فقد ثبت فى العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وقوع مخالفات فى قبول الطلبة بكل من جامعة ٦ أكتوبر ، وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا سواء فى أعداد المقبولين أو الحد الأدنى لمجموع الدرجات الذى حدده مجلس الجامعات الخاصة لكل كلية . حيث كان من المقرر لجامعة ٦ أكتوبر قبول (٣٤٠٠) طالبا وطالبة إلا أنها قبلت (٤٨٠٦) طالبا وطالبة منهم (٢٨٩) طالبا وطالبة أقل من الحد الأدنى للقبول فى كليات :

الطب والجراحة (١١) ، والصيدلة (١٤١) ، العلاج الطبيعى (١٨) ، طب الأسنان (٣٥) ، الهندسة (٢٢) ، اللغات والترجمة (٤) ،

١- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر - الواقع والمأمول " ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

الاقتصاد والإدارة (١٥) ، التربية (٢٣) ، الإعلام (١٢) ، العلوم الاجتماعية (٦) ، السياحة والفنادق (٢) طالباً وطالبة . (١)

كما كان من المقرر لجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا قبول (٢٤٠٠) غير أنها قبلت (٢٤٣١) طالباً وطالبة منهم (٣٦٢) طالباً وطالبة دون الحد الأدنى للقبول في كليات :

الطب والجراحة (٧) ، الصيدلة (١٨٢) ، العلاج الطبيعي (٢٦) ، طب الأسنان (٢٣) ، الهندسة (٢٤) ، الحاسب الآلى (١١) ، اللغات والترجمة (٣) ، الاقتصاد والإدارة (٣٢) ، الإعلام (٥٤) طالباً وطالبة . (٢)

ويتضح من الإحصاءات السابقة أن غالبية الأعداد المقبولة دون الحد الأدنى تركزت في كليتي الصيدلة بالجامعتين المذكورتين . وبناءً على هذه المخالفات ، وفي أكتوبر ٢٠٠٢ صدر - بعد انتهاء مهلة تصحيح الأوضاع - قرار مجلس الجامعات الخاصة بإيقاف قبول طلبة جدد بكليتي الصيدلة بالجامعتين في العام الجامعى التالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ . (٣)

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : بيان إحصائى بأعداد الطلبة التى قبلت دون الحد الأدنى وزيادة عن الأعداد المقررة بجامعة ٦ أكتوبر للعام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ .

٢ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : بيان إحصائى بأعداد الطلبة التى قبلت دون الحد الأدنى وزيادة عن الأعداد المقررة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا للعام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ .

٣ - جريدة الأهرام المصرية فى ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٤ ، ص ٢٥ .

وجدير بالذكر أن جامعة ٦ أكتوبر - هي وبقية الجامعات الخاصة الأخرى - قد التزمت بعد ذلك بالضوابط والقرارات التى اتخذها مجلس الجامعات الخاصة بشأن تسوية أوضاع الطلبة المخالفين ، ولم يخرج عن هذا الالتزام سوى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا والتى لم توفق أوضاعها ، رغم توجيه مجلس الجامعات الخاصة إنذاراً لها وإعطائها المهلة الكافية لتلافي هذه السلبات بتسوية أوضاع هؤلاء الطلبة (المخالفين) حيث قرر د. مفيد شهاب- وزير التعليم العالى ورئيس مجلس الجامعات الخاصة آنذاك - السماح للطلبة الذين تم قبولهم بكليات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بالمخالفة لقرار مجلس الجامعات الخاصة بالتحويل إلى أى كلية حكومية بأى جامعة بشرط أن يتفق مجموع الطالب فى الثانوية العامة مع الحد الأدنى للقبول بهذه الكلية ، أو التحويل إلى أى كلية خاصة أخرى بنفس الجامعة إذا كانت هذه الكلية لم تستوف الأعداد المقررة لها ، أو إلى أى جامعة خاصة أخرى.^(١)

إلا أن جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا لم تبذل أى جهد لتسوية أوضاع الطلبة المخالفين ، بل وطعنت على قرار مجلس الجامعات الخاصة - بإيقاف القبول بكلية الصيدلة فى العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ - أمام محكمة القضاء الإدارى والتى أصدرت فى ٨ يوليو ٢٠٠٣ حكماً بوقف تنفيذ القرار .^(٢)

وقد التزمت وزارة التعليم العالى بتنفيذ الحكم وإن نبهت - فى الوقت ذاته - أنها تطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا ، وفى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٣ صدر قرار المحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذ الحكم

١ - جريدة الأخبار المصرية فى ١٣ / ١٢ / ٢٠٠٣ ، ص ١ .

٢ - جريدة الجمهورية المصرية فى ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٣ ، ص ١ .

الصادر من محكمة القضاء الإدارى لصالح كلية الصيدلة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بقبول طلاب جدد فى العام الجامعى ٢٠٠٣/٢٠٠٤^(١) وبمقتضى تنفيذ هذا الحكم أصبح من حق مجلس الجامعات الخاصة ألا يعتد بقبول الطلبة الذين قبلوا بكلية الصيدلة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا فى العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م ، لكن وفى ضوء أن الحكم قد صدر بعد بدء العام الدراسى ، فقد قرر المجلس - نزولا على اعتبارات مصلحة الطلبة الذين تم قبولهم بالكلية فى حدود الأعداد المقررة - اعتماد قبولهم ، وطلب المجلس من الجامعة المذكورة أن توفق أوضاع الطلبة الذين قبلتهم بالزيادة ولم يتم اعتماد قبولهم بكليات : الصيدلة ، والطب ، وطب الأسنان ، والعلاج الطبيعى ، والهندسة ، وتعهد رئيس الجامعة - د . محمود شريف والذى استقال من رئاسة الجامعة فيما بعد - بذلك وطلب مهلة أسبوعين لتسوية أوضاع هؤلاء الطلبة ، وبعد انتهاء المهلة طلب رئيس الجامعة إمهال الجامعة مرة أخرى تنتهى فى ١٤ فبراير ٢٠٠٤ لتوفيق أوضاع الطلبة المخالفين ، واستجاب المجلس لمطلبه ، وفى ١٥ فبراير ٢٠٠٤ تبين للمجلس أن الجامعة لم تبذل جهدا لتوفيق أوضاع هؤلاء الطلبة ، الأمر الذى ارتأى معه المجلس - بعد استفاد كل السبل المتاحة - وقف قبول طلبة جدد بكليات الطب وطب الأسنان والصيدلة بالجامعة للعام الجامعى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥^(٢) . وذلك إعمالا للمادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة والتى تنص على أنه " إذا خالفت الجامعة الخاصة أحكام القانون أو هذه اللائحة أو قرار إنشائها أو نظمها

١ - جريدة الأهرام المصرية ، عدد ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٤ ، مرجع سابق .

٢ - المرجع السابق .

أو قرارات المجلس يكون للمجلس - بعد إنذار الجامعة ومنحها مهلة لتلافي أسباب المخالفة - اقتراح إيقاف القبول بالجامعة أو إحدى كلياتها أو معاهدها العليا المتخصصة أو وحداتها البحثية على حسب الأحوال ويكون للوزير المختص - بناءً على هذا الاقتراح - إصدار قرار الإيقاف ويترتب على هذا القرار عدم قبول طلبة جدد بالصف الدراسي الأول من العام الجامعي اللاحق لصدوره " (١)

ج - ضوابط إنشاء الجامعات الخاصة المصرية :

وافق مجلس الوزراء على الضوابط الخاصة بالجامعات الخاصة - عرضت على المجلس الأعلى للجامعات في جلسته بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٩٥ - وذلك على النحو التالي: (٢)

١- أن يكون إنشاء الجامعات الخاصة بقرار من رئيس الجمهورية شأنها في ذلك شأن الجامعات الحكومية ، على أن تنشأ هيئة مختصة للنظر في الطلبات المقدمة لإنشاء هذه الجامعات .

٢- التأكد من مصدر رأس المال الذي سوف يدفعه القائمون على هذه الجامعات ، حتى لا يتحول هذا النشاط إلى مجال لنشاط الأموال غير المعروفة المصدر ، وبحيث يكون هناك حد أدنى من رأس المال المدفوع ، حتى لا يتم إنشاء هذه الجامعات

١ - اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الجريدة الرسمية ، س (٤٥) ، ع (٣١) مكرر ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٢- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة في مصر - الواقع والمأمول " ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٩ - ١٥٠ .

بأموال بنوك القطاع العام ، فتصبح خاصة من حيث الملكية وعامة من حيث التمويل .

٣- أن يكون سير العمل ونشاط هذه الجامعات والرقابة عليها من جانب الدولة ، وأن يستفاد من التجارب السابقة من حيث الحد الأقصى للرسوم ونوعية النشاط العلمى ، بحيث تكون هذه الجامعات إضافة حقيقية للجامعات الوطنية الحكومية ، وبحيث تكون نوعية ومستوى التعليم بهذه الجامعات إضافة جادة للجهد التتموى والجهد العلمى المصرى ومدخلا حقيقيا لمصر إلى مجالات جديدة من العلم .

٤- تحديد العلاقة بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص على المستوى الجامعى ، ومدى استعانة هذه الجامعات بأساتذة الجامعات الحكومية وتنظيم الانتدابات بين هذه الجامعات.

وفى هذا الصدد أعاد المجلس الأعلى للجامعات فى جلسته بتاريخ ١٩٩٩ / ٨ / ٢٦ تأكيده على ضرورة دعم التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة حرصا على استمراريتها، ويكون التعاون الأساسى من خلال أعضاء هيئة التدريس والسماح لهم بالندب الجزئى إلى الجامعات الخاصة ، ومشاركتهم فى أعمال الامتحانات والتصحيح . (١)

٥- تحديد العلاقة بين القائمين على قيادة التعليم الجامعى الرسمى والتعليم الجامعى الخاص ، وقد رؤى ضمانا لعدم خلق أى تعارض شخصى ورفعاً للحرص ، أن القائمين على قيادة التعليم

١ - مها عبد الباقي جويلى : " التعليم الجامعى الخاص ، القضايا ، متطلبات المجتمع - دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

الجامعى الحكومى والمتمثلة فى المجالس القيادية ولجان القطاعات وكل من بيده سلطة أو اتخاذ القرار الجامعى ، لا ينبغى أن يكون طرفاً أو شريكاً فى التعليم الجامعى الخاص .

وبعد العرض السابق لأهم القوانين واللوائح التى صدرت لتنظيم الجامعات الخاصة المصرية والعمل بها ، يجدر بنا أن نعرض لنظام هذه الجامعات من حيث : سياسة القبول، وموقف قبول وقيد الطلبة ، موقف أعضاء هيئة التدريس ، الاعتراف بالشهادات ومعادلة الدرجات العلمية ونوعية التخصصات ، المصروفات الدراسية ، الإدارة ، العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة المصرية .

سياسة القبول فى الجامعات الخاصة المصرية :

يشترط لقبول الطلبة بمرحلة الليسانس أو البكالوريوس فى الجامعات الخاصة المصرية الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، مع الالتزام بالحد الأدنى للقبول فى الجامعة الذى ينص عليه فى قرار إنشائها ^(١) ، والحد الأدنى للقبول بالكليات النظرية والعملية الذى يقره مجلس الجامعات الخاصة المصرية فى ضوء نتيجة الثانوية العامة

١- تنص المادة التاسعة من كل قرار جمهورى صادر بإنشاء أى من الجامعات الخاصة المصرية على الآتى " تقبل الجامعة الطلاب المصريين والأجانب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بحد أدنى (٥٥ %) ووفقاً لشروط القبول الأخرى التى يحددها مجلس الجامعة".

وما يعادلها والأماكن المتاحة ، وذلك فضلا عن شروط القبول التى يضعها مجلس الجامعة ^(١) .

ويكون تحديد المجلس لأعداد المقبولين بكل جامعة فى حدود طاقة استيعاب الكليات والأقسام والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية ، وفى حدود الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة للجامعة . ^(٢)

وبالرجوع إلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - والذي لا تخضع له الجامعات الخاصة المصرية - نجد أن الالتحاق بالجامعات المصرية (الحكومية) يعتمد على معيار واحد وهو المجموع باستثناء بعض الكليات التى تضيف إلى المجموع نتيجة اختبار تعقده ، خاصا بالقدرات ، أو اختبارات شخصية فى كليات أخرى. ^(٣)

ولأن هذا يتنافى مع بعض المبادئ التى ينبغى أن تبنى عليها سياسة القبول فى التعليم الجامعى ، والتى ترى أن يكون القبول بهذا النوع من التعليم بناءً على رغبة الطالب فى دراسة تخصص معين مع قدرته على تحقيق ذاته فى هذا التخصص ، لذا يجب أن تقسح الجامعات الخاصة المصرية المجال أمام تحقيق هذه الرغبات للطلبة ، على أن يكون القبول فى ضوء مؤشرات احتياجات سوق العمل من الخريجين فى

١- اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ،

مرجع سابق، مادة (١٧) ، ص ١٤ .

٢- المرجع السابق ، مادة (١٨) ، ص ١٤ .

٣- جمهورية مصر العربية ، رئاسة لجمهورية : قانون تنظيم الجامعات ولائحته

التنفيذية ، ط٧ ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع

الأميرية ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٢٤ - ١٢٥ .

التخصصات الجامعية المختلفة ، وفي هذه الحالة يجب دراسة هذه الاحتياجات بالنسبة لكل تخصص ليكون عدد الطلبة متمشيا مع المتطلبات المجتمعية .

موقف قبول وقيد الطلبة في الجامعات الخاصة المصرية :

بلغ عدد المقبولين في الجامعات الخاصة المصرية خلال العام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ حوالي (٩٣٠٠) طالبا وطالبة ، كما وصل عدد المقيدين في أقدم أربع جامعات خاصة حوالي (٣٤٢٠٠) طالبا وطالبة في العام الجامعي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، ويوضح ذلك الجدولين التاليين (رقمي ٧ ، ٨) :

جدول (٧)

بيان بالجامعات الخاصة المصرية
يوضح أعداد الكليات والأقسام ، وأعداد الطلبة المقبولين
طبقاً لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (١)

م	الجامعة	عدد الكليات والأقسام	أعداد الطلبة المقبولين
١-	٦ أكتوبر	١٤	٢٩٨٨
٢-	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٨	١٤٢٥
٣-	مصر للعلوم والتكنولوجيا	١٠	١٨٨١
٤-	مصر الدولية	٧	١٢٠٩
٥-	الفرنسية فى مصر	٣	٨٠
٦-	الألمانية بالقاهرة	٣	١٣٠٦
٧-	الأهرام الكندية	٤	١٠٩
٨-	البريطانية فى مصر	٣ (٢)	١٧٩
٩-	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٢	١٠٨
	الإجمالى	٥٤	٩٢٨٥

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات
والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : بيان إحصائى بأعداد
الكليات والأقسام وأعداد الطلبة المقبولين فى الجامعات
الخاصة المصرية طبقاً لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ /
٢٠٠٦ .

تقدمت " الجامعة البريطانية فى مصر " إلى مجلس الجامعات الخاصة بطلب إنشاء
عدد (٨) كليات جديدة تضاف إلى الكليات الثلاث القائمة
(جريدة الأهرام المصرية فى ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٥ ، ص ٥) .

ويتضح من الجدول (رقم ٧) أن الجامعات الخاصة المصرية تضم أعدادا لا يستهان بها من الطلبة ، حيث وصلت أعداد الطلبة المقبولين فى هذه الجامعات إلى حوالى (٩٣٠٠) طالبا وطالبة فى العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ، الأمر الذى يحتم ضرورة الاهتمام بهذه النوعية من الجامعات من ناحية ، ويعطى بعدا لأهمية هذه الدراسة من ناحية أخرى .

ومما يؤيد ذلك أن مجلس الجامعات الخاصة كان قد قرر فى منتصف يناير ٢٠٠٦ ، أن يفتح مكتب تنسيق القبول لهذه الجامعات أبوابه لقبول طلبة جدد فى الكليات التى لم تستكمل الأعداد بها ، حيث لم تقبل الجامعات الخاصة خلال أغسطس ٢٠٠٥ إلا حوالى (٩٣٠٠) طالبا وطالبة من بين (١٥) ألفا قرر المجلس قبولهم فى هذه الكليات^(١). أى بنسبة (٦٢%) وهى نسبة مازالت غير كافية لتخفيف العبء الطلابى عن الجامعات الحكومية ، كمبرر وراء إنشاء هذه الجامعات . وقد يرجع عجز الجامعات الخاصة عن قبول الأعداد المقررة لها إلى ارتفاع مصروفاتها الدراسية - كما سيتبين فيما بعد - بما لا يتناسب مع المستوى الاقتصادى لمختلف شرائح المجتمع المصرى .

وإذا علمنا أن عدد الطلبة المقيدين فى أقدم أربع جامعات مصرية خاصة ، قد وصل إلى حوالى (٣٤٢٠٠) فى العام الجامعى الماضى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، ومع عدد (١٥) ألف آخرين كان من المفترض قبولهم ، فإنه يتبين لنا أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به هذه الجامعات فى تخفيف العبء الطلابى عن الجامعات الحكومية من ناحية ، وتوفير

١ - جريدة الأهرام فى ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

عملة صعبة للبلاد من ناحية أخرى ، خاصة وأن أكثر من ثلث (٣/١) عدد هؤلاء المقيدون من الوافدين، ويوضح ذلك الجدول التالي :

جدول (٨)

بيان بتوصيف الطلبة بالجامعات الخاصة المصرية

طبقاً لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ (١) *

م	الجامعة	المقبولون			المقيدون		
		ج.م.ع	وافد	جملة	ج.م.ع	وافد	جملة
١-	٦ أكتوبر	١٧٠٢	١٠٣٧	٢٧٣٩	١٠٤٢٥	٥٣٥٣	١٥٧٧٨
٢-	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٧٤١	٤١١	١١٥٢	١٩٨٨	٥٧٦	٢٥٦٤
٣-	مصر للعلوم والتكنولوجيا	١١٢٣	٨٠١	١٩٢٤	٧٢٩٤	٤٩٦١	١٢٢٥٥
٤-	مصر الدولية	٩٨٨	٣٦	١٠٢٤	٣٤٨٢	١٠٩	٣٥٩١
	الإجمالى	٤٥٥٤	٢٢٨٥	٦٨٣٩	٢٣١٨٩	١٠٩٩٩	٣٤١٨٨

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، مركز المعلومات والتوثيق :
التعليم الخاص - جامعات خاصة ومعاهد عالية ومتوسطة
(الكراسة الإحصائية للعام الدراسى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥) ،
المجلد الثالث ، جداول متفرقة ، ص ص ٣ - ٤٣ .

* استعان الباحث بهذا الإحصاء لعدم توفر إحصاء فى هذا الشأن لآى من الجامعات
الخاصة المصرية عن العام الجامعى الحالى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن النسبة الكلية للطلبة الوافدين بلغت (٣٢,٢ %) من مجموع المقيدین ، (٣٣,٤ %) من مجموع المستجدين (المقبولین) بزيادة قدرها (١,٢ %) لصالح المستجدين ، وهذا يدل على تزايد جذب الجامعات الخاصة المصرية للطلبة العرب الأمر الذى يعطى مؤشرا مرضيا فى تحقيق مبرر هام من مبررات إنشاء هذه الجامعات ، وهو توفير العملة الصعبة للبلاد .

كما يتضح من الجدول رقم (٨) أيضا وبعد استخراج النسب المئوية للطلبة الوافدين أن أعلى نسبة للطلبة الوافدين جاءت لصالح جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بنسبة (٤١,٦ %) للمستجدين ، (٤٠,٥ %) للمقيدين ، تلتها جامعة ٦ أكتوبر بنسبة (٣٧,٩ %) للمستجدين ، (٣٣,٩ %) للمقيدين ، وقد يرجع هذا الفرق بين الجامعتين إلى انخفاض المصروفات الدراسية لكليات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا - كما سيتضح فيما بعد- عن نظيراتها فى جامعة ٦ أكتوبر.

وبمقارنة نسب الطلبة الوافدين المقيدين فى الجامعتين ، نجد أنها (٤٠,٥ %) فى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، (٣٣,٩ %) فى جامعة ٦ أكتوبر، وبفارق (٦,٦ %) لصالح جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، أما نسب الوافدين المستجدين فى الجامعتين فجاءت بنسبة (٤١,٦ %) ، (٣٧,٩ %) على الترتيب ، وبفارق (٢,٧ %) لصالح جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، ويعنى هذا تضائل الفرق لصالح جامعة ٦ أكتوبر ، وقد يرجع ذلك إلى تعدد كليات جامعة ٦ أكتوبر ، الأمر الذى أدى إلى شهرتها فى المجتمع العربى ، مما يجعلها أكثر جذبا للطلبة العرب ، وقد يكون فى ذلك تأييدا لاختيار جامعة ٦ أكتوبر للتطبيق - كعينة للجامعات الخاصة - فى الشق الميدانى من هذا البحث .

وعلى النقيض فقد جاءت أقل نسبة للطلبة الوافدين من نصيب جامعة مصر الدولية حيث بلغت هذه النسبة (٣,٥ %) من مجموع المستجدين عليها ، (٣,٠٣ %) من مجموع المقيدین بها ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع المصروفات الدراسية لهذه الجامعة مقارنة بالجامعتين السابقتين ، الأمر الذى يعطى مؤشراً جلياً لضرورة اعتدال الجامعات الخاصة المصرية فى تحديد قيمة مصروفاتها الدراسية .

موقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة المصرية :

يعتبر موقف أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم وتخصصاتهم وخبراتهم وظروف استخدامهم بعقود دائمة أو مؤقتة معياراً رئيساً لقدرة الجامعات على أداء رسالتها وتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها ، وفيما يلى بياناً بتوصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة المصرية خلال العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ^(٩) ، موضح به نسبة أستاذ / طالب فى كل جامعة .

جدول (٩)

بيان بتوصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس ونسبة أستاذ / طالب
بالجامعات الخاصة المصرية طبقاً لإحصاء العام
الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ^(١)

* لم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات فى هذا الشأن - عن أى من الجامعات الخاصة التسع العاملة - لأى من العامین الجامعیین ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ أو ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦

وذلك من الجامعات نفسها أو من الجهات الأخرى ذات الاختصاص .

١- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : بيان بتوصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة المصرية للعام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ .

م	الجامعة	توصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس											نسبة أعضاء هيئة التدريس (المعينين والمعارين إلى الطلبة	
		الإجمالي العام	أعداد الطلبة	منتكب			جملة	معار			معين			
				م	أ.م	أ		م	أ.م	أ	م	أ.م		أ
١	٦ أكتوبر	٥١٨	١٦٧٤٧	١٦٤	٨٠	١٥٧	١١٧	٢٧	٣٠	٣٢	٢٠	١	٧	
٢	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٩٦	١٥١١	٢٩	٢٣	١٧	٢٧	١	٤	٣	١٣	٤	٢	
٣	مصر للعلوم والتكنولوجيا	٣٣٠	٩٧٥٣	٧٤	٢٥	٨٧	١٤٤	٩	١٣	٣١	٦٢	١٢	١٧	
٤	مصر الدولية	١٤٧	٢٢٧٠	٥٣	٢٥	٣٥	٣٤	٢	٥	٤	١٣	٦	٤	
	الإجمالي العام	١٠٩١	٣٠٢٨١	٣٢٠	١٥٣	٢٩٦	٣٢٢	٣٩	٥٢	٧٠	١٠٨	٢٣	٣٠	

ويتضح من الجدول رقم (٩) وبعد تجميع فئات المعين ، والمعار ، والمنتدب كل على حدة ، أن الجامعات الخاصة المصرية تعتمد اعتمادا كبيرا على أعضاء هيئة التدريس المنتدبين - من الجامعات الحكومية - والذي وصل عددهم إلى (٧٦٩) عضوا بنسبة (٧٠,٥ %) من الإجمالي العام وهو (١٠٩١) عضوا في حين بلغ عدد المعينين منهم (١٦١) عضوا ، وهو نفس عدد المعارين أي بنسبة (١٤,٧٥ %) لكل من المعينين والمعارين .

ويلاحظ من هذه النسب أن نسبة الأعضاء المعينين (١٤,٧٥ %)

لم تصل إلى الثلث (٣٣,٣٣ %) ، وهى النسبة التى حددتها المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات الخاصة ، والتى ذكرت الآتى نصه " يجب أن يكون عدد أعضاء هيئة التدريس مناسباً لأعداد الطلاب الدارسين بالجامعات الخاصة ، وفقاً للقواعد المتعارف عليها فى هذا الخصوص ، وألا يقل عدد المعيّنين منهم بصفة دائمة عند إنشاء الجامعة عن ثلث الأعضاء ، يزداد تدريجياً بما يتناسب مع تطور نشاط الجامعة"^(١)

كما يتبين أيضاً من الجدول (رقم ٩) أن انخفاض نسبة أعضاء هيئة التدريس المعيّنين - خاصة الأساتذة والأساتذة المساعدين - قد أدى إلى ارتفاع نسبة أستاذ / طالب فى هذه الجامعات ، إذا قورنت بالنسبة المتعارف عليها من ناحية * ، وبنسبة أستاذ / طالب فى الجامعات الحكومية من ناحية أخرى ، فقد تراوحت هذه النسبة فى الجامعات الحكومية - فى نفس العام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م - ما بين (١ / ٢١) فى جامعة القاهرة ، (١ / ٥٠) فى جامعة جنوب الوادى ^(٢) . فى حين أنها قد تراوحت فى الجامعات الخاصة ما بين (١ / ٥٦) فى جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، (١ / ١٤٣) فى جامعة ٦ أكتوبر ، وقد يرجع هذا الارتفاع الضخم لهذه النسبة فى جامعة ٦ أكتوبر إلى أنها من أولى الجامعات الخاصة العاملة فى مصر إضافة إلى تنوع وتعدد كلياتها والتى

١- للائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ،

مرجع سابق ، مادة (١٥) ، ص ١٣ .

* سبقت الإشارة لذلك فى الفصل الثانى (فى التحديات الكمية) ، والنسبة المتعارف

عليها هى (١٠/١) وتعد معقولة إذا كانت (١٥/١) .

٢- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر - الواقع والمأمول " ،

مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

وصل عددها حتى الآن إلى (١٤) كلية ، وهو العدد الذى لا يتوفر فى أى جامعة خاصة أخرى حتى الآن .

الاعتراف بالشهادات ، ومعادلة الدرجات العلمية ، ونوعية التخصصات فى الجامعات الخاصة المصرية :

إن قضية الاعتراف بالشهادات التى تمنحها الجامعات الخاصة المصرية ومعادلة درجاتها العلمية ، قضية خطيرة تواجه خريجي هذه المؤسسات التعليمية ، وقد تودى - إن لم يتم وضع سياسة واضحة لمواجهتها - إلى آثار اجتماعية سلبية نوجز أسبابها فيما يلى :^(١)

١- إن القرار الجمهورى بإنشاء أى جامعة خاصة مصرية يعنى بالنسبة للمواطن المصرى والعربى أن هذه الجامعة معترف بها فى دولة مقرها - مصر - وأن الشهادات التى يحصل عليها خريجها معترف بها .

٢- إن المعنى الضمنى فى ذهن المواطن لإنشاء الجامعة الخاصة المصرية ، يختلف عن معناه بالنسبة للدولة ، حيث إن إنشاء هذه الجامعة فى مفهوم الدولة يفرق بين الاعتراف بالشهادة وبين معادلتها بشهادات الجامعات العامة (الحكومية) الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وهى الشهادات التى تعترف بها الدولة.

٣- إن خريجي الجامعات الخاصة المصرية حسب المفهوم السابق ، لا يمكن أن يشغلوا وظائف الدولة العامة المسئولة عنها وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، إلا بعد معادلة الشهادات التى يحصلون

٢ - جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب : " تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى عن الجامعات الخاصة " ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

عليها من المجلس الأعلى للجامعات ، وهو الأمر الذى قد يحدث وقد لا يحدث بناءً على المعايير التى وضعها المجلس الأعلى للجامعات ، وقد يستغرق ذلك سنوات عديدة .

٤- موقف النقابات المهنية والتى قد لا تعترف بخريجى التخصصات المهنية مثل : الطب ، وطب الأسنان ، والصيدلة ، والحقوق من الجامعات الخاصة المصرية ، وهذا يخلق أمامهم أيضا مجال العمل الخاص ، وهو الأمر المطروح والقائم فى حالة خريجى كليات الطب ، وطب الأسنان ، والصيدلة الآن ، حيث توجد مشاكل فى اعتراف بعض النقابات بهم .

٥- إن الطلبة غير المصريين فى الجامعات الخاصة المصرية أصبحوا يعانون أيضا من أن بلادهم لا تعترف بمؤهلاتهم قياسا بعدم الاعتراف بمؤهلات الطلبة المصريين من هذه الجامعات وفى بلد منشأ هذه الجامعات . وهو الأمر الذى يؤدى إلى إنهاء وفود الطلبة العرب إلى الجامعات الخاصة المصرية نهائيا فى المستقبل ، فى حين أن اجتذاب الطلبة العرب يعد من أهم وأقوى المبررات لإنشاء هذه الجامعات .

وجدير بالذكر أن ما تواجهه الدولة من مشاكل خريجى الجامعات الخاصة المصرية من حيث الاعتراف بالشهادة الجامعية يمتد إلى خريجى التعليم المفتوح فى الجامعات الحكومية، حيث يظن خريجى التعليم المفتوح أن لهم نفس حقوق خريجى الجامعات المنتظمين.

وعلى أية حال فإن الجامعات الخاصة المصرية قد انتهت من اعتماد الشهادات التي تمنحها ومعادلتها* في معظم كلياتها ، وتسعى جاهدة لاستكمال معادلة باقى الدرجات العلمية التي لم يتم معادلتها بعد .

أما عن نوعية التخصصات المقدمة فى الجامعات الخاصة المصرية ، فيوضحها الجدول التالى ، وذلك طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ :

جدول (١٠)

بيان بنوعية التخصصات التى تقدمها الجامعات الخاصة المصرية

طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (١)

م	الجامعة	عدد الكليات والأقسام	نوعية التخصصات المقدمة	
			علمية وتكنولوجية	نظرية
١	٦ أكتوبر	١٤	٨	٦
٢	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٨	٥	٣
٣	مصر للعلوم	١٠	٧	٣

* يعنى ذلك أن الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس / ليسانس) التى تمنحها الجامعات الخاصة المصرية فى تخصصات معينة تكون موازية للدرجات التى تمنحها الجامعات الحكومية المصرية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات .

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : * بيان بأعداد الكليات والأقسام ونوعية التخصصات فى الجامعات الخاصة طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ . "

			والتكنولوجيا	
٤	مصر الدولية	٧	٤	٣
٥	الفرنسية في مصر	٣	١	٢
٦	الألمانية بالقاهرة	٣	٢	١
٧	الأهرام الكندية	٤	٢	٢
٨	البريطانية في مصر	٣	٢	١
٩	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٢	١	١
	الإجمالي	٥٤	٣٢	٢٢

ويتبين من الجدول (رقم ١٠) أن غالبية كليات الجامعات الخاصة المصرية تتجه إلى دراسة التخصصات العلمية والتكنولوجية مثل : الطب، والصيدلة ، والحاسب الآلي، والهندسة، والأقسام العلمية بكلية التربية * ، والتي وصل عددها إلى الآن (٣٢) كلية وقسم مقابل (٢٢) كلية وقسم للتخصصات النظرية كاللغات ، والاقتصاد ، والإعلام ، والأقسام الأدبية بكلية التربية ، وإن كان هذا الاتجاه مرغوباً إلا أنه مازال لا يسير الهدف من إنشاء الجامعات الخاصة كنظام استحدث لمسايرة المتغيرات العالمية التكنولوجية بإيجاد تخصصات غير نمطية لا تتوفر في الجامعات الحكومية ، حيث جاء البند العاشر من المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات الخاصة على النحو التالي :

* يوجد حتى الآن كلية تربية واحدة فقط في كل الجامعات الخاصة المصرية القائمة ، وتتبع جامعة أكتوبر .

" الكليات والأقسام والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية التى تتكون منها الجامعة ، وذلك بما يواكب العصر ، وينأى عن التخصصات التى تعاني منها الدولة فائضا فى الخريجين الحاصلين على شهاداتها الجامعية " (١)

المصروفات الدراسية والمنح المخفضة فى الجامعات الخاصة المصرية :

تشير الوثائق إلى أن المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلبة فى الجامعات الخاصة المصرية مرتفعة ، كما تتفاوت قيمتها وتختلف من جامعة لأخرى ، ومن كلية لأخرى داخل الجامعة الواحدة ، ويوضح ذلك الجدول التالى :

١ - اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، المادة (٣) ، ص ١٠ .

جدول (١١)

بيان بقيمة المصروفات الدراسية في كليات الجامعات الخاصة المصرية
للعام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (القيمة بالجنيه المصرى) (١)

الجامعة الكلية	٦ أكتوبر	مصر للعلوم والتكنولوجيا	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب (للتيرم)	مصر الدولية	الفرنسية فى مصر	الألمانية بالقاهرة (للتيرم)	الأهرام الكندية	البريطانية	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات
الطب والجراحة	٢٣٠٧٥	٢٤٠٠٠ قبل الإكلينيكية ٢٦٠٠٠ ، الإكلينيكية	-	-	-	-	-	-	-
الصيدلة	٢٣١٠٠	١٨٠٠٠	١٢٥٠٠	٢٥٠٠٠	-	٢٦١٠٠	٣٥٠٠٠	-	-
العلاج الطبيعى	١٣٦٥٠	١٢٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-
طب الأسنان	٢٤٦٧٥	١٨٠٠٠	١٢٥٠٠	٢٩٠٠٠	-	-	-	-	-
العلوم الطبية التطبيقية	٦٨٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-
الهندسة	١٧٨٥٠	١٧٠٠٠	١٠٦٧٠	٢٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٨٩٠٠	-	٤٥٠٠ استرلينى	-
الحاسب الآلى	١٢٦٠٠	١٢٠٠٠	١٠١٢٠	١٩٠٠٠	-	-	٢٩٠٠٠	٣٥٠٠ استرلينى	١٤٩٤٠
اللغات والترجمة	٨٩٢٥	٧٠٠٠	١٠١٢٠	٢١٠٠٠ الألسن	٢٠٠٠٠	-	-	-	-

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات
والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : بيان بقيمة المصروفات
الدراسية فى كليات الجامعات الخاصة المصرية للعام الجامعى
٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .

الجامعة الكلية	٦ أكتوبر	مصر للعلوم والتكنولوجيا	أكتوبر للعلوم والآداب (للتيرم)	مصر الدولية	الفرنسية فى مصر	الألمانية بالقاهرة (للتيرم)	الأهرام الكندية	البريطانية	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات
الاقتصاد والإدارة	٨٩٢٥ عربى ١١٠٢٥ إنجليزى	٧٧٠٠ عربى ٩٧٠٠ إنجليزى	١٠٤٥٠	٢١٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٥٠٠ استرلينى	١٤٩٤٠
الفنون التطبيقية	٥٧٧٥	-	-	-	-	-	-	-	-
التربية	٤٧٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-
الإعلام	١١٠٢٥	٧٧٠٠	١٠١٢٠	٢١٠٠٠	-	-	٢٩٠٠٠	-	-
العلوم الاجتماعية	٤٧٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-
السياحة والفنادق	٦٨٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-
التكنولوجيا يا الحيوية	-	٢٠٠٠٠	١٢٥٠٠	-	-	-	-	-	-

ويتضح من الجدول (رقم ١١) مدى التفاوت فى قيمة المصروفات الدراسية بين الجامعات الخاصة وبعضها ، وبين الكليات المختلفة داخل الجامعة الواحدة ، ومن الملاحظ أيضا ارتفاع هذه المصروفات فى الكليات العلمية والتكنولوجية عنها فى الكليات النظرية ، حيث تتراوح فى الكليات العلمية - فى العام الدراسى - ما بين (٦) آلاف جنيها مصريا (فى كلية الفنون التطبيقية بجامعة ٦ أكتوبر) ، (٥٢) ألف جنيها مصريا (فى كلية الصيدلة بالجامعة الألمانية) ، أما فى الكليات النظرية فتتراوح ما بين (٥) آلاف جنيها مصريا (كما فى كليتى العلوم الاجتماعية والتربية بجامعة ٦ أكتوبر) ، (٢٩) ألف جنيها مصريا (كما فى كلية الإعلام بجامعة الأهرام الكندية) .

وقد يكون هذا الارتفاع فى المصروفات الدراسية سببا فى أن الطاقة الاستيعابية للجامعات الخاصة المصرية مازالت محدودة ، وغير قادرة بشكل واضح على تخفيف العبء الطلابى عن الجامعات الحكومية. أما بالنسبة للمنح المخفضة ، فقد حددها قرار إنشاء كل جامعة " خاصة " ، حيث حددت المادة السادسة من كل قرار اختصاصات مجلس الجامعة ، والتي منها : " وضع القواعد الخاصة بالمنح المخفضة أو بالمجان للطلبة المصريين ، على أن يكون ذلك للنابهيين والمتفوقين ، ومن تحل بهم الكوارث ، وعلى ألا تزيد هذه المنح على (١٠ %) من أعداد طلبة الجامعة فى جميع مراحل التعليم سنويا " .

إدارة الجامعات الخاصة المصرية :

حدد القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة " المصرية " كيفية إدارة هذه الجامعات فى سبع مواد على النحو التالى : (١)

١- يكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة ، ويمثلها رئيسها أمام الغير ، وتتكون من أقسام وكليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية ، ويبين القرار الصادر بإنشاء الجامعة الأحكام المنظمة لها ، وبصفة خاصة : تكوين الجامعة ، تشكيل مجلس الجامعة وغيره من المجالس الجامعية واللجان المنبثقة عنها واختصاصاتها ونظم العمل بها ، وبيان الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة ، والشروط العامة للحصول عليها ، وشروط قبول الطلبة

١ - القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ص ص ١١ - ١٤ .

الحاصلين على شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وكذا القواعد العامة للمنح المخفضة أو بالمجان للطلبة المصريين .

٢- تعتبر الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة الخاصة معادلة للدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة المصرية " الحكومية " ، وفقا للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية .

٣- تدير الجامعة أموالها بنفسها ، وتحدد مصروفاتها الدراسية ، وللجامعة الخاصة أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التي تحقق أغراضها ، سواء من داخل الجمهورية أو من خارجها ، بما يتفق ومصالح البلاد ، وتعفى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل ، في الحدود المقررة في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

٤- يكون للجامعة مجلس أمناء - يشكل على النحو الذي تبينه اللائحة الداخلية لها - من بين المؤسسين وغيرهم على أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة ، ويشكل مجلس الأمناء الأول بقرار من جماعة المؤسسين . ويختص هذا المجلس بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة ، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة وزير التعليم العالي ، ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصرياً .

٥- يضع مجلس الأمناء، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة ، اللوائح الداخلية لإدارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها، وتتضمن القواعد الخاصة باستخدام صافى الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقاً لميزانياتها السنوية .

٦- يختص مجلس الجامعة بصفة خاصة بكل من : تحديد شروط القبول بكل قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية ، تحديد قواعد اختيار العمداء والوكلاء ومجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا والوحدات البحثية ، ويعين أعضاء هيئات التدريس بالجامعة من جمهورية مصر العربية أو من الخارج ، وتجب موافقة وزير التعليم على تعيين أو تجديد تعيين المرشحين من غير المصريين لشغل الوظائف القيادية ووظائف هيئة التدريس .

٧- يعين وزير التعليم العالى مستشارا للجامعة يكون ممثلا له لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد التشاور مع مجلس الأمناء ، ويكون عضوا بمجلس الجامعة .

العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة المصرية:

حددت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ - المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ - بشأن إنشاء الجامعات الخاصة المصرية وفى بابها السادس العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة فى خمس مواد كما يلى: (١)

١- يتولى مستشارو الجامعات الخاصة الممثلون للوزير المختص (وزير التعليم العالى) متابعة تنفيذ قرارات المجلس (مجلس الجامعات الخاصة) ، وعليهم إخطار الوزير المختص بالحالات التى تخالف فيها الجامعة الخاصة أحكام القانون أو قرار إنشائها ونظمها أو قرارات المجلس .

١- اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، مواد : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ص ١٥ .

٢- على الجامعات الخاصة توفير جميع الوسائل اللازمة لحسن أداء المستشارين لمهامهم وعليها على وجه الخصوص تمكينهم من الاطلاع على الأوراق والمستندات المتعلقة بالعملية التعليمية بالجامعة.

٣- يقدم مستشار الجامعة الخاصة الممثل للوزير المختص تقريراً إلى الوزير في نهاية كل فصل دراسي يعرض على المجلس متضمناً ملاحظاته عن نشاط الجامعة من حيث نظم القبول والدراسة والامتحانات وهيئة التدريس .

٤- للوزير المختص - بعد العرض على المجلس - غلق الجامعة الخاصة أو إحدى كلياتها أو معاهدها العليا المتخصصة أو وحداتها البحثية في حالة بدء الدراسة بها قبل صدور التصريح بذلك .

٥- إذا خالفت الجامعة الخاصة أحكام القانون أو هذه اللائحة أو قرار إنشائها أو نظمها أو قرارات المجلس يكون للمجلس - بعد إنذار الجامعة ومنحها مهلة لتلافي أسباب المخالفة - اقتراح إيقاف القبول بالجامعة أو إحدى كلياتها أو معاهدها العليا المتخصصة أو وحداتها البحثية على حسب الأحوال ويكون للوزير المختص - بناء على هذا الاقتراح - إصدار قرار الإيقاف ، ويترتب على هذا القرار عدم قبول طلبة جدد بالصف الدراسي الأول من العام الجامعي اللاحق لصدوره .

وبعد العرض السابق لتطور إنشاء الجامعات الخاصة المصرية " من منظور تاريخي مجتمعي " ، والتعريح على بعض قضايا هذه الجامعات يبقى في ختام هذا الفصل استخلاص الفلسفة التي تحكم هذا النوع من الجامعات وتوجهه ، وذلك فيما يلي:

الفلسفة الحاكمة للجامعات الخاصة المصرية :

يقصد بالفلسفة هذا الإطار العام الذى يحكم عمل الجامعات الخاصة المصرية ورسالتها التربوية ، وفى ضوء العرض السابق ، يمكن القول إن فلسفة إنشاء هذه الجامعات تقوم على ثلاثة محاور رئيسية وهى :

- ١- حتمية التحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص ، وذلك بعد توقيع مصر على الاتفاق الشهير مع البنك وصندوق النقد الدوليين فى يناير من عام ١٩٩١ ، والذى تضمن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ، والذى يعتمد على ما عرف بالخصخصة ، كما وقعت مصر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية فى عام ١٩٩٧ ، وعليه فهى ملتزمة طبقاً لهذه الاتفاقية بإزالة القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال .
- ٢- استيعاب جميع الراغبين فى التعليم الجامعى وطبقاً لميولهم ورغباتهم التعليمية ، وذلك فى ظل تنامي الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى مع عجز الحكومات عن تلبية تلك الاحتياجات .
- ٣- مسايرة النظام العالمى الجديد بما فيه من ثورات تكنولوجية ومعلوماتية متسارعة ، والتى تتطلب تخصصات متنوعة وغير نمطية، لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى الوفاء بها.

أى أن رسالة هذه الجامعات تكمن فى استيعابها للطلبة الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الجامعى فى كليات حكومية يرغبون الالتحاق بها ، نتيجة نقص مجموعهم فى الثانوية العامة عدة درجات عما حدده مكتب التنسيق للقبول بهذه الكليات ، وذلك بغرض استكمال تعليمهم فى بلادهم وتأهيلهم فى تخصصات يرغبوها بدلاً من الالتحاق بها فى

جامعات خاصة أجنبية سواء داخل البلاد أو خارجها ، هذا إضافة إلى :
الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى وتوفير التخصصات
العلمية الحديثة ، لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى
المجالات ، بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع
المتطورة ، وأداء الخدمات البحثية للغير ، وتوفير أحدث الأجهزة
المتطورة .

وفى ضوء هذه الفلسفة ، فإنه يتوقع أن تحقق الجامعات الخاصة
المصرية العديد من الإنجازات (الإيجابيات) مثل :

- ١- تخفيف عبء تمويل التعليم الجامعى عن كاهل الدولة .
- ٢- إتاحة فرص التعليم الجامعى داخل الوطن ، لاستيعاب أبناء
القادرين ماليا بدلا من هجرتهم إلى الجامعات الأجنبية .
- ٣- جذب العملة الصعبة للبلاد نتيجة قبول الطلبة الوافدين .
- ٤- توفير تخصصات عصرية ومستقبلية نادرة ، لا تستطيع
اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى تلبيتها ، وذلك مراعاة
لاحتياجات الطلبة وميولهم من ناحية ، وحاجات المجتمع
المتطورة من ناحية أخرى .
- ٥- التحرر من البيروقراطية الإدارية والمالية المقيدة والمعيقة
للجامعات الحكومية ، وبالتالي القدرة على التكيف مع المتغيرات
الحديثة ، ومتطلبات السوق ، وإقامة علاقات تعاون مع جامعات
أجنبية .
- ٦- التقليل من هجرة أعضاء هيئة التدريس للعمل بالخارج لرفع
مستواهم الاقتصادى ، والذى وفرته لهم الجامعات الخاصة .
- ٧- إشاعة روح التنافس بين رؤوس الأموال ، بما يتوقع أن يتولد

- عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية .
- ٨- تحديد رسوم دراسية معتدلة مراعاة لظروف المجتمع المصرى الاقتصادية حتى يتسنى لها المساهمة - مع الجامعات الحكومية - فى استيعاب جميع الراغبين فى التعليم الجامعى ، وفى حل مشكلة التكدر الطلابى فى الجامعات الحكومية .
- ٩- قبول نسبة من الطلبة الفقراء المتميزين الذين لم تقبلهم كليات حكومية يرغبون الدراسة فيها ، نتيجة نقص مجموعهم فى الثانوية العامة عدة درجات عما حدده مكتب التنسيق .
- ١٠- توفير منح دراسية ، ومعونات مالية للطلبة المتفوقين .
- ١١- التخطيط - عند قبول الطلبة - بطريقة تراعى مشاركة الخريج فى سوق العمل .
- ١٢- القيام بمشاريع تسهم فى حل مشكلات البيئة .
- ١٣- الارتباط بمراكز الإنتاج والخدمات فى المجتمع .
- وإذا كانت هذه هى فلسفة الجامعات الخاصة المصرية ، وهذا ما يتوقعه المجتمع منها ، فهل يتحقق ذلك على أرض الواقع ؟ هذا ما سيحاول البحث الوصول إليه من خلال الفصل القادم ، والمتمثل فى الدراسة الميدانية .

تعقيب :

بعد العرض السابق لفلسفة إنشاء الجامعات الخاصة المصرية وتطورها من منظور تاريخي مجتمعي ، قد لمسنا بوضوح أن ثمة قسما ت فارقة بين قيام الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ و بين قيام الجامعات الخاصة المصرية الحالية .

فقيام الجامعة الأهلية كان يرتبط أشد الارتباط بحركة القوى الوطنية والسياسية التي كانت سائدة في المجتمع المصري منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، والتي وضعت أمامها هدفا أساسيا تمثل في الاستقلال السياسي عن القوى الأجنبية والاحتلال البريطاني بصفة خاصة .

أما قيام الجامعات الخاصة المصرية فهو ميلاد لنظام مفروض على الأمة ، نظام يقوم على ثقافة مستوردة نتيجة للمتغيرات المجتمعية التي شهدتها ويشهدها العالم المعاصر كالعولمة والرسملة ، ومحاولة دول المركز إحداث تبعية ثقافية لدول الهامش * ، ولذا كانت السمة الغالبة التي اتسمت بها مراحل الدعوة لقيام الجامعات الخاصة المصرية - منذ سبعينيات القرن الفائت - هي التضارب في الآراء من قبل الحكومة ووزرائها بشأن أهداف إنشاء هذه الجامعات ، فتارة يكون الهدف منها هدفا علميا لإنشاء تخصصات تكنولوجية وغير نمطية تحتاج إليها البلاد، وتارة يكون الهدف اقتصاديا بتوفير العملة الصعبة التي ينفقها الطلبة المصريون في الخارج (بعد أن ارتفعت نسبة هؤلاء الطلبة) ، وكذلك

* دول المركز هي الدول الغربية الرأسمالية ، ودول الهامش هي الدول التابعة .

نتيجة لتعليم أبناء الدول العربية ، وتارة يكون الهدف اجتماعيا بحماية الطلبة المصريين من الانحراف فى الخارج.

ومما يؤيد أيضا أن قيام الجامعات الخاصة المصرية ما هو إلا ميلاد لنظام مفروض على الأمة ، ما رأيناه فى تخطيط المسئولين فى تصريحاتهم بين المعارضة للفكرة ثم العودة إلى تأييدها مرة أخرى ، فالمسئول الوزارى الذى يرفض الفكرة أولا ثم يعود لتأييدها ثانيا ، إنما هو عند الرفض يستشعر اتجاهات رأى العام الراض للفكرة ، وعند التأييد فإنه يستشعر اتجاه الخصخصة المكلف بتنفيذها .

وعليه فإن مستقبل التعليم العالى فى مصر يحتاج إلى صدق مع النفس أولا وإلى تفكير جديد ثانيا ، تفكير لا يقنع بترقيع الثوب البالى ، بل تفكير يستطيع مواجهة التحديات الداخلية فى الوقت الحاضر ، ويتفق مع المتغيرات الثقافية المتوقعة حدوثها فى المجتمع المصرى مستقبلا.

الفصل السابع

مستقبل الجامعات الخاصة

إن وجود جامعات وكليات مصرية خاصة - بما لها من إيجابيات وما عليها من سلبيات - تقدم تعليما عصريا من أجل تحقيق الجودة واللاحاق بالركب العالمى بما فيه من تطور علمى وتكنولوجى ، أصبح أمرا حيويا ، ومكملا للتعليم الجامعى الحكومى ، بحيث يشكل الاثنان معا نظاما متسقا يكمل أحدهما الآخر ويعتمد عليه ويسانده فى تحقيق الأغراض الجماهيرية .

وعليه فإن الاهتمام بإيجابيات هذه الجامعات وتعويضها بجانب محاولة التغلب على بعض سلبياتها ، يصبح أمرا حتميا ، إذا كنا نريد لها النجاح فى تحقيق أهدافها وتلبية مطالب المجتمع منها .

الفصل السابع

مستقبل الجامعات الخاصة

إذا كانت الغرض من إنشاء الجامعات الخاصة هو التغلب على بعض التحديات التى تواجه التعليم الجامعى الحكومى وحل مشكلاته مثل مشكلة التمويل وتخفيف العبء عن كاهل الدولة، وإتاحة فرص التعليم الجامعى داخل الوطن لاستيعاب أبناء القادرين ماليا بدلا من هجرتهم إلى الجامعات الأجنبية ، هذا بالإضافة إلى توفير عملة صعبة للبلاد ، وتوفير تخصصات عصرية ومستقبلية نادرة لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى توفيرها، ولكى تحقق الجامعات الخاصة مثل هذه الأهداف وتصبح منافسا قويا للجامعات الحكومية فإن هناك بعض الاعتبارات والشروط التى يجب أخذها فى الاعتبار مثل :

« ألا يوضع الهدف الربحى فى مقدمة أولويات الجامعات الخاصة، وعليها ألا تغالى فى فرض الرسوم الجامعية ، بل تخضع هذا الأمر لقواعد الاعتدال مراعاة لظروف المجتمع المصرى الاقتصادية ، وضمانا لمسيرة تطورها الإيجابية.

« وضع ضوابط كافية للتحويل من جامعة إلى أخرى بما تضمن عدم استغلال هذه الإمكانية للتهرب من التقييم الجامعى .

« ضبط حافز الربح من خلال تحديد سقف للمصروفات الدراسية التى تقررها كل جامعة خاصة لكل تخصص أو برنامج .

« استحداث تخصصات غير نمطية، تسد الفراغات فى مجال التعليم التى لم تطرقها الجامعات الحكومية ، فلا تكون تكرارا لها من ناحية،

كما تلبى احتياجات الثورات العلمية والتكنولوجية من هذه التخصصات النادرة من ناحية أخرى .

◀ تحديد أسلوب تعيين رؤساء هذه الجامعات ووضع معايير للاختيار أو التجديد .

◀ تمكين مستشار وزير التعليم العالى داخل الجامعة الخاصة من متابعة كل مستنداتها ، الأمر الذى يمنع حدوث أى تجاوزات لهذه الجامعات خاصة فى شروط القبول والطاقة الاستيعابية للكلية والأقسام .

◀ أن يرتبط قبول الطلبة بالجامعات الخاصة بثلاثة عوامل رئيسة هى : الحد الأدنى المنصوص عليه فى القرار الجمهورى ، القدرة الاستيعابية المقررة لكل كلية ، القدرات الخاصة للطلبة بما يتوافق ومتطلبات الدراسة التى تحددها كل جامعة .

◀ التأكيد على أهمية مراجعة ميزانيات الجامعات الخاصة من قبل مراجع خارجى معتمد، والتأكد من تخصيص الموارد المالية وصرفها بما يخدم رسالة الجامعة والتوقعات المجتمعية والطلابية منها وإتاحة هذه الميزانيات للمجتمع .

◀ ألا تعتمد الجامعات الخاصة على انتداب أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية أو الاستعانة بأساتذة بعض الوقت ، بل يجب إعداد خطة زمنية دقيقة لتأهيل عدد من خريجي هذه الجامعات أو غيرها فى الداخل والخارج وخصوصا فى التخصصات الحديثة ، مع ضرورة الوصول إلى النسبة المعتدلة لمعدل أستاذ / طالب .

◀ فصل الملكية عن الإدارة الأكاديمية للجامعات الخاصة ، وذلك للحد من تدخل أصحاب رؤوس الأموال - المستثمرين - فى الكثير من مجريات الأمور الأكاديمية ، وهو الأمر الذى يقيد هذه الإدارة ويحد

من صلاحيتها ، مما يحد من تطور تلك المؤسسات ، ويعوق رفع كفاءتها الذاتية التي بدورها تنعكس على مخرجاتها في المجتمع .

« أن تعمل الجامعات الخاصة - وخصوصا المنشأة بمشاركة رأس مال أجنبي - على تدعيم قيم المواطنة وعلى ترسيخ القيم والمفاهيم المأخوذة من عقيدة الأمة وتاريخها لدى طلابها ، فهذا هو خط الدفاع الأول والأخير لمقاومة العولمة " المتوحشة " والحفاظ على الهوية الثقافية ، كما أنه يمنع أى تصدع فى ثقافة المجتمع العربى وتماسكه الاجتماعى .

« التعجيل بتطبيق نظام الجودة والاعتماد فى التعليم الجامعى بما يضمن وضع المؤسسات التعليمية تحت منظار المجتمع بشكل علمى ودائم ، الأمر الذى يعطى المجتمع الثقة فى أن كافة الجامعات (حكومية / خاصة) فى مصر تخضع لنظام موحد لتقييم الأداء وضمان الجودة بهذا الشكل الدورى والمنتظم .

« تشجيع جذب العملة الصعبة للبلاد بتحفيز قبول الطلبة الوافدين ، وقد يساعد فى ذلك تثبيت قيمة المصروفات الدراسية لهؤلاء الطلبة طوال سنوات دراستهم ، أو وضع سقف لهذه المصروفات يعلن عنه بحيث يصل هذا الإعلان إلى أولياء الأمور العرب بصورة واضحة لا لبس فيها ولا غموض .

« إشاعة روح التنافس بين رؤوس الأموال بما ينتج عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية ، الأمر الذى يعود بالنفع على التنمية الشاملة فى البلاد ، وقد يكون من سبل ذلك ، منح شهادات أو جوائز الامتياز ، أو تقديم مساعدات حكومية للجامعات الخاصة المتميزة بجودة تعليمها ، أو التى تقدم حقول تخصص جديدة وذات أولويات قومية .

﴿ أن يعلن للرأى العام بياناً واضحاً بممارسات كل جامعة خاصة (إيجابياتها وسلبياتها) بهدف تنوير المستهلكين (الطلبة وأولياء الأمور) حول تكلفة ونوعية المقررات المطروحة وفرص العمل للخريجين ، وأن يسجل للجامعة التى تسيئ أنها أساءت ، ويتم حسابها طبقاً لما ورد فى هذا الشأن باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة .

﴿ يجب ألا تكون الجامعات الخاصة نسخة مكررة من الجامعات الحكومية ، وعليها أن توفر تخصصات غير نمطية لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى توفيرها كعلوم التكنولوجيا الحيوية ، والطاقة الذرية ، والفضاء ، والأقمار الصناعية .. وغيرها من العلوم التى تتناسب احتياجات التنمية وسوق العمل ، وذلك لإعداد كوادر يمكنها التعامل مع المتغيرات المتلاحقة .

﴿ يلزم أن توفر كل جامعة مصرية خاصة مستشاراً أكاديمياً لكل كلية على حدة يختص بتوجيه الطلبة أكاديمياً إلى التخصصات التى تتوافق مع ميولهم واتجاهاتهم ، كما يقوم بتوجيه الطالب الذى يتعثر فى تخصص ما إلى تخصص آخر يناسب قدراته وميوله.

﴿ عمل حملات توعية تبين وظائف الجامعات الخاصة ودورها فى المجتمع وأن هذا الدور لا يقتصر فقط على التدريس للطلبة القادرين ذوى المعدلات المنخفضة فى الثانوية العامة الذين لم تقبلهم الجامعات الحكومية ، بل يتعداه للبحث العلمى بأشكاله وإلى خدمة المجتمع بأشكال متعددة .

﴿ الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة التى حققت نجاحاً كبيراً فى مجال التعليم العالى الخاص . فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يمتلك

فيها القطاع الخاص عددا كبيرا من أرقى جامعات الأبحاث مثل جامعة " هارفارد " و " ستانفورد " و " شيكاغو " ، ومعظم أشهر المعاهد الجامعية الأولى ، ولاسيما " أمهرست " و " لياس " و " كارلتون " وتتمتع هذه الجامعات والمعاهد بسمعة طيبة ، وتجد إقبالا كبيرا عليها . علما بأن هذه المؤسسات غير ربحية ولا تتحمل تكلفة هذا التميز وحدها ، بل تبقى معتمدة على دعم الدولة ، وبخاصة تمويل الدراسات العليا والبحث العلمي وعلى وجه الخصوص البحث الأساسي الذي لا يهتم قطاع الأعمال بدعمه في معظم الأحيان .

◀ ترسيخ مفهوم رسالة الجامعة الخاصة عند القائمين بالعمل فيها ، وتوضيح أهمية ربط التخطيط لمدخلات وإجراءات ومخرجات الجامعة برسالتها وأهدافها المعلنة ، وتوقعات المجتمع منها .

◀ أن تضع الجامعات الخاصة احتياجات المجتمع من القوى البشرية - في التخصصات المختلفة - في الاعتبار ، ولضمان ذلك ينبغي عليها دراسة الأسواق ، وتوقع احتياجاتها ، والتخطيط لمواجهةها ، مع المراجعة الدورية لهذه الخطط وتعديلها وفقا لما يظهر من مستجدات وتطورات .

◀ توفير الأجهزة المتطورة اللازمة لعمليتي التعليم / التعلم أو استكمال الناقص منها ، مع ضرورة توفير الأدوات والخامات والآلات اللازمة للتدريب العملي والحقل الذي يؤدي إلى تحسين الخدمات التعليمية المقدمة .

◀ تطوير الكوادر الأكاديمية والإدارية المستقرة في الجامعات الخاصة عن طريق الابتعاث وتوفير المنح الدراسية .

◀ أن تقيم الجامعات الخاصة روابط قوية مع الجامعات الحكومية ،

والمراكز البحثية ومؤسسات الإنتاج ، وتتعاون معها فى إجراء البحوث العلمية التطبيقية ، وأن تعتبر دراسات الحالة والدراسات الميدانية وحل المشكلات البيئية أساسا فى مناهجها وأن تتوسع فى مشاريع المشاركة المجتمعية لإتاحة الفرصة أمام الطلبة للارتباط بمجتمعاتهم المحلية .

﴿ أن تنشئ كل جامعة خاصة مصرية جمعية لخريجها تقوم بمتابعة أنشطتهم ومدى تقدمهم وإنجازاتهم فى سوق العمل ، الأمر الذى يطلعها على المتطلبات المجتمعية الحالية منها والمستقبلية ، ويربطها بمراكز الإنتاج والخدمات ، ويعضد من شراكتها المجتمعية .

وختاما فإن نظام التعليم الجامعى الخاص هو نظام متكامل ومكمل للتعليم الجامعى الحكومى فى مصر ، له فلسفته ومبرراته وأهدافه ، وهياكله الإدارية والتنظيمية ، وله برامج ومناهجه ، وطرق وتقنيات خاصة به ، وله نظام متميز للتمويل ، وأن ازدهار هذا النمط من التعليم الجامعى لن يتحقق إلا من خلال النظر إليه من هذا المنظور وربط ذلك بالأهداف الوطنية والتنمية التى يتطلع إليها المجتمع .

المراجع

أولاً: المراجع العربية
ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

أ - الكتب

- ١- إبراهيم العيسوى : التنمية فى عالم متغير - دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٠ .
- ٢- إبراهيم عصمت مطاوع : واقع الجامعات العربية - نظرة تحليلية ناقدة ، قراءات فى التربية وعلم النفس ، ط ١ ، مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- ٣- _____ : التنمية البشرية بالتعليم والتعلم فى الوطن العربى ، ط ١ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٢ .
- ٤- إبراهيم محمد إبراهيم ، مصطفى عبد السميع محمد : التعليم المفتوح .. تعليم الكبار رؤى وتوجهات ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- ٥- أحمد إسماعيل حجى : " تخطيط التعليم " ، سلسلة قضايا تربوية (٩) ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢ .
- ٦- _____ : المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر ، سلسلة قضايا تربوية (١٠) ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢ .
- ٧- _____ : التعليم الجامعى المفتوح عن بعد ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، أكتوبر ٢٠٠٣ .
- ٨- أحمد بدر : أصول البحث العلمى ومناهجه ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية للنشر ، ١٩٩٦ .
- ٩- أحمد زويل : عصر العلم ، ط ٢ ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٥ .
- ١٠- أحمد سيد مصطفى : إدارة الإنتاج والعمليات فى الصناعة والخدمات ، ط ٤ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٩ .
- ١١- _____ : المدير وتحديات العولمة - إدارة جديدة لعالم جديد ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ .
- ١٢- _____ : تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجى ، ط ٣ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ .
- ١٣- _____ : التسويق العالمى - بناء القدرة التنافسية للتصدير ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ .

- ١٤- أحمد شفيق باشا : *مذكراتي في نصف قرن* ، الجزء الثاني ، ط ١ ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٣٦ .
- ١٥- أحمد عبد الفتاح بدير : *الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية* ، القاهرة ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥٠ .
- ١٦- أحمد كامل الرشيدى : *مشكلات الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة* ، القاهرة ، كوميت ، ٢٠٠٠ .
- ١٧- أحمد لطفى السيد : *صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر (١٩٠٧ - ١٩٠٨)* ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٤٦ .
- ١٨- أحمد يوسف أحمد : *"العولمة والنظام الإقليمي العربى" من سلسلة محاضرات الموسم الثقافى (٢)* ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة والاقتصاد ، ٢٠٠٠ .
- ١٩- إميل فهمى شنودة : *التعليم في مصر* ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥ .
- ٢٠- إميل فهمى شنودة : *التعليم الحديث - دراسة وثائقية* ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧ .
- ٢١- أمين أنور الخولى : *أصول التربية البدنية والرياضية - المدخل ، التاريخ ، الفلسفة* ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠١ .
- ٢٢- أمين سامى : *التعليم في مصر في سنتى ١٩١٤ - ١٩١٥* ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩١٧ .
- ٢٣- بثينة حسنين عمارة : *العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصرى* ، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ .
- ٢٤- البنك الدولى : *مؤشرات التنمية في العالم* ، القاهرة ، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط (ميريك Meric) ، مارس ٢٠٠٠ .
- ٢٥- جابر على خطاب : *أزمة الإنسان العربى المعاصر فى ضوء إشكاليات الانفتاح والعولمة* ، القاهرة ، دار أخبار اليوم ، ٢٠٠١ .
- ٢٦- جابر محمود طلبة : *التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل* ، المنصورة ، مكتبة الإيمان ، ١٩٩٩ .
- ٢٧- جامعة الأزهر ، كلية التربية : *دليل للتعريف بكلية التربية جامعة الأزهر* ، كلية التربية بجامعة الأزهر ، قسم علم النفس التعليمى ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦ م .

- ٢٨- جلال أمين : ماذا حدث للمصريين ؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن (١٩٤٥ - ١٩٩٥) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .
- ٢٩- جمال أسد مزعل : الاعتبارات الاقتصادية في التعليم ، الموصل (العراق) ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٥ .
- ٣٠- جمال الدين محمد موسى : من الحرم الجامعي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .
- ٣١- جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : التنمية في مصر ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ .
- ٣٢- _____ : الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ، القاهرة ، يونيو ، ١٩٩٨ .
- ٣٣- _____ : إجازات وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي في مجال التعليم الجامعي والعالي (١٩٨٢ - ٢٠٠٣) ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٤ .
- ٣٤- _____ : الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٤ ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٥ .
- ٣٥- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : دليل المجلس الأعلى للجامعات ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٤ .
- ٣٦- جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا : سياسة التعليم - مبادئ ودراسات وتوصيات ، القاهرة ، المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨١ .
- ٣٧- _____ : نماذج جديدة للتعليم الجامعي والعالي ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٣٨- جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ٩٢ / ٩٣ - ٩٦ / ٩٧ ، العام الخامس من الخطة (٩٦ / ٩٧) ، المجلد الثاني ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٦ .
- ٣٩- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالي : كليات ومعاهد التعليم العالي في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ .

- ٤٠- _____: *التعليم العالى فى مصر*، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٢.
- ٤١- _____: *مبارك والتعليم ٢٠ عاما من عطاء رئيس مستنير* ، القاهرة، ٢٠٠١ .
- ٤٢- جوزيف س . ناى ، جون د. . دوناهيو : *الحكم فى عالم يتجه نحو العولمة* ، تعريب: محمد شريف الطرح، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢.
- ٤٣- جى . بنينغ ثان ، آلن منفات : *أساليب تحليل العمل القطاعى فى التربية والتعليم* ، ترجمة : أنور المسعيد ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان (الأردن)، ١٩٩٥ .
- ٤٤- جيرولد آبس : *التعليم العالى فى مجتمع متعلم* ، ترجمة عن الإنجليزية : شحدة فارح، عمان ، دار البشير ، ١٩٩١ .
- ٤٥- جيمس روزنار : *ديناميكية العولمة - نحو صياغة علمية* ، ترجمة: عبد الوهاب علوب ، القاهرة ، دار سياح، ١٩٩٥ .
- ٤٦- حازم البيلاوى : *دور الدولة فى الاقتصاد* ، مكتبة الأسرة ، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٩ .
- ٤٧- حافظ فرج أحمد : *التربية وقضايا المجتمع المعاصر* ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣ .
- ٤٨- حامد عمار : *فى تطوير القيم التربوية - رأى آخر* ، ط ١ ، القاهرة ، مركز ابن خلدون ، ١٩٩٢ .
- ٤٩- _____: *فى التوظيف الاجتماعى للتعليم - دراسات فى التربية والثقافة*، ط ٢ ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ .
- ٥٠- _____: *نحو تجديد تربوى ثقافى - دراسات فى التربية والثقافة*، القاهرة، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ .
- ٥١- _____: *مقالات فى التنمية البشرية العربية - دراسات فى التربية والثقافة*، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨ .
- ٥٢- _____: *فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل - دراسات فى التربية والثقافة* ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٩ .
- ٥٣- حسن الفتى : *التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر* ، ط ٢ ، القاهرة ، دار المعارف بمصر، ١٩٧١ .

- ٥٤- حسن شحاته : التعليم الجامعى والتقويم الجامعى بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠١ .
- ٥٥- حسن محمد حسان ، وآخرون : التربية وقضايا المجتمع المعاصر، سلسلة علم اجتماع التربية ، الكتاب الأول ، المنصورة ، دار الأصدقاء للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢ .
- ٥٦- حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٧ .
- ٥٧- _____ : الوطنية فى عالم بلا هوية - تحديات العولمة ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠ .
- ٥٨- _____ : مقترى الطرى، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٣.
- ٥٩- سامية حسن إبراهيم : الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير (١٩٠٨ - ١٩٢٥) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .
- ٦٠- سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم فى مصر ، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٥ .
- ٦١- _____ : الأمن التربوى العربى ، سلسلة قضايا تربوية (٣)، ط١، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٩ .
- ٦٢- سعيد طه محمود ، السيد محمد ناس : قضايا فى التعليم العالى والجامعى ، القاهرة ، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر ، ٢٠٠٣ .
- ٦٣- السيد الحسينى : التنمية والتخلف - دراسة تاريخية بنائية ، ط٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ .
- ٦٤- سيد خير الله : بحوث نفسية وتربوية ببيروت، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .
- ٦٥- السيد يسن : العولمة والطريق الثالث ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩ .
- ٦٦- _____ : الحوار الحضارى فى عصر العولمة ، ط ٢ ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .
- ٦٧- شذا جمال الخطيب : العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال ، القاهرة، مؤسسة طابا ، ٢٠٠٢ .

- ٦٨- شريف درويش اللبان : *تكنولوجيا الاتصال - المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية* ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠ .
- ٦٩- عبد الإله بلقزيز : *العولمة والمماتعة* ، اللانقية ، دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ .
- ٧٠- عبد السلام عبد الغفار : *التفوق العقلي والابتكار* ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ .
- ٧١- عبد الغنى عبود : *التربية المقارنة فى بدايات القرن - الأيديولوجيا والتربية والألفية الثالثة* ، ط١ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- ٧٢- على عبد الواحد وافي ، وآخرون : *أصول التربية ونظام التعليم* ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥ .
- ٧٣- فؤاد البهى السيد : *علم النفس الاحصائى وقياس العقل البشرى* ، ط٥ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٦ .
- ٧٤- فؤاد بسيونى متولى : *التربية ومشكلات التخطيط* ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ .
- ٧٥- فايز مراد مينا : *قضايا فى مناهج التعليم* ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٣ .
- ٧٦- فهد مصطفى : *مدرسة المستقبل ومجالات التعليم من بعد* ، ط١ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- ٧٧- فيليب كومز : *أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر* ، ترجمة : أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد جابر ، القاهرة ، دار النهضة العربية، د.ت.
- ٧٨- _____ : *أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينيات* ، ترجمة : محمد خيرى حربى ، وآخرون ، مراجعة : عبد العزيز القوصى ، الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٧ .
- ٧٩- تيودور شولتز : *التعليم العالى والنظام الدولى الجديد* ، حرره بالإنجليزية بيكاس سانيل ، ترجمه للعربية : مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٧ .
- ٨٠- لينوار تشامبرز رايت : *سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر (١٨٣٠ - ١٩١٤)* ، ترجمة ودراسة وتعليق : فاطمة

- علم الدين عبد الواحد ، مراجعة : يونان لبيب رزق ،
القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .
- ٨١- ماجد بدر ، وآخرون : تمويل التعليم ما قبل العالي في الأردن - المشكلات والحلول المقترحة ، عمان (الأردن) ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩١ .
- ٨٢- محسن أحمد الخضيرى : العولمة ومقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٠ .
- ٨٣- محسن خضر : من فجوات العدالة في التعليم - آفاق تربوية متجددة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠ .
- ٨٤- محمد أبو الغار : إهدار استقلال الجامعات ، القاهرة ، بدون ناشر ، ٢٠٠١ .
- ٨٥- محمد خيرى حربى ، السيد محمد الغراوى : تطوير التربية والتعليم في إقليم مصر في القرن العشرين ، القاهرة ، مركز الوثائق التربوية بوزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٨ .
- ٨٦- محمد سيف الدين فهمى : التخطيط التعليمي - أسسه وأساليبه ومشكلاته ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٧ .
- ٨٧- _____ : التخطيط التعليمي - أسسه وأساليبه ومشكلاته ، ط ٥ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ .
- ٨٨- محمد شحات الخطيب : اتجاهات التربية والتعليم في دول الخليج العربية - رؤية للحاضر والمستقبل ، الرياض ، مدارس الملك فيصل ، ٢٠٠٢ .
- ٨٩- محمد كتش : فلسفة إعداد المعلم في ضوء التحديات المعاصرة ، القاهرة ، مركز الكتاب للنشر ، ٢٠٠١ .
- ٩٠- محمد متولى غنيمه : الوضع الراهن واحتمالات المستقبل - القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي (١) ، ط ٢ ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨ .
- ٩١- محمد منير مرسى : تخطيط التعليم واقتصادياته ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٨ .
- ٩٢- _____ : الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليبه تدريسه ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ .

- ٩٣- محمود عباس عابدين : قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣ .
- ٩٤- ممدوح عبد المنعم الكنانى : الإحصاء الوصفي الاستدلالي فى العلوم السلوكية والاجتماعية ، ط٢ ، دار النشر للجامعات ، ٢٠٠٢ .
- ٩٥- منى قاسم : الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨ .
- ٩٦- ميلتون فريدمان : الرأسمالية والحرية ، ترجمة: يوسف عليان ، عمان (الأردن)، مركز الكتب الأردنى، ١٩٨٧ .
- ٩٧- نبيل راغب : اقنعة العولمة السبعة ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١ .
- ٩٨- هيثم البيطار ميس السكيف : آفاق التعليم عن بعد والجامعات الافتراضية فى عصر تقنيات المعلومات والاتصالات ، دمشق، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٤ .
- ٩٩- يسرى عفيفى عفيفى : أهداف التعليم الجامعى فى مصر (الأسس التربوية لإعداد المعلم الجامعى)، ط٤، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ .
- ١٠٠- يوسف إبراهيم يوسف : متحف التعليم - فلسفته وأبعاده التاريخية، مراجعة: عبدالرحمن فهمى ، القاهرة ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧١ .
- ١٠١- اليونسكو : عملية التخطيط التربوى (مترجم) ، الوحدة الأولى " التربية فى مجتمع متغير " ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٩١ .
- ب - المؤتمرات والندوات العلمية :
- ١٠٢- إبراهيم عصمت مطاوع : " الجامعات العربية - نظرة تحليلية ناقدة " ، المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية " ، قسم أصول التربية ، كلية التربية - جامعة المنصورة ، ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٢ .

- ١٠٣- إبراهيم محمد إبراهيم : " التعليم العالى عن بعد - مبرراته ، نماذجه " ،
مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى - آفاق
مستقبلية " ، المجلد الأول ، كلية التربية - جامعة عين
شمس ، القاهرة ، ٨-١٠ يوليو ١٩٩٠ .
- ١٠٤- إبراهيم محمد الخليفى : " التنشئة فى زمن العولمة - كيف نكون فيها أندادا
مكافئين ؟ " ، المؤتمر السنوى الثامن " الأسرة فى القرن
الحادى والعشرين - تحديات الواقع وآفاق المستقبل " ،
مركز الإرشاد النفسى بجامعة عين شمس ، القاهرة ٤ - ٦
نوفمبر ٢٠٠١ .
- ١٠٥- أحمد إبراهيم أحمد السيد : " دراسة نقدية تحليلية فى سياسة التعليم الجامعى
فى مصر منذ بداية القرن العشرين " ، المؤتمر السنوى
التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية
والأهلية " ، مرجع سابق .
- ١٠٦- أحمد سيد مصطفى : " تنافسية التعليم الجامعى فى القرن الحادى والعشرين -
دعوة للتأمل " ، المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل
التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ،
المجلد الأول ، كلية البنات - جامعة عين شمس بالتعاون
مع أكاديمية طبية المتكاملة للعلوم ، القاهرة ، ٢٥-٢٦
يونيه ٢٠٠٢ .
- ١٠٧- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : " الكتاب المرئى والكتاب الإلكتروني
والمكتبات الإلكترونية - ثورة تكنولوجية فى التعليم " ،
المؤتمر العلمى الثالث عشر " مناهج التعليم والثورة
المعرفية والتكنولوجية المعاصرة " ، المجلد الأول ،
الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، دار الضيافة
بجامعة عين شمس ، ٢٤ - ٢٥ يوليو ٢٠٠١ .
- ١٠٨- إسحق فرحان : " التعليم العالى الخاص - التجربة الأردنية " ، المؤتمر
التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ،
المجلد الأول ، كلية التربية - جامعة السلطان قابوس ،

مسقط ، سلطنة عمان ، ٢٥-٢٧ رجب ١٤٢١هـ / ٢٣-٢٥
٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م.

١٠٩- إميل فهمي شنودة : " فلسفة التربية في عصر الحاسبات الإلكترونية " ،
المؤتمر العلمي السنوي " التعليم وعالم العمل في الوطن
العربي رؤية مستقبلية " ، قسم أصول التربية ، كلية
التربية - جامعة المنصورة ، ٣-٤ أبريل ٢٠٠١ .

١١٠- أنطوان حبيب رحمة : " اقتصاديات التعليم العالي العربي اللازمة لمواجهة
تحديات مطلع القرن القادم " ، مؤتمر التعليم العالي العربي
وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين ، كلية التربية
بجامعة الكويت ، ٢٧ - ٣٠ أبريل ١٩٩٤ .

١١١- _____ : " دور التعليم العالي الخاص في تنمية التعليم العالي
بدول الخليج " ، المؤتمر التربوي الثاني " خصخصة التعليم
العالي والجامعي " ، المجلد الثاني ، مرجع سابق .

١١٢- بيكاس سانيل : " تنوع الموارد ودوره في تمويل التعليم في المنطقة العربية
" ، ندوة " التعليم العالي في المملكة العربية السعودية -
رؤى مستقبلية " ، الرياض ، ٢٥ - ٢٨ شوال
١٤١٨هـ / ٢٢ - ٢٥ فبراير ١٩٩٨م .

١١٣- تودري مرقص حنا : " ربط الجامعة بالخريجين في مقر عملهم - رؤية
مستقبلية " ، المؤتمر العلمي السنوي " التعليم وعالم العمل
في الوطن العربي - رؤية مستقبلية " ، مرجع سابق .

١١٤- تودري مرقص حنا : " موقف الرأي العام من إنشاء الجامعات الخاصة في
مصر " ، المؤتمر السنوي التاسع " التعليم العالي بين
الجهود الحكومية والأهلية " .

١١٥- جابر عبد الله سعد : " التعليم الجامعي في اليمن ودوره في خدمة التنمية " ،
مؤتمر " التعليم العالي الأهلي " ، صنعاء (اليمن) ، ٣٠
يونيه - أول يوليو ٢٠٠٠ .

١١٦- جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالي في مصر وإنشاء الجامعات
الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ،

المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية " .

١١٧- جمال محمد أبو الوفا : " نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمى فى الجامعة

المصرية فى ضوء تحديات الثورة العلمىة العالمىة " ،
المؤتمر السنوى الأول " التعليم الجامعى فى مصر -

تحديات الواقع والمستقبل " ، مركز تطوير التعليم الجامعى
بجامعة عين شمس، القاهرة ، ٢٤ - ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ .

١١٨- جواد العنانى : " المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم فى الوطن العربى " ،

الاجتماع السنوى السابع لمندى الفكر العربى حول مستقبل
التعليم فى الوطن العربى، عمان (الأردن) ، ١٢ -
١٤ مايو ١٩٩٠ .

١١٩- حافظ فرج أحمد : " مواصفات نظام تربوى مستقبلى يتفق ومستحدثات

عصر العولمة " ، المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل
التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ،
المجلد الأول ، مرجع سابق .

١٢٠- حامد عمار : " تطور السياسة التعليمية فى مصر خلال نصف القرن

الماضى " ، المؤتمر السنوى الخامس للبحوث الاجتماعىة
" التغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين
عاما " ، المركز القومى للبحوث الاجتماعىة والجنايئة ،
القاهرة ، ٢٠ - ٢٣ أبريل ٢٠٠٣ .

١٢١- حسام محمد مازن : " الجامعات الافتراضىة وآفاق التعليم عن بعد لبناء

مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربى طبقا لمستويات
معارىة مقترحة للتعليم " ، المؤتمر العلمى السابع عشر
مناهج التعليم والمستويات المعيارىة " ، المجلد الأول ،
الجمعىة المصرىة للمناهج وطرق التدريس، دار الضيافة -
جامعة عين شمس ، ٢٦-٢٧ يوليو ٢٠٠٥ .

١٢٢- حسان محمد حسان : " مصادر إضافىة لتمويل التعليم العالى " ، مؤتمر

التعليم العالى فى الوطن العربى فى ضوء متغىرات

العصر " ، الجزء الأول ، كلية التربية بجامعة الإمارات
العربية المتحدة ، العين ، ١٣ - ١٥ ديسمبر ١٩٩٨ .

١٢٣- حسن حسين الببلاوى : " خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى
والعشرين- التحديات والاستجابات" ، المؤتمر التربوى
الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد
الأول ، مرجع سابق .

١٢٤- حسن شحاته : " ثقافة المعايير والتعليم الجامعى " ، المؤتمر العلمى السابع
عشر " مناهج التعليم والمستويات المعيارية " ، المجلد
الأول ، مرجع سابق .

١٢٥- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر - الواقع
والمأمول " ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر
(العربى الثالث) " التعليم الجامعى العربى - آفاق
الإصلاح والتطوير " ، الجزء الأول ، مركز تطوير التعليم
الجامعى - جامعة عين شمس بالتعاون مع مركز
الدراسات المعرفية ، القاهرة ، ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤ .

١٢٦- شبل بدران : " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى " ، " مؤتمر
التعليم العالى فى الوطن العربى - آفاق مستقبلية " ،
المجلد الأول ، مرجع سابق .

١٢٧- صالحة عبد الله ، عبد الله بن مبارك : " التعليم العالى الخاص فى سلطنة
عمان ودوره فى التنمية " ، المؤتمر التربوى الثانى
" خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الثانى ،
مرجع سابق .

١٢٨- طلعت عبد الحميد : " مواجهات إجرائية لاستراتيجية عربية للتعليم العالى" ،
المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث)
التعليم الجامعى العربى - آفاق الإصلاح والتطوير " ، الجزء الأول .

- ١٢٩- عبد السلام الشبراوى عباس : " الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم - دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية نقهنا الأشراف محافظة الدقهلية"، المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ، المجلد الأول، مرجع سابق.
- ١٣٠- عبد الفتاح على الرشدان : " دور التربية فى مواجهة تحديات العولمة فى الوطن العربى"، الملتقى العربى حول " التربية وتحديات العولمة الاقتصادية"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لليونسكو، القاهرة ، ٢٨ سبتمبر- أول أكتوبر ٢٠٠٢.
- ١٣١- عبد الله عبد الدائم : " دور التعليم العالى الخاص فى تجديد التعليم العالى " ، المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الأول ، مرجع سابق.
- ١٣٢- عبد المنعم محمد عثمان ، شبة عبد الله المسند : " التعليم العالى الخاص - دراسة مقارنة " مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات العصر " ، الجزء الأول ، مرجع سابق .
- ١٣٣- عدنان الأحمد : " بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالى ورفع كفايته " ، المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الثانى ، مرجع سابق.
- ١٣٤- على أحمد مذكور : كلمة افتتاح المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الأول ، مرجع سابق .
- ١٣٥- عمرو هاشم ربيع : " قضية الجامعة الأهلية فى سياسة التعليم الجامعى " ، ندوة سياسة التعليم الجامعى فى مصر - الأبعاد السياسية والاقتصادية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٤ - ٢٥ يناير ١٩٩١ .
- ١٣٦- فاطمة يوسف القلبنى : " القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع " ، الندوة العلمية " العولمة

وقضايا المرأة والعمل " ، كلية الآداب بجامعة القاهرة، ٣ -
٤ مارس ٢٠٠٢ ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات
الاجتماعية ٢٠٠٣.

١٣٧- فايز مراد مينا : " الأنشطة الجامعية فى مجتمع المعرفة " ، المؤتمر القومى
السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) " ، التعليم
الجامعى العربى - آفاق الإصلاح والتطوير " ، الجزء
الأول ، مرجع سابق.

١٣٨- فتحى درويش عشية : " الجامعات المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم
الجامعى فى مصر - دراسة تحليلية " ، المؤتمر التربوى
الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد
الثانى ، مرجع سابق.

١٣٩- محمد إبراهيم الشطلاوى : " الجامعة الأهلية بين المؤيدين والمعارضين فى
الأهرام الاقتصادى " ، المؤتمر السنوى التاسع " التعليم
العالى بين الجهود الحكومية والأهلية " ، مرجع سابق.

١٤٠- _____ : " التوجهات المستقبلية للتعليم الجامعى المفتوح فى
ظل الثورة العالمية للاتصال " ، المؤتمر السنوى التاسع "
التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية " ، مرجع
سابق .

١٤١- محمد إبراهيم عطوة مجاهد : " التعليم العالى بين حتمية التوسع فيه ووجوب
التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على
أزمة كليات التربية " ، المؤتمر العلمى السنوى " التعليم
وعالم العمل فى الوطن العربى - رؤية مستقبلية " ، مرجع
سابق .

١٤٢- محمد أمين المفتى : " طرق التعليم والتعلم الجامعى فى مجتمع
المعلوماتية " ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر
(العربى الثالث) " التعليم الجامعى العربى - آفاق
الإصلاح والتطوير " ، الجزء الأول .

- ١٤٣- محمد بدر معبدى : " الجامعات العربية الإسلامية ودورها التنويرى فى الوحدة الثقافية الفكرية " ، المؤتمر الدولى حول " التوجهات التنموية فى تطوير التعليم الجامعى العربى - رؤى مستقبلية " ، الجزء الثانى ، كلية الدراسات الإنسانية (فرع البنات) بجامعة الأزهر ، مركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ، القاهرة ، ٤ - ٦ جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٢ - ٢٤ يونيو ٢٠٠٤ .
- ١٤٤- محمد سيف الدين فهمى : " خصخصة التعليم الجامعى - المبررات والمحاذير " ، المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الأول ، مرجع سابق .
- ١٤٥- محمد صبرى الحوت : " الفقر وتمويل التعليم الجامعى - دراسة فى إشكالية التطوير " ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) " التعليم الجامعى العربى - آفاق الإصلاح والتطوير " ، الجزء الأول ، مرجع سابق .
- ١٤٦- _____ : " المدرسة الفعالة - طموحات التطوير وتحديات الجودة " ، المؤتمر العلمى السنوى " آفاق الإصلاح التربوى فى مصر " ، كلية التربية بجامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، المنصورة ، ٢ - ٣ أكتوبر ٢٠٠٤ .
- ١٤٧- محمد صبرى حافظ محمود : " بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعى " ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) ، " التعليم الجامعى العربى - آفاق الإصلاح والتطوير " ، الجزء الأول ، مرجع سابق .
- ١٤٨- _____ : " تفعيل دور القطاع الخاص فى التعليم الجامعى - تصور مقترح " ، المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ، المجلد الثانى ، مرجع سابق .

- ١٤٩- محمد صلاح الدين فتحى حسام الدين : " تصور مقترح لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الجامعى الخاص فى ضوء شروط القبول به " ، المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ، المجلد الثانى ، مرجع سابق .
- ١٥٠- محمد عبد البديع السيد : " التعليم الإعلامى فى الجامعات المصرية الحكومية والخاصة - دراسة ميدانية مقارنة " ، المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ، المجلد الثانى، مرجع سابق .
- ١٥١- محمد على نصر : " رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات وتحولات الحاضر والمستقبل " ، المؤتمر القومى السنوى العاشر (العربى الثانى) " جامعة المستقبل فى الوطن العربى " ، الجزء الأول ، مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، القاهرة، ٢٧ - ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ .
- ١٥٢- محمد غانم : " الجامعة ، البحث العلمى والتنمية " ، مداخلة حرة فى المؤتمر الإقليمى العربى حول التعليم العالى ، بيروت ، ٢- ٥ آذار / مارس، ١٩٩٨ .
- ١٥٣- محمد متولى غنيمه : " أساليب جديدة فى تمويل التعليم العالى والجامعى " ، ندوة اقتصاديات التعليم بدمشق ، وزارة التربية والتعليم ، دمشق (سوريا) ، ١٩٩٧ .
- ١٥٤- محمد وحيد صيام : " التعليم من بعد نموذج للتعليم الذاتى فى القرن القادم " ، المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الثانى ، مرجع سابق .
- ١٥٥- محمود عبد الفضيل : " حول مفهوم الرأسمالية الهامشية وعلاقتها ومستقبل التنمية فى بلدان العالم الثالث، الحلقة النقاشية حول " قضايا التخطيط والتنمية " ، المعهد العربى للتخطيط، القاهرة، فبراير ١٩٧٩ .

١٥٦- محمود قمبر : " تجارب عالمية فى تطوير التعليم الجامعى " ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) " التعليم الجامعى العربى - آفاق الإصلاح والتطوير " ، الجزء الأول ، مرجع سابق .

١٥٧- مها عبد الباقي جويلى : " التعليم الجامعى الخاص القضايا متطلبات المجتمع - دراسة تحليلية " ، المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى - رؤية مستقبلية " ، مرجع سابق .

١٥٨- هناء يحيى أبو شهبه : " خطة مقترحة لنظام توكيد الجودة التعليمية بجامعة الأزهر " ، ملخصات بحوث ودراسات المؤتمر الدولى " الاتجاهات الحديثة لجودة التعليم الجامعى " ، كلية الدراسات الإنسانية (فرع البنات) بجامعة الأزهر ، مركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ، القاهرة ، ٢٢ - ٢٣ شعبان ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٦ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥ .

١٥٩- هندأوى محمد حافظ : " دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى الحكومى والخاص فى كل من مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " ، المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الثانى ، مرجع سابق .

ج - الدوريات والمجلات العلمية :

١٦٠- إبراهيم العيسوى : " بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع مصر ٢٠٢٠ " ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، (١) ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٨ .

١٦١- إبراهيم العيسوى وآخرون : " بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠ " ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، (٢) ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٨ .

١٦٢- إبراهيم محمد درويش عيسى : " دور هندسة القيمة فى ترشيد تكلفة التعليم

- الجامعي: مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، ربيع الثاني ١٤١٢هـ / يوليو (تموز) ٢٠٠٠ م .
- ١٦٣- إحسان هندی : " العولمة وأثرها السلبي على سيادة الدول " ، مجلة مطبوعات بولية ، ع (٥٨) ، س (٦) ، مركز المعلومات القومي السوري ، دمشق ، خريف ١٩٩٨ .
- ١٦٤- أحمد صيداوى : " التعليم العالى العربى من الواقع إلى التطور النوعى " ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالى ، ع (٢) ، دمشق ١٩٨٨ .
- ١٦٥- أميمة عبد العزيز : " التعليم العالى فى الدول النامية - الأخطار وبشائير المستقبل " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد (١١) ، ع (٢) ، ديسمبر ٢٠٠٣ .
- ١٦٦- أمين محمود: "أزمة التعليم العالى- مقاومة الإصلاح والتطوير " ، مجلة العربى ، ع (٥٦٠) ، يوليو ٢٠٠٥ .
- ١٦٧- أنطوان حبيب رحمة : " كفاية تمويل التعليم العالى فى الدول العربية - أوضاعها وسبل تحسينها " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق .
- ١٦٨- اسكندر نعمة : " العولمة الزاهنة وأساليب مواجهتها " ، الثورة الثقافى ، ع (٢٢٨) ، دمشق ، سبتمبر ٢٠٠٠ .
- ١٦٩- بدر سعيد الأغبرى : " التعليم الجامعى فى الجمهورية اليمنية بين الحكومة والجهود الذاتية-أوضاعه ومشكلاته " ، مجلة شلون العصر ، ع (٢) ، س (١) ، ١٩٩٧ .
- ١٧٠- بروس جونستون : "التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية فى العام ٢٠٠٠ ، مستقبلات ، المجلد (٢١) ، ع (٣) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ١٧١- بيكاس سانيال ، ميشيلا مارتين : " استراتيجيات جديدة للإدارة المالية فى الجامعات " ، مستقبلات ، المجلد (٢٨) ، ع (٣) ، مركز

- مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٨ .
- ١٧٢- التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى ، مختارات فى التربية والعلوم والثقافة ، نشرة دورية ، تصدر عن لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة ، ع (٤٨) ، أكتوبر ١٩٩٩ .
- ١٧٣- تيرى وايشر شوفالييه : " إعادة النظر فى تمويل التعليم ما بعد الإلزامى " ، مستقبلات ، ع (٧٨) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ١٧٤- جابر عبد الحميد : " التحدى التربوى " ، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الفكرية الرابعة لرؤساء ومديرى الجامعات الخليجية المنعقدة بالدوحة فى ٢٢ - ٢٥ أكتوبر ١٩٨٩ ، مجلة رسالة الخليج العربى ، ع (٣٣) ، ص (١٠) ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٩٠ .
- ١٧٥- جاند هيلاب . ج . تيلاك : " تخصيص التعليم العالى " ، مستقبلات ، المجلد (٢١) ، ع (٢) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ١٧٦- جمال على الدهشان : " إنشاء جامعات خاصة فى مصر بين التأييد والرفض " ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، ع (٥) ، ص (٨) ، كلية التربية بجامعة المنوفية ، ١٩٩٢ .
- ١٧٧- حياة دين : " إصلاح التعليم الثانوى فى المغرب - تحديات وآمال " ، مستقبلات ، المجلد (٣٤) ، ع (٢) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، يونيه ٢٠٠٤ .
- ١٧٨- داخل جرنو : " التعليم الجامعى بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق .
- ١٧٩- رشدى أحمد طعيمة : " مناهج التعليم العام فى ظل العولمة " ، مجلة التربية والتعليم ، العددان (١٧ ، ١٨) ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٩ / يناير ٢٠٠٠ .

- ١٨٠- سامية السعيد بغاغو : " رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ " ، *التربية المعاصرة* ، ع (٣١) ، ص (١١) ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، مارس ١٩٩٤ .
- ١٨١- سعيد إسماعيل على : " التعليم والخصخصة " ، *مجلة الأهرام الاقتصادية* ، ع (١٠٥) ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٦ .
- ١٨٢- سلطان أبو على : " المشروع الوطنى المصرى " ، *دراسات استراتيجية* ، ع (٢٥) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ١٨٣- سمير بن أسعد مرشد : " مستقبل الشباب السعودى بين الجامعات والتوظيف " ، *مجلة اتحاد الجامعات العربية* ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق .
- ١٨٤- السيد عزت قنديل : " دور الجامعات الأهلية والجامعات القائمة فى نقل التكنولوجيا الحديثة " ، *مجلة الأهرام الاقتصادية* ، ع (٢٨) ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، مارس ١٩٩٢ .
- ١٨٥- طلال عتريس : " الهوية الثقافية فى مواجهة العولمة " ، *مجلة معلومات دولية* ، ع (٥٨) ، ص (٦) ، مرجع سابق .
- ١٨٦- عبد الخالق عبد الله : " العولمة - جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها " ، *مجلة عالم الفكر* ، المجلد (١٨) ، ع (٢) ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩ .
- ١٨٧- عبد الخالق فؤاد محمود : " تطوير أساليب مراقبة الجودة فى العملية التعليمية فى التعليم الأساسى " ، *صحيفة التربية* ، ع (٢) ، ص (٥٢) ، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية ، القاهرة ، يناير ٢٠٠١ .
- ١٨٨- عبد الرحمن أحمد صائغ : " تمويل التعليم الجامعى فى المملكة العربية السعودية - أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة " ، *مجلة اتحاد الجامعات العربية* ، العدد المتخصص رقم (٣) ،

- مرجع سابق .
- ١٨٩- عبد الرحيم الخليفى : " العلاقة بين العولمة والتربية والتعليم " ، مجلة الوحدة الإسلامية ، ع (١٥) ، س (٢) ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- ١٩٠- عبد الله بوطانة : " مشاكل الكم والكيف فى التعليم العالى فى البلدان العربية " ، شلون عربية ، ع (١) ، بيروت ، مارس ١٩٨١ .
- ١٩١- عزت ملوك قناوى : " الأبعاد الاقتصادية لعملية الخصخصة فى ظل الإصلاح الاقتصادى المصرى - دراسة نظرية تحليلية " ، مصر المعاصرة ، العددان (٤٦١ ، ٤٦٢) ، س (٩٢) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ٢٠٠١ .
- ١٩٢- عزيزة المانع : " هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم ؟ اتجاهات القيادات التربوية فى المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية ، المجلد (١٩) ، ع (٢) ، ٢٠٠٣ .
- ١٩٣- عصام الدين هلال : " الجامعات المصرية الخاصة فى إطار اللحظة التاريخية الراهنة " ، التربية المعاصرة ، ع (٢٩) ، س (١٠) ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٣ .
- ١٩٤- عصام توفيق قمر : " مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر " ، مكتبة الإسكندرية ، ٨ - ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ ، صحيفة التربية ، ع (٣) ، س (٥٦) ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- ١٩٥- على السلمى : " الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد " ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، ع (٥٤) ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، أغسطس ١٩٩٢ .
- ١٩٦- عمرو هاشم ربيع : " فكرة سابقة لأوانها " ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، ع (٢٨) ، مرجع سابق .
- ١٩٧- عنتر لطفى محمد : " الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر - دراسة نقدية " ، التربية المعاصرة ، ع (٣٩) ، س

- (١٢) ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٥ .
- ١٩٨ - فؤاد عبد الله العمر : " تجربة الخصخصة والتحديات التي تواجهها في دولة الكويت " ، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، ع (٤٤) ، بنك الكويت الصناعي ، الصفاة ، يونيو ١٩٩٥ .
- ١٩٩ - فاروق عبد الله فلية : " أزمة التربية بين العولمة وخصوصية الثقافة " ، مجلة كلية التربية بدمياط ، ع (٣٩) ، يناير ٢٠٠٢ .
- ٢٠٠ - فيليب ج . التبناخ : " أساليب تطوير التعليم العالي - أفق لعام ٢٠٠٠ " ، مستقبلات ، ع (٧٨) ، مرجع سابق .
- ٢٠١ - _____ : " التعليم العالي الخاص - قضايا ومتغيرات من منظور مقارن " ، مستقبلات ، المجلد (٢٩) ، ع (٣) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ٢٠٢ - كمال نجيب : " الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية " ، التربية المعاصرة ، ع (٢٩) ، س (١٠) ، مرجع سابق .
- ٢٠٣ - لييب السباعي : " جامعة أهلية في مصر - لمن ؟ " ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٢ .
- ٢٠٤ - _____ : " جامعة أهلية في مصر من كمال الدين حسين إلى أحمد فتحى سرور " ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، يناير ١٩٩٢ .
- ٢٠٥ - ماجد فرحان بدر : " أزمة تمويل التعليم العالي والجامعى فى الأردن " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ع (١٤٧) ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، يوليو ١٩٩٩ .
- ٢٠٦ - ماركو أنطونيو : " التعليم العالي - رؤية وعمل للقرن القادم " ، مستقبلات ، المجلد (٢٨) ، ع (٣) ، مرجع سابق .
- ٢٠٧ - محروس بن أحمد غبان : " خصخصة التعليم العالي فى المملكة المغربية - الواقع والدروس المستفادة " ، المجلة العربية للتربية ، المجلد (٢٢) ، ع (١) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، يونيو ٢٠٠٢ .
- ٢٠٨ - محمد إبراهيم السقا : " تجربة الخصخصة فى المملكة المتحدة " ، مجلة

- العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٥)، ع (٢٢)، الكويت،
جامعة الكويت، صيف ١٩٩٧.
- ٢٠٩- محمد إبراهيم عطوة مجاهد: "بعض مخاطر العولمة التي تهدد الهوية
الثقافية للمجتمع ودور التربية في مواجهتها"، مستقبل
التربية العربية، المجلد (٧)، ع (٢٢)، المركز العربي
للتعليم والتنمية (ASD)، المكتب الجامعي الحديث،
الإسكندرية، يوليو ٢٠٠١.
- ٢١٠- محمد أبو صالح، محمد الخوالدة: "تطوير مناهج التعليم الجامعي في
الوطن العربي"، مجلة العلوم التربوية، المجلد (١)، ع
(١)، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، يوليو
١٩٩٣.
- ٢١١- محمد أمين المفتي: "ظاهرة التغير وتطوير المناهج"، مجلة دراسات في
المناهج وطرق التدريس، ع (١١)، يوليو ١٩٩١.
- ٢١٢- محمد السيد حسونة: "الجودة الشاملة في التعليم"، صحيفة التربية، ع
(١٤)، س (٥٦)، رابطة خريجي معاهد وكليات
التربية، مايو ٢٠٠٥.
- ٢١٣- محمد السيد سليم: "الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية"، المستقبل
العربي، ع (٤٠)، س (٥)، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت ١٩٨٢.
- ٢١٤- محمد زيدان إبراهيم، محمد عبد الفتاح إبراهيم: "دور المعلومات
المحاسبية في الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثماري بقطاع
التعليم الجامعي - دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية
في مصر"، المجلة العربية للإدارة، المجلد (٢٣)،
ع (١)، جامعة الدول العربية، القاهرة، يونيو ٢٠٠٣.
- ٢١٥- محمد صبرى الحوت: "تعبئة موارد إضافية للتعليم العالي في مصر"،
مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع (٧)، س (٣)، سبتمبر
١٩٨٨.
- ٢١٦- محمد صلاح الدين فتحى أحمد: "دور الجامعة في مواجهة الاغتراب

- الاجتماعى للشباب فى ضوء تحديات العولمة الثقافية -
دراسة تحليلية " ، مجلة التربية والمجتمع ، المجلد (١) ،
ع (٢) ، كلية البنات بجامعة عين شمس ، القاهرة ،
ديسمبر ٢٠٠٤ .
- ٢١٧- محمد عبد العزيز عيد (عرض) : تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم
العالى " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد
(١٢) ، ع (١) ، يونيه ٢٠٠٤ .
- ٢١٨- محمد على السيديه ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم
الجامعى وتنويعها " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد
المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق .
- ٢١٩- محمد عيسى برهوم : " التعليم العالى بين الواقع والطموحات " ، المجلة
العربية لبحوث التعليم العالى ، ع (٧) ، دمشق ١٩٨٨ .
- ٢٢٠- محمد محمد عبد الحليم : " المتطلبات التربوية من التعليم الجامعى فى ضوء
بعض المتغيرات المحلية والعالمية - دراسة تحليلية " ،
التربية والتنمية ، ع (١٣) ، س (٥) ، المكتب
الاستشارى للخدمات التربوية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٨ .
- ٢٢١- محمد نبيل نوفل : " المجتمع والتعليم فى القرن الواحد والعشرين -
المنظور العالمى والمنظور العربى " ، المجلة العربية
للتربية ، المجلد (١٧) ، ع (١) ، المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم ، تونس ، يونيه ١٩٩٧ .
- ٢٢٢- محمد نبيل نوفل ، مروان كمال : " التعليم العالى فى الوطن العربى - نظرة
مستقبلية " ، المجلة العربية للتربية ، المجلد (١٠) ، العددان
(١ ، ٢) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،
تونس ، ١٩٩٠ .
- ٢٢٣- محمد وجيه الصاوى : " أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجى -
دراسة تحليلية مقارنة فى ضوء بعض المعايير " ، المجلة
التربوية ، المجلد (١٤) ، ع (٥٥) ، كلية التربية بجامعة
الكويت ، ٢٠٠٠ .

- ٢٢٤- محمود عطا على مسيل : " دراسة مقارنة لنظام التعليم فى المعاهد الأزهرية العامة قبل عام ١٩٦١ " ، *التربية* ، المجلد (٢) ، ع (١) ، كلية التربية بجامعة الأزهر ، فبراير ٢٠٠٠ .
- ٢٢٥- محيا زيتون : " مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية " ، *المجلة العربية للتربية* ، المجلد (١٧) ، ع (١) ، مرجع سابق.
- ٢٢٦- مصطفى سويف : " مصر الحاضر والمستقبل " ، *الهلال* ، ع (٥٨٩) ، دار الهلال، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠ .
- ٢٢٧- مفيد الزيدى : " الرقابة والحرية الأكاديمية فى الجامعات العربية فى الألفية الثالثة " ، *شئون عربية* ، ع (١٢٤) ، بيروت ، شتاء ٢٠٠٥ .
- ٢٢٨- من حوار مع رئيس وزراء مصر د . أحمد نظيف : *مجلة آخر ساعة* ، ع(٣٦٤٦) ، القاهرة ، ١٨ / ٩ / ٢٠٠٤ .
- ٢٢٩- نادر فرجاني : " التعليم العالى والتنمية فى البلاد العربية " ، *المستقبل العربى* ، ع (٢٣٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ١٩٩٨ .
- ٢٣٠- نجوى يوسف جمال الدين : " التنوع فى التعليم الجامعى المصرى وحتمية التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس " ، *التربية والتنمية* ، ع (١٨) ، س(٧) ، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٩ .
- ٢٣١- وسام أحمد العثمان : " خصخصة القطاع الطبى فى المجتمع القطرى - دراسة استطلاعية " ، *مجلة شئون اجتماعية* ، ع (٦٥) ، س (١٤) ، جمعية الشئون الاجتماعية ، الشارقة ، فبراير ٢٠٠٠ .
- ٢٣٢- وليد صالح أبو حمرا : " سياسات التعليم العالى فى التعليم المستمر - تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، *مجلة اتحاد الجامعات العربية* ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق .

٢٣٣- يوسف خليفة اليوسف : " آفاق التخصصية فى دولة الإمارات العربية المتحدة " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (٢٥) ، ع (٤) ، الكويت ، جامعة الكويت، شتاء ١٩٩٧ .

٢٣٤- يوسف خليفة غراب : " إشكاليات الدعم التمويلي للتعليم المصرى فى ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة " ، مجلة العلوم التربوية ، ع (٤) ، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٣ .

٢٣٥- يوسف محمد خضور : " العولمة تاريخا ومصطلحا " ، مجلة العلوم التربوية ، ع (٤) ، مرجع سابق .

د - البحوث العلمية :

٢٣٦- أحمد ثابت : " الدولة والنظام العالمى - مؤثرات التبعية ومصر " ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٢٣٧- أنطوان حبيب رحمة : " استثمار القطاع الخاص فى المجال التربوى بدول الخليج العربية - رؤية مستقبلية " ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ٢٠٠٢ .

٢٣٨- عبد العزيز سليمان : " رسالة وأهداف التعليم الجامعى فى عالم متغير - دور الجامعة فى تعليم الكبار " ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى ، المنوفية (مصر) ، سرس اللبان ، ١٩٧٩ .

٢٣٩- عبد المنعم الدسوقي الجميى : " الجامعة المصرية الأهلية " ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٤٠- كمال المنوفى : " التحول نحو القطاع الخاص - دراسة نظرية " ، كتاب القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٨٩ .

٢٤١- طه عبد العليم طه ، عفاف إسماعيل عبد الحليم : " تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية فى ضوء الاستشراف السوفيتى والمادية التاريخية " ، المركز

- القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٨ .
- ٢٤٢- سعيد جميل سليمان ، وآخرون : " دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني فى مواجهة المشكلة السكانية - دراسة ميدانية " ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- ٢٤٣- محمد حمدى النشار : " هياكل وأنماط التعليم الجامعى وتطور التعليم الجامعى فى مصر " ، المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٢٤٤- محمد عبد العليم موسى : " التعليم العالى ومسئوليته فى تنمية دول الخليج العربى " ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٥ .

هـ- الرسائل العلمية :

- ٢٤٥- سامية السعيد بغاغو : " سياسة القبول بالجامعات ومدى تحقيقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية - دراسة ميدانية على جامعة طنطا " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية بجامعة طنطا ، ١٩٨٥ .
- ٢٤٦- محمد أحمد محمد إسماعيل : " دور الجامعات الخاصة بمصر فى تلبية الاحتياجات المجتمعية الحالية والمستقبلية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات بجامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ .
- ٢٤٧- ميسون يوسف محمد الفيومى : " تصور مقترح لتنمية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية فى مصر " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات بجامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .
- ٢٤٨- يوسف عبد المعطى يوسف : " وضع نظام لإنشاء جامعة أهلية فى جمهورية مصر العربية فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة فى هذا المجال (الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية

بجامعة عين شمس ، ١٩٨٣ .

و - القرارات والقوانين واللوائح التنفيذية :

٢٤٩- القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، صدر

برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم ١٤١٣هـ الموافق ٢٢

يوليو ١٩٩٢ م .

٢٥٠- القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، بشأن التعليم العام والمعدل بالقانون رقم

٢٣ لسنة ١٩٨٨ ، صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال

١٤٠١هـ الموافق ٩ أغسطس ١٩٨١ م .

٢٥١- قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية (وفقاً لآخر التعديلات) ، ط٣

المعدلة ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،

١٩٨٧ .

٢٥٢- قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ، ط٧ ، القاهرة ، الهيئة العامة

لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٢ .

٢٥٣- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء جامعة خاصة باسم

جامعة ٦ أكتوبر ، الجريدة الرسمية ، ع(٢٩) مكرر ،

القاهرة في ٢٧ يولية ١٩٩٦ .

٢٥٤- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم

١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ،

الجريدة الرسمية ، س (٤٥) ، ع (٣١) مكرر ، القاهرة ،

بتاريخ ٤ / ٨ / ٢٠٠٢ .

٢٥٥- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم

الجامعات المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ،

١٩٥٦ .

٢٥٦- جمهورية مصر العربية ، مكتبة التشريعات العربية : مذكرة إيضاحية لقرار

رئيس الجمهورية بمشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات

الخاصة ، ١٩٩٢ .

٢٥٧- جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، مشروع قانون بشأن إنشاء

الجامعات الخاصة ، الفصل التشريعي السادس ، دور

الانعقاد الثانى ، مضبطة الجلسة رقم (١٠٧) بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٩٢ .

ز - التقارير والبيانات الإحصائية :

٢٥٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومعهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣ ، "التنمية المحلية بالمشاركة" ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٢٥٩- جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب : " تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى عن مشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة " ، الفصل التشريعى السادس ، دور الانعقاد الأول ، مضبطة الجلسة رقم (١٠٦) بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٩٢ .

٢٦٠- _____ : تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى عن الجامعات الخاصة ، الفصل التشريعى الثامن ، دور الانعقاد الثالث ، يونيو ٢٠٠٣ .

٢٦١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : بيان بالإيرادات المختلفة للجامعات والوزارة عن العام الجامعى ٩٧ / ١٩٩٨ ، مركز المعلومات والتوثيق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٢٦٢- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : " التعليم الخاص - جامعات خاصة ومعاهد عالية ومتوسطة (الكراسة الإحصائية للعام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥) ، المجلد الثالث ، مركز المعلومات والتوثيق ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٢٦٣- جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : " الأوضاع الإدارية والمالية بالجامعات المصرية وسبل تحسينها ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة (٢٣) ، القاهرة ، ٩٥ / ١٩٩٦ .

٢٦٤- _____ : " تحقيق الجودة الشاملة فى التعليم العام " ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا "الدورة (٢٨) ، القاهرة، ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

٢٦٥- جمهورية مصر العربية ، مجلس الشورى : " الجامعات حاضرها

- ومستقبلها " ، التقرير المقدم من لجنة الخدمات فى دورة
الاتفاق العادى الخامس ، القاهرة ، الهيئة العامة للمطابع
الأميرية، ١٩٨٥ .
- ٢٦٦- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات
والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : بيان إحصائى
بالجامعات الخاصة المصرية عن العام الجامعى ٢٠٠٥ /
٢٠٠٦ .
- ٢٦٧- _____ : بيان بقيمة المصروفات الدراسية فى كليات الجامعات
الخاصة للعام الجامعى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
- ٢٦٨- _____ : بيان بعدد الكليات والأقسام ونوعية التخصصات فى
الجامعات الخاصة طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ /
٢٠٠٦ .
- ٢٦٩- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات
والمعاهد العالية والجامعات الخاصة: بيان إحصائى بعدد
الكليات والأقسام وأعداد الطلبة فى الجامعات الخاصة
المصرية عن العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .
- ٢٧٠- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : بيان إحصائى
بالجامعات الخاصة المصرية عن العام الجامعى ٢٠٠٣ /
٢٠٠٤ .
- ٢٧١- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات: بيان إحصائى بأعداد
الطلبة التى قبلت دون الحد الأدنى وزيادة عن الأعداد
المقررة بجامعة ٦ أكتوبر للعام الجامعى ٢٠٠٢ /
٢٠٠٣ .
- ٢٧٢- _____ : بيان إحصائى بأعداد الطلبة التى قبلت دون الحد الأدنى
وزيادة عن الأعداد المقررة بجامعة مصر للعلوم
والتكنولوجيا للعام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ .
- ٢٧٣- _____ : بيان بتوصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم
بالجامعات الخاصة المصرية للعام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ .

- ٢٧٤- الجامعة المصرية : " حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٠ / ١٩١١ " ،
تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها
المنعقدة بدار الجامعة فى ١٥ مارس ١٩١١ .
- ٢٧٥- _____ : " حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٤ / ١٩١٥ " ،
تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها
المنعقدة بدار الجامعة فى ١٧ يونيو ١٩١٥ .
- ٢٧٦- جاك ديلور ، وآخرون : " التعليم ذلك الكنز المكنون " ، تقرير قدمته إلى
اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الواحد
والعشرين ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٩٩ .
- ٢٧٧- تقرير اجتماع الخبراء العرب حول " وضع ضوابط ومعايير للترخيص
لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى الوطن العربى ، فى
المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى
والجامعى " ، مرجع سابق .

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- 299- Alan , Wagner : " Financing Higher Education New Approaches"-
New Issues , *Journal of Higher Education
Management* , vol . (8) , No . (1) , Mar . 1996 .
- 300- Altbach , Philip ; Comport , Patricia ; and Johnston , D . Bruce :
In Defence of American Higher Education Baltimore
, AD; The Johns Hopkins University Press , 2001.
- 301- Altbach , Philip and Others : " *Higher Education in American
Society*" New York , Pergamon press , 1994.
- 302- American University at Cairo : *The College of Arts and Sciences
(1921 – 1922)* , Cairo , American University , 1921.
- 303- Aref T . M . Atari : " Privatization of Higher Education and its
Implications to the Institution of Higher Learning – A
Case study of Malaysia , Second Educational
Conference " *Privatization of University and Higher
Education* " , vol (2) , Muscat , Sultanate of Oman ,
23 – 25 October 2000 .
- 304- Ashcroft , Kate : *The Lecturer's Guide to quality and Standards
in College and Universities* , London , The Falmer
press , 1995.
- 305- Balan , J : " Private Universities within the Argentine " Higher

- Education system – trends and prospects , *Higher Education policy* , vol . (3) , No . (2) , Juin 1990.
- 306- Bernasconi , Andres : Organizational diversity in chilean higher Education : Faculty tegimes in private and public university , ph.D ., Boston University , 2003 , At web site <http://www.lib.uni.com/Dissertations>
- 307- Blakmore , Jill : “Universities in Crisis? Knowledge Economies , Emanci patory pedagogies and the cirtical Intellectual” . *Educational Theory* , Vol (51) ,No (3) , 2001.
- 308- Blaug , M : “ The Distributional effects of higher Education subsidies “ , *Economics f Education Review* , vol . (2) , No . (3) , 1982 .
- 309- Breneman , David , W . : “ The Privatization of public Universities – A Mistake or model for the future “ , *The Choronical of higher Education* , vol. (43) , No. (7) , 1997.
- 310- Brown , Tony : “ Challenging Globalization as Discourse and Phenomenon , International Journal of life long Education , vol . (18) , No . (1) , Jan / Feb 1999.
- 311- Bruce “ The Special Ethical of the Ethical of the Academy “ , *The Review of Higher Education* , vol.(23) , No.(2) , Fall 2000.
- 312- Camara , Jarica dasilva : “ Globalization and Teacher Education” , world congress of comparative Education , University of cape town , south Africa , 12 – 17 July 1998 .
- 313- Colobeck , L . Carol : Merging in a Seamless Blend , How Faculty Integrate Teaching and Research , *The Journal of Higher Education* , Vol . (62) , No (6) , Nov / Dec 1998.
- 314- Samuel, Certo : *Modern Management* , Eight th ed ., New Jersey , Prentice Hall , 2000.
- 315- David , Rothkop : “ Inpraise of Cultural Imperialism ? Effects of Globalization , *Foreign Policy* , June (22) , 1997.
- 316- Dixon , Tim: “Experiential Training for Organizational Trans-formation” , *Hand book of organizational*, Health Psychology International, Universities press , Inc . Canada , 1998.
- 317- Epifiania R., Castro Response : *The University in the Developing Philippines* (N.Y., Asla plishing Hous ims) , 1991.
- 318- European Center for Higher Education : Trends and Developments in Higher Education in Europe , Paris : UNESCO – CEPES , 2003.
- 319- European Communities , Communication from the Commission to

- the council and the European parliament on Education and training in the context of poverty Reeducation in Developing countries , 2004, At www.europa.eu.int/samartapil/cgi/sga.doc
- 320- Fitz , J . & Beers , B . “ Education management Organization and the privatization of public Education a cross – National Comparison of the U.S.A and Britian “ , *Comparative Education* , vol . (38) , No. (2), 2002.
- 321- Fossen , Terrence : “ Training the Transformation Leader “ , University of Alberta , Canada , *Diss . Abst . Inter .* , Vol (58) , 10 A , 1997 .
- 322- Carnoy Martin : “ Globalization and Educational reform , what planners need to know” , UNESCO , Paris , 1999.
- 323- Geiger , Roger , L . “ Exploiting the 1980 S : Privatization of Funding and Research Among Research Universities “ *Higher Education Abstracts* , vol (27) , No (1) , Fall , 1990.
- 324- Green , J . P . , Peterson , P . E . & Du . J : “ Effectiveness of school choice – the Milwaukee experiment” , *Education and Urban Society* , No . (31) , 1990.
- 325- Henri Tesenas du Montcel : “ L’universite peut Mieax Faire , Paris , Seuil , 1985.
- 326- Henry , Levin . M. (ed) : *Privatizing Education* , Teacher College , Columbia University , 2001 .
- 327- James P . Grant : “ The State of the Word’s Children” , UNESCO , Oxford University press , 1991.
- 328- Jenet R . Summerille : *Community Action Volunteers in Education* , CAVE , American Association of State College and Universities , Washington , D.C., California State , University Chicago , Feb . , 1989 .
- 329- John , Tomlinson : *Modern and Pastmodern* , London , Sage Co., 1998.
- 330- John M . Plowman : “ A Comparison of tertiary colleges in Britain and Community Colleges in the United States “ , *Journal of Further and Higher Education* , vol . (10) , N(1) , Spring 1986 .
- 331- Joseph ,Murphy : *The Privatizatonal of schooling problems and possibilities* , California , Corwin press , 1996.
- 332- Joseph Muephy , et . al . , (ed) : *Pathways to Privatization in Education* , London , Vanderbilt University , 1998.
- 333- Male , Mar V. : “ Technology for Inclusion , Second ed , U.S.A , Allyn and Bacon , 1997.
- 334- Mason , Robin : *Globalizing Education Trends and applications* ,

- London , Routledge , 1998
- 335- McGinn , Noel : Education , Democratization and Globalization - A Challenge for Comparative Education , *Comparative Education Review* , vol . (40) , No.(4) , Nov . 1996.
- 336- Mohammed Al – Queryaty : “ Recompiling Development planning with privatization – The case of Jordan “ , A paper Submitted to a conference on “ progress and Development in privatization “ , Bloomington , Indiana , U.S.A , 14 – 15 April , 1988.
- 337- Murphy , R . Lawrence : *The American University in Cairo (1919 – 1987)* . Cairo , the American University in Cairo press , 1987.
- 338- O.E.C.D : *Industry and University & New forms of Cooperation and Communication* (Paris Organization for Economic, Cooperation and Development , 1984).
- 339- Oliver, Mary Bonita: The Future of Private Colleges -Strategies for Viability from private Institutions in Maryland , Pennsylvania, Virginia, West Virginia, Kentucky, and Tennessee, EdD, The George Washington University , 2003 At Website <http://wwwlib.uni.com/Dissertation> .
- 340- Organization for Economic Co – Operationa and Development (O.R.C.D): *The World in 2020 Towards a new Global Age* , Paris , Clearance Center , 1997.
- 341- Oser , F . and Racriswyl , F . Choreographies of Teaching : Bridging Instruction to Learning in : *Hand book of Educational Research* . Edited by: Virginia Richardson . Washington D.C : AERA , 2001.
- 342- P . Harrold : The Broab Sector Approach to Investment Lending , Sector Investment Programs , Washington , DC ., *World Bank* , Africa Technical Development series , World Bank Discussion , 2002.
- 343- Patrinos , H . A . “ The Privatization of Higher Education in Colombia . effects An quality and equity “ , *Higher Education* , vol(20) , No. (2) , Sep. 1990 .
- 344- Peter Rae : “ New Directions – Privatization and Higher Education in Alberta “ , *The Canadian Journal of Higher Education* , vol (xxv) , 1 – 2 , 1996.
- 345- Philip Kotler : *Marketing Management* , New Jersey , Prentice Hall International , 2000.
- 346- Pichel , Frank ; Piper Wallace : “ Future trends in our profession”, *School Business Affairs* , vol .(64) , No . (9) , Sep., 1998.

- 347- Piper , Thomas ; Gentile , Mary and Parks , Sharon D . Can Ethics be thought ? *Perceptions , Challenges and Approaches at Harvard Business School* . Boston . MA : Harvard Business School , 1993.
- 348- Qasem Subhi : The Higher Education System in the Arab States , Development of S & T Indication , Report Prepared for UNESCO , UNESCO , Cairo Office , 1995.
- 349- Richard I . Miller : *Major American Higher Education issues and Challenges in 1990* , London , Jossica Kinsley , Publishers , 1990 .
- 350- Roland , G . “ On the Speed and Sequencing of Privvatzation and restructuring “ , *The Economic Journal* , vol (104) , No (426) , Sep. 1994.
- 351- Ronald , Rebortson : *Globalization* , London , Sage Co . , 1992.
- 352- Rutabingwa , Cleophas Kente : Leader behavior of vice chancellors as perceived by the management teams in private university in the east Africa Community (Kenya , Tanzania , Uganda) , EdD , University of Sanfrancisco, 2003 , At website: <http://www.lib.uni.com/Dissertations> .
- 353- Sanders , N . M . : “ Would Privatization of k – 12 Schooling lead to competition and the Thereby Omprove Education? *Educational policy* , vol . (16) , No . (2) , May 2002.
- 354- Savas , E. S . : *Privatization and Public – Private Partnerships* , New York , Catham House , 2000 .
- 355- Schneider Man , Lary , S : “ Privatization : An Economic and Organizational analysis “ , *Diss . Abst . Inter .* , vol (50), No (6) December 1989 .
- 356- Shattov , M . “ The University of the Future “ , *Journal of the program in Higher Education* , Vol (7) , No (2) , July 1995
- 357- Shavelson , Richard and Huang , Leta . Responding Responsibly : “ To the Frenzy to Assess learning in Higher Education change “ , *Journal of the Amerian Association of Higher Education* , Jan / Feb , 2003.
- 358- Smith , David and Langslow , Ann (Eds) : *The Idea of a University* , London , Jessica Kingston publishers , 1999.
- 359- Supply and Demand for Graduates in Egypt . By : Gholamereza Arab Sheibani – in : *Higher Education Review* , Edited by J. Prat Twarwick Printing Co . Ltd . London, vol(23), No(3), Summer 1991.
- 360- The World Bank : Education in the middle East & North Africa : A Strategy Towards Learning for Development ,

- Human Development Sector , middle East , North Africa Region , *World Bank* , Washington , D.C , 1998.
- 361- ----- : Education Sector Strategy , Human Development Network , *World Bank* , Washington , D.C , 1999.
- 362- Thomas , Friedman : " The Lexus and the Olive Tree " , *New York Times* , 1999.
- 363- Tilak : *Financing Higher Education Research Seminar " on reform and innovation in India "* York at Buffalo / SNOT wonen's University , Bombay , 1991.
- 364- Tsang , Munc : Economic Analysis of Educational Development in Developing Nations , in Guthrie , J. (ed), *Encyclopedia of Education*, 2nd edition, New York, Macmillan, 2002.
- 365- UNESCO , *The Functions of Educational Administration* , Paris , 1987.
- 366- ----- : " Policy paper of change and Development in higher Education" : UNESCO , 1995.
- 367- -----: "World Declaration on Higher Education for the Twenty First Century – Vision and Action", UNESCO, Paris, 1998.
- 368- ----- : *World Education Report 1998* , UNESCO , Paris , 1998.
- 369- UNESCO Institute for Statistics & OECD , Financing Education Investments and Returns : Analysis of the world Education Indicators 2002 Edition , Executive Summary , UNESCO / OECD , Paris , 2003.
- 370- Valey , Thomasl . Van : " Recent Changes in Higher Education and their Ethical Implications " , *Teaching Sociology* , vol . (29) , Jan 2001 .
- 371- Wiseman : Public Finance in Education – Areveu , I.P.G , ed , *Economic of Education* , New York , Pergamon press , 1987.
- 372- World Bank Report : " Education in the Sub – Sahara Africa - Policies for Adjustment Revitalization and Expansion", *World Bank* Washington , D.C , 1988.
- 373- Ismail M . El – Kabani : *A Hundred Years of Education in Egypt* , Cairo , Government Press , 1948.
- 374- Valentin Chirol : *The Egyptian Problem* , London , Macmillan Co., 1921 .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول التعليم العالي وتحديات العصر	٥١-١
▪ مقدمة .	٤
▪ تطور مفهوم وظائف الجامعة .	٥
▪ تحديات التعليم العالي.	١٤
أولا : التحديات الكمية	١٨
أ - تحدى المشكلة السكانية وتزايد الطلب على التعليم الجامعى .	١٨
ب - تحدى التمويل .	٢٨
- أسباب تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية .	٣٠
- مؤشرات تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية.	٣٢
ثانيا : التحديات النوعية .	٣٩
تعقيب .	٥٠
الفصل الثانى خصخصة التعليم الجامعى فى الوطن العربى " الدواعى ، الاستجابات ، الإشكاليات "	٩٩-٥٢
▪ مقدمة .	٥٤
▪ الخصخصة (مفهومها ومبرراتها ، أساليبها ، مشكلاتها ، عوامل إنجاحها) .	٥٦
▪ خصخصة التعليم الجامعى :	٦٥

الموضوع	رقم الصفحة
- القوى الدافعة لخصخصة التعليم (الأزمة الاقتصادية، تدهور أوضاع التعليم ، التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة) .	٦٦
- مفهوم خصخصة التعليم الجامعى .	٦٩
- مرتكزات خصخصة التعليم الجامعى .	٧٠
- أنماط خصخصة التعليم الجامعى :	٧٣
١- نمط الخصخصة الشديدة .	٧٤
٢- نمط الخصخصة القصوى .	٧٥
٣- نمط الخصخصة المعتدلة.	٧٥
٤- نمط الخصخصة المرغوبة .	٧٦
▪ الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى :	٧٨
- على المستوى العالمى .	٧٨
- على المستوى العربى والوطنى .	٧٩
أولا : رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالى (١٩٩٦ م) .	٨٢
ثانيا : اجتماع الخبراء العرب حول وضع " ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى الوطن العربى (٢٠٠٠ م) .	٨٤
- ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة.	٨٤
- آليات التقويم والاعتماد الأكاديمى .	٨٩

الموضوع	رقم الصفحة
▪ بعض الإشكاليات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي:	٩٠
١- إشكالية التمويل.	٩٠
٢ - إشكالية الاستقلال وحدوده .	٩٤
٣- إشكالية آليات السوق .	٩٥
٤- إشكالية المكانة الأكاديمية .	٩٥
٥- إشكالية نهاية عصر الوظيفة.	٩٦
٦ - إشكالية عالمية التعليم العالي .	٩٧
٧ - إشكالية المسؤولية الثقافية .	٩٨
▪ تعقيب .	٩٩
الفصل الثالث التعليم الجامعي الخاص والمتطلبات المجتمعية في الوطن العربي	١٠١-١٥٠
▪ مقدمة .	١٠٣
▪ مبررات ومحاذير خصخصة التعليم الجامعي :	١٠٤
أولا : مبررات (إيجابيات) خصخصة التعليم الجامعي .	١٠٥
ثانيا : محاذير (سلبيات) خصخصة التعليم الجامعي .	١١٣
▪ السمات المشتركة للتعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي .	١٢٤
▪ متطلبات المجتمع العربي من التعليم الجامعي الخاص	١٢٨
أ - متطلبات الترابط الاجتماعي .	١٢٩

الموضوع	رقم الصفحة
ب - متطلبات أكاديمية .	١٣٠
ج- متطلبات سوق العمل .	١٣٢
د- متطلبات التنمية البشرية .	١٣٤
- مفهوم التنمية .	١٣٥
- العلاقة بين التعليم الجامعى وعملية التنمية .	١٣٧
- دور التعليم الجامعى فى التنمية والمثالب التى تواجهه فى تحقيق هذا الدور .	١٣٩
- إسهامات ومراكز الجامعات الخاصة فى التنمية البشرية فى الوطن العربى .	١٤٢
▪ وظائف الجامعات الخاصة .	١٤٦
▪ تعقيب " نحو صيغة سليمة للتعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى "	١٤٨
الفصل الرابع تطور أنماط نظم التعليم العالى ومؤسساته فى مصر	١٥١-١٩٥
▪ مقدمة .	١٥٤
▪ تطور أنماط نظم التعليم العالى .	١٥٥
١- نظم التعليم العالى الخاضعة لسيطرة الدولة .	١٥٥
٢- نظم التعليم العالى المختلطة (المشتركة)	١٥٥
٣- نظم التعليم العالى الخاصة .	١٥٦
▪ مؤسسات التعليم العالى فى مصر :	١٦٣

الموضوع	رقم الصفحة
أولا : الجامعات :	١٦٣
١- جامعة الأزهر الشريف (نشأتها - تطورها - رسالتها)	١٦٣
٢- الجامعات الحكومية .	١٦٧
٣- الجامعة الأمريكية (ماهيتها - نشأتها - تطورها) .	١٧٠
٤- جامعة سنجور (نشأتها - رسالتها - برامجها)	١٧٩
٥- الجامعات الخاصة المصرية .	١٨١
٦- جامعات وكليات ذات طابع جديد (تحت الإنشاء) .	١٨١
أ- الجامعة المصرية للتعليم عن بعد .	١٨٢
ب-الجامعات الأهلية .	١٨٤
ج - كليات للدراسات العليا .	١٨٧
ثانيا : مؤسسات تعليم عال غير جامعية :	١٨٨
أ- الكليات والمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) .	١٨٩
ب-المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) .	١٩٠
ج- مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارات وهيئات أخرى (تابعة لقطاعات تنفيذية) .	١٩٠
▪ مفهوم القدرة التنافسية في التعليم الجامعي .	١٩٢
- أبعاد المنافسة بين الجامعات (في القرن الحادي والعشرين) .	١٩٢
- قيم التقدم كأساس للمنافسة بين الجامعات .	١٩٣
▪ تعقيب .	١٩٥

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الخامس بعض المتغيرات المجتمعية الدافعة لإنشاء الجامعات الخاصة المصرية	١٩٦-٢٥٦
▪ مقدمة .	١٩٩
أولا : بعض المتغيرات العالمية .	٢٠١
١ - العولمة :	٢٠٣
- نشأة العولمة .	٢٠٤
- مفهوم العولمة .	٢٠٤
- تضمينات تعريفات العولمة .	٢٠٧
- أشكال العولمة .	٢١١
- أدوات العولمة .	٢١٤
- تحديات العولمة .	٢١٧
٢- الثورة المعلوماتية .	٢٢٢
٣- الثورة العلمية والتكنولوجية .	٢٢٥
٤- ثورة الاتصالات .	٢٢٩
٥- الخصخصة .	٢٣١
- الخصخصة والمفهوم الجديد للجامعة .	٢٣٣
ثانيا : بعض المتغيرات المحلية .	٢٣٦
١- التحول الأيديولوجي (من الاشتراكية إلى الرأسمالية)	٢٣٦
٢- تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وعوامله.	٢٤٠

الموضوع	رقم الصفحة
- عامل الانفجار السكاني .	٢٤٠
- عامل زيادة الطموح التعليمي .	٢٤٥
- عامل السياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى .	٢٤٦
- عامل التغير فى التركيب الاقتصادى .	٢٤٧
- عامل التغير فى التركيب الوظيفى .	٢٤٨
- عامل ارتفاع مستوى المعيشة .	٢٤٩
٣ - أزمة تمويل التعليم الجامعى .	٢٥٠
▪ تعقيب .	٢٥٤
الفصل السادس	٢٥٧-٢٣٩
الجامعات الخاصة المصرية	
▪ مقدمة .	٢٦٠
▪ تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية :	٢٦٣
أولا : الجامعة الأهلية (١٩٠٠ - ١٩٢٥ م) .	٢٦٥
- نشأتها وتنظيمها .	٢٧٠
- قواعد القبول بها .	٢٧٣
- رسوم الدراسة وحضور المحاضرات .	٢٧٤
- تعثر الجامعة الأهلية وقيام الجامعة المصرية (الحكومية) عام ١٩٢٥	٢٧٥
ثانياً : الجامعة الحرة فى الخمسينات (١٩٥٩ م)	٢٧٩
- مبررات فكرة إنشاء الجامعة الحرة " خاصة بمصروفات " .	٢٨٠

الموضوع	رقم الصفحة
- توقف فكرة إنشاء الجامعة الحرة .	٢٨١
ثالثا : الجامعة الخاصة فى السبعينات (١٩٧٢ - ١٩٧٩م) .	٢٨٣
رابعا : الجامعة الخاصة فى الثمانينات (١٩٨١ - ١٩٨٩) .	٢٨٧
خامسا: نشأة الجامعات الخاصة فى التسعينات (١٩٩٢م) .	٢٩٠
- مراحل إصدار قانون إنشاء الجامعات الخاصة المصرية .	٢٩٣
- بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية (١٩٩٧ / ٩٦) .	٢٩٥
- تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية .	٢٩٨
- القوانين واللوائح المنظمة للجامعات الخاصة المصرية	٣٠٣
- سياسة القبول فى الجامعات الخاصة المصرية .	٣١٤
- موقف قبول وقيد الطلبة فى الجامعات الخاصة المصرية .	٣١٦
- موقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة المصرية .	٣٢١
- الاعتراف بالشهادات ومعادلة الدرجات ونوعية التخصصات فى الجامعات الخاصة المصرية .	٣٢٤
- المصروفات والمنح الدراسية فى الجامعات الخاصة المصرية .	٣٢٨
- إدارة الجامعات الخاصة المصرية .	٣٣١

الموضوع	رقم الصفحة
- العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة المصرية .	٣٣٣
▪ الفلسفة الحاكمة للجامعات الخاصة المصرية .	٣٣٥
▪ تعقيب .	٣٣٨
الفصل السابع نحو تصور مستقبلي لنجاح الجامعات الخاصة	٣٤٠-٣٤٨
المراجع	٣٤٩
▪ المراجع العربية .	٣٥١
▪ المراجعة الأجنبية .	٣٨١

التعليم الجامعي الخالص التطور والمستقبل

الأستاذ الدكتور
محمد عطوة مجاهد
أستاذ أصول التربية
كلية التربية - جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور
حسن محمد حسان
أستاذ أصول التربية
كلية التربية - جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور
فكرى محمد السيد على
أستاذ أصول التربية
المركز القومي للأبحاث والتطوير للتربية
(قسم التفوق)

دار النهضة الجديدة

التعليم الجامعي الخالص / د. محمد عطوة مجاهد

د. حسن محمد حسان / د. فكرى محمد السيد على

دار النهضة الجديدة

التعليم الجامعي الخالص / د. محمد عطوة مجاهد

د. حسن محمد حسان / د. فكرى محمد السيد على

دار النهضة الجديدة